قره باغ
طريق السلام في القوقاز

أحمد عبده طرابيك



أسم الكتاب : قره باغ طريق السلام في القوقاز
أسم المؤلف : أحمد عبده طرابيك
رقم الإيـــداع : 9051 \ 2014
الترقيم الدولي :978-977-5304-75-9



الناشر : النبلاء للأبداع الثقافي
01001533578

الطبعة الأولي
2014

تم تصميم الغلاف و التنسيق الداخلي و الطبع :
مطابع ستار برس للطباعه و النشر - القاهره
40 ش المحولات محطه المطبعه- الهرم

قـــره بـاغ طـريـق الـســلام في الـقــوقـــاز

أحـمـد عـبـده طـرابـيـك

إهــــداء

إلــي روح أبي سبب وجـود ي فـي هـذه الحـياة .

إلـي روح أمـي معلمتي الأولـي ، ومنبع الحب والحنان .

إلـي روح أسـتـاذ ي صـبري طـرابـيـه .

إلي أرواح الشـهـداء الـذيـن قـدمـوا دمـاءهـم وأرواحـهـم فـداءً لأوطـانـهـم .

إلـي كـل الشـعـوب الـمـحـبة لـلـسـلام والـمـتـطـلعة إلــي الـحـريـة.

أحـمـد عبده طـرابـيك

مُقَدِّمَة

تعتبر منطقة القوقاز من أهم المناطق الجغرافية في العالم لما تتميز به من موقع جغرافي متميز بين الشرق والغرب وحلقة التواصل بين أوروبا وآسيا ، فهي من الناحية التاريخية كانت تمثل ملتقي الحضارات القديمة ، وكان لموقعها بين الدول الكبري " **الامبراطورية الروسية ، والدولة الفارسية ، والدولة العثمانية** " أن جعلها ذلك فريسة للصراع بين تلك القوي العظمي ، ومحل أطماعها ، وقد تزايدت أهمية المنطقة بعد أن أصبحت أهم مورد للطاقة من النفط والغاز إلي أوروبا ، سواء من خلال ما تنتجه دول المنطقة ، أو من خلال ما يعبر خلالها من خطوط نقل الطاقة من روسيا ومنطقة بحر قزوين إلي القارة الأوروبية ونظراً لأهمية تلك المنطقة من الناحية الاقتصادية ، والجيواستراتيجة وتشابك العلاقات الدولية ، وتقاطع مصالح القوي الكبري فيها ، فإن تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة يعد أمراً حيوياً وهاماً ، يصب في مصلحة دول المنطقة ، ويحافظ علي مصالح الدول الكبري فيها ، لذلك يمثل الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " **قره باغ الجبلية** " أهم التحديات التي تواجه عملية السلام والاستقرار في منطقة القوقاز ، ولذلك فمنذ توقيع اتفاق إطلاق النار بين الطرفين ، تحاول القوي الكبري ، وخاصة **الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي** ، العمل علي إدارة الصراع بحيث تظل نيرانها خامدة تحت الرماد ، حتي لا يتطاير شررها إلي الجميع .

تناول هذا الكتاب قضية الصراع بين **أذربيجان وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية "** من خلال ثلاثة أبواب علي النحو التالي :

الباب الأول : الجغرافيا والتاريخ :

حيث يتناول **الفصل الأول** : الموقع الجغرافي لإقليم " قره باغ الجبلية " ، والتعريف بمنطقة " القوقاز " الذي تنتمي إليه دول المنطقة ، ومنها إقليم " قره باغ الجبلية " ، كما يتناول سكان الإقليم ، والتعريف بخصائصهم الديموغرافية واللغوية والدينية والثقافية وكذلك التعريف بجغرافية الإقليم ، ومناخه علي مدار العام ، وموارده الاقتصادية ويتناول **الفصل الثاني** تاريخ الإقليم عبر العصور ، منذ قبل التاريخ ، وحتي اندلاع الصراع بين الدولتين المتصارعتين أذربيجان وأرمينيا في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، مروراً

بفترة الحكم العربي الإسلامي للإقليم ، كما يوضح أهمية إقليم " قره باغ " باعتباره مركزاً للحياة السياسية في أذربيجان خلال بعض المراحل الزمنية وكذلك خلال حكم الصفويين للإقليم ، ثم توقيع معاهدة " كوراك شاي " علي أراضيها وخضوع " قره باغ " لحكم الإمبراطورية الروسية ، ومراحل تحول الألبان إلي المذهب الجريجورياني ، ثم تاريخ الإقليم في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية ، مروراً بتطور ولاية " قره باغ الجبلية " عندما اصبحت ولاية ذات حكم ذاتي ، وفي النهاية الصراع العسكري بين أرمينيا وأذربيجان خلال الفترة من عام **1985** ، وحتي عام **1991** ، وما صاحبها من اعتداءات وتهجير للسكان واحتلال أراضي الإقليم من قبل أرمينيا .

وفي **الفصل الثالث** يتناول دور قادة أذربيجان ، وخاصة الرئيس الراحل " حيدر علييف " وخليفته الرئيس " إلهام علييف " في تسوية الصراع بالطرق السلمية ، وإنهاء الإحتلال الأرميني لإقليم " قره باغ الجبلية " ، وعودة السكان المهجرين إلي بيوتهم وأراضيهم .

الباب الثاني ، والذي جاء تحت عنوان : الحرب في " قره باغ الجبلية " :

فقد تناول **الفصل الأول** جذور الصراع في إقليم " قره باغ الجبلية ، والذي يمتد لأكثر من مائة عام ، وليس كما يعتقد البعض بأن الصراع يعود لنهايات القرن الماضي وفي **الفصل الثاني** ، يتم الحديث عن الجرائم التي ارتكبها الأرمن بحق الأذربيجانيين ، والتي يأتي في مقدمتها " مذبحة خوجالي " التي تمثل أحد أكبر الجرائم بحق الإنسانية ، نظراً لفظاعة أعمال العنف والقتل التي صاحبها والتي كانت تستهدف ترهيب السكان لإجبارهم علي الهجرة ، واقتلاعهم من بيوتهم وأرضهم ، وكذلك مذبحة 20 يناير والتي عُرفت باسم " مأساة يناير الأسود " لما شملته تلك الأعمال من بطش وعنف بحق السكان المدنيين ، كما يتناول الحديث عن الحصاد المرير لنتائج الحرب العدوانية التي شنتها أرمينيا علي الأراضي الأذربيجانية ، في محاولة من أرمينيا لفرض سياسة الأمر الواقع بعد تهجير السكان الأذربيجانيين ، واستيطان سكان أرمن بدلاً منهم ، كما يتم عرض لمفهومي " وحدة الأراضي " ، و " حق تقرير المصير " ، وأولوية كل منهما وما ينطبق علي إقليم " قره باغ " من هذين المفهومين ، مع الاستشهاد بقضايا دولية مماثلة ، وفي نهاية **الفصل الثاني** يتم الحديث عن النتائج السلبية لاستمرار الصراع والتي تتمثل في زيادة سباق التسلح بين الطرفين المتصارعين ، وإن كان يميل بشكل ملحوظ لصالح أذربيجان التي تمتلك دوافع

كبيرة لذلك التسلح ، أهمها تحرير أراضيها المحتلة ، وإن كان سباق التسلح بالنسبة لها لا يعني الحرب ، بقدر ما يعني الضغط بشكل أكبر علي أرمينيا لتسوية الصراع بالطرق السلمية . يتناول **الفصل الثالث** أعمال العنف والإرهاب ، الذي تعرضت له أذربيجان وشعبها علي أيدي الجماعات المسلحة الأرمينية ، التي تم تشكيها بهدف ترويع المواطنين وتهجيرهم ، كما يتضمن قائمة بالعمليات الإرهابية التي قامت بها تلك الجماعات المسلحة ومن قام بها ، والأحكام القضائية التي وقعت عليهم ، وعدد الضحايا الذين نالهم هذا الإرهاب . **الفصل الرابع** فقد تضمن مقارنة بين الصراع العربي الإسرائيلي وما يحمله من أطماع ووحشية من أجل تنفيذ أهدافه ، وبين الصراع الأرميني الأذربيجاني ، وعرض أوجه التشابه الكبيرة بين هاتين القضيتين ، من خلال قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بحق أصحاب الأراضي المحتلة ، وعمليات القتل والتهجير والاستيطان المتبعة بهدف تغيير المعالم الديموغرافية ، وكذلك المراوغة في عقد المؤتمرات وحلقات المفاوضات من أجل المراوغة والتملص من القرارات الدولية ، وذلك بفرض مرجعيات غير المرجعيات الدولية الأصلية ، والأطراف الدولية الكبري المهيمنة والمحتكرة للوساطة غير النزيهة في الصراع نظراً لمساندتها القوية واللامحدودة للطرف المعتدي ، بالإضافة إلي تأثير كل من اللوبي الصهيوني الداعم لإسرائيل ، واللوبي الأرميني الداعم لأرمينيا ، حيث يظهر تأثير ذلك اللوبي في صناعة القرار داخل الولايات المتحدة والدول الغربية الكبري الأخري ، ويتجلي ذلك التأثير عند معرفة أن إسرائيل وأرمينيا أكبر دولتين متلقيتان للمعونات الأمريكية ، هذا بالإضافة إلي تشابه الضحايا في كلا الصراعين وخاصة من اللاجئين والمشردين الذين تم تهجيرهم من بيوتهم وأراضيهم ، وأخيراً التشابه بين المدن التي تمثل أهمية حيوية وتاريخية ولها مكانة في قلوب الشعبين الفلسطيني والأذربيجاني وهما مدينتي القس وشوشا

الباب الثالث ، والذي يحمل عنوان : المناورات وآفاق التسوية :

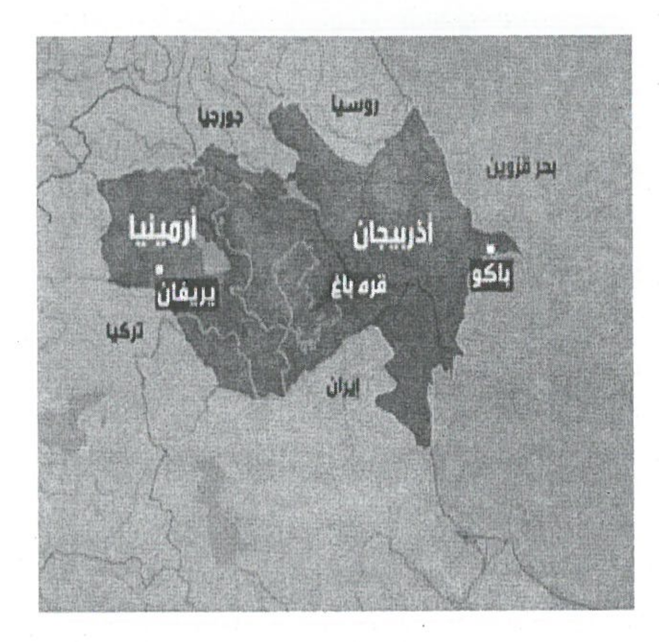
فقد تناول **الفصل الأول** ، الجهود التي بذلت من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع والمراحل التي مرت بها العملية السلمية . **الفصل الثاني** ، فقد تناول العقبات والصعوبات التي واجهت العملية السلمية ، والتي يأتي في مقدمتها عدم وجود نية خالصة لدي الجانب الأرميني لتسوية الصراع سلمياً ، والصراع الخفي داخل السلطة في أرمينيا ، والتي تستخدم الصراع في " قره باغ الجبلية " كورقة لإثارة المشاعر القومية ، من أجل اكتساب

مواقف سياسية داخلية . **والفصل الثالث** ، تناول الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في الصراع حول " قره باغ الجبلية " ، والتي يأتي في مقدمتها روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي ، وإيران ، وتركيا ، ودور كل طرف منها في هذا الصراع ومصالح تلك الأطراف في المنطقة ، ودوافعها في مساندة أي من الطرفين المتصارعين . **والفصل الرابع** ، يتناول قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بشأن ذلك الصراع وموقف المنظمات الدولية والإقليمية من الصراع في " قره باغ الجبلية " ، والتي يأتي في مقدمتها الأمم المتحدة ، ومؤسساتها الدولية وأهمها مجلس الأمن الدولي ، وكذلك منظمة التعاون الإسلامي ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، والمجلس الأوروبي ، ورابطة كومنولث الدول المستقلة ومنظمة جوام " **GUAM** " ، كما يتناول ذلك الفصل العوامل المؤثرة في هذا الصراع ، وأهمها العامل الاقتصادي ، وما يصاحبه من مصالح للقوي الدولية والإقليمية ، وقدرة طرفي الصراع علي زيادة الانفاق العسكري والتسلح ، وبدائل التسوية وعما إذا كان ذلك الصراع سوف يجد تسوية سلمية له ، أم سيكون الخيار العسكري هو الحاسم فيه . **الفصل الخامس** والأخير ، فيتناول تطور العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا علي مدي العصور .

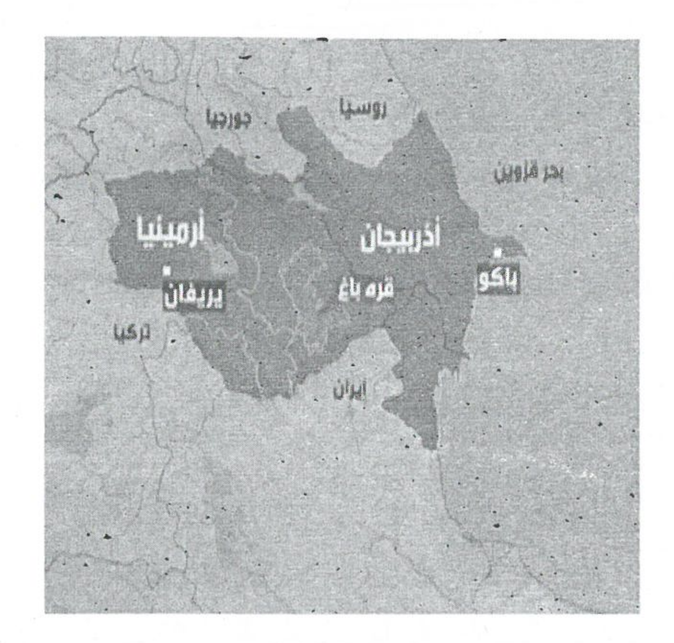
المؤلف

أحمدعبده طرابيك

25 يناير 2014



الباب الأول
الجغرافيا و التاريخ



الفصل الأول
الجغرافيا

• الــقــوقـــاز:

تقع ولاية " **قره باغ الجبلية** " ضمن نطاق جمهورية أذربيجان ، والتي تقع ضمن ما يطلق عليه منطقة القوقاز ، والتي تقع عند حدود أوروبا وآسيا ، وهي موطن جبال القوقاز ، بما فيها أعلي جبل في أوروبا ، **جبل** " **ألبروز** " ، وغالباً ما يتم تقسيم القوقاز إلي القوقاز الشمالي ، والقوقاز الجنوبي الذي ينتمي إليه إقليم " قـره بـاغ الجبليـة " وكلمة " القوقاز " **The Caucasus** ، تسمية لا تينية مشتقة من كلمـة " قوقـازوس " **Kaukasus** ، والتي وردت في كتابات المؤرخين والجغرافيين الإغريق القدامي ومنهم المؤرخ الشهير " هيرودوت " **Herodotus** ، والفيلسوف والمؤرخ اليوناني " سترابو " أو " سترابون " **Strabo or Strabon** ، وتنتمـي التـسمية الروسـية " ققفـاس " **Kovkas** إلي الأصل نفسه ، ويعتقد أن التسمية من أصل " قازقاز " **Kaz Kaz** هي التسمية التي كان الحيثيون يطلقونها علي سكان الساحل الجنوبي من البحر الأسود[1] كما توجد آراء أخري تقول أن أصل تسمية كلمة " **قوقاز** " يعود إلي " قوقـاز " بـن " توجارما " ثالث ابناء نوح عليه السلام[2] .

ومنطقة القوقاز من المناطق التاريخية الهامة التي تقع بين بحر قزوين والبحر الأسـود حيث يحدها من الشمال روسيا ، ومن الجنوب إيران وتركيا ، والبحر الأسود من جهة الغرب ، وبحر قزوين من الشرق ، وتعتبر منطقة القوقاز أكثر المناطق تنوعـاً مـن الناحيتين اللغوية والثقافية على وجه الأرض ، حيث تعد من أكثر مناطق العـالم مـن حيث عدد القوميات ، وتتألف القوقاز من جورجيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، أما القوقـاز الروسي فيضم **كراسنودار كـراي** ، **سـتافروبول كـراي** ، **أديجيـا** ، ، **قراتـشاي – تشيركيسيا** ، **قبردينو – بلقاريا** ، **الشيشان** ، **إنغوشيا** ، **أوسيتيا الشمالية وداغستان** .

كما تُعد القوقاز منطقة ذات أهمية بيئية كبيرة ، حيث تحتوي علي حوالي **6400** صنف من النباتات ، **1600** منها موطنها الأصلي القوقاز ، حيث تضم الحياة البرية القوقازيـة

---

[1]- دائرة المعارف البريطانية .

[2]- لينوتي مروفيلي – الموسوعة الحرة .

نمور ، دببة بنية ، ذئاب ، ثيران أوروبية ، مارال ونسور ذهبية ، كلب الراعي القوقازي ، ومن اللافقاريات يوجد حوالي 1000 نوع من العناكب ، وتضم الأراضي الطبيعية غابات مختلطة مع مناطق غنية بالأراضي الصخرية فوق المناطق الشجرية .

وموقع القوقاز بين البحر الأسود وبحر قزوين جعله نقطة اتصال ما بين أوروبا ووسط آسيا ، وجسر عظيم يصل بين أوروبا وآسيا الغنية بالثروات الطبيعية وذات المصالح المتشابكة وأحياناً المتناقضة لقوي دولية كبيرة ، لذلك تعتبر القوقاز أهم مراكز التحركات السياسية والاقتصادية والهجرات البشرية منذ ظهور الانسان علي الأرض وقد لعبت القوقاز دوراً هاماً في نقل الحضارات بين الشمال والجنوب ، وقد جعل الثراء الكبير الذي تنعم به منطقة القوقاز من الثروات الباطنية المعدنية والنفطية ، والانتاج الزاعي الذي يفيض عن سكان المنطقة ، جعل سكان القوقاز يبحثون عن أسواق جديدة لمنتجاتهم ، مما جعلهم يختلطون بالبلاد والحضارات الأخري .

ويعتبر القوقاز من أهم مناطق العبور للهجرات القديمة ، فمنذ انتهاء العصر الجليدي بدأت الهجرات الاضطرارية من الجنوب إلي الشمال في وقت لم تكن فيه الطرق البحرية آمنة ، لذلك تمت الهجرات القديمة بين الشرق والغرب عبر القوقاز ، ثم تحولت المنطقة بعد ذلك إلي طريقاً تجارياً بين الهند والصين من جهة وأوروبا من جهة أخري وبعد التوسع في استعمال الطرق البحرية نتيجة للإكتشافات الجغرافية ، واستخدام أوروبا لطريق رأس الرجاء الصالح في تجارتها مع الهند والصين ، فإن ذلك لم يقلل من أهمية القوقاز ومكانته .

كان القوقاز وما زال مسرحاً لصراع القوي الكبري المحيطة به من كل الجهات من أجل السيطرة علي هذه المنطقة الهامة الغنية بالموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي الاستراتيجي ، وصراع القوي الكبري الطامعة في القوقاز تجاوز مطامع القوي التقليدية المحيطة به مثل روسيا وإيران وتركيا ، ليجذب إليه قوي أخري في مقدمتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي أصبحت مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تشمل منطقة القوقاز . ولذلك فإن صراع الدول الكبري في المنطقة يعد صراعاً علي النفوذ السياسي والاقتصادي والاستراتيجي خاصة

مع حالة عدم الاستقرار التي تشهدها القوقاز ومنطقة آسيا الوسطي بصفة عامة منذ تفكك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتصارع الدول الغربية علي اكتساب مناطق نفوذ من خلال التقارب مع دول المنطقة ، واستخدام النزاعات والصراعات بين الدول المستقلة ومنها النزاع حول " قره باغ الجبلية " ذريعة للتدخل والتنافس من أجل مصالحها المتعاظمة في منطقة القوقاز الحيوية .

● إقليم قره باغ :

منطقة في جنوب غرب أذربيجان ، وهو إقليم متسع يشمل منطقة جبلية وأخري سهلية ولأن الصراع بين أذربيجان وأرمينيا يدور حول الجزء الجبلي من " قره باغ " ، فإن مصطلح " قره باغ الجبلية " هو السائد والأكثر انتشاراً في الأوساط السياسية والإعلامية الأمر الذي يبدو معه علي أن " قره باغ الجبلية " هي الجزء الجبلي وحسب ، ويطلق الأرمن علي " قره باغ الجبلية " اسم " أرتساخ " ، ويتنوع استخدام كلمات بديلة بتنوع اللغات المختلفة ، ففي روسيا تستخدم كلمة " مرتفعات " ، حيث كانت تستخدم في الاسم الرسمي للإقليم ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " **Nagorno - Karabakhskaya Avtonomnaya Oblast** " ، كما تستخدم في اللغة الفرنسية باسم علوي " **Haut-Karabakh** " وتعني قره باغ العليا وكلمة " **قره باغ** " يُعتقد أن أصلها تركي وفارسي ، وتعني حرفيا " الحديقة السوداء " ، وقد ظهر الاسم لأول مرة في المصادر الجورجية والفارسية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين ، " وقره باغ " لها بديل مقبول في الواقع الحالي يدل علي أصل تسميتها التركية ، حيث يُطلق علي نوع من سجاد ذو نمط مميز نشأت صناعته في المنطقة منذ عهد بعيد .

يتكون اسم " **قره باغ** " من مقطعين " **قره** " ، **و** " **باغ** " ، حيث يعود استخدام هاتين الكلمتين معا إلي القدم ، مع تواجد شعب أذربيجان ، وانتساب تسمية " قره باغ " إلي اقليم معين من أرض أذربيجان يعتبر في مختلف أنحاء العالم حقيقة تاريخية تؤكد عليها المصادر والأحداث ، فقد تم استخدام كلمة " **قره باغ** " التي يطلقها شعب أذربيجان علي جزء من أراضيه ، المعروفة بإقليم يحمل هذا الاسم منذ أكثر من ألف وثلاثمائة عام أي في القرن السابع الميلادي ، حيث كانت " قره باغ " في البداية عبارة عن مفهوم تاريخي وجغرافي ، ثم انتسب بعد ذلك إلي أراضي جغرافية شاسعة ، وخاصة أن أذربيجان بها كثير من تلك المفاهيم ، فمثلا مدينة " ناختشيوان " ولاية ناختشيوان ومدينة " شاكي " ولاية شاكي ، ومدينة " كنجة " ولاية كنجة .

ومن ثم فإن تسمية " **قره باغ** " تاريخيا يعود إلي قسم ، أو ولاية أذربيجانية مازالت معروفة منذ ذلك التاريخ القديم ، وقد جاءت تلك التسمية كدليل علي طبيعة الإقليم الذي تُطلق عليه ، حيث أن كلمة " قره " في اللغة الأذربيجانية ، وكذلك في اللغات واللهجات التركية الأخري تعني " أسود " ، وكذلك تعني " كثيف " ، و " غامق " ، و " مشجر " و " كبير " ، ومعان أخري قريبة من ذلك ، أما كلمة " باغ " فهي تعني " الحديقة " ومن ثم فإن المعني يصبح " الحديقة السوداء " ، أو " الحديقة المشجرة " ، أو " الحديقة الكثيفة " ، وكل تلك المعاني للاسم تؤكد علي أن " قره باغ " تختص بشعب أذربيجان دون غيره من الشعوب الأخري .

وكانت " **قره باغ** " تضم مناطق " **اغدره** " ، " **عسكران** " ، " **شوشا** " ، " **خوجاوند** " " **هادروت** " ، وتم إلغاء الوضع القانوني للحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " في **26** نوفمبر **1991** بسبب النشاط المسلح للإنفصاليين الأرمن ، ولا يزال إقليم " قره باغ الجبلية " يخضع لإحتلال أرمينيا بالإضافة إلي سبعة مناطق أخري مجاورة .

- **الموقع :**

يذكر المؤرخ ميرزا جمال جوانشير[1] في كتابه " **تاريخ قره باغ** "بأن حدود ولاية " **قره باغ** " تمتد من الجنوب علي امتداد نهر " **أراز** " ، وبداية من جسر " **خدافرين** "حتي جسر " **صينيق** " (**الجسر المحطم**)[2] ، ومن الشرق علي امتداد نهر " **كور** " الذي يلتقي مع نهر " أراز " عند قرية " جواد " قبل أن يصب في بحر " قزوين " (**الخزر**) ومن الشمال تمتد حدود " **قره باغ** " من مدينة " بيليز " أو " ينبول " علي امتداد نهر " قوران " حتي وصوله إلي نهر " كور " ، ومن الغرب تحد " قره باغ " سلسلة الجبال المعروفة باسم الإقليم " جبال قره باغ " ، والتي تحمل أسماء " **كوشباك** " ، و " **سالورتي** " ، و " **أريكلي** " .

وتستند مصداقية وصحة الحدود الجغرافية التي بينها جوانشير ليس من كونه ينتمي إلي ذلك الإقليم الذي نشأ وعاش فيه ، بل لكونه شخصية تحمل صفة رسمية ، شارك في إدارة ولاية " **قره باغ** " ، وذلك يعني أن جوانشير يستند إلي وثائق رسمية تؤكد مصداقية كلامه ، كما تؤكد الحدود الجغرافية علي أن منطقة " قره باغ " هي إقليم يضم جبالاً وسهولاً ، وليس كما يُشاع ويتم تداوله بمفهوم " قره باغ الجبلية " ، فهذا المفهوم الأخير " قره باغ الجبلية " ، نشأ مؤخراً ، وتم اختلاقه علي جزء من ولاية " **قره باغ** " بهدف انفصاله عنها ، وحتي ذلك المفهوم الانفصالي يؤكد علي وجود " **قره باغ** " السهلية ، وهذا هو الواقع اليوم ، حيث توجد في أذربيجان " قره باغ الجبلية " ، و " قره باغ السهلية " ، وكان كلا الجزأين " الجبلي والسهلي " طيلة المراحل التاريخية والعصور الزمنية المختلفة موطنا لشعب أذربيجان ذلك الشعب الذي تحتوي لغته علي كلمتي " **قره** " ، و " **باغ** " ، كما أن أقدم وأندر فولكلور شعب أذربيجان أُبدع في " **قره باغ** " وتعلق بها .

---

[1]– ميرزا جمال جوانشير ، عاش في الفترة ما بين 1770 إلي 1853 م ، وهو مؤرخ أذربيجاني من " قره باغ " ، وهو أحد مؤلفي " قره باغ نامه " وكان وزير قانية " قره باغ "

[2]– يوجد الجسر المحطم الآن قزاخ شمشديل ، ومنطقة دميرتشي حسنلي ، وسماه الروس في العهد السوفيتي بالإصطلاح الروسي " كراسني موست " أي الجسر الأحمر .

كما أن اسم أذربيجان خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين كان يطلق علي الأراضي التي تشمل أذربيجان الجنوبية (**المحافظات الشمالية في إيران حالياً**) وأذربيجان الشمالية (**التي كانت ضمن حدود اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق**) وكانت حدودها تمتدمن" زينجان " إلي " ديربنت "، ومن بحيرة "جيشكتاه "[1]علي الحدود بين أرمينيا وأذربيجان ، وحتي بحر قزوين ، وكانت أذربيجان تضم ضمن حدودها المحافظات الأذربيجانية " **آران** " ، " **شيروان** " ، " **موجان** " ، وكانت هذه المحافظات تُعد أقسام لا تتجزأ من الولايات الأذربيجانية لدولة الصفادة من حيث علاقاتها الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية والعرقية والثقافية ، وقد دخلت " **قره باغ** " في تلك الفترة ضمن حدود " آران "[2].

ويمكن تطبيق اسم " **قره باغ** " ليس فقط علي أراضي أذربيجان ، بل أيضاً في شمال القوقاز وتركمانستان ، وأوزبكستان ، وأفغانستان[3] ، فقد كانت أذربيجان تضم مناطق تحمل أسماء " قره باغ سورخاب " ، " قره باغ التبريزية "[4] ، " قره باغ آران " وتحديد معني تلك الأماكن مثله مثل " **قره باغ** " ، بما يعني " الشعب والحديقة " ، " الحديقة الكبيرة " ، " البقعة الرائعة " ، وكان هذا الأمر مرتبطاً بالطبيعة الرائعة لتلك الأماكن وخيراتها الوفيرة ، وقد كانت " آران " في القرون الوسطي المتأخرة تضم الأراضي الواقعة بين نهر " كورا " ، " أراز " ، وكان تحديد اسم " قره باغ آران " يهدف إلي الإشارة نحو تميزه عن المناطق الأخري التي تتخذ اسم " **قره باغ** " ، وعلي الأخص اختلافه عن " قره باغ بادجيس " الواقع عند شرق بحر قزوين .

ولم يأتي ذكر " قره باغ الجبلية " في أي من المصادر أو المراجع خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، حيث أن القسم الجبلي والقسم السهلي لإقليم " **قره باغ** " كانا

---

[1]- ياقوت الحموي – معجم البلدان .

[2] –أبو بكر القطبي الأهاري – تاريخ شيخ عويس – باكو 1984 – ص 132 .

[3]– جيبولايف . ج . أ – أسماء المواقع الجغرافية لأذربيجان – باكو 1986 – ص 145 .

[4] – واقف بيريف – قره باغ روح أذربيجان – مجلة التراث – عدد : ربيع وصيف 2012 .

تاريخياً من الناحية الاقتصادية والثقافية تجمعهما روابط لصيقة ، ويكمل كل منهما الآخر [1] ، فقد كانا إقليماً واحداً دون وجود أي تمييز بين قسميها الجبلي والسهلي .

1- ابو بكر القطبي الأهاري – تاريخ شيخ عويس – باكو 1984 – ص 132 .

• **السكان :**

نظراً لموقع " **قره باغ الجبلية** " وسط منطقة حيوية وهامة وملتقي الطرق الدولية القديمة ، ونظراً لكونها نقطة إلتقاء بين الامبراطورية العثمانية والفارسية والروسية فقد شهد الإقليم عدداً كبيراً من الحروب ، وتنقلات وعمليات هجرة ونزوح بين السكان ، لذا فليس مستغرباً في التاريخ الديموغرافي للإقليم أن تكون إحدي الجماعات العرقية أو الشعوب في قرن من القرون أغلبية وفي قرن آخر أقلية[1]

وتفيد الاحصائيات التي أجريت عام **1988** أن عدد سكان " قره باغ " كان حوالي **200** ألف نسمة قبل ذلك كانت الأغلبية بين سكانه من الأذربيجانيين ، وكانت روسيا منذ عهد القيصرية تنفذ في الشعوب التي تحتلها سياسة التهجير القسري الاجباري لتختلط الشعوب المستمرة ببعضها البعض حتي يذوب الجميع في البوتقة الروسية ، وكانت روسيا تهدف من وراء ذلك إلي أمرين :

الأول : إذابة الأعراق بين الشعوب التي تحتلها ، أي محاولة القضاء علي الشخصية الوطنية وطمس الهوية القومية .

ثانيا : القضاء علي الهوية الإسلامية بصفة خاصة ، والدينية بصفة عامة بين الشعوب الخاضعة لروسيا .

بناء علي سياسة التهجير الجبري الروسي أرادت روسيا إقامة ما يسمي " مسمار جحا " فوجدت في إقليم " قره باغ " الهدف المبتغي ، فالإقليم يمتلك موقعا استراتيجيا هاما فهو باب أذربيجان ، وباب إيران ، ولم يجد الروس مفرا من محاولة طمس الشخصية الوطنية والإسلامية في هذا الإقليم الأذربيجاني الهام .

وبهدف تغيير التركيبة السكانية أخذت روسيا في جلب الأرمن إلي إقليم " **قره باغ** " ، حتي زاد عدد الوافدين عن عددالأهالي.

لم تتوقف حركة الهجرة الأرمينية إلي " **قره باغ** " بدعم من الروس ، وهم أنفسهم الذين سجلوا هذا الحدث التاريخي ، وذلك بتسجيل أول وصول مكثف لهم إلي " **قره باغ**

---

1 – رضا عبد الودود تداعيات الاتفاق التركي الأرميني علي أزمة ناجورنوكاراباخ موقع " قاوم " 14 يناير 2010 .

"حيث أقاموا نصباً تذكارياً لتخليد ذكري وصول أول هجرة أرمينية نصرانية بدعم من روسيا البلشفية إلي إقليم " قره باغ " الأذربيجاني المسلم ، وقد سجلوا علي هذا النصب تاريخ 1828 . يتضح من ذلك . أن هذا الإقليم أذربيجاني مسلم شرقي طوال التاريخ ولم يشارك أهله أحد إلا منذ عام 1818 ، وأن " قره باغ " كانت منطقة إسلامية تتضح فيها كل المعالم الشرقية ، ولكن روسيا القيصرية ثم السوفيتية سهلت هجرة الكثير من الأرمن من تركيا وإيران لإقامة نوع من السد البشري الحي يفصل حدودها عن هاتين الدولتين الكبيرتين[1].

---

[1] مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين 21 ، 22 – يناير ، أبريل 2007 .

• اللغة :

كان أغلب السكان الآذريين في إقليم " **قره باغ الجبلية** " قبل تهجيرهم من قبل الأرمن من المسلمين الشيعة والسنة والأكراد ، ويتكلمون اللغة الأذربيجانية ، حيث تشبه اللغة الآذرية اللغة الأناضولية التركية بشكل كبير ، وتستخدم اللغة الآذرية في عدة مناطق في إيران خاصة في شمال غرب إيران حيث تعتبر اللغة المشتركة بين سكان تلك المنطقة ، وكذلك في روسيا وخاصة في إقليم داغستان وجنوب شرق جورجيا وشرق تركيا .

واللغة الآذرية هي لغة تركية من فرع أغوز ، وهي لغة قريبة للغة التركية ، لكن ذو تأثير عربي فارسي ، وقد بدأ الأدب الكلاسيكي في اللغة الآذرية خلال القرن الرابع عشر ، وأصبحت بعد ذلك واحدة من أهم اللغات في الأدب الكلاسيكي في القرن السادس عشر ، حيث استخدمها الشاعر والشاه إسماعيل الصفوي في أشعاره وكتاباته وفي عام 1875 طُبعت أول جريدة كاملة باللغة الأذرية ، وفي عام 1891 تُرجم الإنجيل بأكمله إلى اللغة الأذرية ، وكانت اللغة الآذرية قبل عام 1920 تكتب بالحروفِ العربية وفيما بين عام 1929 وعام 1938 بدأت تُكتب بالأبجدية اللاتينية ، وفي عام 1938 تحولت إلى الأبجدية السريالية ، وفي عام 1991 تبنت مرةً أخرى الأبجدية اللاتينية .

أما الأرمن فهم مسيحيون ينقسمون مذهبياً بين الكاثوليكية والأرثوذكسية ، واللغة الأرمينية هي لغة هندأوروبية لها أبجدية فريدة ، وتختلف لغة الأرمن في " **قره باغ الجبلية** " عن تلك التي يتحدث بها الأرمن في جمهورية أرمينيا ، ومع ذلك فكل منهما يفهم الآخر . وتستخدم اللغة الأرمينية في المناطق المجاورة لها وفي بلاد المهجر حيث استقرت جاليات من الشعب الأرميني ، وتعتبر الأرمينية واحدة من بين اللغات الهند أوروبية القليلة التي تمكنت من المحافظة على شكلها البدائي ، وهي قريبة من اللغتين اليونانية والفارسية ، وتستعمل اللغة الأرمينية المعاصرة اليوم من قبل قرابة الخمسة ملايين شخص في لهجتين أساسيتين ، الأولي في شمال غرب إيران وأرمينيا وتستعمل " الأرمينية الشرقية " وفيها النسخة الكلاسيكية نوعاً ما مع تبسيطها لنمط الكتابة والثانية في منطقة الشرق الأوسط وفي المهجر حيث تستعمل " **الأرمينية الغربية** " التي مع حفاظها على جذورها امتزج فيها الطابعين الكلاسيكي والشعبي .

● مـظـاهـر الـسـطـح :

يحتاج فهم أبعاد قضية " **قره باغ الجبلية** " تاريخياً وحضارياً ، الوقوف علي تحديد مفهوم جغرافية الإقليم ، حيث تنقسم " **قره باغ** " جغرافياً حسب تكوين أراضيها وتضاريسها إلي قسمين ، الأول عبارة عن مناطق سهول ، والآخر القسم الجبلي . كان الجزء الجبلي لخانية " **قره باغ** " يسمي " قره باغ الجبلية " في بعض الأحيان والأراضي الواقعة بين سلسلة جبال " **قره باغ** " في الشرق ، وجبال " زنجازور " في الغرب ، وكذلك هذاب " قره باغ " التي تفصل " قره باغ العليا " عن " قره باغ السفلي " ، وهي السهول التي تدخل كلها ضمن إقليم " قره باغ الجبلية[1] .

وعلي ذلك فإن " **قره باغ** " بوصفها السابق يؤكد مفهوم " **قره باغ** " الإداري والسياسي في زمن وجودها ضمن روسيا القيصرية ، حيث يتضح أن أراضي خانية " **قره باغ** " السابقة قد تعرضت لتقسيمات إدارية مختلفة ، ولكن في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية (**1918** **1920**) كان مفهوم " قره باغ " بمعناه السابق من جديد.

أما مظاهر السطح في " **إقليم قره باغ الجبلية** " فإنه يتميز بكونه هضبة مرتفعة تنتشر عليها الجبال والتلال ، وتعتبر قمة جبل " جياميش " التي يبلغ ارتفاعها **3724** متراً أعلي قمة جبلية في الإقليم ، وتنحدر من علي تلك الجبال عدد من الأنهار التي تستخدم مياهها في الري وتوليد الطاقة الكهربائية .

---

[1] -" أ . م . سكيبيتسكي " ، ابن باحث القوقاز " م . أ . سكيبيتسكي " .

● الـمـنـاخ :

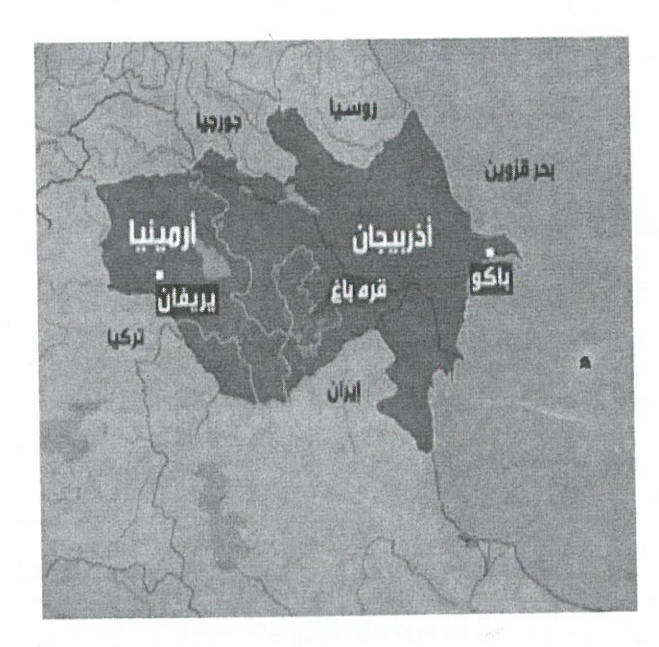
يتأثر المناخ في إقليم " قره باغ الجبلية " تبعاً لمظاهر السطح ، ففي المناطق الجبلية في الغرب والجنوب الغربي تتروواح درجة الحرارة في الشتاء ما بين **6** إلي **10** درجات مئوية ، وفي السهول والمرتفعات الأقل انخفاضاً تتراوح درجات الحرارة ما بين **2** إلي **3** درجات مئوية ، أما في فصل الصيف فيتروواح معدل درجات الحرارة ما بين **10** إلي **15** درجة مئوية في المناطق الجبلية ، بينما تتروواح ما بين **20** إلي **25** درجة مئوية علي المرتفعات الأقل انخفاضاً .

تسقط علي إقليم " قره باغ الجبلية " أمطار في فصل الصيف ، ويبلغ معدل سقوط الأمطار علي الإقليم ما بين **400** إلي **600** ملي متر مكعب في العام علي مناطق السهول وتزداد تلك النسبة لتصل إلي أكثر من **800** ملي متر مكعب علي المرتفعات الجبلية ويكون المناخ في السهول والمرتفعات المنخفضة شبه جاف مما يساعد علي نمو الشجيرات شبه الصحراوية والأعشاب والنباتات ذات الطابع الصحراوي في المرتفعات المنخفضة ، أما في الجبال ذات الارتفاعات العالية فإن الأشجار العالية وذات الأوراق الكثيفة تفسح المجال للمروج الخضراء التي تكون مراعي جيدة ، كما تكسو الغابات والأشجار الصغيرة مساحات كبيرة تزيد عن ثلث مساحة الإقليم .

• المــوارد الاقـتصـادية :

إقليم " **قره باغ الجبلية** " من المناطق الغنية بالموراد المعدنية ومصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي ، والعديد من مناجم الذهب والزئبق والرخام والجرانيت وينـابيع المياه المعدنية ، ولكن نظراً لعدم الاستقرار في الإقليم الناتج عن الإحـتلال الأرمينـي فإن تلك الثروات لم تستغل بشكل اقتصادي جيد ، نظراً لعدم تمكن شركات الطاقة مـن العمل والاستثمار في ظل الاحتلال ، ولذلك فإن إقليم " قره باغ الجبلية " يعتمـد فـي اقتصاده علي قطاع الزراعة والرعي ، حيث يعمل بهما أغلب السكان ، كما تقوم بعض الصناعات التي تعتمد علي المنتجات الزراعية ومنتجات الرعي من الأصواف والجلود و الألبان وكذلك بعض الصناعات الخفيفة .

يعتمد السكان في مناطق السهول علي تربية الماشية وزراعة الحبوب والقطـن والتبـغ وفي المناطق الجبلية تتشابه أنماط الحياة أيضا مع مناطق السهول ، حيث تنتشر حرفة رعي الأغنام للحصول علي الصوف ، والماشية من أجل اللحوم والجلود ، وفي سفوح التلال والمناطق الجبلية الأقل انخفاضاً تنتشر زراعة العنب الذي تقوم عليـه صـناعة النبيذ ، وكذلك تربية دورة القز الذي تقوم عليها صناعة المنسوجات الحريرية.



الفصل الثاني
التاريخ

• العصور القديمة :

تعتبر أذربيجان من أقدم البقاع التي سكنها الإنسان علي سطح الأرض ، وقد ساعد علي ذلك التوطن والاستقرار غني أرض أذربيجان بالثروات الطبيعية ، وموقعها الجغرافي مما جعلها أيضاً محط أطماع الغزاة الأجانب ، ولذلك فإن حدودها قد اتسعت تارة وتقلصت تارة أخري ، وكانت تفقد استقلالها وسيادتها علي أرضها حيناً ، وتستعيد استقلالها وحريتها أحياناً أخري . وشعب أذربيجان من أقدم الشعوب التي عرفت بناء الدولة في العالم ، وقد نشأت أول الكيانات العرقية في أذربيجان خلال الألف الثالثة والثانية قبل الميلاد[1] ، حيث حظيت بعلاقات الدولة السومرية ، والدولة الآكادية ، والآشورية ، في بلاد العراق ، كما أقامت علاقات مع دول آسيا الصغري ، وقد شهدت بلاد أذربيجان نشوء عديد من السلالات الملكية والدويلات والدول علي أراضيها ثم زوالها ، فقد قامت تشكيلات ووحدات لطوائف في أواخر الألف الثاني وأوائل الألف الأول قبل الميلاد ، أغلبها محلية الأصل عاشت فيها منذ القدم .

ووفقا لما توصل إليه علماء الآثار ، فإن أرض أذربيجان يسكن بها الإنسان البدائي منذ العصر الحجري ، وقد عاش الإنسان البدائي علي سواحل نهر " قوروجاي " ، حيث تعتبر تلك المنطقة إحدي المناطق السكنية الأربع المكتشفة علي سطح الكرة الأرضية وتدل علي ذلك الرسوم التي تم اكتشافها علي الصخور في منطقتي " أبشيرون " ، و " جامي قايا " في " ناختشيوان " القديمة ، والتي تشير إلي أن من كان يعيش في تلك المناطق كانوا يعملون بالأنشطة البحرية .

وقد أخذ بنيان الدولة في أذربيجان في النمو ، وصارت البلاد أكثر تطوراً ، حيث قامت دول قوية مثل دولة " ألمن " ، ودولة " إسكيت " ، ودولة " أتروباتينه " ، ودولة " ألبانيا " ، والتي عرفت باسم دولة " ألبان القوقازية " ، وكانت قد نشأت مملكة " مانا " كأول

---

[1] – مختصر تاريخ أذربيجان – د . محمود إسماعيل – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي الإمارات العربية المتحدة – الطبعة الأولي 1995 .

دولة علي أرض أذربيجان حوالي عام 900 قبل الميلاد ، والتي عُرفت في بادئ الأمر باسم " فُنا " عام 843 قبل الميلاد[1] .

وقد امتد حدود تلك الدولة إلي نهري " ديالا " و " الزاب الصغير " في الشمال ، وبحر قزوين في الشرق ونهر " أراز " في الشمال وبحيرة " أرميا " في الغرب ، وكانت عاصمتها " إيزيرتو " علي بحيرة " أرميا " ، وقد تمكنت " مانًا " ، رغم ما تعرضت له من هجمات متكررة من مملكتي " أوراتو " ، و" آشور " من الازدهار في عهد " إيرانزو " (740 - 719 ق . م) ، أما آخر ملوك " مانًا " فقد تحالف مع الدولة الآشورية ، وقد ورد ذكر شعب " مانًا " للمرة الأخيرة في مرويات تحتاج توضيح مرتبطاً بأحداث وقعت عام 616 ق . م ، حيث أن المملكة لم تتعرض لغزو جارتها ميديا إلا في عام 590 ق . م .

وكانت " أتروباتينا " ، و" ألبانيا " من الممالك التي بزغ نجمها عقب موت " الاسكندر المقدوني " (326 - 323 ق . م) ، ولعبت كل منهما دوراً كبيراً في قيام الدولة علي أرض أذربيجان خلال العصور السابقة ، وتعتبر ألبانيا القوقازية الموطن الأصلي لأذربيجان الشمالية التي تضم جمهورية أذربيجان الحالية وجنوب داغستان ، وقد شارك الألبان كجزء من جيش الحاكم الأشمندي " دارا الثالث " (336 - 323 ق . م) ، في معركة " جافجميل " ضد " الأسكندر المقدوني " ، حيث كان لدي الألبان في القرن الأول قبل الميلاد جيش قوامه 60 ألف جندي من المشاة ، 22 ألف كتيبة مشاة ، وكانت " كابلاكا " (**مدينة جبالا حاليا**) أول عاصمة لدولة " ألبانيا " ، ثم انتقلت إلي " بارتائي " (**مدينة باردا حاليا**) منذ القرن الخامس الميلادي .

وحكمت " **ألبانيا** " في بادئ الأمر سلالة ملكية من أهل البلاد ، ثم تولي " الأرشاقيون " وهم من أصل عائلة ملكية أصلها من " بارفيان " ، سدة الحكم منذ القرن الأول الميلادي

1- مختصر تاريخ أذربيجان – د . محمود إسماعيل – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث – دبي الإمارات العربية المتحدة – الطبعة الأولي 1995 .

حيث ذابوا مع السكان الأصليين ، ودامت دولتهم حتي القرن السادس ، حين تبوأ " المهرانيون " عرش البلاد من بعدهم .

أما اسم " **أتروباتينا** " فقد أُطلق علي أرض أذربيجان باتجاه الجنوب من نهر " أراز " **(ما يعرف بأذربيجان الفارسية حاليا)** ، حيث يشتق اسم " أتروباتينا " من اسم " أتروبات " الحاكم نائبا عن " أخمنديس " الذي صار فيما بعد أحد قواد جيش " الاسكندر المقدوني " ، وكانت مقاطعة " جازاكا " (**مدينة مراغا في فارس حاليا**) عاصمة " أتروباتينا " ، وهي تقع علي الضفة الجنوبية الشرقية لبحيرة " أرميا " ، وقد تعاقب علي البلاد بعد " أتروبات " خمسة من الحكام ، في القرن الأول قبل الميلاد ، وكان لجيش " أتروبات " 40 ألف من جنود المشاة ، و 10 آلاف كتيبة مشاة ، ودامت المواجهات من القرن الثاني ق . م ، حتي القرن الثالث الميلادي بين الامبراطورية الرومانية و " بارفيا " من جهة وبين " ألبانيا " و " أتروباتينا " من جهة أخري ، وشنت كل منهما هجمات منظمة علي البلاد بغرض اخضاعها لسلطانها ، وكان أبرزها محاولات كبار قادة الجيش الروماني مثل " لوكويوس ليسينيوس لوكولوس " (69 - 79 ق . م) ، و " يومبيوس ماجنس " (66 - 65 ق . م) و " يبليوس كانبيديوس كراسوس " (37 - 36 ق . م) ، ومن عام 72 إلي 74 ميلادية تعرضت " ألبانيا " و " أتروباتينا " إلي هجمات قبائل " آلان " البدوية لعدة مرات ، وفي عهد " شابور الأول " (241 - 727 ق . م) خضعت كلتا الدولتين الأذربيجانيتين للإمبراطورية الساسانية .

أما " **قره باغ** " فهي ليست من أعرق وأقدم مناطق أذربيجان وحسب ، بل من أحد أهم وأقدم الأماكن في العالم التي لها تاريخ موغل في القدم ، فقد تم فيها اكتشاف كهف " آزيخ " الذي يعتبر بمثابة أقدم المساكن التي عاش بها الإنسان ، واكتشاف ذلك المسكن يدل علي أن منطقة " **قره باغ** " خاصة ، وأرض أذربيجان بصفة عامة هي من أوائل المواطن التي استوطنها الإنسان إلي جانب حوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أفريقيا .

وقد عثر العالم " م . حسينوف " مكتشف كهف " آزيخ " علي العديد من الأدوات والآلات المصنوعة من الأحجار النهرية ، التي تدل علي مدي تقدم الحضارة في ذلك

الوقت ، والتي تتشابه مع حضارة " أولدوواي "[1] بشرق أفريقيا ، وكذلك توجد نفس الإختلافات في الآلات الحجرية ، الأمر الذي يجعل من بعض الباحثين إطلاق تسمية الآلات المكتشفة من حفريات " آزيخ " بحضارة " قروتشاي " ، والتي يزيد عمرها عن مليون ومائتي سنة .

في عام 1968 عثر في طبقة " آشول " علي عظمة فك إنسان من حضارة " آزيخ " الذي يطلق عليه اسم " أزيخانتروب " ، وحسب العلماء فإن إنسان " أزيخ " قد عاش قبل 350 إلي 400 ألف سنة ، وقد تمثلت حضارة " موستي " في " **قره باغ** " في كهف " الطاعات " ، كما أوضحت الآثار التاريخية المكتشفة مدي التطور الواسع لمرحلتي العصر الحجري في " **قره باغ** " ، سواء مرحلة " ميزو ليت " ، ومرحلة " اثيوليت " ، حيث تم خلال مرحلة " انيوليت " من الألفية السادسة وحتي الألفية الرابعة قبل الميلاد ، وكذلك خلال مرحلة " البرونز " والحديد الأول في نهاية الألفية الرابعة حتي بداية الألفية الأولي قبل الميلاد ، حدثت خلال هذه الفترة تغيرات كبيرة في حياة " **قره باغ** " وتحمل مرحلة البرونز الأخير ، ومرحلة الحديد الأول ، في الفترة ما بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر قبل الميلاد ، اسم حضارة " خوجالي غدابي " ، حيث تم العثور ضمن آثار مقبرة " خوجالي " علي " خرزة عقيقة " عليها كتابات مسمارية خاصة بالملك " عدد نيناري " حاكم آشور ، مما يدل علي وجود علاقات اقتصادية وتعاون وتبادل بين منطقة " قره باغ " ومنطقة بلاد الرافدين . خلال تطور الأحداث الثقافية والاقتصادية ظهرت في جنوب أذربيجان دولة " مانا " القوية خلال الفترة ما بين القرنين التاسع والسادس قبل الميلاد ، واستطاعت دولة " مانا" أن تحافظ علي استقلالها طوال هذه الفترة التي شهدت صراعاً مريراً مع دولة آشور[2] ودولة " أورارتو "[3] ، ولم

[1] - أولدووي عبارة عن وادٍ في شمال تنزانيا بشرق أفريقيا ، وقد عثر الباحثيون الأثريون فيه علي جثمان لإنسان قديم يعود لأكثر من مليوني سنة .

[2]- دولة آشور " اسوريا " نشأت فيما بين النهرين في العراق حالياً ، وبلغت ذروة ازدهارها فيما بين النصف الثاني للقرن الثامن والنصف الأول للقرن السابع قبل الميلاد .

[3] - دولة " أورارتو " نشأت خلال الفترة ما بين القرن التاسع والقرن السادس قبل الميلاد ، حيث دمرها وقضي عليها دولة " ميديا "

تستطع أي من الدولتين أن تحقق أي انتصار علي دولة " مانا " طوال هذا الصراع المرير ، ولم تكن في تلك الفترة سواء في القوقاز الجنوبية ، أو فيما يسمي بما وراء القوقاز أي تواجد أرمني ، ويتفق المؤرخون والباحثون علي أن أراضي دولة " اورارتو " كانت خارج حدود اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق . ولم يكن للأرمن أي تواجد أو أثر يدل علي وجودهم في المنطقة المعروفة حالياً باسم أرمينيا ، وقد تغير الوضع في عهد دولة " ميديا " خلال الفترة ما بين عام 550 حتي 672 قبل الميلاد ، ، والتي أنهت علي وجود دولة " اورارتو " ، وأخضعت دولة " ميديا " منطقة ما وراء القوقاز الجنوبية والشرقية لسيطرتها وسلطانها ، واستمر ذلك الوضع خلال عهد دولة " الأهمانيين " بين عامي 550 حتي 330 قبل الميلاد ، وبعد انهيار دولة " الأهمانيين " دخلت الأحوال السياسية في شمال أذربيجان مرحلة جديدة حيث خضعت المنطقة لحكم الإسكندر المقدوني بين عامي 336 حتي 323 قبل الميلاد وبعد انتهاء حكم الاسكندر المقدوني القصير وموته تفتتت امبراطوريته وتكونت في جنوب أذربيجان دولة " أتروباتينا " ، وفي شمالها دولة " ألبانيا " ، وذلك مع بداية القرن الرابع قبل الميلاد ، وقد كانت أراضي " **قره باغ** " ضمن دولة " أتروباتينا " ، ومع ازدهارها ، ازدهرت بجوارها دولة " ألبانيا " ، التي استمرت منذ بداية القرن الرابع قبل الميلاد وحتي القرن السابع الميلادي ، وقد لعبت خلال هذه الفترة التي استمرت نحو ألف ومائتي عام ، دوراً كبيراً في تاريخ أذربيجان ، واستطاعت توسيع حدودها وتضم إليها كافة أراضي " **قره باغ** " ، وضمت " ألبانيا إليها عدد من الولايات الهامة إلي جانب " قره باغ " ، أهمها " **ساكسينا** " ، و " **أوتينا** " ، و " **أوتي** " ، و " **أوخيستينا** " ، و " **أرساخ** "[1] ، و " **أراكسينا** " .

[1] - كلمة " أرساخ " ، أو " أرساك " ، أو " ساكان " ، أو " ساكي " - " شاكي " ، وغيرهم كلها أسماء تخص طائفة " ساك " ، وهي من أقدم الطوائف التركية ، وكلمات " أرساخ " ، أو " ارساك " ، أو " أرساك " ، مشتقة من كلمتي " أر " وتعني " رجل أو مرء " ، و " ساك " وتعني " أرساك " ، أي " المرء أو الرجل الساكي " ، أو " البطل الساكي " في لغات تركية قديمة ، ويمكن الرجوع في ذلك إلي : - مسائل علم اللغة بأذربيجان - م . ا . سييدوف - قره باغ - ارساخ - ملاحظات حول اشتقاق كلمة " ارساخ " - ص : 150 - باكو 1983 .

- قره باغ أمس واليوم وغداً - ج . جعفروف - اشتقاق كلمة ارساخ - ص : 41 - باكو 2002 .

خضعت " **أرساخ** " للحكام الألبان من أسرة " الأرساكيد " ثم لأجداد الدوقة من أسرة " مخرانيد " الحاكمة بين القرن السادس والثامن ، وكونت " أرساخ " جزءاً مما يُعرف اليوم باسم " قره باغ " ، وشكلوا أيضاً جزءاً من سهل ميل ، وأُطلق عليهم العديد من الأسماء ، فعُرفت باسم " أرخستينا " وفقاً لمؤرخي القرن الأول قبل الميلاد ، وعُرفت باسم " أرساخ " وفقاً للمصادر الألبانية والأرمينية التي يعود تاريخها لما بين القرنين الخامس والثامن عشر ، وعُرفت أيضاً باسم " قره باغ " طبقاً للمصادر الجورجية والفارسية ، وكما كانت " **قره باغ** " جزء من دولة " ألبانيا " ، كانت تعيش بجوارها داخل الدولة أقوام أخري مثل " أوتي " ، و " سوودي " ، و " قرقار " ، وقد ساهموا جميعاً في ازدهار دولة " ألبان القوقاز " ، وقد تصادف ظهور الأرمن لأول مرة في القوقاز الجنوبية " ما وراء القوقاز " ، وذلك بعد القرن الثاني قبل الميلاد ، ودخلوا تلك المنطقة من خلال أنشطة عدائية ضد الدول والقوميات المحلية ، حيث كانوا – أي الأرمن – يطلقون علي كيانهم في شرق آسيا الصغري اسم " أرمينيا الكبري " وحاولوا إعلان كافة الأراضي التي نزحوا إليها وسكنوها بأراضي أرمينيا ، ولكن في عام **66** قبل الميلاد استطاعت الإمبراطورية الرومانية القضاء علي الملك الأرميني " تقران الثاني " ، ومن ثم القضاء علي الكيان الأرميني ، وإنهاء أسطورة " أرمينيا الكبري " وتحول الأرمن منذ ذلك التاريخ إلي موالي داخل الإمبراطورية الرومانية ، واستمر ذلك الوضع حتي القرن الرابع الميلادي ، وتلك الفترة التاريخية تدحض أي إدعاء أرميني حول أراضي " ألبانيا " باعتبارها جزءاً من " أرمينيا الكبري " ، فقد كانت دولة " ألبانيا الأذربيجانية " دولة مستقلة تماماً ، وكانت الولايات التاريخية لـ " **قره باغ** " تابعة لها وذلك ما تؤكده الوثائق التاريخية بأن الحدود الجنوبية لدولة " ألبانيا " كانت تسير علي امتداد نهر " أراز " ، خلال الفترة ما بين القرنين الأول والرابع الميلاديين .

كانت ألبانيا القوقازية هي الدولة الأولي في شمال أذربيجان ، حيث كونت اللغة الألبانية الجزء الشمالي الشرقي من مجموعة اللغات القوقازية ، فقد كان للألبان أبجديتهم

وثقافتهم الخاصة بهم[1] ، والتي تختلف بشكل كبير وواضح عن الثقافة واللغة الأرمينية حيث يوجد فرق واضح بين الآثار الألبانية المسيحية والآثار الأرمينية ، وكما أكدت كتب التاريخ ، والوثائق علي أن " قره باغ " جزء من أراضي أذربيجان ، فإن الموروث الأدبي لشعب أذربيجان خاصة ، وللشعوب التركية عامة ، تؤكد علي تلك الحقائق ، وذلك علي نحو ما جاء في ملحمة " دادا كوركوت " ، التي انتشرت في القرنين السادس والسابع الميلاديين في كافة أراضي أذربيجان ، و " **قره باغ** " باعتبارها جزءاً منها ، وكذلك في كافة الأراضي الواقعة في حوض بحيرة " قويجار " .

وتتحدث ملحمة " دادا كوركوت " عن بعض أبطال أقوام " أوغوز " التركية الذين زاروا النبي محمد صلي الله عليه وسلم ، والتقوا به شخصياً ، وكذلك ورد في كتاب " أوغوز نامه " بأن المراعي الصيفية حول بحيرة " قويجا " ، و " قره باغ " تنتمي إلي أقوام " أوغوز " التركية ، وأن جد الأقوام التركية الأصلي " أوغوز خاقان " دفن علي أطراف بحيرة " قويجا " ، وأن " بياندور خاقان " عاش في " قره باغ " ، وفي منطقة المراعي الصيفية حول بحيرة " قويجا " ، وتوفي ودفن فيها ، وإلي جانب قبائل " أوغوز " كانت تعيش قبائل " الأودينيون " والتي ظهرت في أدبيات قدماء اليونانيين ، وهم مسيحيون متدينون يعيشون حتي الوقت الحالي في قرية " نيج " بالقرب من قرية " جابالا " شمال أذربيجان ويفوق تعدادهم ستة آلاف نسمة.

(1) The Land Of Fire On The Silk Road – History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac 2011 – Baku

• " قـــره بـــاغ " تحـــت الحـــكم الـــعربي الإســـلامي :

شكل الفتح العربي الإسلامي **لأذربيجان** عام **22** هجرية ، نقطة تحول هامة في تاريخ " **قره بُاغ** " ، وفي حياة السكان من مختلف القوميات التي كانت تعيش في تلك المنطقة فقد جاء الفتح العربي الإسلامي برسالة إلي كافة القوميات تسمح لهم بحرية العقيدة وكذلك التحول من عقيدة إلي أخري ، وقد استغل الأرمن الذين عاشوا في " **قره بـاغ** " ذلك وعمدوا إلي تحويل السكان الألبان في " ارساخ " إلي المذهب " الجوريجورياني " وتأرمنهم بعد ذلك في هذه المنطقة من أرض أذربيجان .

تؤكد مؤلفات المفكرين والرحالة العرب في العصور الوسطي مثل " **اليعقـوبي** " ، " **الكوفي** " ، " **الإستاخري** " ، " **المقدسي** " ، " **يـاقوت الحمـوي** " ، علـي أن سكان أذربيجان بما فيهم " **قره باغ** " كانوا يتحدثون اللغة " الآرانية " ، وهي إحـدي اللغات الألبانية في ذلك الوقت ، حيث كان الإقليم المحصور بين نهـري " كـورا " ، " أزار " يسمي " آران " وفقا للمؤرخ الألباني " موسيس كالانكايتوك " ، وقد حلت كلمة " قـره باغ " التركية بدل كلمة " آران " في القرن الثاني عشر[1] ، وقد اعتنقت ألبانيـا الديانة المسيحية في عام **313** ميلادية كديانة رسمية للدولة ، وبدأت المسيحية التابعة للكنيسة الجورجية بالانتشار في ألبانيا القوقازية في القرنين الرابع والخامس ، ولذلك كان مـن الطبيعي أن تأرمن السكان يستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة إلي تحـويلهم إلـي المـذهب " الجوريجورياني " ، ولذلك فإن إدعاء بعض الأكـاديميين الأرمـن ومـنهم س . ت . بريميان[2] بأنه منذ بداية القرن السابع ، وبشكل قاطع منذ أوائل القرن الثامن المـيلادي كانت الكنيسة الألبانية جزءاً من الكنيسة الأرمينية ، وأن تأرمن مناطق " سنيك " ، و " ارساخ " ، و " اروتي " بدأت في هذا الزمن ، هو ادعاء بعيد جدا عن الحقيقـة ، لأن محاولة الخلط بين مفهوم " أرمنة " ، ومفهوم التحول إلي المذهب " الجوريجوريـاني "

(1) The Land Of Fire On The Silk Road – History Of Azerbaijan - Erich Feigl Azer Tac 2011 - Baku .

[2] - مؤرخ أكاديمي بأكاديمية العلوم الأرمينية .

خلط بعيد عن الصواب ، فالمفهومين مختلفين تماماً ، حيث بدأ أرمنة منطقة " سونيك " وأغلبية " ارساخ " لولاية " أران " في أوائل القرن الثاني عشر تقريباً[1] .

وهذه النتيجة التي توصل إليها بيرميان تدل علي أن الأهالي الذين عاشوا في هذا الجزء من " **قره باغ** " لم يكن هم الأرمن في البداية ، بل كانوا ينتمون إلي الأقوام الأذربيجانية الألبانية المحلية ، وذلك قبل أن يتأرمنوا فيما بعـد ، وتـم تحـويلهم إلـي المـذهب " الجوريجورياني " أولاً ، ثم تأرمنوا بعد ذلك .

في القرن الثامن الميلادي دخل العرب المسلمون إلي بلاد أرساخ وجميع أراضي ألبانيا القوقازية ، وانتشر الإسلام تدريجياً محل المسيحية بين قطاعات كبيرة من السكان ، وقد استغل " إيليا " بطريرك الكاثوليك الأرمن انتشار الديانة الإسلامية بين السكان ، وأبلـغ الخليفة العربي أن المسيحيين الألبان يعدون لثورة ضد العرب ، ولم يدقق الخليفة فـي تفاصيل ذلك الأمر ، وأمر بدخول المسيحيين الألبان في كنف الكنيسة الأرمينية ومنـذ ذلك الوقت بدأت عملية الخلط العرقي لألبان " قره باغ الجبلية " الذي فقدوا مع مـرور الزمن الهوية الخاصة بهم ، وقد زاد من ذلك قرار الامبراطورية الروسية عـام **1826** بحل البطريركية الألبانية ، حيث آلت كل أملاكها ومن ثم أتباعها إلي الكنيسة الأرمينية ليس من باب الصدفة أن تكون قد تكونت علي أراضي " ألبانيا " بعـد انتهـاء الحكـم العربي لأذربيجان دويلات " سونيك " ، و " ارسـاخ – خاتـشين " ، فقـد تـدهورت واضمحلت دولة " سونيك " في نهاية القرن الثاني عشر ، وانقطعت السلالة الحاكمة بعد وفاة الملك " جرجور " ، والملك " سميات " عام **1166** ، وقد تكونت دولة " خاتـشين " علي أراضي " ارساخ " في نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر الميلادي كما يقول المؤرخ ي . ا . اوربيلي[2] ، ولذلك من الطبيعي أنه لم تكن بين الدول المحلية التي نشأت علي أراضي الخلافة العربية بعد انهيارها أية دولة أرمينية ، الأمـر الـذي

[1]- ضياء بنيانوف (1923 - 1997) مستشرق وأكاديمي بأكاديمية العلوم الوطنية - باكو - أذربيجان

[2] – ي . ا ، اربيلي (1887 - 1961) هو مستشرق أكاديمي بأكاديمية العلوم بالإتحاد السوفيتي ، وأول رئيس لأكاديمية العلوم الأرمينية ، ورئيس متحف " ارميتاج " .

يؤكد علي أنه لم يكن للأرمن وجود تاريخي في جنـــوب القوقـــاز خلافـــاً لأذربيجـــان وجورجيا .

كانت الفترة ما بين القرن التاسع وأوائل القرن الثالث عشر الميلادي ، وخاصة في عهد الدول " الساجسة " ، و " الأتابكية " ، و " الشيروان شاهية " من العصور التي ازدهرت فيها أذربيجان ، وزادت فيها قدرتها وسيطرتها علي القوقاز الجنوبية ووحـــد ملـــوك " الساجيون " ، و " الأتابائيون " أراضي أذربيجان التاريخية ، ووصلت دولة " خاتشين " التي أقيمت علي أنقاض دولة " ألبانيا " إلي ذروة تطورها و تقدمها في عهد " حـــسين جلال " (1215 - 1261) الذي ينسب إلي السلالة " المهرانية "[1] والذي حاز علي العديد من الألقاب الأذربيجانية ، أهمها لقب " حاكم ألبانيا " ، و " ملك بلاد خاتـــشين " ، و " الملك العظيم ببلاد خاتشين وارساخ " ، وهذه الألقاب ترتبط بتاريخ أذربيجان ارتباطـــاً لغوياً وحضارياً ، بالإضافة إلي تشييده دير " جنجه " الذي يعتبر من دور فنون العمارة الألبانية .

---

[1] - السلالة " المهرانية " هي سلالة حكمت في الدولة الألبانية خلال الفترة من 510 - 705 م

• " قـــره بـــاغ " مـــركـــز الحياة الســـياســـية في أذربيجان :

ظل إقليم " **قره باغ** " منذ القرن الرابع قبل الميلاد وحتي القرن الثامن الميلادي جـــزءاً من دولة ألبان القوقاز لفترة زمنية تربو عن ألف ومائتي عام ، وبعـــد انهيـــار الدولـــة الألبانية المستقلة ، وباعتباره جزءاً من الامتداد الجغرافي والسياسي لأذربيجان انـــضم إقليم " **قره باغ** " مع سائر أراضي أذربيجان إلي الدول المتعاقبة التي حكمت أذربيجان كالسجديين في القرنين التاسع والعاشر ، ودولـــة الـــسالاريديين فـــي القـــرن العاشـــر والشداديين في القرنين العاشر والحادي عشر[1] ، وفي منتصف القرن الحـــادي عـــشر خضعت أذربيجان ومن ضمنها إقليم " قره باغ " لحكم السلاجقة الأتراك الذي دام لأكثر من قرن من الزمان ، حيث يمثل السلاجقة أحد فروع قبيلة " تورك أوجوس " التركية والذين ينتسبون إلي قائدهم " سلجوق " الذي كون أسرة حاكمة بهذا الاسم فـــي القـــرن الحادي عشر ، الذين لم يكتفوا خلال القرن الحادي عشر بالاستيلاء علي أراضي دولة " ألبان القوقاز " ، بل امتد غزوهم ليشمل أجزاء من آسيا الوســـطي وإيـــران والعـــراق وأرمينيا وآسيا الصغري وجورجيا ، حيث بزغت قوة السلاجقة تحت حكم الملك " شاه " (1073 - 1093) . وفي عام 1136 قام السلطان السلجوقي " مسعود أتابيي " بتنصيب " شمس الدين إلدينيز " أميراً علي إقليم " آران **قره باغ** ".

خضعت " قره باغ " لحكم " جلال الدين خوارزم شاه " (1225 - 1231) خلال حكمه لأذربيجان بعدما أنهي وجود دولة " اتابانيين " التي ضعفت أثناء حملة المغول الأولي (1220 - 1222) ونتيجة لحملة المغول الثانية ، وبعد اتمام احتلال أراضي أذربيجان (1232 -1239) صارت " **قره باغ** " مثل سائر أراضي أذربيجان تابعة لخاقانات المغول العالية (1239 - 1256) ، ثم تابعة لدولة " الحلاكيين " (ايلخانيين) (1256 - 1357) تعتبر هذه الحقبة التاريخية بداية عصر " **قره باغ** " المكونة من الكلمتين المعـــروفتين " قره " ، " باغ " ، والتي تطلق علي منطقة جغرافية ملموسة ومعروفة ومحـــددة ، وقـــد

---

[1] - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولي - القاهرة 2008 .

ذكر " و . بيرييوف " لأول مرة مصطلح " قره باغ الآرانية " في كتاب " جامع التواريخ " لرشيد الدين[1] ، وذلك عندما تطرق إلي أحداث عام 1284 م.

حيث كانت " **قره باغ** " في هذه الحقبة عبارة عن أراضي واحدة تضم الأراضي الجبلية التي تقع سفوح الجبال ضمن " اران " ، وبدأت " **قره باغ** " منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر في لعب دور هام في حياة دولة " الحلاكيين " السياسية ، ويُذكر " وبيريوف " أن بقاء الحكماء المغول في " **قره باغ** " طوال الشتاء كان بسبب الأحداث السياسية الهامة علي مستوي الدولة ، وقد سيطر اثنان من حكام المغول هما " قزان خان " (1295 - 1304) ، و " اربا خان " (1335 - 1336) علي زمام الحكم في " قره باغ " ، كما توفي في " قره باغ " اثنان آخران من حكام المغول هما " ارقون خان " (1284 - 1291) ، و " ابو سعيد خان " (1316 - 1335) ، حيث كانت أراضي " قره باغ " خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر تابعة لدولة أذربيجان ، ويقطن بها سكان أذربيجانيون .

خلال القرن الخامس عشركانت " قره باغ " ضمن دولة " قره قيونلو" (1410 - 1467) ، ودولة " اغقيونلو " (1468 - 1501) الأذربيجانيتين ، وقد حدث في عهد دولة " قره قيونلو " حادثة تركت أثرها في تاريخ " قره باغ " بعد ذلك ، فقد حصلت سلالة " حسن جلال " (**جلالين**) الحاكم الألباني السابق خلال القرن الخامس عشر علي لقب " المليك " من " **جهان شاه** " حاكم دولة " قره قيونلو " ، وانقسمت مملكة سلالة " جلالين " إلي خمس إمارات اقطاعية ألبانية فيما بعد هي " **غوليستان** " ، " **جيرا بورد** " ، و " **خاتشين** " ، و " **وارانده** " ، و " **ديزاق** " .

وخلال القرن الخامس عشر حمل خانات " **قره باغ** " لقب " مليك " ، أي الحاكم أو القيصر ، بعكس الأرمن الذين كانوا يحملون لقب " تير " ، و " ناتشارار " ، ولا توجد ألقاب أسر ألبانية تحمل لقب " مليك " مشتقة من ألقاب أسر أرمينية ، وقد كان حكم تلك الممالك محدوداً في " قره باغ " ، ثم انتشر بعد ذلك ليشمل خانات أذربيجان في " شاكي

---

[1] - فضل الله رشيد الدين (1247 - 1318) مؤرخ شهير ، كان وزيراً في دولة الحلاكيين فيما بين 1298 - 1317)

" في شمال أذربيجان ، من خلال ورثة حكام " **قره باغ** " ، الذين كانوا يطلقون علي أنفسهم لقب " ورثة الألبان " في رسائلهم مع قيصر روسيا[1] ، وقد بدأ توحيد كافة أراضي أذربيجان مع قيام الدولة الصفوية الأذربيجانية عام 1501 ، واستمرت دولة موحدة حتي منتصف القرن السادس عشر ، حيث صارت الدولة الصفوية الأذربيجانية الدولة العظمي الثانية بعد الإمبراطورية العثمانية في المنطقة ، ومن ثم لم يكن للأرمن أي نفوذ سياسي أو قومي في تلك الفترة ، حيث بدأت حدود أذربيجان السياسية القومية تأخذ شكلا أوضح ، وكون الصفويون أربع " بيلار بانيات " (**وحدات إدارية**) ، كانت إحداها بيلار بانيه " قره باغ " أو " جنجة "[2] ، ومنذ القرن السادس عشر وحتي القرن العشرين كانت أقاليم " كاراباكي " ، " يريفان " ، " جنجة "[3] ، و " زانجيزور " أراضي أذربيجانية ، حيث كانت " زانجيزور " تشكل الجزء الجنوبي من إقليم " بليزافيتبول " وقد انتقل ذلك الإقليم لأرمينيا من خلال الحكومة البلشفية عام 1920 ، وتشير الوثائق العثمانية المفصلة عن هذه الأراضي إلي كيفية التقسيم الإداري لهذه الأراضي في تلك البيلاربانية ، فقد كانت ولاية " جنجة - قره باغ " تنقسم إلي سبع سناجق أي سبع وحدات إدارية ، وستة وثلاثين ناحية ، وفق معلومات 1592 ، وكان حوالي ألف وثلاث مائة وحدة " تبو نيمية " مسجلة فيها تخص الأذربيجانيين ، لم يكن منها وحدة أرمينية ، وتحولت أراضي أذربيجان مسرحاً للعمليات الحربية بين إيران وروسيا والدولة العثمانية بعد ضعف الدولة الصفوية .

---

(1) Armenian Mythomania - Acompulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies.
- Erich Feigl

[2] - دفتر التسجيل في الدولة العثمانية عن أبواب الدخل وجمع الضرائب .

[3] - جنجة هي ثاني أكبر المدن الأذربيجانية ، وتقع غربي البلاد ، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 350 ألف نسمة ، أنشئت في القرن الخامس قبل الميلاد ، وكانت من المراكز الاقتصادية والتجارية الرئيسية في أذربيجان في القرون الوسطي ، وتعرضت للدمار نتيجة الزلزال في عام 1139 والحروب المغولية ، وانتعشت في عهد الصفويين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وسميت من قبل " شاه عباس أباد " ، ثم أصبح اسمها " إليزايتبول " عندما خضعت أذربيجان لحكم روسيا القيصرية ، وفي عام 1918 تم إعلان " جنجة " أول عاصمة لجمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وأطلق عليها اسم " كيروف أباد " منذ عام 1935 ، وفي العهد السوفيتي في عام 1991 أعيد لها اسمها السابق " جنجة " وينسب إليها الشاعر الأذربيجاني الشهير ، والرائد الفذ للنهضة الشرقية " نظامي جنجوي " .

في تلك الفترة كانت أراضي " **جنجة- قره باغ** " ضمن الإمبراطورية العثمانية ، حيث كان الأذربيجانيين يشكلون غالبية السكان الأصليين للمنطقة ، فقد كان عدد سكان ولاية " **غنجة- قره باغ** " في هذه الفترة عام **1727** نحو **122** ألف نسمة ، منهم **80.3** ألف نسمة، أي ما يشكل نسبة **66 %**من هذا العدد سكان أتراك أذربيجانيين،و **37.8** ألف نسمة أي ما يعادل **31 %** ألبان محولين إلي المذهب" الجوريجورياني" **3.7** ألف نسمة ، بنسبة **3.1 %** أكراد ، وقد زاد النشاط السياسي للألبان المحولين إلي المذهب " الجوريجورياني" نتيجة المساعدات الكبيرة التي حصلوا عليها من روسيا خلال تلك الحقبة .

سيطر " نادر شاه أفشار " (**1736 - 1747**) علي زمام السلطة ، وبعد أن أسقط حكم " العباس الثالث " حاكم الدولة الصفوية ، وقد اتخذ " نادر شاه " إجراءات قاسية ضد السكان الأتراك المسلمين لبيلاربابة " جنجة – قره باغ " الذين امتنعوا عن الاعتراف به حاكماً رسمياً ، الأمر الذي زاد من موقف الملوك الألبان ، ودفع ميولهم نحو الإنفصال.

وقد تفتتت دولة " نادر شاه " بعد وفاته ، ونشأت في أذربيجان الدويلات المحلية " الخانيات " ، وكان تكوين تلك " الخانيات " إعادة لسيادة الدولة الأذربيجانية مرة أخري حيث تكونت " خانيتان " أذربيجانيتين (خانية " جنجة " ، و خانية " **قره باغ** ") في أراضي ولاية " جنجة – قره باغ " السابقة .

• **خانية " قره باغ " في العهد الصفوي :**

أثناء الحكم الصفوي (**1501 - 1736**) انقسمت دولة أذربيجان إلي أربعة أقسام ، يطلق علي كل قسم منها اسم " بيبليك " ، هي " شيروان " ، " **قره باغ** / جنجة " ، شوخورساد / يريفان " ، و " أذربيجان / تبريز " ، وكانت تلك الإمارات الأربع تقع تحت حكم السلطة الإدارية للشاه الفارسي ، واحتفظت أسرة " الشاهفيردي " بمنصب أمير " البيبليك " ، ولقب الخان حتي عام **1736**[1].

بعد ضعف مملكة " نادر شاه أفشار " ، انهارت وتفتتت ، واستطاع " بناه علي باي جوانشير " الذي ولد في قرية " ساريجالي " في " قره باغ " ، والذي كان أحد رجال الدولة البارزين في أذربيجان ، استطاع أن يؤسس خانية " **قره باغ** " . وكان " نادر شاه " بعد أن استولي علي ولايات " **قره باغ** " ، و " جنجة " ، و " تفليس " (**عاصمة جورجيا حالياً**) ، و " شروان " ، كان يعمل علي دعوة كل رجل يعرفه أو يسمع عنه ويتصف بالشجاعة والذكاء من سكان المناطق والقري التي تحت حكمه ويضمه إلي صفوف قادة دولته ويجعله صاحب مرتبة واحترام ومنصب ، وكان من ضمن الذين دعاهم " بناه خان " ، الذي اشتهر بين الشعب باسم " بناه علي باي " ، حيث كان لقب باي " من ألقاب النبلاء المرموقين ، وقد تميز " بناه علي باي ساريجالي جوانشير " بالإبداع والمهارة والكفاءة في كافة الأعمال والمناصب التي تولاها ، كما أظهر شجاعة وبراعة في الحروب وفنون القتال ، وأظهر شجاعة كبيرة في حروب " نادر شاه " ضد جيوش الإمبراطورية العثمانية في الثلاثينيات من القرن الثامن عشر .

في المناطق الجبلية ظهرت خمس إمارات " **خاتشين** " ، " **فاراندا** " ، " **تاليش / غولستان** " ، " **ديزاك** " ، " **جيرابيرد** " ، وقد كانت هذه الدويلات تحت حكم ملوك من أصول ألبانية ، وكان هؤلاء الملوك يعتمدون علي خان " **قره باغ** " في سياساتهم ، فلم يكن لهم سياسة خاصة بهم ، وقد حاول بعض هؤلاء الملوك التمرد من أجل الحصول

(1) Armenian Mythomania - Acompulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies. - Erich Feigl

علي الاستقلال ، ولكن استطاع " بناه خان " من تنظيم عدد كبير من الحملات العسكرية ضد هؤلاء الملوك ، والتي تكللت بالنجاح وقمع حركات التمرد. عقب مؤتمر " موجان "[1] بدأ " نادر شاه " باستخدام أسلوب الشدة والعنف ، ومعاقبة سكان " **قره باغ** " بشكل صارم وحاد لأنهم لم يقبلوا بحكمه ، وقد أقدم علي إعدام " فضل علي خان " شقيق " بناه علي خان " الذي هرب من خوراسان إلي ولاية " **قره باغ** " مع عدد من أهله عام **1737** ، وعندما علم " نادر شاه " بهروبه ، أرسل وراءه عدد من الفرسان لكي يلحقوا به في الطريق ويعيدوه مرة أخري ، لكنه استطاع الفرار منهم ، فأرسل " نادر شاه " برسائل إلي نائبه في " أذربيجان " ، وحكام " جنجة " ، و " تفليس " ، و " شيروان " للقبض علي" بناه خان "، ولكن كان كل ذلك دون جدوي رغم إقدام " نادر شاه " باعتقال عدد من أقارب " بناه خان " . بعد وفاة " نادر شاه " وفشله في التخلص من " بناه خان " قبل موته ، عزم " بناه خان " علي إدارة موطنه " قره باغ " بشكل مستقل ، وقد استطاع " بناه خان " من إقامة دولة أذربيجانية مستقلة علي أراضي " **قره باغ** " ، باسم " **خانية قره باغ** " ، وقد عمل " بناه خان " بعد توطيد دولته في إعادة سكان " **قره باغ** " من الأتراك المسلمين الذين طردهم " نادر شاه " ، وكان من أوائل العائدين إلي " **قره باغ** " الخان المقبل لخانية " **قره باغ** " " إبراهيم خليل " الذي كان عمره خمسة عشر عاما .

كانت أولي مراحل بناء خانية " **قره باغ** " كدولة قوية ، هو إنشاء قلعة " بايات " عام **1748** ، والتي ارتبط اسمها باسم طائفة أذربيجانية تركية قديمة ، وقد جمع الخان جميع أسرته وأقاربه ، وعائلات شيوخ الشعب ، وأقام حولها مناطق سكنية أخري جمع فيها الفنيين والعمال والصناع من " تبريز " ، و " أردبيل " ، الذين قدموا إلي " **قره باغ** " بعدما بلغهم من أخبار طيبة عن " بناه خان " وعدله وحبه لشعبه ، وخاصة أن المدن الكبيرة في أذربيجان حاليا مثل " **تبريز** " ، و " **وباكو** " ، و " **جنجة** " ، و " **شاماخي** " و " **درباند** " ، و " **ناختشيوان** " ، و " **شاكي** " لم تكن قد وصلت في ذلك الوقت إلي مرحلة النمو والإزدهار ، وفي المعارك التي كان " بناه خان " يشحذ بها قوته كان

---

[1] – عقد مؤتمر " موجان " في مارس عام 1736 ، حيث قام نادر شاه بانتخاب شاه من أجل أن يضفي الشرعية علي حكمه

اختيار مكان اقامته وعاصمته يحمل أهمية خاصة ، فقد كانت قلعة " بايات " هي المكان المفضل لذلك ، قبل أن ينتقل ذلك الدور إلي قلعة " عسكران " ، ثم القلعة الجديدة التي أنشئت عام **1751** والتي تعرف اليوم باسم قلعة " شوشا " أو قلعة " جالاسي " ، وبعد إنشاء العاصمة الجديدة في " شوشا " قام " بناه خان " بتوحيد خانات أذربيجان من حوله. كان من نتائج الأعمال التي قام بها " بناه خان " وانجازاته الاقتصادية ، أنه حصل علي اعتراف رسمي حاكما لخانية " قره باغ " ، فقد منحه " عادل شاه " لقب " خان " وأصدر مرسوماً بتعيينه حاكما علي " **قره باغ** " ، وأرسل له عن طريق أحد أقارب القائد العام " سردار أمير أصلان " ، عدداً من الهدايا كانت عبارة عن **(جبة قيمة فرس عليه سرج ذهبي ، سيف مزين بالمجوهرات)** ، ورغم أن مرسوم " عادل شاه " جاء متأخراً ، حيث كان " بناه خان " قد استطاع الاستقلال بحكم " قره باغ " ، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر اعترافاً رسمياً ووثيقة هامة حصل عليها " بناه خان "

لقد لعب الهجوم الفاشل الذي قامت به خانية " شاكي " علي خانية " **قره باغ** " عام **1748** دوراً هاماً في تأكيد الاعتراف بـ " بناه خان " حاكماً لخانية " **قره باغ** " ، وقد اعترف بذلك خان " شاكي " الحاج " تشالابي " بعد الهجوم الفاشل ، كذلك كان لهذا النصر الذي حققه " بناه خان " في صد هجوم خانية " شاكي " أن ذاع صيته بين كافة الشعب مما أدي إلي تبعية الأقوام المسلمة وخضوعها له بدون حرب . كما أظهرت تلك المعركة أن قلعة " بايات " لن تعد تصلح لتحمل محن تاريخية مقبلة ، خاصة من اتساع أركان خانية " قره باغ ، وانضمام الكثير من الأقوام لها ، ولذلك كتب " ميرزا اديفوزال باي "[1] إلي " بناه خان " بأن يقوم ببناء قلعة جديدة في " تارنا كوت " والتي عُرفت باسم قلعة " شاه بولاغي " ، وكذلك بناء مساجد وبيوت وميدان ، والذي عرف باسم " ميدان السوق " وكذلك حمامات من حجر وجير ، وقد أتم كل هذه الأعمال عام **1165** هـ / **1751** م[2] واتخذ مسكناً له وسط هذه المنطقة الجديدة .

---

[1] – ميرزا اديفوزال باي (1780 – 1838) مؤرخ ، وأحد مؤلفي " قره باغ نامه " ، وقد خدم في ديوان " قره باغ " ، ثم في الجيش الروسي .

[2] – ي . محمدوف ، ك . شكوروف

• معاهدة كوراك شاي :

مع ازدياد قوة ونفوذ " بناه خان " ، اتسع النشاط العدائي والتخريبي للاقطاعيين الذين كان نفوذهم يزداد مع زيادة الفرقة بين الشعب وعدم وجود وحدة قوية أمام نفوذهم ، فقد وجد الاقطاعيون في المناطق الخمس التي يسيطرون عليها ، وجدوا في قوة " بناه خان " وسعيه لوحدة الأراضي والشعب في " **قره باغ** " تهديداً حقيقياً لنفوذهم ووجودهم ولذلك كانت الضرورة السياسية والعسكرية لدي " بناه خان " تقتضي مواجهة هؤلاء الإقطاعيين حفاظاً علي ما حققه من مكاسب ، وعلي وحدة الخانية الإدارية والسياسية .

كان الاقطاعيون الذين يسيطرون علي المناطق الخمسة في " قره باغ " التي كان لها أسماء تختلف عن الأسماء المعروفة بها حالياً ، يعملون علي تثبيت حكمهم في تلك المناطق وسط أجواء القلق التي سببها لهم نشاط " بناه خان " الذي كان يعمل علي توحيد جميع مناطق " **قره باغ** " ، وهذه المناطق هي :

الأولي : " ديزاق " وكان مليكها " يغان " ، والذي وصل هارباً من " لوري "[1] ، وامتلك مقعد المليك في عهد " نادر شاه " .

الثانية : " وارانده " كان مليكها من ملكاء " شاه نظر ليلار " ، وهم ينتسبون إلي نسل أقدم من ذلك ، ويتمتعون بثقة أكبر ، حيث يرجع نسبهم إلي كرام الأصل من " قويجا "[2] التي هربوا منها وجاءوا إلي" وارانده " .

الثالثة : " خاتشين " كان مليكها من أولاد " حسن جلاليان " ، الذين أصبحوا حكاماً بعد أن حرموا من مناصب الملكات ، ولم يعد بهذه المنطقة مليك مستقل ، ولكن بعد زمن طويل عاد " بناه خان جوانشير " وأنار كل أراضي ولاية " قره باغ " بنور الوحدة وقد

---

[1] –" لوري " أو " لورو " هي إحدي المناطق في أذربيجان ، وقد تم تدميرها في القرن الرابع عشر ، وكانت تسمي " تاشير " أيضاً ، ودخلت ضمن أراضي جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية رسمياً عام 1921 .

[2] –" قويجا " اسم لإحدي المناطق في أذربيجان الغربية ، وأخذت اسمها من بحيرة " قويجا " ، التي ورد ذكرها لأول مرة مرتبطة بأحداث القرن الخامس ، حيث ورد اسمها في مرسوم " شاه إسماعيل " الخاص بعام 1510 ، وأصبحت منطقة من مناطق خانية " ايروان " بعد نشأتها خلال الحكم السوفيتي ، ودخلت ضمن نطاق جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، التي تكونت علي أراضي أذربيجان التاريخية ، وقد قام الأرمن بتغيير الاسم الأذربيجاني " قويجا " إلي اسم " سيوان " عام 1930 .

قام المليك " ميرزا خان " الذي جاء من " خنزير ستان " ، والمعروفة حالياً باسم " خنذير ستان " ، قام بسك عملة المليك باسمه ، وبعده رفع ابنه " الله ويردي " ، وحفيده مليك " قهرمان " علم المكية .

الرابعة : " جيرابورد " ، كان مليكهم " الله قولي " ، ويرجع أصلهم من " مناويز "[1] وقد وصل هؤلاء وأصبحوا ملكاء في " جيرابورد " ، واستقروا في منطقة وطيدة واقعة علي نهر " ترتار "، واتخذوا من قلعة "جيرموخ " **(الاسم المختصر من " جيرابورد ")** مقرا لإقامتهم وحكمهم ، وامتلكوا " جيرابورد " بشكل مستقل ، وتمتعوا بمجد كبير ، وأعطاه " نادر شاه " درجة السلطان .

ويمكن تلخيص تاريخ ملكيات " **قره باغ** " الخمس ، والأماكن التي قدموا منها من خلال الجدول التالي :

اسم الملكية	زمن وصولهم إلي " **قره باغ** "	الأماكن التي جاءوا منها
وارانده	1603	من منطقة قويجا
جيرابورد	1637	من زانجازور (سونيك)
خاتشين	نشأت في القرن الثامن عشر	محليين
ديزاق	أوائل القرن الثامن عشر	من ولاية لوري
غوليستان" تاليش "	أوائل القرن الثامن عشر	من شيروان (قرية نيج لسلطنة " غابالا ")

---

[1] – " مغاويز " أو " مغاووز " منشأة في منطقة " ايروان " في القرن السابع عشر من جهة " باكو " ، واشتق اسمه من طائفة " اوز " ، وكانت هذه المنطقة ضمن قضاء " زانجازور " لمقاطعة " بيليز اووتبول (جنجة) " في عهد روسيا القيصرية ، وكانت ضمن أراضي منطقة " غاقان " لجمهورية أرمينيا الروسية الاشتراكية أثناء السلطة السوفيتية ، فقام الأرمن بتغيير هذا الاسم التاريخي واستبداله باسم " بكاخنوت " من خلال مرسوم في 29 يونيو 1949 لهيئة الرئاسة للمجلس الأعلي بجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية

باستثناء " خاتشين " فإن الملوك في " قره باغ " وأصولهم وأنسابهم كانوا غرباء ومن خارج " قره باغ " ، وكذلك لم يكونوا من أصول أرمينية ، ولكنهم كانوا من أجيال ترجع لأصول ألبانية ، ولم يستطع الملكاء أن يكونوا أي نظام سياسي ، أو دولة مصغرة خلال توليهم قيادة تلك المناطق في " قره باغ " ، ولم يتعدي دورهم السياسي دور رؤساء لمناطق معزولة عن بعضها البعض ، بل كانوا يكنون بعضا من الأطماع تجاه كل منهم للأخر ، وكانوا يتنافسون فيما بينهم لتحقيق أطماع توسعية علي حساب بعضهم البعض ، كذلك لم يكن لهم أي أصول تاريخية تربطهم بأرض " **قره باغ** " قبل القرن السابع عشر ، وذلك إذا استثنينا " خاتشين " من ذلك ، والتي كان مليكها ينتمي إلي أصول محلية .

كان الملكاء يشكلون قوي انفصالية ترغب في تقوية التنازع الاقطاعي الداخلي في " **قره باغ** " ، كما أنهم ساعدوا القوات الأجنبية علي شن الهجمات العدوانية للنيل من استقلال خانية " **قره باغ** " ، ولذلك لم تكن التدابير والاجراءات ضد هؤلاء الملكاء إلا جزء من النضال ضد أي اعتداء يهدد استقلال خانية " قره باغ " ، وكان المليك " شاه نظر " أول مليك من ملكاء " قره باغ " اعترف بحكم " بناه خان " ، الأمر اتخذ طابعاً رسمياً بزواج " إبراهيم خليل أغا " من " هرزات " ابنة المليك " شاه نظر " .

وقد اعترف مليك " خاتشين " " الوباب " بسلطة " بناه خان " بعد هزيمته في معركة " بلي غايا " ، واستمرت سياسة العداء بين الملكاء " ديزاق " ، و " جيرابورد " ، و " تاليس " سنوات عدة ، كما أظهر مليك " ديزاق " مقاومة شديدة بعد أن جمع أموال الولايات المجاورة في خزانته ، ووضع أبناءه وأقاربه في الصفوف الأولي للمواجهة مع " بناه خان " ، أما مليك " جيرابورد " السلطان " الله قولو " فقد قُتل بأمر من " بناه خان " لإتهامه بالخيانة ، فاتفق أخوه المليك " هاتام " مع المليك " اوسوب " مليك " تاليش الخامس " علي الدفاع عن قراهم ضد هجمات قوات " بناه خان " ، واستمرت المواجهات فترة طويلة ، ولكن في النهاية استطاع " بناه خان " من الانتصار عليهم في " ماردكيرت " ، فوجدوا ملجأ لهم في قلعة " جيرموخ " الحصينة الواقعة علي نهر " ثار

ثار " لمدة عام ، ظلوا خلاله يمارسون نشاطهم السياسي ، ثم قرروا حشد قواتهم مرة أخري والهجوم علي " قره باغ " ، واستمر " إبراهيم خان " ابن " بناه خان " في انتصاراته مستكملاً مشوار أبيه في اخضاع الملكاء .

قبلا " شاه نظر " مليك " وارانده " ، و " ميرزا خان " مليك " خاتشين " سلطة " إبراهيم خان " ، ودخلا تحت سلطانه ، وانضموا إلي قواته ، أما " بيساي " مليك " ديزاق " ، و " مجنون " مليك " جيرابورد " ، و " بايلاريان " مليك " جولستان " ، فقد رفضوا الخضوع له ، فقام " إبراهيم خان " وحلفائه بمحاصرة قلعة " توغ " عام **1781** فاستسلم " بيساي " مليك " ديزاق " ، وانتقل الحكم إلي المليك " بهتام " الذي لم يحافظ علي ولائه ، وانقلب علي " إبراهيم خان " بعد فترة قصيرة .

في عام **1783** بدأت روسيا تتدخل في الصراع الدائر بين " إبراهيم خان " والملكاء الانفصاليين ، فقد كانت روسيا لها أطماع في جنوب القوقاز ، حيث كانت تسعي إلي إقامة دولة مسيحية فيها ، أو علي الأقل إقامة دولة موالية لها علي أراضي أذربيجان من خلال استمالة الملكاء الانفصاليين ودعمهم في صراعهم ضد " إبراهيم خان " وأبيه من قبله " بناه خان " ، ولكن " إبراهيم خان " استطاع بدهائه وسياساته الحكيمة أن يجمع الملكاء المتمردين في " شوشا " ، وتوجيه اتهامات لهم بالخيانة لخانية " **قره باغ** " .

اعتقل المليك " مجنون " ، والمليك " بوو " في سجن " شوشا " ، أما المليك " بهتام " فتم تسليمه إلي خان " أردبيل " لمحاكمته علي جرائمه .

تمكن الملوك المعتقلين في قلعة " شوشا " من الهرب ، وفروا إلي " تفليس " (**عاصمة جورجيا حالياً**) ، وقاموا بتدبير مؤامرة ضد خانية " **قره باغ** " بمساعدة قيصر جورجيا " ايراكلي الثاني " (**1744 - 1898**) ، والجنرال الروسي " بورناشوف " ، واقترب المعتدين الذين رفعوا شعار الحرب الصليبية من " جنجة " في طريق اتجاههم إلي خانية " **قره باغ** " ، لكن أثناء سيرهم اندلعت الحرب بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية (**1787 - 1791**) ، فتراجع المعتدين واستطاع " **إبراهيم خان** " أن يحافظ علي وحدة واستقلال خانية " **قره باغ** " .

مع نهاية عام 1794 كانت قد اتسعت سلطة الشاه " **أغا محمد حسن خان قاجار** " وتصاعدت معها التهديدات القادمة من الجنوب نحو خانات أذربيجان ، وبناء علي مبادرة من " إبراهيم خليل خان " تم تشكيل تحالفات لخانات أذربيجان ضد " أغا محمد حسن " ، ضم ذلك التحالف " **قره باغ** " ، " يريفان " ، " تاليش " ، كما ضم بعض القوي الخارجية الأخري ، واستطاع " إبراهيم خليل " نظرا لعلاقاته القوية بقيصر جورجيا " إيراكلي الثاني " الانضمام لذلك التحالف ضد " أغا محمد حسن قاجار " وتمثلت الاستراتيجية الأمنية لخانات أذربيجان في الاتجاه شمالاً ، فقد تم إبرام معاهدات مع الجيش الروسي في شمال القوقاز ، وأدي ذلك النشاط من قبل خان " **قره باغ** " وخانات شمال أذربيجان الأخري إلي إصدار " أغا محمد حسن خان " تهديدات جديدة ضد خانات أذربيجان المتحالفة ضده ، الأمر الذي أدي إلي تراجع بعض خانات أذربيجان عن هذا التحالف ، بينما ظلت خانات " **قره باغ** " وحدهم صامدين وعلي أتم الاستعداد للدفاع عن استقلالهم وسيادتهم ، أدي صمود خانات " **قره باغ** " إلي استفزاز " اغا محمد حسن خان " فقام باجراءات قمعية ، تصدي لها خانات " قره باغ " عام 1794 بالتعاون مع قيصر جورجيا " **إيراكلي الثاني** "[1].

في يوليو عام 1795 هاجم " أغا محمد حسن شاه " (1742 - 1797) الذي وصل للسلطة في إيران ، هاجم خانية " **قره باغ** " مرة ثانية بعد الهجوم الأول الفاشل عام 1694، فحاصر " **شوشا** " لمدة ثلاثة وثلاثون يوما حتي يجعل " إبراهيم خليل خان " يخضع له بالطاعة والولاء ، إلا أنه بفضل صمود المدافعين فشل في الإستيلاء علي القلعة ، ولم يتمكن الفرس من تحقيق أهدافهم ، فاضطر " أغا محمد شاه " إلي رفع الحصار وانسحب في أغسطس من نفس العام ، وتوجه إلي تفليس للإستيلاء عليها لكنه وجد هجوماً من الجيش الروسي بقيادة " و . زوبوف " .

---

[1] – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة 2008 .

في ربيع عام 1796 قام الجيش الروسي بقيادة الجنرال " ب . أ . زوبوف " بحملة عسكرية كبيرة ضد أذربيجان ، وتم احتلال المدن الرئيسية الأذربيجانية وفي مقدمتها " باكو " ، " ديربينت " ، " جوبا " ، " شاماخي " ، " جنجة " ، وقام " إبراهيم خليل " بإرسال أعداد كبيرة من الهدايا ، ووعد بالإخلاص للقيصرة الروسية " بيكاترينا " حتي يتجنب الهجوم الروسي ، ولكن الوجود الروسي لم يدم طويلاً في أذربيجان ، ففي عام 1796 توفيت القيصرة " بيكاترينا الثانية " (1764 - 1796) ، فأمر خليفتها " بول الأول " باستدعاء " زوبوف " من أذربيجان عام 1797 .

اعتبر " أغا محمد شاه " الأحداث الأخيرة في روسيا منحة من القدر جاءت له ، فقام بالهجوم مرة أخري علي " **قره باغ** " حيث كانت الأوضاع سانحة له في تلك الظروف فاستولي علي " شوشا " ، وقتل العديد ممن كان متحصناً فيها ، ومنهم الكاتب والمستشار " ملا بناه واقف " ، بكن " أغا محمد شاه " قتل هو أيضاً علي أيدي حراسه مما أدي إلي انسحاب الجيش الإيراني من " **قره باغ** " ، ولكن الحرب مع الفرس لم تتوقف ، فتوجه " إبراهيم خان " إلي روسيا لطلب الدعم منها في حربه ضد الفرس .

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عززت روسيا نشاطها العسكري بهدف غزو جنوب القوقاز ، ومن ضمنها أذربيجان ، وفي عام 1801 تم إلحاق جورجيا إلي الامبراطورية الروسية ، كما تم اغتصاب منطقة " جار بالاكان " الأذربيجانية عام 1803 ، وبعدها بعام واحد وفي عام 1804 تم اغتصاب خانية " جنجة " من قبل الامبراطورية الروسية ، وكان من الواضح أن خانات " **قره باغ** " هي الأخري لا تتمتع بأي حماية ضد الهجوم الروسي ، ولم تكن مجهودات " إبراهيم خليل خان " كافية لإنقاذ الخان " جواد " في جنجة " وتقديم العون له ، وكل ما استطاع فعله هو إخفاء إبني الخان " جواد " في " شوشا " .

كان الموقع الاستراتيجي الهام لولاية " **قره باغ** " ومواردها الطبيعية مغريان للجنرال الروسي " سيسيانوف " علي القيام بحملة دبلوماسية تجاه " إبراهيم خليل خان " تحمل مزيجا من التهديدات والمقترحات ، وكان العرض واضحاً للخان أن يقبل الجنسية

الروسية ، وبالنظر إلي الغزو الفارسي الجديد من جنوب " **قره باغ** " ، وبداية الحرب الروسية الفارسية عام **1804** ، كان " إبراهيم خليل خان " في مأزق كبير ، فكلا من القوتين الإقليميتين الكبيرتين الفارسية والروسية تتصارعان علي إلحاق " **قره باغ** " بها ، وباعتبار " إبراهيم خليل خان " سياسي كبير وقدير حكم " قره باغ " **43** عاماً اتخذ القرار الصائب ، أو ما يمكن القول بأنه أخف الضررين ، فأخذ في الاعتبار الوضع الجيوبوليتيكي[1].

في هذه الظروف الصعبة ، ومع تنامي القوة العسكرية الروسية في جنوب القوقاز اضطر " إبراهيم خان " إلي اتخاذ القرار الصعب وقام بإبرام معاهدة مع القائد الروسي " ب . د . سيسيانوف (**1802 - 1806**) عُرفت باسم معاهدة " كورا كشاي " في **14** مايو عام **1805** ، والتي سميت بهذا الإسم نسبة إلي المدينة التي وقعت فيها علي ضفاف نهر " كورا " ، وبمقتضي هذه المعاهدة تم إلحاق خانية " **قره باغ** " كأراضي ضمن حدود أذربيجان المسلمة إلي روسيا القيصرية ، وفي العاشر من سبتمبر **1806** تم تأكيد تلك المعاهدة وفقاً لقرار صدر عن القيصر الروسي " ألكساندر الأول " ، وتم الاعتراف بالمعاهدة دولياً عام **1813** كمعاهدة للسلام الدائم والصداقة بين روسيا وبلاد فارس ، وقد سمحت المعاهدة لخانات " قره باغ " أن تحتفظ بالحكم الذاتي كأحد خانات أذربيجان لمدة سبعةعشر عاماً ، حتي عام **1822**، حيث زالت الصفة في ذلك العام عن إقليم " قره باغ " وتحول الإقليم إلي مقاطعة إدارية عسكرية للإمبراطورية الروسية القيصرية ، وقد عكست معاهدة " كورا كشاي " الوضع التاريخي لخانية " قره باغ " ، حيث تعتبر وثائق تلك المعاهدة من أهم الوثائق التي تثبت أن " قره باغ " وما فيها من مناطق جبلية هي أراضي أذربيجانية ، حيث أن هذه المعاهدة التي وقع عليها من الجانب الروسي الجنرال " سيسيانوف " ومن الجانب الأذربيجاني " إبراهيم خليل خان " ، الذي تم تحديد هويته بالمعاهدةعلي أنه" خان قره باغ وشوشا"، وذلك علي ماجاء في المعاهدةعلي هذا النحو:

(1) The Land Of Fire On The Silk Road – History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac 2011 - Baku .

معاهدة " كوراكشاي " بين خان " قره باغ " والإمبراطورية الروسية بشأن انتقال الخانية تحت سلطة روسيا في 14 مايو 1805

بسم الله العظيم

نحن ، **إبراهيم خان – خان** " شوشا وقره باغ " ، وجنرال القوات البرية للجيش الروسي ومفتش القوات البرية في القوقاز الأمير " باويل سيستانوف " ، من خلال الصلاحية الكاملة والسلطة الممنوحة لي من قبل صاحب الجلالة الامبراطورية وسيدي الكريم الامبراطور " الكسندر باولوويتش " ، بدأنا بمساعدة الخالق ، بإجراء انضمام " إبراهيم خان – خان " شوشا وقره باغ – " بأسرته كاملة وذريته وممتلكاته إلي التبعية الدائمة للإمبراطورية الروسية العامة وقيصرها " ألكسندر باولوويتش " العظيم ، وأخلافه الأجلاء ، عقدنا وقررنا ووقعنا هذه المعاهدة علي المواد التالية :

○ المادة الأولي :

أما " **إبراهيم خان – خان** " شوشا وقره باغ " وباسم ورثتي وأخلافي عن رفضي لأي نوع من تبعيتي مهما كان نوعها وارتباط اقطاعي ببلاد الفرس أو أية دولة أخري ، وأعلن كذلك أمام العالم أجمع بأنني لا أعترف علي نفسي وأخلاقي بسلطة أي ملكية مطلقة ما عدا السلطة العليا لصاحب الجلالة الامبراطورية – الامبراطور العظيم لعموم روسيا – والأخلاف الأجلاء لعرش الامبراطورية الروسية العليا ، وأعد بالإخلاص لهذا العرش باعتباري أحد الرعايا المخلصين ، ولذا علي أن أقسم حسب العادة والتقاليد بالقرآن الكريم .

○ المادة الثانية :

صاحب الجلالة الامبراطورية إذ يقبل الوعد الصادق بهذا القدر ، ويعد ويؤمل بنفس القدر بكلمته ، باعتباره امبراطوراً ، وكلمة أخلافه بأن العطف والكرم والعناية من طرف صاحب الجلالة " **إبراهيم خان** " – خان " شوشا وقره باغ – " وأخلافه ستكون مقبولة كعناية رعايا الامبراطورية ، وهو سوف لن يكون منفصلاً عن الامبراطورية ، وتأكيداً علي ذلك ، يضمن صاحب الجلالة ضماناً إمبراطورياً بالحفاظ علي سلامة ممتلكات جلالة الخان وأخلافه .

○ المادة الثالثة :

مكافأة للإخلاص الذي يعترف به " **إبراهيم خان** " **– خان** " شوشا وقره باغ " – للسلطة العاليا والوحيدة للإمبراطورين لعموم روسيا عليه وأخلافه ، تم الإقرار بأن الخان المذكور ، وبعده بأنه

الأكبر وهكذا ذريته حسب أقدمية السن إذ يتولون الخانية سوف يحصلون ، عبر المدير المفوض للإمبراطور في جورجيا ، علي التأكيد علي إجراء مراسيم تولي أمور الخانية والشهادة المعنية الموثقة بختم الدولة ، حيث يبدأ الخان الجديد بعد الحصول عليها بإدارة أمور الخانية وأداء اليمين بشكل مهيب بإخلاصه للسلطة العليا والوحيدة للإمبراطورين لعموم روسيا عليه وعلي أخلافه ، أما صيغة اليمين فتلحق بهذه المعاهدة ، وأن " إبراهيم خان " – خان " شوشا وقره باغ – " الحالي قام بأداء اليمين بحضور المدير العام المفوض للإمبراطور في جورجيا ومنفذ هذا القرار جنرال القوات البرية الأمير " سيستانوف " .

○المادة الرابعة :

أنا " **إبراهيم خان " – خان** " شوشا وقره باغ – " ، أؤكد علي أن نواياي وطيدة في مناقشتي ومناقشة أخلافي للتبعية العالية للإمبراطورية ، وأعد بأن لا تكون لي أي صلة لأمراء ولايات مجاورة بدون الموافقة المسبقة مع المدير العام في جورجيا ، وإذا كان قد وصل مبعوثوهم أو وصلت منهم رسائل ، بأن أرسل المهمة إلي المدير العام لإتخاذ قراره ، أما التي تكون أهميتها فسأناقشها مع الشخص الموفد لاتخاذ قرار حولها .

○المادة الخامسة

صاحب الجلالة الامبراطورية إذ يقبل بارتياح الاعتراف بسلطته العليا والوحيدة علي ممتلكات " **إبراهيم خان** " – خان " شوشا وقره باغ " – يعد باسمه وباسم أخلافه بما يلي :

أولا : أن يعتبر الشعوب القاطنة في هذه الممتلكات كرعاياهم الآخرين دون أن يميزوا بينهم وبين سكان الامبراطورية الروسية واسعة الحدود بأي نوع من أنواع التمييز .

ثانياً : أن يحافظوا جلالته علي " إبراهيم خان " وورثته من أسرته وأخلافه في منصب خان " شوشا وقره باغ " بدون تغيير .

ثالثا : أن تمنح السلطة للإدارة الداخلية إلي جانب المحكمة والقضاء ، ،أن تكون أرباح الممتلكات تحت تصرف جلالة الخان ليتصرف بها بإرادته الكاملة .

رابعاً : لأجل حماية أفراد أسرة جلالة الخان وبيته وكافة ممتلكاته وأتباعه ، تنشر في قلعة " شوشا " وحدات القوات المسلحة الروسية البالغ عدد أفرادها (**500**) فرد مزودين بالمدافع مع أركان هذه الوحدات وكبار الضباط ، وفي حالة الحاجة إلي دفاع أقوي ، فإن علي المدير العام المفوض في

جورجيا أن يعزز حسب الظروف والاحتياج ، الوحدات بالأفراد المطلوبين لأجل حماية ممتلكات جلالة الخان التابعة للإمبراطورية الروسية العامة .

○المادة السادسة :

أنا " **إبراهيم خان** " – خان " شوشا وقره باغ " – ، علامة علي إخلاصي ونشاطي في هذا الاتجاه أتعهد بالآتي :

أولا : أوفر لأفراد القوات المسلحة سواء للمرحلة الأولي أو للفترات القادمة ، الكمية المطلوبة من القمح وحبوب الدخن بأسعار معتدلة مصدق عليها من قبل المدير العام ، لأن نقلها من " يليزأويتبول " يجب أن يعتبر أمراً صعباً أو غير ممكن .

ثانياً : تخصيص منازل لأفراد القوات المذكورة في قلعة " شوشا " حسب اختيار قادتها المعنيين وتوفير الكمية المطلوبة من الحطب .

ثالثاً : ترميم وإصلاح مدخل قلعة " شوشا " من جهة " يليزأويتبول " وجعله مريحاً ، وإصلاح الطريق لتسهيل مرور عربات نقل الأغراض .

رابعاً : إذا كانت الحكومة ترغب في بناء الطريق من قلعة " شوشا " إلي " جواد " فإنني أتعهد بتوفير الأيدي العاملة مقابل السعر المحدد من الحكومة .

○المادة السابعة :

صاحب الجلالة الامبراطورية ، علامة لإكرامه وعطفه علي جلالة " **إبراهيم خان** " – خان " شوشا وقره باغ " – يهدي له ولأخلافه علماً عليه شعار الامبراطوية الروسية ، ويجب أن يحتفظ به لديه ولدي الخانوان الآخرين كعلامة للخانية والسلطة الممنوحة له من صاحب الجلالة ، وهو الوحيد الذي يمكن أن يحمله أثناء الحرب ، إذا احتاج الأمر إلي ذلك .

○المادة الثامنة :

أنا " **إبراهيم خان** – خان " شوشا وقره باغ " – بعد حصولي علي موافقة صاحب الجلالة الامبراطورية علي التصرف بأرباحي العادية ، أتعهد بأن أدفع إلي خزانة صاحب الجلالة الامبراطورية الواقعة في تفليس (**8000**) من الذهب الخالص سنوياً ، وذلك في دفعتين ، النصف الأول منها في الأول من فبراير ، والنصف الآخر في الأول من سبتمبر ، وبدأ بدفع الدفعة الأولي (**4000**) ذهب خالص لدي توثيق هذه المعاهدة من قبل صاحب الجلالة الامبراطورية ، وإضافة إلي ذلك وحسب

العادات والتقاليد الآسيوية أتعهد إضافة إلي اليمين في الإخلاص ، بإبقاء ابني الأكبر " محمد حسن أغا " ، وابني الثاني " شكر الله " ككفالة في تفليس بشكل دائم .

○المادة التاسعة :

صاحب الجلالة الامبراطورية ، علامة علي كرمه يهدي باللطف العالي لحفيد جلالة الخاص المتواجد في تفليس ككفيل (10) روبيلات فضية يومياً للإنفاق .

○المادة العاشرة :

تم هذا العقد إلي أجل غير محدد ، ولا يمكن أن يتعرض لأي تغيير من الآن وإلي الأبد

○المادة الحادية عشرة :

يجب أن يتم توثيق هذه المعاهدة من قبل صاحب الجلالة الإمبراطورية بالشهادة والختم الحكومي خلال ستة أشهر من التوقيع عليها أو أقل من ذلك ، وتصديقا لذلك ، وقع الموقعون أدناه علي هذه المعاهدة وأثبتوا توقيعهم بالأختام في معسكر مقاطعة " يليزأويتبول " الواقع بالقرب من نهر " كور " في شهر مايو **1805** من مولد عيسي عليه السلام " بالهجرة المحمدية يوم **14** صفر **1220** "[1].

[1] – وثائق لجنة القوقاز لجمع ودراسة الوثائق – تفليس ، 1868 م ، ص : 705

• " قره باغ " ضمن الإمبراطورية الروسية :

في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وقعت القوي العظمي في ذلك الوقت " روسيا والامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية " بشكل ملموس في فخ الصراع حول أراضي القوقاز ، وعلي مدي تأثير كل من تلك القوي في هذه المنطقة إنهار تأثير وسلطة كل من الامبراطورية العثمانية والفرس ، وكانت تلك هي الفترة الممهدة للحرب الروسية العظمي في شمال القوقاز خلال الفترة من **1817** إلي **1864** وبحلول نهاية القرن الثامن عشر تأسست علي أراضي أذربيجان الحالية عشرون دويلة صغيرة ما بين خانات وإمارات وسلطنات ، وكانت الأكبر بينها جميعاً خانات " شاكي " ، " **قره باغ** " ، جوبا " ، واستغلت الدول المجاورة القوية " روسيا ، الفرس الامبراطورية العثمانية " ، بمهارة انقسام تلك الدويلات من أجل تحقيق مصالحها الخاصة ، وكان علي كل من هذه الدول البحث عن سبيل لتحقيق تلك المصالح .

قامت روسيا تحت حكم القيصر " ألكسندر الأول " (**1801 - 1825**) بخوض حروب ناجحة علي عدد من الجبهات بما في ذلك جبهات كل من الفرس (**1404 - 1813**) ، والامبراطورية العثمانية (**1806 - 1812**) ، والسويد (**1808 - 1809**) ، وفرنسا (**1812 - 1814**) ، وضمت روسيا لها تحت حكم " ألكسندر الأول " ، أراضي من جورجيا عام **1801** ، وفنلندا عام **1809** ، وصربيا عام **1812** ، وعدد من خانات أذربيجان خلال الفترة من **1803 - 1813**) ، ودوقة وراسو الكبيرة .

في عام **1804** حددت فارس لروسيا مهلة محددة للخروج من جنوب القوقاز ، ورفضت روسيا ذلك الأمر معلنة بذلك بداية الحرب الروسية الفارسية (**1804 - 1813**) التي انتهت بهزيمة الفرس ، كما حاولت الامبراطورية العثمانية أيضاً استعادة المناطق التي فقدتها واستولت عليها روسيا في إقليم البحر الأسود والقوقاز ، محاولة لذلك تحديد تأثير روسيا المتزايد في البلقان ، وانتهت الحرب بهزيمة الامبراطورية العثمانية ، وتبلور ذلك في معاهدة السلام الموقعة عام **1812** في بوخارست ، وفي عام **1803** ألحقت خانات " الآفار " إلي روسيا ، حيث امتد وجود خانات " الآفار " حوالي **700** عاماً منذ

القرن الثاني عشر وحتي القرن التاسع عشر ، ثم أصبحت تتبع إمامة " شامل " في القوقاز منذ عام 1843 حتي عام 1859 ، وذابت فيها عام 1864 مع نهاية حرب شمال القوقاز العظمي ، وفي عامي 1803 ، 1804 ، اتحدت خانات " مينجريلا " ، ايميريتا " مع روسيا كجزء من جورجيا ، حيث قاومت خانات " جانيا " وهي تحت حكم " جواد خان " الاتحاد والاندماج مع روسيا القيصرية من خلال ثورة مسلحة ، وعانت خانات أذربيجان المتمركزة في " جنجة " في وادي " قره " من هجمات الفرس المتكررة منذ عام 1795 .

وفي عام 1805 تم إلحاق خانية " شيروان " في ظل حكم الخان " مصطفي " حيث كانت دولة " شيروان " منذ القرن العاشر وعاصمتها " شاماخي " هي الأقوي في الأقاليم التي تمثل أذربيجان الحالية ، فقد حصلت " شيروان " علي استقلالها مرة أخري عام 1748 حيث كانت مسبقاً تحت تأثير الإمبراطورية الصفوية خلال الفترة من بين عامي 1501 و 1736 ، وكذلك خانية " شاكي " وهي تحت حكم الخان " سليم " ، خانية " قره باغ " في ظل حكم " إبراهيم خليل خان " بروسيا القيصرية رسمياً حسب معاهدة " كوراكشاي " ، وقد امتد حكم روسيا لخانية " قره باغ " طيلة سبعة عشر عاماً . ولكن في ربيع عام 1806 دخل " قره باغ " جيش إيراني قوي قوامه عشرون ألفا ، فجمع " إبراهيم خليل خان " ألفاً من الفرسان ، وحاربوا بجانب الروس ضد الجيش الفارسي وفي ذلك الوقت كان الخان الأذربيجاني هو الوحيد الذي ظل يمثل مقاومة عسكرية للفرس[1] ، وبعد مقتل " إبراهيم خليل خان " عام 1806 ، اعتمد الإمبراطور " ألكسندر الأول " قراراً في العاشر من سبتمبر 1806 يعترف بابن " إبراهيم خليل خان " والذي نجا من القتل " مهدي قولو خان " خليفة لوالده خاناً علي " **قره باغ** " ، ولكن كان مقتل إبراهيم خان " قد شجع روسيا علي عدم الالتزام بالقوانين التي تهتم بتنمية " **قره باغ** " وخاصة أن " مهدي قولو خان " (1806 - 1922) ابن " إبراهيم خان " لم يكن يمتلك

[1] - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولي - القاهرة . 2008

من القوة والحكمة السياسية ما كان يمتلكه أبيه ، الأمر الذي مكن الحكومة القيصرية من العمل علي توطيد أواصر حكمها ، وإحكام سيطرتها ، من خلال إضعاف المواقف الاقتصادية لطبقة الحكم المحلية المسلمة ، وعملت روسيا القيصرية في نفس الوقت علي دعم ومساندة الألبان المؤرمنين (**الذين ينتمون إلي الكنيسة الأرمينية**) والمحولين إلي المذهب الجوريجورياني ، وذلك لدعم المواقف الروسية علي أراضي خانية " **قره باغ** " ومن ثم أدي ذلك في النهاية إلي إلغاء الخانية ، وظهرت مقاطعة " **قره باغ** " ، الأمر الذي استند له الروس بإنشاء نظام " القومندان " ، كما كان الحال في مناطق أذربيجان الشمالية ، وعلي الرغم من ذلك فقد ظلت النخبة الحاكمة لإقليم " **قره باغ** " تلتزم بالاستقلالية في تصريف شئونها الداخلية ، وإن كان ذلك في إطار ضعيف للغاية ، وقد أدخلت أراضي " قره باغ " إلي تركيب " الدائرة العسكرية المسلمة[1] " ، والتي كان مركزها مدينة " شوشا " .

في عام 1813 وقعت روسيا مع إيران اتفاقية بقلعة " جولستان " في " **قره باغ** " تقضي بانتقال خانية " **قره باغ** " إلي الحكم الروسي ، إلا أن " مهدي خان " ابن " إبراهيم خان " هرب في عام 1822 إلي إيران ، ورجع بعد ذلك إلي " **قره باغ** " مع القوات الروسية ، فلم يستطع الفرس من الإستيلاء علي مدينة " شوشا " ، التي دافعت عنها الحامية الروسية بمساعدة الأرمن ، وبموجب اتفاقية " جولستان " استولت روسيا علي " قره باغ " التي وقعتها مع إيران عام 1813 .

بعد انتهاء الحرب الفارسية الروسية الثانية حول التوسع الجغرافي والهيمنة علي جنوب القوقاز في العاشر من فبراير 1828 تم توقيع اتفاقية أخري بين روسيا وإيران عُرفت باسم اتفاقية " تركمان تشاي " ، وبموجب هذه الاتفاقية استولت روسيا علي باقي جنوب القوقاز ، حيث ضمت خانات " ناختشيوان " ، و " يريفان " التي تضم أغلبية من السكان الأذربيجانيين ، وقد كانت هذه الخانات تقع في الساحل الجنوبي الغربي من بحر قزوين

[1] - كان تسمية الدائرة المكونة حديثاً باسم " الدائرة العسكرية المسلمة " دليلاً هاماً يؤكد علي أن " قره باغ " تخص الشعب الأذربيجاني المسلم دون غيره من الشعوب

وكانت عاصمتها " لينكوران " وكانت تلك الخانات مستقلة حتي منتصف القرن الثامن عشر ، ولذلك شجعت روسيا هجرة الأرمن من إيران إلي " **قره باغ الجبلية** " لكي تعمل علي التوازن السكاني مع المسلمين في الإقليم .

هاجر الكثير من السكان المسلمين المحليين إلي إيران بعد انضمام خانية " **قره باغ** " إلي الامبراطورية الروسية ، كما وصل عدد كبير من أرمن إيران وتركيا إلي المقاطعات الروسية الجديدة بما فيها " **قره باغ الجبلية** " ، وأقيم في عام 1828 المقاطعة الأرمينية في أراضي الخانيتين اللتان انضمتا إلي روسيا ، وتحولت مدينة " شوشا " في القرن التاسع عشر إلي مركز اقتصادي حيوي هام ، حيث صارت خامس مراكز منطقة ما وراء القوقاز من حيث الأهمية .

لم تضع معاهدة " تركمان تشاي " حداً للمواجهات العسكرية بين روسيا وفارس ، ولكنها كانت بداية الاندماج الجيوبوليتيكي والإداري والثقافي والاقتصادي الممتد لخانات الشمال الأذربيجاني في الامبراطورية الروسية ، ويعتبر حجر الأساس في سياسة الاندماج هذه تحويل أذربيجان للديانة المسيحية ، فقد ضمت معاهدة " تركمان تشاي " مواد خاصة بنقل الأرمن من فارس والامبراطورية العثمانية للقوقاز " جورجيا وأذربيجان " ، ولذلك تم نقل عشرات الآلاف من الأرمن إلي " **قره باغ** " ، الأمر الذي خططت له ودعمته الحكومة الروسية بقوة .

نتيجة لذلك نزحت أعداد متزايدة من المستوطنين الأرمن من الامبراطورية العثمانية وفارس إلي " **قره باغ** " ، و " زانجيزور " وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر تم توطين ما لا يقل عن ثمانية عشر ألف أرميني في خانات " **قره باغ** " ووصلت الأعداد ما بين عامي 1828 - 1830 إلي حوالي مائة وثلاثين ألف أرميني هاجروا إلي شمال القوقاز كما تم إنشاء لجنة خاصة لمعالجة المسائل المتعلقة بذلك الاستيطان ، فقد أقيم في " **قره باغ** " قري جديدة مثل " مرج علي " ، " جان يطاق " ، " يوخاري " ، أشاجي " ، " تشايلي " ، وجري ذلك الأمر من موارد الدولة.

كانت تلك الفترة بداية عمليات النزوح الكبير للأرمن إلي شمال القوقاز ، حيث رأت روسيا شأنها شأن الدول الأوروبية الكبري في ذلك إمكانية جديدة في إقامة الرقابة علي أراضي اللإمبراطورية العثمانية ، وبالتالي تأمين الخروج إلي البحار الجنوبية واستخدمت روسيا الأرمن الذين وعدتهم لإقامة دولتهم المستقلة لتحقيق هذا الغرض ورغم أن روسيا القيصرية لم تكن تفكر في الواقع بجدية حول تأسيس دولة مماثلة ولذلك سببت محاولات الإمبراطورية الروسية نحو تحقيق أهدافها الحروب مع الخانوات الأذربيجانية ، والامبراطورية العثمانية خلال الفترة من عام 1927 إلي عام 1829 وكذلك مع إيران التي كانت هي الأخري تدعي علي الأراضي الأذربيجانية ، وفي تلك الحروب كان الأرمن يساعدون بشكل فعال الجيوش الروسية في اعتداءاتها وحروبها علي الدول المجاورة .

وجد إحتلال روسيا للخانوات الأذربيجانية تثبيته في اتفاقيات موقعة بين الخانات المنفردة وممثل الإمبراطورية الروسية ، حيث تم نتيجة الحرب الروسية الإيرانية الأولي (1804 - 1813) التوقيع علي اتفاقية " جولستان " في 12 أكتوبر 1813 التي عملت علي ثبيت إحتلال الإمبراطورية الروسية لخانوات " **قره باغ** " ، " جنجة " وجعلهما ملكية لها ، وتغيير اسم هذا الإقليم بمقاطعة " إليزافيتبول " ، وكذلك خانوات " شاكي " ، شيروان " ، " دربند " ، " قوبا " ، " باكو " ، " طاليش "[1] ، كما أن الحرب الروسية الإيرانية الثانية (1826 - 1828) انتهت كذلك بالتوقيع علي اتفاقية " تركمان تشاي " في 10 فبراير 1828 والتي انتقلت بموجبها خانية " إيراوان " الواقعة علي جانبي نهر " أراز " ، وكذلك " خانية " ناختشيوان " ، وإمكانية ضم الخانوات الأذربيجانية الواقعة علي الشواطئ الجنوبية لنهر " أراز " إلي الإمبراطورية الروسية ، ولكن بريطانيا عرقلت تطبيق ذلك الاتفاق ، إذ رأت فيه خطراً علي مصالحها في الشرق الأوسط من قبل روسيا ، ولذلك أجبرتها علي التخلي عن تلك الخانوات لصالح إيران .

---

[1] - الأرشيف التاريخي الحكومي لجمهورية أذربيجان - رقم 202 - الوصف الأول - الوثيقة 25 - المقالة الثالثة - ص 281 .

لقد حقق ذلك النزوح للأرمن آفاقاً جديدة للبقاء ، ولكن من ناحية أخـري أدي إلـي مصاعب متزايدة في العلاقات بين المستوطنين الجدد والسكان الأصـليين ، وفـي 21 مارس 1828 أصدر القيصر " نيكولاي الأول " قراراً بالغاء الإمـارات الأذربيجانيـة " ناختشيوان " ، و " يريفان " ، وظهر في قرار عام 1828 هيكل سياسي لم يكن موجوداً من قبل باسم " الإقليم الأرمني " الذي كان يديره الموظفون الروس ، ويتكون من أراض عدد من المقاطعات الأذربيجانية هي " يريفان " ، و " ناخـتـشيوان " حـول ضـاحية " أوردوباد " ، ولكنه تم تغيير الإسم إلي مقاطعة " إيراون " عام 1849 .

شارك الفريق " و . ع . مداتوف " (1782 - 1729) ، وهو أرمني الأصـل ، فـي عمليات استيلاء الجيش الروسي علي " قره باغ " ، وقد عمل علي دعم وزيـادة نفـوذ الألبان المؤرمنين علي حساب أصحاب الأرض المحليين ، وفي العاشر من أبريل 1840 أجرت الحكومة الروسية القيصرية اصلاحات إدارية وعسكرية فـي جنـوب القوقـاز كنتيجة لتأثر الانتفاضات التي اندلعت عام 1830[1] ، ووفقاً لهذه الإصـلاحات تحولـت ولاية " **قره باغ** " إلي قضاء " شوشا " التي أصبحت وحدة إدارية روسية ظلـت حتـي عام 1929 ، وأخضعت لولاية " قاصبي " والتي كان مركزها " شاماخي "، وهكذا فقدت " **قره باغ** " مركزها السياسي ، ولكن ظلت كمفهوم جغرافي ضمن أراضي أذربيجان .

في عام 1840 أصبحت أراضي " **قره باغ** " جزءاً من إقليم " قزوين " ، ومنذ عام 1846 تم اخضاع قطاع " شوشـا " لمقاطعـة " شـاماخي " ، والتـي تعـرف بالروسـية " شيماخانسكايا " ، والتي تحولت إلي مقاطعة " باكو " منذ عام 1859 ، حيث تم إنـشاءها خلال عمليات الاصلاح والتقسيم للأراضي ، وفي عـام 1867 تـم إنـشاء مقاطعـة " يليزافيتبول " ، وتقسيم أراضي قضاء " شوشا " وإنشاء ثلاثة قضاءات أخـري هـي " زنجازور " ، و " جوانشير " ، و " جبرائيل " ، وبذلك فقد قضاء " شوشا " هو الآخـر إدارته موحداً من حيث الوضع السياسي ، وقد عملت تلك التقـسيمات علـي إعطـاء

[1] – بعد عقد معاهدة توركمانشاي عام 1928 ، أنشأت الحكومة القيصرية نظاماً استعمارياً عسكرياً شديد القسوة في اذربيجان الشمالية ، الأمر الذي أدي إلي حدوث انتفاضات قوية عام 1930 في " جار بالاكان " ، وعام 1931 في " لانكاران " ، وعام 1937 في " قويا " ، وعام 1983 في " شاكي " .

الأرمن نظام أوسع وصلاحيات أكبر في الإدارة . وقد استطاعت روسيا القيصرية مـن خلال أرمنة سكان أراضي أذربيجان الشمالية إلي توطيد سيادتها واحكام قبضتها علـي مناطق أذربيجان بما فيها " قره باغ " ، وبعد توقيع معاهدة " توركمانشاي " عـام 1828 اكتسب أسلوب الأرمنة طابعا منتظماً وهادفاً ، وتم توطين الأرمن الذين تم تهجيرهم من إيران إلي أذربيجان استناداً إلي المادة الخامسة عشرة من المعاهدة ، حيث كانت تـنص تلك المادة علي أن (**يتعهد الشاه بإعطاء فترة سنة واحدة للسكان والموظفين العاملين لينتقلوا بأسرهم من إيران إلي روسيا ، ولينقلوا أو يبيعوا أموالهم المنقولة بدون أي مانع من قبل الحكومة والرئاسة المحلية ، وبدون فرض أية ضـرائب أو رسـوم أو جمارك علي أموالهم وممتلكاتهم المباعة ، أما الأموال غيـر المنقولـة فقـد تعـين اعطائهم فترة خمس سنوات لبيعها أو لإتخاذ أي قرار آخر بصددها**) .

وقد تم صياغة هذه المادة بمعاهدة " توركمانشاي " بهدف تشجيع الأرمن علي الهجـرة من إيران إلي أذربيجان الشمالية ، وبما فيها إقليم " قره باغ " ، وقد تم تكـوين لجنـة للإشراف علي عمليات التهجير ، ومع بداية عام 1829 شهدت أذربيجان الشمالية ، و " **قره باغ** " من ضمنها عمليات هجرات أرمينية أخري من الإمبراطورية العثمانية حسب معاهدة " أدرنة " .

عند إلغاء خانية " **قره باغ** " انعكست التركيبة السكانية لها في التعداد والإحصاء الذي تم بأمر من " أ . ب . بيرمولوف " (1816 - 1827) القائد العام للجيش الروسـي فـي القوقاز ، فرغم سياسة الأرمنة التي كانت متبعة في " **قره باغ** " حتي عام 1822 ، نري كيف كانت الإحصاءات تشير إلي تفوق عدد السكان الأذربيجانيين في الإقليم ، ففي عام 1593 أظهر الإحصاء الذي تم في هذا العام علي النحو التالي : -

(**15729 عائلة أذربيجانية من إجمالي 20095 عائلة ، منهم 11111 عائلة في المـدن 14618 عائلة في القري ، وكان عدد الأرمن 4366 عائلة أرمينية ، منهم 421 عائلـة في المدن ، 3945 عائلة في القري**) ، حيث كان أغلب هؤلاء الأرمـن مـن الألبـان المؤرمنين والمحولين إلي المذهب الجريجورياني ، ونتيجة عمليات التهجير إلي الإقليم

بدأت في الظهور قري أرمينية جديدة مثل " ماراغالي ، جانياتاق " ، ووفقاً للمعلومات والبيانات الرسمية فقد تم تهجير أربعين ألف أرميني من إيران ، وتسعين ألف أرميني من الإمبراطورية العثمانية إلي أذربيجان الشمالية ومن ضمنها " قره باغ " خلال الفترة بين عامي 1828 – 1930 ، وقد وصل إجمالي عدد الأرمن المهجرين عن مائتي ألف بعدما أضيف إليهم العاملين غير الرسميين الذين وصلوا إلي أذربيجان الشمالية خلال تلك الفترة .

- **تحويل الألبان إلي المذهب الجريجورياني في " قره باغ " :**

اتخذ تحويل سكان " قره باغ الجبلية " الألبان إلي المذهب الجريجورياني وأرمنتهم أسلوباً ممنهجاً علي النحو التالي : -

الأول : كان سكان " **قره باغ** " المحليون الأصليين أقواماً ألبانية ، كما هو الحال لباقي سكان أذربيجان الشمالية الأخري " ألبانيا " .

الثاني : في أوائل القرن الرابع عشر انتشرت الديانة المسيحية في بعض مناطق " البانيا " بما فيها " **قره باغ** " .

الثالث : عندما كانت أذربيجان الشمالية تحت حكم الخلافة العربية الإسلامية ، فيما بين القرن السابع والقرن التاسع ، انتشر الإسلام في البلاد ، ولكن ظل الألبان في القسم الجبلي من " **قره باغ** " علي ديانتهم المسيحية .

الرابع : المبشرون الألبان الجريجوريانيون هاجروا إلي جنوب القوقاز ، وانتهزوا ظروف الفتوحات العربية الإسلامية ودأبوا علي تحويل الألبان المسيحيين إلي المذهب الجريجورياني ، وبعد ذلك إلي أرمنتهم ، ومن ثم أصبحت عملية الأرمنة تأخذ بعداً زمنياً أطول من عملية التحول إلي المذهب الجريجورياني الذي كان بمثابة مرحلة متوسطة في عملية التحول من الألبان المسيحيين إلي الأرمنة .

الخامس : أرسل السكان المسيحيون في " قره باغ الجبلية " رسالة إلي القيصر " بيوتر الأول " متضمنة التعريف بأنفسهم علي أنهم ألبان ، وذلك ما يعتبر دليلاً علي أنهم لم يعتبروا أنفسهم من الأرمن حتي أوائل القرن الثامن عشر .

لقد كان تدخل روسيا في المنطقة من أهم العوامل التي ساعدت في تقوية العنصر الأرمني ، وذلك من خلال تهجير الأرمن إلي جنوب القوقاز بما فيها أذربيجان من مختلف المناطق ، حيث حققت روسيا القيصرية من خلال تلك الإزاحات الجغرافية هدفاً جيوبوليتيكياً هاماً ، كان الهدف هو إنشاء مقدمة جسر استراتيجي علي حدود الشرق الأوسط التي تحتوي علي نسبة كبيرة من المسيحيين ، كحكم استعماري دائم في جنوب القوقاز ، وكانت تلك الهجرة تتم بناءاً علي نوايا الأرمن منذ قرون عديدة لتأسيس دولة

لهم تشمل الشعب الأرمني كله[1] ، حيث أن روسيا لم تضع في الاعتبار إمكانية الاعتماد علي جورجيا التي تعد أقوي

تجمع مسيحي ، لذلك اعتمدت علي الترويج لهجرة الأرمن من إيران والامبراطورية العثمانية ، بهدف زيادة عدد السكان المسيحيين الأرمن في جنوب القوقاز .

وقد أحدثت هذه السياسة منعطفاً هاماً في مصير الألبان الجريجوريانيين في " قره باغ الجبلية " ، ودخلت مرحلة أرمنتهم مرحلتها الأخيرة ، حيث تم أرمنة السكان الألبان المحليين التابعين للمذهب الجريجورياني أثناء الحرب بين روسيا وإيران (**1804 - 1813**) ، (**1926 - 1828**) ، وكذلك أثناء الحرب بين روسيا والدولة العثمانية (**1806 - 1812**) ، (**1828 - 1829**) ، خاصة بعد تهجير الأرمن من إيران والدولة العثمانية إلي " **قره باغ** " ، إلي جانب المناطق الأخري في أذربيجان الشمالية ، بعد إبرام معاهدة " توركمانشاي " عام **1928** ، ومعاهدة " أدرنة " عام **1829** ، وإلغاء الكاثليكية الألبانية عام **1836** ، ومن ثم يمكن إطلاق كلمة " أرميني " علي السكان الألبان في " **قره باغ** " بعد ذلك التاريخ ، رغم أن السكان الأرمن في " قره باغ " حافظوا علي طبيعتهم الخاصة المرتبطة بأصلهم الألباني .

---

[1] - رضا نظر أخاري – منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونزاع قره باغ الجبلية – مجلة أمودريا – العدد 11 – شتاء وربيع 2002 ص 90 .

• الإبادة الأرمينية للأذربيجانيين :

بعد إبرام اتفاقية " تركمانشاي " عام **1829**[1] بين روسيا وإيران من جهة والإمبراطورية العثمانية من جهة أخري ، بدأ الأرمن يتنقلون بشكل مكثف إلي أذربيجان ، وبموجب شروط تلك الاتفاقية تم نقل الأرمن المقيمين في إيران والإمبراطورية العثمانية إلي جنوب القوقاز ، وبخاصة إلي المناطق المأهولة بالأذربيجانيين ، استمر تهجير الأرمن إلي أراضي أذربيجان الشمالية لما بعد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حتي وصل عددهم إلي ما يزيد عن مليون نسمة ، وذلك حسب ما جاء في بعض المصادر الروسية التي أكدت علي أن . أكثر من مليون أرميني من بين مليون و ثلاث مائة ألف أرمني موجودون فيما وراء القوقاز هم مهاجرون[2].لقد ازداد ضخ الأرمن نحو جنوب القوقاز في القرن التاسع عشر بعد كل حرب روسية مع الامبراطورية العثمانية ، ومع حرب القرم خلال الفترة من **1853 - 1856** ، وبعد حرب أعوام **1876 - 1878** ، حتي بلغ عدد الأرمن في منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر حوالي **900** ألف أرميني في جنوب القوقاز ، فقد أدت التغيرات الديموجرافية في إقليم جنوب القوقاز إلي نتيجة تؤكد علي أنه قبل الغزو الروسي لجنوب القوقاز كان تعداد الأرمن قد شكل حوالي **20%** من تعداد السكان الكلي ، بينما شكل المسلمون حوالي **80 %** ، اما بعد الإلحاق الروسي فقد هاجر ما يقرب من سبعة وخمسون ألف أرميني من فارس والامبراطورية العثمانية إلي مقاطعة " بيليزافيتبول " والمعروفة حالياً باسم " **قره باغ الجبلية** " ومقاطعة " **إيراوان** " حيث كان عدد الأمن قبل ذلك ضئيلاً للغاية ، وفي عام **1828** فإن تعداد الأرمن وصل إلي ما يقرب من نصف تعداد السكان في " قره باغ الجبلية " . وكانت حرب تركيا خلال الفترة من عام **1877** إلي عام **1879** كانت سبباً في إحداث سيلاً جديداً من المهاجرين الأرمن القادمين من آسيا الصغري ، وبدأ بعد ذلك من جديد النزوح المستمر

---

[1] – اتفاقيات روسيا مع الشرق – سان بطرسبورج – مطبعة باكست **1869** – ص **71** .

[2] – ن . ن . شاروف – التهديد الجديد لشئون روسيا في القوقاز – سان بيطرسبورج 1911 – ص 64 .

للأرمن وبأعداد كبيرة إلي هذه الأماكن أثناء الاضطرابات الأرمينية في تركيا خلال عامي **1893 ، 1894**[1] .

رغم كل ذلك شكل الأذربيجانيون أغلبية سكان " **قره باغ** " بنسبة واحد وخمسون بالمائة ، فيما شكل السكان الأرمن بمن فيهم الأرمن المحليون من أصل ألباني نسبة ستة وأربعون بالمائة عام **1916** ، وقد اكتسب استيطان الأرمن المهاجرون في " **قره باغ** الجبلية " نشاطاً ملحوظاً ، خاصة في الأراضي التي يقطنها سكان محليون من نفس الدين ، من الألبان المحولين إلي المذهب الجريجورياني والمؤرمنون ، حيث كانت هناك استراتيجية محددة الأهداف ترمي إلي ضمان توطين الأرمن المهاجرين في نفس المكان بشكل مكثف .

وكانت التوترات العرقية المحتملة مرتبطة بضخ الأرمن ، الذين عكفوا علي شراء أراضي المسلمين بمساعدة من الحكومة الروسية ، ثم طردوهم خارج أراضيهم ولعقود عديدة لم تتعد تلك التوترات كونها توترات محتملة ، بعكس الفلاحين الروس والألمان أيضاً والذين روجت روسيا لهجرتهم أيضاً ، ذلك أن النظرة للمسيحيين الأرمن كانت من واقع أنهم قادمون من بيئة صديقة في الشرق الأوسط ، وليس كمستعمرين أوروبيين ولكن بنهاية القرن التاسع عشر تطورت في طبيعة تكوينها العلاقات الإسلامية الأرمينية إلي حالة كراهية عرقية ثقافية دينية .

كان للأرمن شأنهم شأن الأقليات المسيحية في الشرق الأوسط علاقات خاصة بالقوة الأوروبية ذات الأهداف التوسعية ، وخاصة روسيا ، فلقد كانت علاقة الأرمن بروسيا علاقة من أكثر العلاقات المصيرية في تاريخ جنوب القوقاز ، فلم تكن هناك بشكل عام أزمة في النوايا الحسنة والكرم تجاه الأرمن من ناحية الامبراطورية الروسية ، فقد تمتع الأرمن بأولوية في المعاملة بين شعوب جنوب القوقاز[2].

---

[1] – **نيكولاي شاروف خطر جديد علي القضية الروسية في ما وراء القوقاز – بيع موجان القادم للأجانب سان بطرسبورج 1911 – باكو – عام 1990 – ص 63 .**

(2) The Land Of Fire On The Silk Road – History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac . 2011 - Baku

كان استيطان الأرمن داخل النظام الإداري الحكومي ، ومضاعفة أعدادهم باستمرار عن طريق الهجرة ، وتعزيز قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية يسيران بشكل ميسر واستطاع الأرمن أن يتغلغلوا في النشاط الاقتصادي في " قره باغ " وذلك بفضل التأييد والدعم المالي من قبل السلطة القيصرية للأرمن بشكل عام في تلك المناطق .

ونتيجة التمييز العنصري للإمبراطورية الروسية القيصرية بين السكان الأذربيجانيين والسكان الأرمن ، فقد استطاع الأرمن تكوين ثروات كبيرة نتيجة الامتيازات التي حصلوا عليها في أذربيجان الشمالية ، وقد ظهر ذلك جلياً عندما تم إلغاء نظام الالتزامات علي حقول النفط عام **1872** ، حيث اشتري الأذربيجانيون خمسة بالمائة فقط من الأراضي ، بينما اشتري الأرمن أكثر من خمسين بالمائة من الأراضي الغنية بالنفط وكانت خمس وخمسون شركة كبيرة ومتوسطة من شركات النفط مملوكة للأرمن في " **باكو** " من إجمالي عدد الشركات البالغ عددها مائة وسبع وستين شركة ، وارتباطاً بالمستوي الاقتصادي المرتفع للأرمن ، فقد استطاعوا الارتقاء بمستوي التعليم والثقافة ومختلف أنشطة الحياة الاجتماعية بشكل عام لهم .

ورغم كل ذلك فقد بقيت " **قره باغ** " ، ومركزها مدينة " شوشا " مركزاً سياسياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً للشعب الأذربيجاني ، وظلت " قره باغ " تتطور كولاية أذربيجانية مسلمة ، رغم كل العقبات والضغوط التي مارسها الأرمن الذين خدموا الحكومة الروسية القيصرية وسياستها الاستعمارية العنصرية ، فالأرمن الذين أمدتهم القيصرية الروسية بكل الامكانيات الاقتصادية والامتيازات السياسية من أجل التطور الإداري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في أذربيجان الشمالية ، بما فيها " قره باغ " فقد انتقلوا إلي تلك الأراضي شعبياً ، ولم يطل بهم الزمن كثيراً حتي بدأوا النضال العلني من أجل تحقيق أحلامهم في إقامة " **أرمينيا الكبري** " علي أراضي أذربيجان ، فقد كان من ضمن مراحل تحقيق تلك الفكرة – أرمينيا الكبري – هي إخلاء أراضي أذربيجان في " قره باغ " من سكانها الأصليين وذلك من خلال عمليات القتل والترهيب والاستيلاء علي الأراضي في " **قره باغ** " ، و " **إيروان** " ، و **ناحتشيوان** "

والأراضي الأذربيجانية الأخري ، وخاصة بعد أن فشلت الانتفاضات التي قام بها الأرمن ضد الدولة العثمانية منذ بداية عام 1890 ، ومن ثم عملوا علي نقل مركز ذلك الصراع إلي أذربيجان الشمالية .

لقد بدأت موجات العنف والتي لم تخلو من عنصر عرقي قوي التأثير مع الثورة الروسية في عام 1905 ، فقد قام الأرمن منذ ذلك العام بعمليات قتل علي نطاق واسع ضد شعب أذربيجان وصلت إلي حد الإبادة الجماعية في بعض الأحيان ، ثم كانت تعود مرة أخري كلما دخلت الدولة الروسية أو السوفيتية حقبة من الأزمات ، أو مرت بإصلاحات ، وخاصة خلال عامي 1905 ، 1906 ، وخلال الحرب الأهلية منذ عام 1918 وحتي عام 1922 ، ففي ثورة عام 1905 كانت " شوشا "مركزاً للصراع بين الأرمن والأذربيجانيين في " **قره باغ الجبلية** " ، فقد أدي الانهيار النهائي للحكم القيصري عام 1917 لتجدد الصراع العرقي ، وفي أحوال كثيرة كانت صراعات القوي المحلية تدور في " **قره باغ الجبلية** " .

الدور الذي لعبته الامبراطورية الروسية في تغذية الأطماع الأرمينية في أراضي أذربيجان الشمالية منذ أوائل القرن التاسع عشر كان لها أثر كبير في مسار الأحداث في الصراع حول " **قره باغ الجبلية** " ، فمنذ ذلك التاريخ والأطماع الأرمينية تجدد نفسها باستمرار ، وتحقق هدف من أهداف هذه السياسة خلال الحرب العالمية الأولي . ففي عام 1918 تم تشكيل الدولة الأرمينية لأول مرة في جنوب القوقاز علي أراضي أذربيجان الغربية ، وفي مايو 1918 تنازلت حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية عن مدينة " إيراوان " التي كانت تعد من المراكز الثقافية المهمة إلي الأرمن لتحقق لهم رمزاً سياسياً موحداً ، وذلك كخطوة لإظهار حسن النوايا نحو نشوء السلام والاستقرار في جنوب القوقاز [1] ، حيث كانت أذربيجان تريد تحقيق الاستقرار في المنطقة حتي ولو علي حساب أراضيها التاريخية .

---

[1] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين 21 ، 22 – يناير ، أبريل 2007 .

استفاد الأرمن من التسهيلات التي قدمتها أذربيجان لهم ، وأرادوا تحقيق المزيد من المكاسب ، وتابعوا توسعاتهم بتأييد من السلطة السوفيتية علي حساب الأراضي الأذربيجانية ، وشهدت السنوات من 1988 وحتي 1991 عمليات " تنظيف " المناطق الأذربيجانية من السكان الأصليين ، ونشطت محاولات لتحويل أرمينيا إلي بلد ذي قومية واحدة ، واتخذت هذه الادعاءات طابعاً عسكرياً وسياسياً عدوانياً ، ولم تبذل الإدارة السوفيتية أي جهد للحيلولة دون تنامي هذه الدولة التي قامت علي الأراضي الأذربيجانية ، بل كانت تأخذ القرارات المؤيدة لوجهة النظر الأرمينية ، ولم تسع نحو أي حلول لهذه القضية ، مما جعل قضية " **قره باغ** " تعجل من سقوط اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ذاته ، وورثت دولة أذربيجان المستقلة ضرورة السعي نحو حل هذه القضية الصعبة ، وبانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ظهر وضع عالمي جديد ، وكان علي أذربيجان أن تتعامل مع المستجدات بفكر متفتح ومن هنا قبلت أن تكون عضواً مع أرمينيا في العديد من المنظمات الدولية ذات الشأن.

ما إن اندلعت الحرب العالمية الأولي ، حتي انتهزها الأرمن فرصة سانحة من أجل إقامة " أرمينيا الكبري " ، فقاموا بعدد من الانتفاضات ضد الدولة العثمانية كان أشدها وأكثرها تركزا في منطقة جنوب القوقاز ، وبدأوا مرحلة جديدة من القتل ضد السكان الأذربيجانيين بمساندة روسيا القيصرية ، مستغلين في ذلك الظروف المضطربة في القوقاز نتيجة الانقلاب علي الحكومة القيصرية في فبراير 1917 ، ثم استيلاء البلاشفة علي الحكم في أكتوبر 1917 ، حيث بدأت القوات المسلحة الأرمينية التي خدمت في الجيش الروسي والتي اتحدت مع البلاشفة في عهدهم الجديد ، بدأت في تدبير إبادة جديدة للأذربيجانيين مع مطلع شهر مارس 1918 في " باكو " ، ثم ما لبثت أن شملت أذربيجان كلها ، ولكن شعب أذربيجان قاوم تلك الهجمات الشرسة ، وقام بإعلان قيام جمهورية أذربيجان الشعبية في 28 مايو 1918 ، وقد أخذت تلك الجمهورية الناشئة علي

عاتقها محاولة وقف عمليات الأرمن المسلحة ونظام " داشناكتسوتيون "[1] والبلشفة التي كانت تعمل علي إبادة شعب أذربيجان .

لم يفرق القوميون الأرمن بين أي من المجموعات العرقية الآخري في أذربيجان فقامت الجماعات الأرمينية المسلحة بقيادة " شاوميان " ، و " أمازاسبون " ، و " لالايان " بمهاجمة القري في " جوبا " شمال شرق أذربيجان ، والتي كان يقطنها غالبية يهودية وقامت بمذبحة للسكان الآمنين ، كما قاموا بإرهاب مجموعات من المهاجرين الألمان في " هيلينيدروف " (**خانلار حالياً**) في غرب أذربيجان[2].

[1] –" داشناكتسوتيون " هو اختصار للفيدرالية الثورية الأرمينية ، وهو حزب تم تأسيسه في عام 1890 في تبليسي من خلال تآلف عدد من التجمعات السياسية الأرمينية ، وهو عضو في الاتحاد الدولي للإشتراكيين ، ألا أن مبادئه وأنشطته تحمل طابعاً قومياً .

[2] – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة 2008 .

• " قره باغ " في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية:

في مايو **1918** حينما انهار برلمان دول القوقاز ، جري في مدينة تبليسي عاصمة جورجيا الإعلان عن ثلاثة جمهوريات مستقلة هي أذربيجان ،وجورجيا،وأرمينيا فقد أقام الشعب الأذربيجاني في **28** مايو **1918** دولته المستقلة الجديدة علي أراضي أذربيجان الشمالية، بعد احتلال روسي استمر مائة وعشرون عاماً ، وجاء في بيان الاستقلال أن جمهورية أذربيجان الشعبية هي الوريث القانوني لأراضي أذربيجان الملحقة بالامبراطورية الروسية وفق معاهدة "جوليستان "عام **1813** ، ومعاهدة " توركمانشاي" عام **1928** ، وقد جاء في المادة الأولي لبيان الاستقلال لجمهورية أذربيجان الشعبية " تتمتع الشعوب الأذربيجانية بحقوقها في الاستقلال والسيادة علي أراضيها التي تتكون من القوقاز الشرقي والجنوبي، وهي دولة ذات حقوق كاملة، وقد كانت " **قره باغ** " جزءاً لا يتجزأ من تركيبتها الجغرافية كأراضي أذربيجان الشمالية الأخري .

ورغم الإعلان عن قيام جمهورية أرمينيا ، إلا أنها لم تكن تمتلك أراض للدولة أو عاصمة لها ، ففي **29** مايو **1918** تنازلت جمهورية أذربيجان الديمقراطية عن مدينة " يريفان " لجمهورية أرمينيا التي أصبحت الآن موجودة بحكم القانون ، وأصبحت " يريفان " بالتالي عاصمة الجمهورية الأرمينية ، وكانت أراضي أرمينيا محدودة بضواحي " يريفان ، و " ايشميادزين " ويقطنها أربعمائة ألف نسمة وطبقاً لمعاهدة " باتومي " الموقعة في الرابع من يونيو عام **1918** بين أرمينيا وتركيا ، تم تحديد الأراضي الأرمينية بأراضي ما حول وادي " أرارات " وحوض " سيفان " (**جويشا**) ولم تكن " قره باغ " جزءاً من أرمينيا وفقاً للمعاهدة ، وقد جاء ذلك في الخطاب الذي أرسله رئيس مجلس الوزراء بجمهورية أذربيجان " فاتالي خان خويسكي " إلي وزير الداخلية " م . ج . جادجينسكي " في **29** مايو عام **1918**[1]

رغم ذلك تقدمت جمهورية أرمينيا " أررات " المعلنة في وقت سابق بإدعاء بأن " قره باغ " جزء من أراضيها ، وقد رفضت حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية هذا الادعاء

[1] – الأرشيف المركزي لجمهورية أذربيجان السوفيتية . قسم **970** من قائمة الجرد رقم **1** ، ملف **1f** . **p** . **4** .

وأكد رئيس البرلمان في جمهورية أذربيجان الشعبية " أ . م . توبشوباشوف " (1862 – 1934) ، أثناء المفاوضات مع وزير خارجية الدولة العثمانية في اسطنبول في 18 نوفمبر 1918 علي " أن مسألة " قره باغ " التي يتحدث عنها الأرمن ليست مسألة خمس أو عشرة قري ، بل تخص أربعة سناجق هي " **شوشا** ، **جوانشير** ، **جبرائيل** **زانجازور** "،وأنها أراضي الخانية التي وحتي إذا كان عدد السكان الأرمن والأذربيجانيين متساويان ، فلا يوجد أي أساس للحديث عن أكثرية مطلقة للأرمن ، فإنهم ليسوا السكان الأصليين في " **قره باغ** " ، فهم أي الأرمن الذين نزحوا إلي هذه الأراضي من تركيا بعد الحرب مع روسيا ، والأرمن الذين يعيشون في " **قره باغ** " يقطنون بصورة متلاصقة مع المسلمين ، ورغم كل ذلك نؤيد حل هذه المسألة بالطرق السلمية .

لم يتمكن مجلس مدينة باكو من إيقاف حركة الشعب الأذربيجاني ، فقام جيش أذربيجان بمساعدة القوات التي أرسلتها الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة السلام والصداقة الموقعة بينها وبين أذربيجان في 4 يونيو 1918[1] بتحرير البلاد من سلطة العناصر البلشفية الداشناكية ، فقد كانت الحرب العالمية الأولي تقترب من نهايتها ، حيث تم في 30 أكتوبر 1918 التوقيع علي اتفاقية الهدنة بين الإمبراطورية العثمانية ودول الحلفاء علي متن السفينة البريطانية " أغا ممنون " في ميناء " مودروس " التي عرفت الاتفاقيه باسمها ، وبموجب تلك الاتفاقية تم إلزام الإمبراطورية العثمانية بسحب قواتها من جنوب القوقاز التي أعلنت مجالا للنفوذ البريطاني[2] .

في نفس العام 1918 دخلت القوات البريطانية إلي **مدينة باكو** واعترف الجنرال " طومسون " الذي كان يمثل دول الحلفاء بالجزء الجبلي من " **قره باغ** " مع ولاية " زانجازور " المجاورة كأراضٍ واقعة تحت إدارة أذربيجان ، وصادق علي تعيين حكومة

1 – الأرشيف الحكومي للأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية بجمهورية أذربيجان – رصيد رقم 288 الجزء التاسع – الوثيقة رقم 9 – ص 10 – مادة رقم 4 .

2 – السياسية الدولية للعصر الحديث في الاتفاقيات والمذكرات والبيانات – الجزء الثاني – موسكو – دار النشر للأدبيات السياسية للمفوضية الشعبية للشئون الخارجية 1926 – المادتان 11 ، 15 – ص 188 .

أذربيجان " خسروف سلطانوف " قائداً للغوبيرناطورية في " **قره باغ الجبلية** " التي كانت تضم هاتين الولايتين ، وفي عام 1919 اعترفت الجمعية الأرمينية للجزء الجبلي من " **قره باغ** " رسمياً بسلطة أذربيجان عليه ، وتم تثبيت هذا الاعتراف رسمياً في الاتفاقية الموقعة بين حكومة أذربيجان والأرمن من سكان " **قره باغ الجبلية** " في 26 أغسطس 1919[1] ، حيث كان بموجب تلك الاتفاقية يعتبر المناطق المأهولة بالأرمن في الجزء الجبلي من " **قره باغ** " مثل " **ديزاق** "، " **واراندا** " ، " **خاتشين** " ، " **جيلا** " ، " **بيرت** " ، في حدود جمهورية أذربيجان وبموجب شروط الاتفاقية تم تأسيس مجلس من ثلاثة أشخاص من الأرمن وثلاثة آخرين من الأذربيجانيين لدي محافظة " قره باغ " وكان للمجلس الحق في الإشراف علي إدارة المحافظة .

بعد نهاية الحرب العالمية الأولي قام الإئتلاف بتحويل مقاطعة " كارس " وضواحي مقاطعة " يريفان " إلي الجمهورية الأرمينية ، وأصبح تعداد سكان أرمينيا حينذاك مليون ونصف المليون نسمة ، منهم 795 ألف نسمة من الأرمن ، 575 ألف نسمة من المسلمين الأذربيجانيين ، 140 ألف نسمة من قوميات أخري ، ولكن لم يرق ذلك لحزب " داشناكتسوتيون " ، وبدأ في المطالبة بأراضي " آخالكالاكي " ، و " بورتشالي " التي تعد جزءاً من جمهورية جورجيا وأراضي " قره باغ " ، و " ناختشيوان " ، و " زانجازور " ، ذلك الجزء الجنوبي من مقاطعة " يليزافيتبول " التي تتبع جمهورية أذربيجان ، وقادت هذه المطالبات إلي حرب مع جورجيا وصراع دموي ممتد مع أذربيجان.

في صيف عام 1918 قام القائد الميداني " أندرانيك " بغزو " زانجازور " ومنح السكان الأذربيجانيين مهلة يختارون فيها بين الإذعان لسلطته أو ترك أراضيهم ، ووفقا لما توصلت إليه لجنة التحقيق برئاسة " ميخائيلوف " فقد تم تدمير 115 قرية أذربيجانية وقتل ما يزيد عن سبعة آلاف أذربيجاني في " زانجازور " ، واضطر خمسون ألفاً من الأذربيجانيين إلي الرحيل عن " زانجازور " ، واستمر الأرمن في عمليات القتل المنظم

1 – حول تأسيس مقاطعة قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية 1918 – 1952 – وثائق ومستندات – باكو – أذر نشر 1989 – ص 23 .

للأذربيجان في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية ، حتي استطاعوا اخضاع " زانجازور " لسلطتهم تم تراجعوا في العام نفسه عندماغزت الإمبراطورية العثمانية جنوب القوقاز.

بعد نتائج معاهدة معاهدة " مودروس " في الثلاثين من أكتوبر عام 1918 ، ونظراً لهزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولي توجب عليها سحب قواتها ودخلت القوات الأرمينية مرة أخري بقيادة القائد الميداني " أندرانيك " إلي " **قره باغ** الجبلية " ، وفي نوفمبر 1918 حينما أصبح الاحتلال البريطاني قائماً في المنطقة طالب القائد العام البريطاني " ل . طومسون " بالانسحاب الفوري للقوات الأرمينية من " **قره باغ الجبلية** " وضمها للإدارة الأذربيجانية .

أخذت الحكومة الأذربيجانية الوضع الموجود بعين الاعتبار ، حيث أنشأت الحامية " الغوبيرناطورية " في " قره باغ " في 13 يناير 1919 ، والتي كانت تحتوي قضاء " شوشا ، جوانشير ، جبرائيل ، زانجازور " ، وعُين الجنرال " خسروف سلطانوف " قائداً لـ " الغوبيرناطورية " في " **قره باغ** " ، والذي تولي منصبه في " شوشا " في نهاية فبراير 1919 ، حيث تم استعادة السلام الاجتماعي في " **قره باغ الجبلية** " خلال عدة أشهر ، واحتفظ الإقليم بسلطته الذاتية في الأمور الإدارية والثقافية ، وقد حرصت جمهورية أذربيجان الديمقراطية علي تمثيل جميع المجموعات القومية العرقية داخل البرلمان الأذربيجاني ، وتم تأكيد ذلك الوضع في القانون المؤسس للبرلمان في التاسع عشر من نوفمبر 1918 ،وكانت حصة النواب الأرمن من المقاعد في البرلمان 21 مقعدا من أصل 120 مقعدا هي مجموع مقاعد البرلمان في جمهورية أذربيجان الديمقراطية .

اعترض وزير الشئون الخارجية بجمهورية أرمينيا " أررات " " س . تيجرانيان " علي تأسيس " الجنرال الغوبير ناطورية "[1] في " **قره باغ** " ، وفي رد حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية ، أن ذلك لا يتجزأ من أراضي أذربيجان ، واضطر الجنرال " الغوبير ناطورية " أن يعمل في ظروف العلاقات المتوترة مع كل من البريطانيين والأمريكيين ، علي جانب ادعاءات الأرمن علي الأراضي ، الذين ظلوا عامل عدم

[1] – الغوبير ناطورية تعني محافظة أو اقليم ، و الجنرال الغوبير ناطورية تعني قيادة أو رئاسة المحافظة أو الاقليم

استقرار ومصدر قلق واضطراب دائم علي أراضي " الغوبيرناطورية " في " **قره باغ** " في الثالث من أبريل 1919 قام مندوب الحلفاء الكولونيل " شاتيفورت " بتقديم إعلان يفيد أن إقليم " **قره باغ** " سوف يظل جزءاً من أذربيجان حتي انتظار الحل النهائي للقضية في مؤتمر باريس للسلام ، وكذلك اعترف قائد قوات التحالف بإدارة " خوسروف سلطانوف " كممثل شرعي للسلطة في " **قره باغ** "[1]

وفي أواخر عام 1919 ، وفي ربيع عام 1920 قامت المجموعات المسلحة الأرمينية " الداشناكية " بهجمات علي السكان الأذربيجانيين المسلمين بشكل وحشي في " زنجازور " ، ولم يهدأ الأرمن في قضاء " جوانشير " أيضاً ، فقد كثفوا هجماتهم علي قري الهضاب ، وقامت الجماعات المسلحة الأرمينية في ربيع وصيف عام 1918 بتكثيف اعتداءاتها علي السكان المسلمين في سهول " جوانشير " ، وقام الأرمن بعمل حواجز علي نهر " ترتر " وأغلقوه تماماً ، وحولوا اتجاه المياه في مجراه إلي الجهة العكسية الأمر الذي ألحق خسائر جسيمة بقري سهل " جوانشير " التي حرمت من مياه الزراعة ، الأمر الذي تطور وبلغ معه حدوث نقص كبير في مياه الشرب بقري السهل كلها وامتدت أعمال العنف والقتل إلي قضاء " جبرائيل " الذي شهد هو الآخر أعمال عنف وقتل في شهر ديسمبر عام 1918 وأوائل عام 1919 ،اعمالاً عدائية ضد السكان المسلمين اكتسبت طابعاً أكثر تدميراً وعنفاً .

انتقلت اعتداءات الأرمن ضد السكان المسلمين إلي مدينة " شوشا " ، وأصبحت أكثر شراسة وعدوانية باعتبار أن المدينة هي المركز السياسي لإقليم " **قره باغ** " ، وقاموا بأكبر هجمات مسلحة في " شوشا " في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية في الثاني والعشرين من مارس عام 1920 أثناء احتفال الأذربيجانيين بعيد النيروز ، وقد كان الأرمن يهدفون إلي الإستيلاء علي المدينة والانفصال بها عن جمهورية أذربيجان الشعبية ، وذلك بمساعدة البلاشفة الذين استعدوا للإستيلاء علي أذربيجان كلها ، ورغم

(1) Armenian Mythomania - Acompulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies. - Erich Feigl

أن الأذربيجانيين استطاعوا التصدي لكثير من هجمات الأرمن السابقة ، إلا أن ذلك العدوان كان أشد ضراوة وعنفاً ، فاستطاع الأرمن الاستيلاء علي قلعة " عسكران " وقد قامت جمهورية أذربيجان الشعبية بعدد من التدابير السياسية والعسكرية استطاعت بعدها استعادة القلعة ، واحكام سيادتها علي " **قره باغ** " ، ولكن لجأ الأرمن بعد ذلك إلي الخداع والخيانة للدولة التي يعيشون فيها ، والتآمر عليها بالتحالف مع الروس ، والقيام بعمليات وحشية مرة أخري علي الحدود الشمالية في أبريل **1920** ، وعرضت وجود جمهورية أذربيجان الشعبية المستقلة للخطر .

- **" قره باغ الجبلية " بين عامي 1920 - 1980 :**

بعدما عملت السلطة السوفيتية الجديدة علي احكام سيطرتها علي روسيا ، بدأت في استعادة حدود روسيا القيصرية ، وأعطت القيادة الروسية وحدات الجيش الأحمر الحادي عشر أوامر لتحقيق مشروع الاستيلاء علي جمهورية أذربيجان الشعبية ، وكان وجود بعض القوي المؤيدة للجمهورية السوفيتية داخل برلمان جمهورية أذربيجان وكذلك أعمال العنف التي قام بها الانفصاليون " الداشناك " الأرمن في مارس **1920** أكبر الأثر الذي ساعد علي انهيار جمهورية أذربيجان الشعبية التي استمر وجودها ثلاثة وعشرون شهراً ، حيث وقعت مصادمات عنيفة بين مؤيدي " الداشناك " في أقاليم " **ناختشيوان** " ، و " **أردوباد** " ، و " **شوشا** " ، كما وقع قتال في " **خانكندي** " ، و " **تيرتر** " ، و " **عسكران** " ، و " **زانجازور** " ، وتم تدمير أعداد كبيرة من القري الأذربيجانية ، وفي مارس **1920** ، وعشية غزو الجيش السوفيتي الأحمر لأذربيجان تطور التوتر المتصاعد إلي تمرد أرميني واسع النطاق في " قره باغ الجبلية " واضطرت القيادة العليا الأذربيجانية إلي اضعاف تأمين الحدود مع روسيا ، وارسال جزء كبير من الجيش إلي " قره باغ الجبلية " لمعالجة ذلك التمرد ، وكانت نتيجة ذلك غزواً فعلياً غير دموي من قبل الجيش البلشفي ، ونهاية استقلال جمهورية أذربيجان في **28** أبريل **1920** ، وتكونت سلطة سوفيتية في أذربيجان الشمالية ، وبدأت معها مرحلة جديدة من الأحداث في إقليم " **قره باغ** " ، ولكنها أكدت علي وجود " **قره باغ الجبلية** " كجزء من جمهورية أذربيجان الديمقراطية خلال الفترة من **1918** إلي **1920** ، حيث كانت مساحة جمهورية أذربيجان الديمقراطية **114** ألف كيلو متر مربع .

حاول القوميون الأرمن استغلال الفوضي السياسية في جنوب القوقاز والناتجة عن ثورتي فبراير وأكتوبر عام **1917** لخدمة أغراضهم التوسعية ، وقد دعم " **لينين** " فكرة إنشاء أرمينيا الغربية في قراره الصادر في **28** أكتوبر **1917** والذي اعترفت فيه روسيا السوفيتية بالحق الكامل لما يسمي بإقليم غرب أرمينيا في تقرير مصيره ، ولقد قادت بداية الحكم السوفيتي إلي تفاقم النزاع حول الأراضي بين أذربيجان وأرمينيا ، وذلك

علي الرغم من كل الجهود التي بذلها الشيوعيون من كلا الطرفين للوصول إلي حل وسعت اللجنة الثورية الأذربيجانية للحصول علي الاعتراف بها كممثل للمصالح القومية الأذربيجانية ، وفي مايو 1920 قامت تلك اللجنة بتقديم إنذار نهائي ، مطالبة بانسحاب القوات الأرمينية من " قره باغ الجبلية " ، و " زانجازور " ، وقد أذعنت حكومة " داشناك " لتلك المطالب .

في أكتوبر 1920 هزم الجيش العثماني الشرقي بقيادة " كارابكير " ، و " خليل باشا " قوات حكومة " يريفان " ، واستولوا علي " قارص " ، و " أليكساندروبول " ، وأجبروا الأرمن علي توقيع اتفاقية سلام قاسية ، ولم تكن هناك مساعدات أجنبية لحكومة " داشناك " في ظل هذه الظروف ، وفي نوفمبر 1920 قام البلاشفة باسقاط حكومة " داشناك " ، وفي الثاني من ديسمبر 1920 استولي الشيوعيون المحليون علي السلطة ويمكن تقسيم الأحداث التي مر بها تاريخ " قره باغ " إلي مرحلتين :

الأولي : تنتهي بصدور قرار مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في روسيا[1] في 5 يوليو 1921 .

الثانية : منذ اتخاذ القرار السابق ، وحتي منح الحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " فقد جرت الأحداث حول منح " **قره باغ** " بين أذربيجان ومكتب القوقاز ، ثم بين لجنة فيما وراء القوقاز[2] ، أما أرمينيا فقد بقيت خارج هذه الأحداث تماماً باعتبار أن قضية الحكم الذاتي لإقليم " **قره باغ** " هو أمر يخص كلا من أذربيجان فقط باعتبار الإقليم جزءاً من أراضيها ، وروسيا باعتبارها الدولة الكبري التي أصبحت أذربيجان تحت سيطرتها منذ عام 1920 .

بعد أن نشأت السلطة السوفيتية في أذربيجان ، تم تكوين سوفيت مفوضي الشعب وتعيين المفوضين فوق العادة في المناطق،وعين" أ. ن. كاراكوزوف"(1890 - 1938) مفوضاً فوق العادة في " **قره باغ الجبلية** " ، وذلك في 30 أبريل 1920 ، وقد عملت السلطة

1 - مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي كان موجوداً خلال الفترة من أبريل 1920 حتي فبراير 1922 .

2 - تشكلت لجنة فيما وراء القوقاز في فبراير 1922 .

السوفيتية بأذربيجان مذكرة لجمهورية أرمينيا تطالبها فيها بسحب قواتها من " زنجازور " ، و " **قره باغ** " ، وفي شهر مايو 1920 تم إنشاء السلطة السوفيتية في " **قره باغ** " .

اختلفت وجهات النظر في موسكو حول وضع " **قره باغ الجبلية** " ، فبينما كان قرار مفوض شئون القوميات " ستالين " لصالح سلطة الحكم الذاتي كجزء من أذربيجان عارض " جريجوري فاسيلييفيتش تشيتشيرين " (1872 - 1936) والذي كان وزير خارجية روسيا الفيدرالية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية خلال الفترة من 1918 إلي 1930 ، وجهة النظر هذه مقترحاً آخر ، فقد كتب في 19 يونيو 1920 أن " قره باغ الجبلية " ، و " زانجيزور " ، و " ناختشيوان " ، و " جولفا " قد لا تكون ملحقة بأرمينيا أو أذربيجان ، ولابد من وضعهم تحت سلطة القوات الروسية بالاتفاق مع السوفيت المحليين.

في الوقت الذي كانت فيه روسيا القيصرية تعمل علي تحقيق مشروع إنشاء السوفيت في القوقاز ، كانت في نفس الوقت تحاول أن تسيطر علي نشاط الدول الواقعة تحت رقابتها باقتراحها مبادئ رسم حدود الدول السوفيتية الجديدة ، وقد تناول مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا هذا الموضوع في أوامره الموجهة إلي المجلس العسكري الثوري لجبهة القوقاز في 7 يوليو 1920 ، وتم العمل بنشاط علي إجراء ترسيم الحدود الخارجية ، وداخل الحدود بإنشاء السلطة السوفيتية في أرمينيا في 29 نوفمبر 1920، وكذلك في البرقية المرسلة في 30 نوفمبر ، والبيان الصادر في الأول من ديسمبر من قبل اللجنة الثورية بأذربيجان إلي جمهورية أرمينيا السوفيتية بشأن " **قره باغ الجبلية** " أما اللجنة الثورية لأرمينيا فإنها أبلغتعن تنازلها عن إدعاءاتها علي " ناخيتشوان" في بيان صدرعنهافي28 ديسمبر 1920،لكن أرمينيا لم تكن تريدأن تتنازل عن" **قره باغ** "وأدرجت" قره باغ الجبلية"منجديد في جدول الأعمال أثناء ترسيم الحدود بين أذربيجانوأرمينيا واتخذ مكتبالقوقاز قراراً انفرادياً في3 يونيو 1921 بدون مشاركة أو موافقة أذربيجانعلي التسجيل في بيانات حكومةأرمينيا بأن " **قره باغ الجبلية**" تخص أرمينيا وقد أقرد ذلك القرارمجلس مفوضي الشعب بأرمينيا في12 يونيو 1921 .

كانت العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية تصب في اتجاه انتماء " **قره باغ الجبلية** " إلي أذربيجان ، بينما كانت الغالبية السكانية الأرمينية في الإقليم تصب في اتجاه انتمائه لأرمينيا ، وكحل توافقي تم اقتراح إنشاء وحدة إدارية ذات سلطة حكم ذاتي تابعة لأذربيجان السوفيتية ، وقد وضعت أعلي سلطة شيوعية إقليمية الوضع في الاعتبار ، وتبنت حتمية وجود صلات اقتصادية بين " **قره باغ الجبلية** " ، و " **قره باغ السفلي** " وروابطهم المستمرة مع أذربيجان ، فسوف تظل " **قره باغ الجبلية** " داخل حدود جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية متمتعة بسلطة حكم ذاتي واسع النطاق وتكون " شوشا " هي المركز الإداري لإقليم الحكم الذاتي ، كما نصت وقائع محضر ذلك الاجتماع علي أن أربعة من أعضاء مكتب القوقاز من أصل سبعة أعضاء قاموا بالتصويت لصالح هذا القرار ، بينما امتنع الثلاثة الباقون عن التصويت ، ولم يكن هناك صوت واحد ضد هذا القرار .

كانت الأحداث والقرارات السابقة تسير بشكل غير مقبول بالنسبة لأذربيجان ، لذا فقد اجتمعت لجنتا القوقاز للمكتب السياسي والمكتب التنظيمي للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في 27 يونيو 1921 برئاسة سكرتير اللجنة المركزي للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان " ق . كامينسكي " (1895 – 1938) ، وذلك لمناقشة الأمور الخاصة بالحدود بين أذربيجان وأرمينيا ، وقد اتخذ الاجتماع قراراً من خمس نقاط ، تضمنت وجهة نظر أذربيجان بالنسبة لتقرير مصير " قره باغ الجبلية " وإمكانية حشد جهود الشعبين الأذربيجاني والأرميني من أجل التنمية والبناء السوفيتي المشترك ، وتم إبلاغ " تفليس " رأي المكتب السياسي والمكتب التنظيمي إلي " نارمانوف " الخاص بالمشكلة ، وقد جرت المحادثات في نفس اليوم بين " ناريمان نارمانوف " ورئيس اللجنة التنفيذية المركزية لأذربيجان " م . م . حاجييف " ، ووزير الشئون الخارجية " م . د . حسينوف " ، حيث أبلغهم " نارمانوف " أن هذه الأفكار هي نابعة من اللجنتين السياسية والتنظيمية للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وكان رد وزير الخارجية " حسينوف " بأنه سوف يبلغ هذه الأفكار لمكتب

القوقاز ، وإن كانت ستقابل ببرود علي حد قوله ، وعندما أبلغ " حسينوف " رسالة " نارمانوف " لمكتب القوقاز في ذلك اليوم ، اتخذ المكتب قراراً بعقد اجتماع عام فوق العادة لمكتب القوقاز لمناقشة هذه المشكلة ، ودعوة " نارمانوف " ، و " ميياسنيكوف " إلي " تفليس " (عاصمة جورجيا حالياً) لحضور ذلك الاجتماع ، وتم عقد الاجتماع العام لمكتب القوقاز يومي **4** ، **5** يوليو **1921** وجاء فيها :

أولا : الجلسة المسائية للإجتماع الكامل لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا يوم **4** يوليو **1921** ، والذي شارك فيه " ستالين جوقاشويلي ايوسوف فيساريونوفيش " (**1879 – 1953**) ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا وكان في ذلك الوقت مفوضا شعبياً في قضايا الأقوام خلال الفترة (**1917 – 1922**) .
وأعضاء مكتب القوقاز وهم :

- **أورجو نيكيدزه جريجوري قنسطاتينوفيش (1886 – 1937) .**
- **ناريمانوف ناريمان (1870 – 1925) رئيس مجلس مفوضي الشعب بأذربيجان خلال الفترة (1920 – 1922) .**
- **ماخارادزه فيليب ايوسيبوفيش (1868 – 1941) رئيس اللجنة الثورية في جورجيا**
- **كيروف " كوستريكوف " سيرجي ميرونوفيتش (1886 – 1934) .**
- **ميياسينيكوف " ميياسنيكيان " الكسندر فييودورفيتش (1886 – 1925) رئيس اللجنة الثورية في أرمينيا .**
- **نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش (1889 – 1937) سكرتير مكتب القوقاز خلال الفترة (1920 – 1922) ، عضو اللجنة الثورية في جورجيا ، ورئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في جورجيا .**
- **أوراخيليشفيلي ايفان " ماميا " ديميتريوفيتش (1881 – 1937) عضو اللجنة الثورة في جورجيا منذ مارس 1921 ، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلشفي في جورجيا ، رئيس مجلس مفوضي الشعب في جورجيا .**

▪ **فيجاتيز يوري بيتروفيتش " يعقوب اسماقوفيتش " (1889 – 1973) سكرتير مكتب القوقاز منذ عام 1921**[1].

وخلال الجلسة تم مناقشة مسألة " **قره باغ الجبلية** " ، حيث تم طرح عدد من الأفكار للتصويت عليها ، وهذه الأفكار كما يلي : –

أولا : الإبقاء علي " **قره باغ** " ضمن حدود أذربيجان .

ثانيا : إجراء استفتاء عام في " **قره باغ** " كلها ، وبمشاركة السكان الأرمن والمسلمين جميعاً .

ثالثاً : ادخال " **قره باغ** " إلي تركيب أرمينيا .

رابعاً : إجراء استفتاء في " **قره باغ** " فقط " أي للأرمن فقط دون غيرهم من الأذربيجانيين " .

وقد تحدث " **مارمانوف** " في الجلسة فقال : إن مسألة " **قره باغ** " مهمة بشكل خاص لأذربيجان ، ومن الضروري عرض القضية علي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا لحلها .

أما " **أوراخيلاشويلي** " فقد امتنع عن المشاركة في التصويت عن قضية " **قره باغ** "

وقد جاءت نتيجة التصويت علي الأفكار السابقة علي النحو التالي :

الاقتراح الأول : صوت بالموافقة عليها كلا من : ناريمانوف ناريمان ، ماخارادزه فيليب ايوسيبوفيش ، نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش .

الاقتراح الثاني : صوت بالموافقة عليه كلا من : ناريمانوف ناريمان ، ماخارادزه فيليب ايوسيبوفيش .

الاقتراح الثالث : صوت بالموافقة عليه كلا من : أورجو نيكيدزه جريجوري قنسطاتينوفيش ، ميياسينيكوف الكسندر فييودورفيتش ، فيغاتيز يوري بيتروفيتش ، كيروف سيرجي ميرونوفيتش .

---

[1] – الحرب الوطنية والعدوان العسكري في إتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية – دائرة المعارف – موسكو 1983 .

الاقتراح الرابع : صوت بالموافقة عليه كلا من : أورجو نيكيدزه جريجوري ، فيغاتيز يوري بيتروفيتش ، نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش .

وعندما اختلفت الآراء ولم يتمكن الاجتماع من الاتفاق علي رأي يحظي بالقبول فقد تقرر ما يلي :

أولا : تُلحق " **قره باغ** " بجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، كما يجب إجراء استفتاء عام في " قره باغ الجبلية " وحدها .

ثانياً:مسألة" **قره باغ** "تثير حولها كثير من اختلاف‌الآراء،ويري مكتب القوقاز ضرورة أن يتم تحويل القضية إلي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا لإيجاد حل لها .

أما ما جاء في بروتوكول جلسة الاجتماع العام لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا في اليوم التالي للاجتماع السابق ، أي في يوم 5 يوليو 1921 فكان علي النحو التالي :

المشاركون في الاجتماع :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا ، ستالين جوقاشويلي ايوسوف فيساريبيونوفيش .

وأعضاء مكتب القوقاز : أورجو نيكيدزه جريجوري قنسطاتينوفيش .

كيروف " كوستريكوف " سيرجي ميرونوفيتش .

نزاريتيان أماياك ماركاروفيتش .

أوراخيليشفيلي ايفان ديمتريوفيتش .

فيجاتيز يوري بيتروفيتش .

ناريمانوف ناريمان .

ميياسينيكوف الكسندر فييودورفيتش .

مفوض الشئون الخارجية الشعبي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية " حسينوف "

جدول الأعمال :

أثار الرفيقان " أورجو نيكيدزه جريجوري قنسطاتينوفيش " ، " نزاريتييان أماياك ماركاروفيتش " ، المسألة بشأن إعادة النظر في قرار الاجتماع العام السابق الخاص بإقليم " **قره باغ** " .

وصدر عن الجلسة أربعة قرارات بعد التصويت عليها هي :

أولاً : يؤخذ بعين الاعتبار ضرورة المصالحة بين المسلمين والأرمن ، وتنقية العلاقات في " قره باغ العليا والسفلي " بأذربيجان ، مع الحفاظ علي " قره باغ الجبلية " ضمن جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، علي أن يمنح لها – قره باغ الجبلية – حكم ذاتي واسع ، ومركزها الإداري مدينة " شوشا " الموجودة داخل الولاية .

ثانياً : يتم تكليف اللجنة المركزية الأذربيجانية تعيين ورسم حدود الولاية ذات الحكم الذاتي ، وتقديمها إلي مكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا فيما بعد

ثالثاً : يتم تكليف هيئة الرئاسة لمكتب القوقاز باللجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا إجراء مفاوضات بين اللجنة المركزية الأذربيجانية ، واللجنة المركزية الأرمينية للاتفاق حول المرشح لرئاسة اللجنة فوق العادة لولاية " قره باغ الجبلية " .

رابعاً: يتم تعيين حجم وصلاحيات الحكم الذاتي لولاية " قره باغ الجبلية " من قبل اللجنة المركزية الأذربيجانية ، ويقدم إلي مكتب القوقاز باللجنة المركزية للتصديق عليه[1].

بلغت المسألة ذروتها في عهد " ستالين " عندما قام بنفي أعداد كبيرة من الأذربيجانيين إلي أصقاع " سيبيريا " الباردة ، وأحل أقوام أخري محلهم ، وذلك استناداً علي فكره الذي يقول أنه ليس هناك انتماء ، والذي عبر عنه بقولته الشهيرة " لا أرض لأحد ، ولا دين لأحد "[2] ، ولوح الأرمن إلي أن " ستالين "قد لعب دوراً رئيسياً في جلسة الاجتماع العام لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " **البلشفي** " بروسيا في 5 يوليو

[1] – الأرشيف التاريخي الحكومي لجمهورية أذربيجان – الرصيد 1 – الفهرس 2 – الوثيقة 25 – ص 16 .

[2] – أذربيجان بين جذورها الشرقية والضغوطات الغربية – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العدد الثامن عشر – أبريل 2006 .

1921 ، والذي اتخذ قراراً بمنح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان ، ولكن الحقائق علي الأرض لا تشير إلي ذلك ، حيث لا يوجد من الوثائق ما يؤكد علي ذلك ، في الوقت الذي كان علي وشك تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي أُعلن في 30 ديسمبر 1922 من أجل تحقيق النظام الاتحادي للدولة الاشتراكية وفقاً لفكرة " لينين " ، ويمكن قراءة ذلك القرار من خلال : –

أولاً :تقدم مكتب القوقاز كطرف ذات صلاحية بتدخله في قضية الحدود قبل تأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وانتماء جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية وجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية في دولة اتحادية ، وتحولت مسألة " قره باغ الجبلية " إلي مسألة ذات مناقشة ثلاثية الأطراف .

ثانياً : استفاد مكتب القوقاز من الحقوق والصلاحيات الممنوحة له ، ولم يتمكن من تنفيذ اقتراح أذربيجان بصدد تقرير مصير " قره باغ الجبلية " بصورة طبيعية ، وفرض منح الولاية حكم ذاتي واسع .

ثالثاً : كان مكتب القوقاز يريد أن يضغط علي أذربيجان من خلال قراره الصادي في 4 يوليو 1921، والذي نص علي إمكانية إلحاق" قره باغ الجبلية " بأرمينيا وبعودته إلي هذه المسألة في اليوم التالي ، ومن ثم اكتسبت الأحداث في " قره باغ الجبلية " بعداً جديداً .

وقعت كل من جمهوريات أذربيجان وجورجيا وأرمينيا من جانب وتركيا من جانب آخر بمشاركة جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية علي معاهدة الصداقة التي عرفت باسم " اتفاقية قارص" في 13 أكتوبر 1921، وجاء في المادة الخاصة من المعاهدة بأن حكومات تركيا وأرمينيا وأذربيجان أعربت عن موافقتها علي أن مقاطعة " **ناختشيوان** " هي ولاية ذات حكم ذاتي ضمن أراضي جمهورية أذربيجان[1] ، وفي 13 ديسمبر 1922 تم تأسيس جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وإقرار دستور لها[2]

[1] – وثائق السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية – المجلد الرابع – موسكو – دار النشر السياسية الحكومية 1960 – ص : 423 – مادة 5 .

[2] – المؤتمرات العامة لمجالس الجمهوريات الاشتراكية مجموعة الوثائق للفترة من عام 1917 إلي عام 1922 – المجلد الثاني – موسكو – الدار الحكومية للكتب القانونية 1960 – ص : 483 – 491 .

وفي تلك المناسبة أكد المؤتمر العام لمجالسما وراء القوقاز في قراره علي أن جمهورية " ناختشيوان " تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تركيبة جمهورية أذربيجان بحقوق وحدة إدارية ذات حكم ذاتي ، وبموجب هذا القرار تم الاعتراف بأن أوضاع الجمهوريات والمقاطعات ذات الحكم الذاتي (**أبخازيا ، أجرستان ، أوسيتيا الجنوبية**) غير قابلة لأي تغيير .

لقد وقعت أرمينيا وأذربيجان علي معاهدة " قارص " باعتبارهما جمهوريتين مستقلتين وقد اشتركا بنفس الصفة القانونية في تأسيس جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وإقرار دستورها ، ولم تتضمن معاهدة " قارص " ، ولا دستور جمهورية ما وراء القوقاز أي إشارة إلي مصير " قره باغ الجبلية " ، حيث أن انضمامها إلي قوام جمهورية أذربيجان معترف به رسمياً من قبل جميع أطراف المعاهدة ، بما فيها جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفيتية . وأصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية مرسوما في 7 يوليو 1923 بتأسيس مقاطعة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي[1] ، والذي كان يتبع قبل ذلك إقليم " يليزافيتبول " الأذربيجاني كجزء من جمهورية

أذربيجان الاشتراكية السوفيتية ، وتم الموافقة علي هذا القرار نظراً للعلاقات والصلات الجغرافية والتاريخية الممتدة مع أذربيجان ، وتكونت الرقعة الجغرافية من أربعة آلاف وأربعمائة كيلو متر مربع ، أو ما يعادل 1.5 % من أراضي جمهورية أذربيجان الاشتراكية ، وكانت عاصمة الإقليم " خانكندي " والتي تعني بالأذربيجانية " قرية الملك "، وقد تغير اسمها إلي " ستيباناكيرت" نسبة إلي أحد بلاشفة الأرمن " ستيبان شاوميان " وعلي الرغم من منح أذربيجان إقليم " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، إلا أن أرمينيا ولا حتي الحكومة المركزية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لم يقدما أي من أنواع الحكم الذاتي السياسي أو الثقافي لنحو نصف مليون من الأذربيجانيين الذين

[1] – مرسوم اللجنة المركزية التنفيذية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية " حول تأسيس مقاطعة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، 7 يوليو 1923 – تأسيس مقاطعة " قره باغ الجبلية " لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية للفترة ما بين عام 1918 إلي عام 1925 – الوثائق والمستندات ص : 152 ، 135 .

يعيشون في أرمينيا ، وذلك ما يعد انتقاصاً من حقوق الأذربيجانيين ، الأمر الذي أدي في نهاية المطاف إلي طردهم وتشريدهم بالقوة من أراضي أرمينيا .

لقد كان تأسيس الوحدات الإدارية ذات الحكم الذاتي يتم علي أساس المبدأ الشعبي والقومي ، وكانت تسمي بهذا الاسم ، ونظراً لأن الأرمن قد حدد مصيرهم في أراضي أرمينيا ، فإن تأسيس الحكم الذاتي للأرمن في أراضي أذربيجان لم يكن له أي أساس ولذا فهي لم تطلق علي هذه المقاطعة ذات الحكم الذاتي تسمية شعبية أو عرقية أو مذهبية ، بل تسمية جغرافية ، ومن ثم ظهر مصطلح جغرافي وإداري وهو " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، الذي لم يكن موجوداً في أي وقت مضي ، وكانت مقاطعة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تشمل الجزء الجنوبي الشرقي للقوقاز الصغري بمساحة مقدارها 4288 كيلو متر مربع ، وكان طولها من الشمال إلي الجنوب 120 كيلو متر ، وعرضها من الشرق إلي الغرب يتراوح ما بين 30 إلي 60 كيلو متر ، وكانت حدودها قد حددت بشكل يشمل أغلب الأرمن المقيمين في هذه المنطقة .

لقد ضمّن مكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي بروسيا قراراً ملائماً وبدأ في الضغط من أجل تحقيقه ، ونتيجة لذلك اصطدمت جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية بظروف جديدة نتيجة منح الحكم الذاتي قسراً لولاية " قره باغ الجبلية " التي هي جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان ، أما أرمينيا فإنها حاولت تدمير العلاقات بين مكتب القوقاز وجمهورية أذربيجان بشأن قضية " قره باغ الجبلية " ، والعمل علي اقناع مكتب القوقاز بادعاءاتها ، مستخدمة في ذلك امكاناتها للتدخل في شئون الولاية بعد حصولها علي الحكم الذاتي .

كان علي قادة أذربيجان التعامل مع التغيير في موقف " كيروف سيرجي ميرونوفيتش " بعد قرار جلسة الاجتماع العام لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا في 5 يوليو 1921 ، لذلك استثمرت زيارة " ناريمانوف ناريمان " إلي تفليس للمشاركة في جلسة الهيئة الرئاسية للجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان في جلسة 19 يوليو 1921 ، وشكلت لجنة لإعداد دستور لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم

الذاتي ، والذي تم في جلسة 20 يوليو 1921 للمكتب السياسي والمكتب التنظيني للجنة المركزية للحزب الشيوعي بأذربيجان .

لقد اختصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان بقرار 5 يوليو 1921 في منح الحكم الذاتي لولاية " قره باغ الجبلية " وقد لعب ذلك دوراً هاماً في توجيه " كيروف سيرجي ميرونوفتش " إلي رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في يوليو 1921 ، وبعد انتقال " كيروف " إلي الرئاسة في أذربيجان تغير الموقف الرسمي تجاه منح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " ، وقد تأخرت تلك العملية ما يقرب من عامين .

يدل ذلك الموقف علي أن " كيروف " كان له دور كبير في منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، فقد اعترض " كيروف " في جلسة الاجتماع الكامل لمكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا في جلسة 4 يوليو 1921 ، علي بقاء " قره باغ الجبلية " ضمن جمهورية أذربيجان ، واقترح إلحاقها بأرمينيا ، وفي جلسة 19 يوليو لهيئة الرئاسة للجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان ، وجلسة 20 يوليو للمكتب السياسي والمكتب التنفيذي للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان والتي شارك فيهم " كيروف " نجد أنه غير رأيه في جلسة المكتب السياسي والمكتب التنظيمي للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في 26 سبتمبر والتي عُقدت برئاسته تغييراً كاملاً عما أبده من رأي في جلستي 4 ، 19 يوليو ، وقد طلب سبعة من الأعضاء التسعة " كيروف ، نريمانوف ، خوندوف ، قراييف ، ستوكالوف ميرزايان ، بونيادزاده ، حسينوف " طلب سبعة من مكتب القوقاز بإيجاد معالجة جديدة لمسألة " قره باغ الجبلية " ، وأيد عضوان فقط " نريمانوف ، بونيادزاده " تنفيذ قرار مكتب القوقاز السابق في أسرع وقت حيث كانت قد تشكلت تلك اللجنة لجمع المواد الخاصة بتلك المسألة ، وقد قبل " بونيادزاده " الذي ترأس مؤتمر للمسئولين في " قره باغ الجبلية " بمشاركة أعضاء المكتب التنظيمي للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان في 21 أكتوبر 1921 ، قبل موقف " كيروف " ، واعتبرا أن منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي هو أمر مقبول .

خلافاً لإدعاءات الأرمن بأنه كان يتم تمييز السكان الأرمن في أذربيجان عن باقي السكان الأذربيجانيين ، فمن خلال ما يتضح لنا أن إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تمتلك جميع عناصر الإدارة الذاتية ، حيث أنه تم تحديد الوضع القانوني للإقليم بموجب دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ودستور جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وبناءاً علي القانون الذي تم تقديمه من قبل مجلس نواب الشعب في إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وتم إقراره من قبل المجلس الأعلي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية[1].

فإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بوصفها وحدة إدارية قومية ، كانت تمتلك شكل الحكم الذاتي الإداري ، وبالتالي كانت تمتلك حقوقاً تضمن تلبية كافة متطلبات سكانها ، وكان دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية يضمن تمثيل إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في مجلس القوميات الذي كان يعتبر أحد مجلسي البرلمان للمجلس الأعلي لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بعدد خمسة نواب كما كان 12 نائباً يمثلون إقليم " قره باغ الجبلية في المجلس الأعلي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية[2].

كما كان مجلس نواب إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي باعتباره هيئة تمثل سلطة الدولة في المقاطعة ، كان يتمتع بصلاحيات واسعة ، وكانت هذه الهيئة تقوم بمناقشة ووضع الحلول لكافة الأمور ذات الأهمية المحلية ، وكان نشاط هيئات الدولة والهيئات القضائية والإدعاء وكافة الإدارات في مجال الإنتاج والمؤسسات التعليمية والثقافية باللغة الأرمينية ، كما كانت لغة الإذاعة والتلفاز المحليين في " قره باغ الجبلية " والصحف والمجلات باللغة الأرمينية ، حيث أنها كانت لغة رسمية في الحياة اليومية للإقليم ،وكان معظم رؤساء وموظفي الهيئات التشريعية والحزبية والمؤسسات الثقافية

---

[1] – قانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية حول إقليم قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي ، 16 يونيو 1981 – أذر نشر 1987 – باكو

[2] – تقرير أذربيجان المقدم بموجب المادة التاسعة للإتفاقية الدولية بشأن إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري – وثائق الأمم المتحدة – ص 6 – CERD / C / 350 / Add.1 .

والتعليمية ومنذ تأسيسها من الأرمن ، وتسمح هذه الوقائع باستنتاج أن الطابع الثقافي والإداري للإقليم قد ساعد علي هجرة الأذربيجانيين ، ولذلك فإن الحديث عن وجود قضايا أو سوء استفادة من الحكم الذاتي للإقليم ، فهذا يرجع إلي سوء إدارة الأرمن أنفسهم إقليم " قره باغ الجبلية " إدارة ذاتية .

لقد تبين أن فكرة منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي في عهد قيادة " كيروف " لم تكن مصادفة ، وقد اتضح ذلك من خلال مواقفه من القرارات التي صدرت بهذا الشأن وخاصة قرار مكتب القوقاز بمنح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " إجبارياً بدلاً من اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان ، وكذلك بتنفيذ قرار مكتب القوقاز الخاص بمنح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي في أقصر .وقت ، وبعد مرور أربعة أشهر علي قرار منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، نري اعتراف جلسة هيئة الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في أذربيجان التي عُقدت برئاسة " كيروف " في **8** أكتوبر **1923** ، بالترويج لقرار منح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " بين السكان وخاصة الأتراك " الأذربيجانيين " .

إن سير الأحداث بهذه الطريقة سبب قلقاً كبيراً لدي مكتب القوقاز ، وبدأ يضغط علي أذربيجان حتي تقبل قرار **5** يوليو **1921** ، وذلك يوضع الطلب أمام رئاسة أذربيجان من جهة ، والعمل علي اضعاف تأثير أذربيجان في المنطقة من جهة أخري ، وذلك عن طريق دعم إدراة " قره باغ الجبلية " بالكوادر الأرمن الموجهين .

كان منح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " يسير في نفس الوقت مع عمليات تشكيل اتحاد جمهوريات ما وراء القوقاز ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ورغم ذلك لم تتم إعادة النظر في المشاكل الموجودة ، والتي قدمها الحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، بل علي العكس فإن لجنة ما وراء القوقاز للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا التي انتخبت " أورجونيكيدزه جريجوري قنسطاتينوفيش " رئيساً لها في المؤتمر الأول للمنظمات الشيوعية لما وراء القوقاز في فبراير **1922** ، لجأت إلي أساليب الحكم الإداري كما كان الحال أثناء اتخاذ قرار **5** يوليو **1921** ، واقترح في جلسته المنعقدة في **27** أكتوبر **1922** للجنة ما وراء القوقاز تطبيق قرار 5 يوليو **1921** من قبل اللجنة

المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وقررت كذلك تعيين " كاراكوزوف " للجنة التنفيذية ، و " شادونس " مسئولاً للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وتسلمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان قرار لجنة ما وراء القوقاز في **15** ديسمبر لتنفيذه ، وتم تشكيل اللجنة المركزية لشئون " قره باغ الجبلية " من كل من " كيروف " ، و " ميرزابيكيان " ، و " كاركوزوف " ، وكذلك اللجنة المكونة من **7** أعضاء خلال الفترة من **15** ديسمبر **1922** إلي **24** يوليو **1923** ورغم كل ذلك استمر الضغط علي أذربيجان من خلال قرار مجلس اتحاد القوقاز الخاص بتسريع عملية منح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " .

اكتسبت قرارات لجنة ما وراء القوقاز شكلاً صارماً وقوة أكبر بعد تشكيل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وادراج تقرير لجنة " **قره باغ** " إلي جدول أعمال الاجتماع العام للجنة ما وراء القوقاز في مايو **1923** ، وفي الأول من يونيو **1923** اتخذت هيئة الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان قراراً بإصدار مرسوم يقضي بمنح الحكم الذاتي ، وتقديم مشروعه إلي اللجنة المركزية خلال ثلاثة أيام ، وقد أدي ذلك القرار إلي ارتياح ورضا لجنة ما وراء القوقاز ، وكلف الاجتماع العام للجنة ما وراء القوقاز في **27** يونيو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، بناء علي تقريري " شادوف " ، و " كاراكوزوف " تأمين منح ولاية " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي خلال شهر واحد ، وناقشت جلسة هيئة الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في أذربيجان برئاسة " كيروف " في الأول من يوليو **1923** مسألة " قره باغ الجبلية " ، واتخذت قراراً في تلك الجلسة من ستة بنود تضمنت اقتراح إلي اللجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان بمنح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " ، وأن تكون ولاية " قره باغ الجبلية " ذات حكم ذاتي ومركزها " خانكندي " وتشكيل لجنة تضم كلاً من : –

" **قراييف** " رئيساً ، وعضوية " **كاراكوزوف** " ، " **سويريدوف** " ، " **ايلديريم** " ، " **بنيادزاده** " ، يكون مهمة هذه اللجنة تحديد المسائل المتعلقة بالحدود وغيرها .

وفي 4 يوليو 1923 ، اتخذت اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت أذربيجان هي الأخري قراراً بذات الموضوع .

في 7 يوليو 1923 أقرت اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت أذربيجان مرسوماً بتشكيل ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، ووقع علي هذا المرسوم كلاً من : –

" م . و . قسيموف " (1879 – 1949) " و . أ . م . كانبداغوف " (1893 – 1937)

ويتكون المرسوم من أربعة بنود عن تكوين اللجنة المشتركة ، ويبدو من ذلك أنه يوجد فرق بين عنوان قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان وعنوان المرسوم الصادر عن اللجنة التنفيذية المركزية لسوفيت أذربيجان ، حيث أنه أقر فصل " قره باغ الجبلية " فقط بدلاً من فصل الأراضي السهلية والجبلية في " **قره باغ** " معاً وتتميز الوثيقة بالمضمون البدائي حيث يشوب الترتيب الزمني تحريف الوقائع ، ولا تبرهن علي ضرورة منح حكم ذاتي إلي " قره باغ الجبلية " بشكل قاطع ففي البند الأول للمرسوم يأتي " من الضروري أن تكون من الجزء الأرمني ولاية ذات حكم ذاتي كجزء تركيبي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ويكون مكان يسمي " خانكندي " مركزاً لها " .

ويتضح من هذه الوثيقة أن الأرمن لم يكونوا يسكنون في " قره باغ الجبلية " كلها ، بل كانوا في جزء من " قره باغ الجبلية " ، ومن جهة أخري فإن اسم " خانكندي " هو المكان الذي تم اختياره مركزاً للولاية ذات الحكم الذاتي كان خاص بالأذربيجانيين ولكن بعد فترة تم تغيير " خانكندي " إلي اسم " ستيباناكيرت " نسبة إلي اسم " ستيبان شاؤوميان " الذي كان عدواً لدوداً لشعب أذربيجان ، وهو الذي أشرف علي عمليات الإبادة الجماعية وكل الأعمال الوحشية في مارس 1918 ، ورغم ذلك فقد انتصرت العدالة وأعيد لمدينة " خانكندي " اسمها التاريخي ، وقد استخدم في هذا المرسوم بعض العبارات التي يمكن تفسيرها بأشكال مختلفة ، بدلاً من الإقرار بأن ولاية " قره باغ الجبلية " ذات حكم ذاتي تكونت من أراضي أذربيجان ، وأنها جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان .

تم تشكيل اللجنة الثورية المؤقتة وفقاً للبند الثالث ، الأمر الذي كان يقدم حقوقاً أوسع إلي رئاسة الولاية الأرمينية ، وأدخلت مدينة " شوشا " إلي تركيب ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بالقرار الصادر في 16 يوليو ، أي بعد عشرة أيام من اقرار المرسوم من قبل الرئاسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، وتم تطبيق قانون 1923 علي اللجان التنفيذية لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، أما القانون الخاص بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي فقد تم تطبيقه في 26 نوفمبر 1924 ، ووفقاً لذلك الوضع ، فقد تم تقسيم " **قره باغ** " التي كانت جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان علي أن تمنح حكم ذاتي للأرمن الذين استوطنوا فيما بعد الجزء الجبلي من " **قره باغ** " ، حيث تم اتخاذ هذه الخطوة بدون الأخذ في الاعتبار رأي الأذربيجانيين المقيمين في تلك المنطقة " قره باغ الجبلية " مما يعد انتهاكاً لحقوقهم التاريخية والانسانية والاجتماعية .

منذ عام 1923 وحتي قبل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقليل ، تمتع إقليم " قره باغ الجبلية " بوضع الحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفيتية ، وقد سمح ذلك الوضع القانوني للأرمن الموجودين في إقليم " قره باغ الجبلية " بتنمية ثقافتهم ولغتهم وأدبهم الخاص ، وقد قام النواب أصحاب القومية الأرمينية من " قره باغ الجبلية " بتمثيل أبناء قوميتهم في مجلس السوفيت الأعلي ، وفي البرلمان الأذربيجاني ، وشغل أحد النواب الأرمن مقعد الرئيس المنتدب لمجلس السوفيت الأعلي في أذربيجان[1].

كان موقف أرمينيا بالنسبة لمنح " قره باغ الجبلية " حكماً ذاتياً ، مع الابقاء عليها ضمن سيادة أذربيجان لا يبعث علي الرضا ، فقد أرادت أرمينيا أن لا يكون الاتفاق علي هذا الحل الذي وصلت إليه مسألة " قره باغ الجبلية " ، وأظهرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بأرمينيا أن قرار 5 يوليو 1921 لمكتب القوقاز لا يرضي الأرمن ، وذلك من

[1] – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة 2008 .

خلال رسالة أرسلتها في **26** يوليو **1921** ، وبدأت أرمينيا في ترويج الادعاءات حول " قره باغ الجبلية " ، ولكنها أعادت تغيير موقفها فيما بعد ، وبدأت في السعي نحو منح الحكم الذاتي إلي " قره باغ الجبلية " ، وفقاً لأهدافها ، وأخذ الصراع حول " قره باغ الجبلية " بعداً آخر ، واتجه في منحي جديد نحو اخراج " قره باغ الجبيلة " من إدارة أذربيجان وإلحاقها إلي أرمينيا ، ودعم التعصب الأرمني من قبل أرمينيا في " قره باغ الجبلية " والمناطق المجاوة لها ، وقد بلغ ذلك التعصب مرحلة خطيرة إلي حد دفع " ك . راديك " إلي إثارة ذلك الأمر عن التعصب الأرمني في أذربيجان في **23** أبريل **1923** أمام المؤتمر الثالث عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بروسيا الذي عُقد خلال الفترة من **17 - 25** أبريل **1923** ، واعترض عليه " ي . ستالين " ، فالموقف الأرميني الذي عبر عنه " ك . راديك " يتحدث عن قرار **5** يوليو **1921** لمكتب القوقاز باقتباسات من عباراته أمام مؤتمر الحزب الذي تلا رسالة " لينين " خلاله ، حيث كان " ستالين " حاد الطباع جداً . وذلك ما عبر عنه " لينين " بقوله : هذا النقص الذي يمكن تحمله في العلاقات بين الشيوعيين ، لا يمكن أن يُطاق في وظيفة الأمين العام[1] .

حيث كان اضطهاد أعضاء اللجنة المركزية الذين تم انتخابهم في المؤتمر الثاني عشر هو دلالة واضحة علي ذلك الطباع الحاد ، ولم يطل الزمن كثيراً حتي تبين أن الأرمن الذين امتلكوا دفاعاً قوياً عن " ستالين " قد عبروا عن نواياهم الأصلية ، فقد كتب " شادونس " إلي لجنة ما وراء القوقاز رسالة في **13** يونيو **1923** يطلب فيها أن تكون ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يجب أن ترتبط بلجنة ماوراء القوقاز مباشرة ومن ثم تأكد سعي الأرمن الدائم إلي الاستيلاء علي " قره باغ الجبلية " منذ البداية وقد عبر " كيروف"عن شكوكهوعدم ثقته بمنح حكم ذاتي إلي" قره باغ الجبلية " في المؤتمر السادس للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان الذي عُقد في **5** مايو **1924**.

---

[1] - لينين . و . أ " - مجموعة مؤلفات لينين - المجلد 45 - ص : 346 .

فقد قال : إننا قمنا بتحليل مسألة منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، وهذا عمل صحيح قمنا به لكننا نشعر بكثير من الشكوك بأننا لن نعود بشكل رئيسي إلي حل هذه المشكلة .

عملت حكومة أذربيجان علي توحيد أقضية " شوشا " ، " جوانشير " ، " جبرائيل " ، " زنجازور " في جنرال غوبيرناطورية " **قره باغ** " واعتبرت هذه المنطقة وحدة إدارية واحدة ، لكونها أراضي ضمن التاريخ الجغرافي لأذربيجان ، وكانت حكومة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية قد طلبت من أرمينيا في **30** أبريل **1920** أن تسحب كافة جنودها ومعداتها العسكرية من " زنجازور " ، و " **قره باغ** " ، ولكن في العهد السوفيتي تعاملت أرمينيا مع " زنجازور " علي أنها منطقة منفصلة عن " **قره باغ** " وذلك بهدف زيادة الضغط لعي أذربيجان في مسألة حق تقرير المصير لتلك الأراضي وقد تغير الموقف بالنسبة إلي " زنجازور " من خلال تشكيل السلطة السوفيتية في **29** نوفمبر **1920** ، وجاء في البرقية المرسلة إلي اللجنة الثورية بأذربيجان بتاريخ **29** نوفمبر **1920** ، وبيان " نريمانوف " في الأول من ديسمبر **1920** ، أن يتم منح جزء من " زنجازور " مساحته **637.3** فرستا[1] ، إلي أرمينا ، وفي حقيقة الأمر كان ذلك أكبر ضربة مؤلمة موجهة لأذربيجان ، وأكبر عمل عدائي موجه ضدها ، حيث أن منح جزء من " زنجازور " إلي أرمينيا كان يهدف إلي قطع الروابط بين " ناختشيوان " من جهة وبين باقي أراضي أذربيجان من جهة أخري ، حيث أن فصل " ناختشيوان " عن أذربيجان يحمل طابعاً عدائياً تجاه أذربيجان لتحقيق نوايا الأرمن المقبلة المتعلقة بإقليم " ناختشيوان " .

---

[1] - " فرستا " وحدة لقياس الأطوال في روسيا ، ويعادل " 1 فرستا " 1060 متر

• تغيرات التقسيم الإداري لأراضي " قره باغ " .

أراضي أذربيجان التي كانت تُكوّن خانية " **قره باغ** " السابقة ، فقدت وحدتها التقليدية التاريخية والجغرافية جراء العمليات التي لحقت بها فيما بين عامي **1920 – 1923** ، فقد كانت أراضي " قره باغ " تنقسم إلي خمسة عشر قضاءاً في قائمة المناطق السكنية حسب العمليات الإحصائية عام **1917** ، وعام **1921** ، فقد كانت في أراضي " قره باغ " قضاوات " جبرائيل (**كارياجين**) " ، " جوانشير " ، " قوبادلي " ، و " شوشا " ، وقد بقيت أراضي تلك القضاوات داخل حدودها السابقة في هذه المرحلة ، وعندما تم تكوين ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، تم استقطاع بعض المناطق السكنية لقضاوات " شوشا " ، " جوانشير ، و " قوبادلي " من تقسيماتها الإدارية التقليدية ونتيجة ذلك ظهر طلب اجراء التقسيم الإداري الجديد ، وتم مناقشة تلك المسألة في جلسة اللجنة التي كانت تُعد قانون ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، فصدر القرار الخاص بشكل الإدارة والتقسيم الإداري لسهول " **قره باغ** " ، حسبما نصت المادة الثالثة الخاصة بشكل الإدارة والتقسم الإداري ، والتي جاء فيها : يجب تنشيط عمل اللجنة التنفيذية لولاية " قره باغ السفلي " التي تتكون من سهل قضاء " جوانشير " وقضاوات " شوشا " ، " قوبادلي " ، " كارياجين (**جبرائيل**) " ، ويطبق عليها قانون 1923 جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية عن اللجان التنفيذية للغوبير ناطورية ، وكذلك تكليف تقسيم ولاية " قره باغ السفلي " إلي المناطق إلي لجنة خاصة لدي اللجنة المركزية لأذربيجان .

أثناء تشكيل ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كان هناك اقتراحاً بتوحيد " قره باغ السهلية " هي الأخري في تركيب وحدة الأراضي الإدارية الخاصة ، ولكن بعد وقت قصير تغيرت تلك الفكرة ، خاصة بعد تكوين ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، ثم تكوين قضاوات " أغدام " ، " جبرائيل " ،.و " كردستان " علي الجزء الآخر من " **قره باغ** " وفقا للأمر الصادر في **16** أغسطس **1923** عن اللجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان ، والذي وقعه رئيس اللجنة التنفيذية المركزية بأذربيجان " م . ب . قسيموف

" ، ونائب رئيس مجلس مفوضي الشعب " م . قوليف " ، ووزير الشئون الداخلية " أ . سويريدوف " ، وبحسب تلك الوثيقة فقد تم تعيين حدود ومركز أراضي قضاوات " أغدام " ، " جبرائيل " ، " كردستان " ، ورؤساء اللجان التنفيذية في هذه القضاوات والمسائل الأخري ، أما قضاء " قوبادلي " فتم إلغاؤه .

لقد أخذت مصلحة الاحصاءات المركزية بأذربيجان بعين الاعتبار تقسيمات الأراضي الإدارية هذه ، وكذلك المحققة في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وقامت بحساب مساحات أراضيها ، وتركيب السكان القومي ، استناداً علي مواد الاحصاءات الزراعية لعام **1921** ، وبحسب تلك الحسابات بقيت من أراضي " قره باغ " التاريخية حدود " خانية قره باغ " بما فيها ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي **54160** كيلو متر مربع ، منها **9015996** كيلو متر مربع ضمن حدود جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، بينما بلغت مساحة أراضي ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي **4.4** ألف كيلو متر مربع علي حساب المناطق المجاورة ، حيث تم اقتطاع جزءاً من أراضي " **قره باغ** " التاريخية الأذربيجانية ومُنح إلي أرمينيا ، ووفقاً لتقسيمات الأراضي الإدارية تم تكوين مناطق " زنجيلان " بمساحة **7.0** آلاف كيلو متر مربع ، " قوبادلي " بمساحة **8.0** ألاف كيلو متر مربع ، " لاتشين " بمساحة **8.1** آلاف كيلو متر مربع ، في قضاء " زنجازور " ، والباقي ضمن جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وعلي أراضي أقضية " أغدام " ، " جبرائيل " تم تكوين مناطق " أغدام " بمساحة **1.1** ألف كيلو متر مربع ، " وبرده " بمساحة **0.1** ألف كيلو متر مربع ، " أغجباي " بمساحة **8.1** ألف كيلو متر مربع ، " ترتار " بمساحة **4.0** ألف كيلو متر مربع " جبرائيل " بمساحة **0.1** ألف كيلو متر مربع ، ولذلك تم تقسيم أراضي خانية " قره باغ " التي لها مكانة خاصة في تاريخ وجغرافية أذربيجان ، حيث تم منح جزء منها إلي أرمينيا ، وتم إقامة ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في المنطقة الجبلية والجزء الباقي ظل ضمن جمهورية أذربيجان .

لم يكن منح أراضي " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي قائماً علي أساس مبادئ جغرافية علمية تعكس التاريخ الواقعي ، ولكنه كان قائماً علي أساس توحيد الأراضي التي كثر

فيها الاستيطان الأرميني ، فهذا الأساس يمكن للأرمن علي أساسه أن يطلبوا لأنفسهم حكماً ذاتيا علي أراضي البلاد الأخري التي نزحوا إليها واستوطنوا فيها ، إذا كان لهم أغلبية سكانية في بعض تلك المناطق ، وقد بلغ الأمر إلي حد أن قرية " أغدايان " التابعة لمنطقة " كليجار " ، وقريتي " بوخاري " ، بسالي " التابعتين لمنطقة " فضولي " هما ضمن حدود ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وقد تغيرت تبعيتهما الإدارية ، وتم تسليم أكثر من مائة وسبعين مسكنا استناداً إلي قرار اللجنة التي أقرت قانون الحكم الذاتي في " قره باغ الجبلية " ، وحسب معلومات مصلحة الاحصاءات المركزية بأذربيجان لعام 1924 ، فقد بلغ عدد تلك المساكن أكثر من مائتي مسكن ومن ثم فإن هذه الوثائق تثبت بأن أراضي ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي قد زادت مساحتها بعكس الوثائق الرسمية ، حيث تم تغيير أعداد السكان وتركيبها القومي لصالح الأرمن علي حساب الوحدات السكنية الجديدة .

بعد أن نشأت ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تم تقسيم الوحدات السكنية الملحقة بتركيبها من حيث التركيب الإداري علي النحو التالي :

أولا : منطقة " ديزاق " : كانت تتكون من خمس وولوستات[1] هي " هادروت ، توغ هوزابيورد ، اراكول ، ايدلي " ، و48 قرية .

ثانياً : منطقة : وارانده " : كانت تتكون من أربع وولوستات هي " تاغاويرت ، سوس جارتاز ، نوراشين " ، و46 قرية .

ثالثاً:منطقة " شوشا ": كانت تتكون من مدينة " شوشا "، وولوست" ماليبايلي "، 12 قرية

رابعاً : " خاتشين " كانت تتكون من أربع وولوستات هي " داشيولاق ، عسكران كيراسنوسيلسك ، قلعة درسي " ، 53 قرية .

خامساً : منطقة " جيرابيرد " كانت تتكون من أربع وولوستات " مارغوشيوان اوراتاغ دوشانلي ، اتيرك " ، و 53 قرية .

[1] – وولوست هي مجلس بلدي يضم عدد من القري .

وعندما تم التقسيم الإداري الجديد للأراضي ، حدث تغير في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في أغسطس 1930 ، وتم تقسيم أراضي الولاية إلي خمس مناطق هي " جيرابيرد ، مارتوني ، ستيباناكيرت ، ديزاق ، شوشا " ، ومن هذا التقسيم الجديد يبدو أنه تم تغيير اسم " وارانده " إلي " ماروتي " ، وضم أراضي " خاتشين " إلي " ستيباناكيرت " ، وفي 17 أغسطس 1929 تم تغيير اسم " جيرابيرد " إلي " مارداكيرت " واسم " ديزاق " إلي " بهادروت " ، ولكن لم تكن تلك التغيرات في تقسيم الأراضي هي الأخيرة لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، فقد تم تضخيم المناطق في أوائل عقد الستينيات من القرن العشرين ، عندما تم توجيه ضربة مؤلمة إلي " شوشا " التي كان أغلب سكانها من الأذربيجانيين ، حيث تم إلغاء منطقة " شوشا " في 4 يناير 1963 ، وضم أراضيها إلي منطقة " ستيباناكيرت " ، ولكن بعد ابعاد " س . خوروشوف " عن السلطة ، حدث تغير جديد في تقسيم الأراضي ، ففي 6 يناير 1965 تم تشكيل منطقة " شوشا " من جديد ، وفي عام 1978 تم تشكيل منطقة " عسكران " علي أساس منطقة " ستيباناكيرت " نتيجة جهود " حيدر علييف " وظل التقسيم الإداري لأراضي " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يسير علي هذا الأمر حتي تفكك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

الجداول السكانية

جدول[1] عدد سكان ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، من الأرمن والأذربيجانيين ، حسب الإحصاء مقارنة بالعميات الحسابية :

العام	الأرمن		الأذربيجانيون	
	التعداد الفعلي	العمليات الحسابية	التعداد الفعلي	العمليات الحسابية
1921	128060	128060	7549	7594

[1] – المصدر : حق تقرير المصير . أساس حل ديمقراطي للقضايا القومية بالنسبة لقضية " قره باغ الجبلية " – ايراون – 1989 – ص : 101

– النسبة المئوية هي نسبة الزيادة أو النقص بالنسبة للتعداد السابق .

1939	132800 % 7.3	208317 % 7.62	14100 % 2.77	9875 % 1.24
1959	110100 % 1.17 -	375677 % 3.8	18000 % 6.27	15803 % 60
1970	121000 % 10	517223 % 7.37	27200 % 1.51	22312 % 2.41
1979	123100 % 6.1	620238 % 9.19	37200 7.36	27176 % 8.21
1989		731959 % 18		32548 % 7.19

جدول[1] كثافة السكان الأرمن في أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي :

العام	أرمينيا	ولاية " قره باغ "	
		المجموع	الفرق مع أرمينيا
1921	–	1.29	–
1926	25	–	–
1937	8.33	–	–
1939	6.35	3.47	7.11 +
1959	1.52	4.85	3.33 +
1970	1.74	5.117	4.43 +
1979	4.91	141	6.49 +
1989	4.103	4.166	63 +

[1] – المصدر : إحصاء السكان في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام 1929 جمهورية ما وراء القوقاز الاتحادية السوفيتية الاشتراكية المجلد 14 ص : 11 : 13 .
أخبار الاحصاءات 1990 ، رقم 17 ص 27 – صحيفة برافدا – 2 يونيو 1939

جدول[1] حركة تغيير تعداد السكان في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بين عامي 1926 – 1988 :

العام	عدد السكان (ألف نسمة)	الزيادة بالنسبة للتعداد السابق		الزيادة السنوية المعدلة (مائة نسمة)
		ألف نسمة	نسبة مئوية	
1926	3.125	–	–	–
1939	8.150	5.25	4.20	45.1
1959	4.130	4.20 –	5.13 –	7.0 –
1970	3.150	9.19	3.15	3.1
1979	2.162	9.11	1.8	85.0
1988	4.182	2.20	5.12	3.1

جدول[2] التركيب القومي لسكان قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي (الأرقام بالآلاف)

التركيب القومي	عام 1939		عام 1959		عام 1970		عام 1979	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اجمالي السكان	8.150	100	4.130	100	3.15	100	2.162	100
الأرمن	8.132	1.88	1.11	4.84	1.121	5.8	1.123	9.75
الأذربيجانيون	1.14	4.9	0.18	8.13	2.27	1.18	3.37	0.23
الروس	2.3	1.2	8.1	4.1	3.1	9.0	3.1	8.0

رغم أن تعداد السكان في عام 1989 تم علي أعتاب انهيـار اتحـاد الجمهوريـات السوفيتية الاشتراكية ، فقد أدرجت وزارة الشئون الخارجية بجمهورية أذربيجان خارطة التركيب القومي للسكان في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي اسـتناداً علـي

[1] – المصدر : ز . صمد زاده قره باغ الجبلية الحقيقة غير المعلومة باكو 1995 ص 31
[2] – المصدر : ز . صمد زاده – منجزات قره باغ الجبلية خلال برنامج السنوات الخمس والتسعين – مجموعة الاحصاءات في ستيباناكيرت – ص 8

مواد التعداد والاحصاء للسكان الذي تم عام 1989 ، ويظهر بها عدد سكان ولاية " قره باغ الجبلية " وقد بلغ 8.187 ألف نسمة ، منهم 4.145 الف نسمة ، بنسبة 77 % من الأرمن ، 3.40 الف نسمة ، بنسبة 5.21 % من الأذربيجانيين ، وهذه الاحصاءات تشير إلي زيادة عدد الأذربيجانيين بين سكان ولاية " قره باغ الجبلية " مقارنة بتعداد واحصاء السكان خلال الفترة من 1939 - 1979 ، ويرجع ذلك إلي تعلق وتمسك الأذربيجانيين بأرضهم وموطنهم ، وتفوق معدلات الزيادة الطبيعية بينهم ، علي عكس الأرمن الذين كانوا يميلون إلي أسلوب الهجرة والتوطين ، بجانب الزيادة المتناقصة في عدد السكان ، كما تم تخفيض عدد الأذربيجانيين النسبي من 23 % إلي 5.21 % بسبب جهود الأرمن المدعومة من المركز في موسكو ، والتي كانت تهدف إلي تقليل عدد الأذربيجانيين في التركيب القومي بالولاية.

لقد كان لبقاء " قره باغ الجبلية " ضمن التركيب الجغرافي لأذربيجان أثر كبير علي تطورها وازدهارها سياسياً واقتصادياً ، فقد كان التطور الكبير الذي نالته الولاية في كنف جمهورية أذربيجان قد انعكس في صورة الاحصاءات المنشورة في " ستيباناكيرت " من قبل دائرة الاحصاءات بالولاية ، وقد حاولت " ستيباناكيرت " أن تغض الطرف عنها ، حيث تشير الاحصاءات والأرقام في ميادين الثقافة والاقتصاد والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها خلال 40 سنة الماضية ، أي خلال الفترة من 1923 إلي 1963 ، فقد كانت " قره باغ الجبلية " تزخر بمؤسسات التعليم بمختلف المراحل ، وتنتشر بها المكتبات الجماهيرية والمسارح ، والمستشفيات ، فمدينة " شوشا " كان بها ثلاث مؤسسات ثقافية تعليمية وداراً للسينما ، ويوجد في مدينة " ستيباناكيرت " مسرح دولة أرمني باسم " مكسيم جوركي " ، وجوقة دولة للغناء ، وينتشر في " قره باغ الجبلية " 176 نادياً ، ويصدر بها صحيفة " سوفيتكان قره باغ " منذ اليوم الأول لتشكيل ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي باللغة الأرمينية .

تشير دلائل التطور الاقتصادي والاجتماعي بين عامي 1965 - 1987 في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ومن ضمنها ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وجمهورية " ناختشيوان " السوفيتية الاشتراكية ذات الحكم الذاتي ، أن " قره

باغ الجبلية " ازدهرت بوتيرة عالية خلال تلك الفترة ، فقد عمل في قطاع الصناعة 68.6 في الألف في جمهورية أذربيجان ، و 38.7 في الألف في جمهورية " ناختشيوان " ذات الحكم الذاتي ، و 65.7 في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما كان الانتاج الزراعي العام لكل فرد علي مستوي 588 في جمهورية أذربيجان ، و 501 في جمهورية " ناختشيفان " ذات الحكم الذاتي ، و 692 في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وعلي صعيد التطور الاجتماعي فتشير الأرقام إلي تنامي ذلك القطاع بصورة أكبر ، ليس فقط من الاحصاءات والأرقام المتوفرة في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، بل ومن الأرقام في جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فقد سجلت الرعاية الصحية لكل عشرة آلاف نسمة ما يعادل 7.97 في جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، و 2.86 في جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، و 7.101 في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي .

جاء في مقدمة القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ومجلس الوزراء باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتاريخ 24 مارس 1988 ، أنه نتيجة الجهود المبذولة فقد تحقق الكثير من المنجزات في مجال التطور الاجتماعي والاقتصادي في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، فقد كانت أذربيجان لديها اهتمام كبير بالتنمية في هذه الولاية ، وقد عكس ذلك الاهتمام اجراء حوار المائدة المستديرة بعنوان " اقتصاد ولاية قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي . المشاكل والآفاق " وذلك في أصعب الأوقات توتراً خلال شهر مارس 1988 ، والتي عُقدت في معهد إدارة الاقتصاد الوطني لدي مجلس الوزراء بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وشارك بها " ت . س . خاتشاتوروف " الاقتصادي الأكاديمي الأرميني بأكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي كان يشغل منصب رئيس المجلس العلمي في قضية الاحتياطيات الرئيسية والتوظيف الرأسمالي والتخطيط الاقتصادي الجديد .

لم يوقف الأرمن نشاطهم الانفصالي في أرمينيا ، وفي " قره باغ الجبلية " وخارجها حتي بعد منح " قره باغ الجبلية " الحكم الذاتي ، والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان ، فالأرمن الذين لم يستطيعوا أن تحقيق رغباتهم وأطماعهم بين عامي 1920 – 1930 ، قد زاد نشاطهم بعد حرب 1940 – 1945 ، ففي نوفمبر 1945 طلب " جريجوري أوروتينوف " سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأرمينيا من " أ . ستالين " ، ضم ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلي تركيب جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية باسم " ولاية قره باغ " ، فأرسل سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " غ . م . مالينكوف " نص الخطاب المذكور إي السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " في أذربيجان " م . ج . باجيروف " واقترح " مالينكوف " له أن يعطي رأيه بالنسبة للمسألة التي أثارتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشقي " بأرمينيا ، وأرسل " باجيروف " إلي موسكو في 10 ديسمبر 1945 رسالة تضمنت :

" سري للغاية .

إلي الرفيق " مالينكوف " ، أقدم لكم الرد بشأن اقتراح سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأرمينيا الرفيق " اوروتيونوف " الخاص بضم ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي جمهورية أرمينيا السوفيتة الاشتراكية :

إن أراضي ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي كانت منذ أزمنة قديمة ضمن خانية " قره باغ " التي كان مركزها مدينة " بناهاياد " المشيدة عام 1747 كقلعة من قبل " بناه خان " ، وفي سنة 1826 أُلحقت " قره باغ " بروسيا القيصرية ، وفيما بعد كانت أراضي " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ضمن قضاوات " شوشا " ، " جوانشير " " جارياجين " ، " قوبادلي " لغوبير ناطورية " بيليز افيتبول " .

وفي الفترة ما بين عامي 1918 – 1920 تم تشكيل الجنرال الغوبيرناطورية بعاصمتها " شوشا " (بناه أباد السابقة) من قبل حكومة المساواة أثناء سيطرة " المساواتيين " في

أذربيجان ، و " الداشناكيين " في أرمينيا ، وقد دمُرت وخُربت مدينة " شوشا " كغيرها من الكثير من مدن أذربيجان وأرمينيا نتيجة عمليات الإبادة بين الشعبين ، وخلال عدة سنوات بعد إعلان السلطة السوفيتية في أذربيجان عام 1920 كانت الرئاسة تعمل علي تنمية الحياة السياسية والاقتصادية في " قره باغ الجبلية " من قبل اللجنة الثورية للولاية ، وفي عام 1923 أثيرت مسألة إلحاق الجزء الجبلي من " قره باغ " التي استوطنها الأرمن بشكل رئيسي من قبل جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ولكنه تم إقامة ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بمركزها " خانكندي " ، والتي يطلق عليها اسم " ستيباناكيرت " بالقرا الصادر في 7 يوليو 1923 للجنة التنفيذة المركزية بأذربيجان علي أساس تعليمات اللجان الحزبية ، وذلك بسبب عدم وجود حدود مشتركة بجمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، حيث توجد مناطق فاصلة بينهما هي " قوبادلي " ، " لاتشين " ، " كلبجار " ، " دستفور " ، ويسكن فيها الأذربيجانيون فقط ، وإذا كانت ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يوماً ما موحدة ضمن جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، فإنها في الوقت الحاضر لن تكون أيضاً موحدة مع أراضيها .

قامت أذربيجان في سنوات السلطة السوفيتية بنهضة كبيرة في " قره باغ الجبلية " في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية ، ومن أبرز نتائج هذا التطور أن المركز الحالي لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تشهد به مدينة " ستيباناكيرت " التي كانت قرية مهملة ومدمرة وأصبحت مدينة من مدن أذربيجان الكبري وأكثرها جمالا وازدهارا وثقافة .

يمثل الأرمن الذين يشكلون أغلبية في " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي 5.2 % من طلاب المؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعية بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

وهناك الكثير من الرفاق من " قره باغ الجبلية " بين قادة الحزب والسوفيت والاقتصاد الوطني بجمهورية أذربيجان ، ومنهم سكرتيري اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان ، ونوابهم ، ومفوضي الشعب ونواب مفوضي الشعب .

وبغض النظر عن كل ذلك لا نعارض علي الإطلاق إلحاق ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي تركيب جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ولكننا لا نقبل اعطاء جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية مدينة " شوشا " التي يسكنها الأذربيجانيون بشكل رئيسي في هذا الوقت .

إن مدينة " شوشا " كانت منذ إنشائها مركزاً إدارياً وسياسياً وثقافياً لـ " قره باغ " ولعبت دوراً استثنائياً في النضال الذي خاضه الشعب الأذربيجاني ضد الغزاة الإيرانيين من أجل استقلاله ، وقتل " أغا محمد شاه قاجار " الذي كان واحداً من السفاحين المتعصبين ، وجلاداً لشعوب ما وراء القوقاز في " شوشا " علي وجه التحديد ، وقد تشكلت الثقافة الموسيقية الغنية للشعب الأذربيجاني في هذه المدينة ، وتتعلق أسماء " إبراهيم خان " ، " واقف " ، " ناتوان " ، والآخرين من رجالات السياسة والثقافة البارزين بمدينة " شوشا " .

وفي نفس الوقت يعتبر ضرورياً أن نلفت نظر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلي أنه عندما تعالج مسألة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي تركيب جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، يجب أن تعالج كذلك مسألة ادخال مناطق " عزيز بكوف " ، " ويدي " ، " قره باغلار " التي يسكنها الأذربيجانيين إلي تركيب جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وخاصة أنها مناطق بقطنها أذربيجانيين وتلاصق جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

نعتقد أن اعطاء هذه المناطق إلي أذربيجان تكون لها فرصة وامكانيات لتحسين ظروف السكان المادية ورفع مستوي معيشتهم والارتقاء بالخدمات الثقافية والسياسية لهم ، أخذاً بعين الاعتبار أن هذه المناطق تأخرت بدرجة متناهيةمن حيث الاقتصاد والثقافة ، وإلي جانب ما سبق ذكره نرجو من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أن تعالج المسائل التالية هي الأخري :

يقدم الرفاق الجورجيون مسألة ضم مناطق " **بالاكان** " ، " **زاغاتالا** " ، " **قاخ** " بجمهورية أذربيجان السوفيتة الاشتراكية إلي تركيب جمهورية جورجيا السوفيتة الاشتراكية ، رغم أن اجمالي عدد السكان في المناطق المشار إليها يبلغ تسعة وسبعون

ألف نسمة ، ويسكنها تسعة آلاف جورجي ، ولا نعارض أن تعالج هذه المسألة ، ولكن إلي جانب ذلك يجب أن تعالج ضم منطقة " بورتشالي " إلي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وخاصة أن هذه المنطقة ملنصقة مباشرة بجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ويسكنها الأذربيجانيون ، رغم أنها تدخل في تركيب جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية .

وأخيرا نرجو معالجة مسألة الحاق أراضي منطقتي " **دربند** " ، و " **قاسمكند** " الملاصقتين لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية في الوقت الحاضر ، والتي كانت في الماضي ضمن تركيب غوبير ناطورية " **باكو** " كجزء من أذربيجان ، ونرجو معالجةموقفهما وإلحاقهما إلي تركيب جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وخاصة أن سكان هاتين المنطقتين من الأذربيجانيين ، ومن جانب آخر يقضي أكثر من نصف هؤلاء السكان الذين يشتغلون بتربية الماشية تسعة أشهر سنوياً علي أراضي أذربيجان .

ونعتبر ملائما تشكيل مفوضية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " **البلشفي** " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتضم مندوبين من كل الجمهوريات المعنية لإعداد الاقتراحات الخاصة بجميع المسائل المفتوحة .

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي "

البلشفي " بأذربيجان

10 ديسمبر 1945

مدينة باكو No. : 330

لقد كانت أذربيجان تتجنب إثارة مثل هذه القضايا ، رغم أنها كانت جاهزة ومستعدة لمناقشتها، وتقديم الحجج والبراهين علي سلامة موقفها وأحقيتها في المناطق التي أثارتها في الوثيقة السابقة التي بعث يها سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " بأذربيجان إلي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي " البلشفي " لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وهذا الردفي تلك البرقية لم تجد موسكو ما ترد عليه به،ولم يكن لديها ردود مقنعة أو أسانيد تقدمها للمطالب التي تطالب بها أرمينيا وتدعمها وهو ما جعل موسكو لا تمارس أي ضغوط علي أذربيجان بشأن ما طالبت به أرمينيا ولكن رغم ذلك لم تتوقف أرمينيا عن مطالبها بشأن أهدافها الانفصالية التي تطالب بها في " قره باغ الجبلية " وأثاروا القضية من جديد في ظروف تعززت فيها شن حملة مضادة لتركيا في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ستينيات القرن الماضي .

في عام **1965** تم تقديم عريضة إلي موسكو موقع عليها من قبل خمسة وأربعين ألف نسمة عن إلحاق " قره باغ الجبلية " إلي أرمينيا ، واستناداً إلي ذلك كلفت سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كلا من أرمينيا وأذربيجان أن تقدما رأيهما بهذا الشأن ، واعتبر الأرمن أن سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " م . سوسلدوف " قد منع ذلك ، ولكن بقيت المحاولات الانفصالية للأرمن ونشاطهم حتي مجئ " حيدر علييف " إلي قيادة أذربيجان عام **1969** ، ونتيجة لموقفه الرافض تماماً لمطالب الأرمن فقد حاول الأرمن أن يرفعوا هذه القضية أثناء قبول الدستور لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام **1977** ، ولكنهم لم يجدوا أي استجابة ، وقد عمل الأرمن علي اكتساب ود " ميخائيل جورباتشوف " المحاط بالأرمن الذي منح دعماً كبيراً للانفصاليين الأرمن فاكتسبت القضية بعداً جديداً في عهده ، وقد حاول الأرمن استثمار تلك المواقف والاستفادة منها بأشكال مختلفة ، كما كان الحال عام **1920** في زمن جمهورية أذربيجان الشعبية ، عندما خضعت " قره باغ الجبلية " لمؤامرات متعددة من قبل الأرمن .

لقد كانت " **قره باغ** " بجزئيها السهلي والجبلي ، ولاية تاريخية متكاملة كمنطقة طبيعية جغرافية لأذربيجان من حيث تطورها السياسي والاقتصادي ، وعاداتها وتقاليدها المتشابهة ، وظروف حياتها ومعيشتها في كل العهود التاريخية .

بدأت ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي تتحول إلي منطقة زراعية وصناعية متطورة نتيجة الجهود والظروف الاستثنائية المكونة لها ، والمناطق السهلية الأخري من " **قره باغ** " ، فتم توجيه المناطق المحيطة بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي انتاج القطن باعتباره منتجاً رئيسياً ، ومن ثم تطور فيها قطاع المنسوجات والصناعة بصفة عامة ، وبسبب كل ذلك ارتفع مستوي الحياة في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، أكثر مما كان الوضع عليه في مناطق " قره باغ " الأخري وكذلك بسبب وقوع مراكز الاستجمام والمصايف في ولاية " قره باغ الجبلية " ، فقد توجه سكان المناطق السهلية إليها ، الأمر الذي ساعد علي تطور اقتصاد " قره باغ الجبلية " بشكل أكبر ، وأدي ذلك إلي ارتفاع الدخل القومي في الموازنة العامة للولاية كما كانت المدرسة العالية الوحيدة في المنطقة – معهد المعلين العالي – موجوداً في مركز ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي، بمدينة " **خانكندي (ستيباناكيرت)** " وخلافاً لمناطق " قره باغ الجبلية " التاريخية الأخري ، كان التطور الاقتصادي الذي حققته ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي يسير جنباً إلي جنب مع التطور والنظام السياسي للولاية ، في حين كانت المناطق السهلية من " **قره باغ** " التي يسكنها الأذربيجانيون تتعرض للضغوط والتفرقة العنصرية من قبل القادة السوفيت مقارنة بسكان " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، التي كان يسكنها أغلبية أرمينية مسيحية كانت كل هذه الأعمال تضاعف الأنانية القومية لأرمن " قره باغ الجبلية ، الذين كانوا يتمتعون بتأييد ودعم موسكو في جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية .

• حرب أرمينيا ضد أذربيجان حول " قره باغ الجبلية " 1988 - 1993 .

شهدت مرحلة ما بعد " خروشوف " بداية النقاش حول الوضع في " قره باغ الجبليـــة " وفي 24 أبريل 1965 قام عشرات الآلاف من الأرمن بمسيرات في " يريفان " مطالبين بإحياء أراضيهم ، والتي كانت تضم حسب رؤيتهم أقاليم شرق تركيـا و " قــره بــاغ الجبلية " ، ثم كانت العرائض المقدمة لضم " قره باغ الجبلية " إلي جمهوريــة أرمينيـا الاشتراكية السوفيتية هي الخطوة العملية التالية ، ففي عام 1966 تم تقديم التماس إلــي موسكو يحمل 45 ألف توقيع ، وارسال خطاب يحمل عشرات الآلاف من التوقيعات إلي الاجتماع السابع والعشرين لمجلس أمناء الحزب الشيوعي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وكان رد الحزب دائماً الرفض والتجاهل ، ولكن تلك الإثــارة التوســعية المستمرة مهدت الطريق للحركة الانفــصالية الأرمينيــة ، إحــدي أوائــل الحركــات الانفصالية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

زاد النشاط الانفصالي للأرمن مع مجئ " ميخائيل جورباتشوف " المؤيد للأرمن إلــي الحكم ، وتولي القيادة علي رأس السلطة في اتحاد الجمهوريات السوفييتة الاشــتراكية عام 1985 ، وقد بدا واضحاً حماية القيادة السوفيتية للأرمن ودفاعهم عنهم ، لذلك فقـد قام " ميخائيل جورباتشوف " بالعمل علي ابعاد أكبر عقبة أمام الأرمن والتــي كانـت تتمثل في وجود " حيدر علييف " في المكتب السياسي للحزب الشيوعي " البلشفي " في موسكو ، كأول خطوة مساندة للأرمن ، وفي فبراير 1987 أعلن الأكاديمي الأرمني " أ . أ . جامبيكيان " والذي كان ضمن قيادة " ميخائيل جورباتشوف " من باريس بأنه قدم اقتراحات عن " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي القيادة السوفيتية ، وأعرب عن أمله بأن هذه المشكلة سوف تجد لها حلاً في ظروف إعادة البناء والديمقراطية المعروفة باسم " البروسترويكا " التي تتبعها القيادة السوفيتية .

تزامن مع هذا الإعلان ظهور نشاط " لجنة " قره باغ " الأرمينية إلي العلن المعروفـة باسم " كورونك " بعدما ظلت تعمل سراً طوال الفترة الماضية في ولايــة " قــره بــاغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما تم تشكيل حركة " ميياتسوم " أي الاتــصال والتــي

كانت تقوم علي دعم أرمينا وولاية " قره باغ الجبلية " والقيادة في موســكو ، والتــي كانت تتلقي الدعم والمساندة من الأرمن في اتحاد الجمهوريات الــسوفيتية الاشــتراكية ومن الجاليات الأرمينية في الخارج .

مع بداية فبراير 1988 اتجهت الأحداث في " قره باغ الجبلية " إلي منعطف آخر أكثـر عنفاً ، فقد بدأت موجة من أعمال العنف من قبل السوفيت الأرمــن فــي " ايــروان " وخاصة " خانكندي (ستيباناكيرت) " ، وفي 20 فبراير 1988 قدمت دورة مجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي إلي المجلس الأعلي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية طلب لإعادة النظر في الوضع الحقوقي والأساسي للولاية ، وقد جــاء هــذا الطلب بعد سنوات من استعدادات الأرمن ، حيث عملوا علي تهئية الأجواء من خــلال الترويج لذلك الطلب في أوساط الرأي العام العالمي ، وقاموا بدعاية كبيرة لذلك خــلال الحرب العالمية الثانية .

أما أذربيجان وقادتها والرأي العام الأذربيجاني فلم يكن لديهم الاستعداد لذلك الأمر ولم تكن لديهم أفكار وبرامج سياسية معدة مسبقاً ضد مشاريع الأرمن حتي كــان الحــادث الذي قُتل فيه شابين أذربيجانيين وجرح تسعة عشر شخصاً آخر من قبل الأرمن في 24 فبراير 1988 في منطقة " عسكران " ، وفي أواخر شهر فبراير جرت عدة أحداث عنف أخري في مدينة " سومغاييت " الأذربيجانية الصناعية بتدبير من المخابرات الأرمينيــة ولجنة أمن الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

اتهم الأرمن أذربيجان باتباع سياسات اجتماعية خاطئة في " قره باغ الجبلية " ، وكــان ذلك ما تسوقه أرمينيا تبريراً للعوامل التي دفعتها للمطالبة بفرض السيطرة علي أراضي الإقليم ، علي الرغم من أن المسئولية الحقيقية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعيــة فــي الاقليم كانت تقع علي القيادة الشيوعية في الحكومة المركزيــة لاتحــاد الجمهوريــات السوفيتية الاشتراكية ، مثلما كانت مسئولة عن السياسات الاجتماعية في كافة منــاطق الاتحاد السوفيتي بما فيها جمهورية أذربيجان ، وجمهورية أرمينيا ، حيــث لــم يكــن

للقيادات المحلية في الجمهوريات أي سلطة مؤثرة في الأوامر الواردة إليهم من موسكو[1].

أعقب حادث "**سومغاييت** " عدد من الحوادث الأخري في أماكن متفرقة ، ففي 10 مارس 1988 قُتل أربعة من سكان قرية " مهماندار " الأذربيجانية في جنوب " **ايوران** " وفي 25 مارس تم تدمير واحراق أكثر من مائة منزل وطرد سكانها في القري الأذربيجانية بمنطقة " أررات " وفي منتصف مايو 1988 تعرضت القري الأذربيجانية القريبة من منطقة " ايروان" إلي هجمات جديدة ، وبدأت أعمال القتل والتخريب والدمار ضد السكان الأذربيجانيين والمناطق السكنية الأذربيجانية تأخذ شكلاً أكثر دموية وعنفاً .

في 12 يوليو 1988 ، وفي غياب نواب أذربيجان ، قررت الأغلبية الأرمنية في مجلس السوفيت المحلي لإقليم الحكم في " قره باغ الجبلية " ، نزع الإقليم من جمهورية أذربيجان ، وجرت مناقشة تلك القضية في مجلس السوفيت الأعلي باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في جلسته المنعقدة في شهر يوليو 1988 ، وقام المجلس برفض تلك الخطوة استناداً إلي المادة 78 من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي ينص علي عدم امكانية تغيير الحدود الإدارية لإحدي جمهوريات الاتحاد دون موافقة هذه الجمهورية.

وسط هذه الأحداث التي تزايدت فيها الأعمال الوحشية للأرمن وظهر جلياً أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والحكومة المركزية في موسكو لم يكونا مهتمان بما يجري علي الأرض ، إلي درجة ذهب البعض للاعتقاد بأن هذه الأعمال الاجرامية كانت تتم بتنسيق أو بعلم من القيادة السوفيتية في موسكو وما زاد من قوة ذلك الاعتقاد صدور القرار الداعي إلي تسريع عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في مارس 1988 ، خلال الفترة من 1988 إلي 1995 ولتخفيف حدة التوتر قامت الحكومة المركزية في موسكو باتخاذ عدد من الخطوات

[1] - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولي - القاهرة 2008 .

الاستثنائية ، وإن كانت لم تثبت نجاحها علي المدي البعيد ، ، فقد تم ترتيب حزمة من المساعدات الاقتصادية إلي إقليم " قره باغ الجبلية " ، كما تم إقالة سكرتير أول الحزب في أذربيجان " كاموران باجيروف " ، وسكرتير أول الحزب في أرمينيا " كارين ديمير تشيان " ، كما تم تحريك القوات السوفيتية نحو الإقليم ، وأصبح تابعاً بشكل مباشرللسيادة المركزية السوفيتية في موسكو من خلال لجنة برئاسة " **أركادي فولسكي** "

لقد أحدث إحياء الصراع العرقي بالنسبة للأذربيجانيين صحوة سياسية بالمقارنة بتأثير حرب الأذربيجانيين مع الأرمن خلال الفترة من عام 1905 حتي عام 1907 ، فقد كانت الخطوة الأرمينية مقدمة للحركة التوسعية نحو أرمينيا العظمي ، ومع انتشار العنف العرقي فقد امتلأت العاصمة الأذربيجانية " باكو " بموجات اللاجئين من المواطنين الأذربيجانيين القادمين من أرمينيا ومن " قره باغ الجبلية " ومن المنطقة الحدودية بين الجمهوريتين التي أصبحت فيها ظروف الحرب هي الحالة الاعتيادية ، حيث بلغ عدد الأذربيجانيين اللاجئين والمهجرين من أرمينيا حوالي 210 آلاف نسمة في أواخر عام 1988 ، وفي سبتمبر 1989 وافق مجلس السوفيت الأعلي لجمهورية أذربيجان علي قانون السيادة ، وذلك نتيجة للضغط من قبل الجبهة الشعبية لأذربيجان والتي ظهرت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كحركة استقلالية ، والتي انبثق عنها من الأحزاب السياسية فيما بعد ، وقد أكد قانون السيادة علي سيادة أذربيجان علي أراضي " قره باغ الجبلية " ، و " ناختشيوان " ، والذي نص علي أنه لا يمكن تغيير حدود جمهورية أذربيجان دون موافقة الشعب الأذربيجاني ، كما تضمن القانون بنداً خاصاً حول حق الانفصال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من خلال استفتاء يشترك فيه جميع سكان الجمهورية .

كان الدعم السوفيتي للانفصاليين الأرمن كبيراً وبدون حدود ، الأمر الذي شجعهم علي زيادة العمليات العدوانية المسلحة ، وإلي جانب كل ذلك فإن القيادة السوفيتية في موسكو استطاعت أن تستميل قيادة أذربيجان بقيادة " ع . وزيروف " التي استجابت وخضعت لموسكو ، والوقوف موقف التخاذل والخيانة من حقوق شعبها ووطنها ، الأمر الذي شجع موسكو إلي اتخاذ خطوات متسارعة لاخراج ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم

الذاتي من تركيب وسيادة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وذلك عندما اتخذت هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلي باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية قرار في **12** يناير **1989** يقضي بتطبيق نظام الإدارة الخاصة في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

كانت القيادة في موسكو تهدف من قرار تطبيق الإدارة الخاصة في ولاية " قره باغ الجبلية " هو نزع الولاية من سيادة أذربيجان ومنحها إلي أرمينيا ، ولكن نتيجة النضال والمقاومة الكبيرة لشعب أذربيجان لتلك الخطوة ، تم إلغاء عمل لجنة الإدارة الخاصة في **28** نوفمير **1989** ، ولكن أرمينيا لم تهدأ في ذلك الوقت مستندة إلي الدعم والمساندة من موسكو ، فتم استبدال لجنة الإدارة الخاصة بلجنة أخري ، أطلق عليها لجنة التشكيل حيث استخدمت أرمينيا ذلك الوضع واتخذت قراراً في ديسمبر **1989** بالحاق " قره باغ الجبلية " إلي أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، في الوقت الذي تجاهلت فيه موسكو ذلك القرار وغضت الطرف عنه ، الأمر الذي عمل علي توتر الأوضاع في أذربيجان فاستغلت زعامة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بقيادة " **ميخائيل جورباتشوف** " ذلك التوتر والغضب علي قرار أرمينيا ، واتخذه ذريعة لارتكاب جريمة مروعة ضد شعب أذربيجان ، حيث تم اختيار باكو لتكون هدفاً لتلك الجريمة الوحشية ، وذلك عندما قامت القوات السوفيتية مزودة بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة ودخلت باكو مساء **19** يناير **1990** ، وفي الساعات الأولي من صباح **20** يناير قامت القوات السوفيتية بعمليات إبادة دموية للأذربجانيين المدنيين العزل الذين تظاهروا ضد قرار أرمينيا بضم إقليم " قره باغ الجبلية " ، فيما أطلق علي تلك المذبحة اسم " **يناير الأسود** " ، وفي صباح يوم **20** يناير توجه " **حيدر علييف** " إلي ممثلية أذربيجان في موسكو وقام بفضح الأعمال الوحشية التي قامت بها القوات السوفيتية ضد المدنيين في باكو .

الفصل الثالث
دور قادة أذربيجان في تسوية الصراع

للقيادة السياسية دور هام في إدارة وحل النزاعات بين الدول ، فالقادة من الرؤساء أو الملوك أو رؤساء الحكومات ، وباعتبارهم صانعي القرار في الدولة ، هم الذين يحددون مسار الصراع إما ناحية التأجيج والحرب ، أو بالتفاوض والحوار السلمي ، وتختلف الظروف حول صانعي القرار في الدول المتنازعة ، فالدول المعتدية أو التي تحتل أراضي أو جزء من أراضي دولة أخري تختلف إدارتها للصراع بخلاف الطرف الآخر الذي تخضع أراضيه أو جزء منها للإحتلال ، حيث تتعرض القيادة التي تتعرض أراضيها للإحتلال لضغوطات مختلفة سياسية واجتماعية ونفسية واقتصادية ، ومن ثم تختلف أساليب إدارته للصراع في ظل تلك الضغوط منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا ، تولي قيادة أذربيجان اثنين من الرؤساء.

حيدر علييف :

منذ بداية الصراع الداخلي في أذربيجان ، واضطراب أحوال البلاد انتقل " **حيدر علييف** " إلي صفوف شعب أذربيجان تاركاً منصبه في القيادة السوفيتية ، وعمل المجلس الأعلي لجمهورية أذربيجان السوفيتية إلي اصدار بيان بإعادة استقلال أذربيجان في **30** أغسطس **1991** ، وفي **18** أكتوبر تم وضع الوثيقة الدستورية عن استقلال جمهورية أذربيجان ، واستغل الأرمن في " قره باغ الجبلية " تلك التطورات وكثفوا من اجراءاتهم الانفصالية ، وأعلنوا تشكيل دويلة باسم " جمهورية قره باغ الجبلية " التي لم تعترف بها أذربيجان ولا أي دولة أخري في العالم ، حتي أرمينيا نفسها لم تعترف بها ، وفي **26** نوفمبر **1991** عمل الأرمن علي إلغاء الوضع الإداري لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وفي نهاية عام **1991** كانت الظروف مهيأة علي الأرض لانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، واستغلت أرمينيا ذلك الوضع وقامت بشن حرب ضد أذربيجان ، حيث انتهكت القوات المسلحة الأرمينية حدود أذربيجان ، ودخلت اقليم " قره باغ الجبلية " واستولت علي أراضي أذربيجان .

عقب الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد خلال أبريل **1993** طالب الشعب بتولي " **حيدر علييف** " السلطة في يونيو **1993** ، ولم يوقف ذلك من الزحف الأرميني بل احتل

الأرمن مناطق " **أغدام** " ، " **فضولي** " ، " **جبرائيل** " ، " **قبودلي** " ، و " **زنجلان** " فيما بين شهري يوليو وحتي أكتوبر من عام 1993 ، وتوالت عمليات التخريب والقتل والتشريد وزاد عدد النازحين عن مليون نسمة .

لقد أحدث الإحتلال الأرميني نتائج كارثية علي المستوي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في جمهورية أذربيجان ، وخاصة بعد احتلال " كليبجار " خارج إقليم " قره باغ الجبلية " . ففي " جنجة " قام " صورت حسينوف " ، وهو عقيد في القوات المسلحة الأذربيجانية بإثارة انقلاب عسكري ، وسار بوحداته العسكرية متقدماً نحو باكو وحاولت حكومة " إلجي بك " التفاوض مع العقيد " حسينوف " ، وطلبت " ناختشيون " مساعدة القائد السابق للحزب الشيوعي الأذربيجاني " **حيدر علييف** " ، وفي 18 يونيو 1993 ترك الرئيس " إلجي بك " العاصمة ، لتجنب إراقة الدماء بين الإخوة[1].

كانت هناك حاجة ماسة لتعبئة القوي الاقتصادية والعسكرية الأذربيجانية ، وبخاصة بعد الانصياع الأرميني للقرارات الدولية ، وقد خاطب " حيدر علييف " الشعب عبر التفاز واستطاع وقف الزحف الأرميني واسترداد 22 قرية في منطقة " فضولي " خلال يناير 1994 ، وأدي هذا إلي انزعاج القوات الأرمينية والقوي التي تساندها ، الأمر الذي جعلها تستجيب لقرار مجلس الأمن ، وتم وقف إطلاق النار وفقا لاتفاق بروتوكول " بيشكيك " الموقع في 8 مايو 1994 .

عمل " **حيدر علييف** " منذ أن تولي السلطة في البلاد إلي تعبئة القوي العسكرية والاقتصادية والشعبية لمواجهة قوي الاحتلال الأميني ، ولذلك وجه نداءاً لكافة قوي الشعب والمؤسسات العسكرية والاقتصادية والمدنية في أذربيجان إلي الاصطفاف جميعاً في مواجهة العدوان الأرمني[2] ، واستطاع **حيدر علييف** توظيف خبراته السياسية في تحقيق وحدة الشعب ، وحشد قواه العسكرية والاقتصادية والشعبية في فترة وجيزة الأمر الذي أدي إلي إجبار أرمينيا علي التوقف عن عدوانها في الوقت الذي استمر فيه

(1) The Land Of Fire On The Silk Road – History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac 2011 - Baku .

[2] – خطاب حيدر علييف بالإذاعة والتلفاز الأذربيجانيين في 2 نوفمبر 1993

جيش أذربيجان الوطني شن عمليات عسكرية ناجحة استطاع خلالها تطهير بلدة " هوراديز " ذات الأهمية الاستراتيجية ، وكذلك تحرير اثنين وعشرين قرية في منطقة " فضولي " من القوات الأرمينية في 5 يناير 1994 ، كما تم تحرير أجزاء من أراضي " جبرائيل " والمناطق السكنية **في** " **بوزل** " ، و " **ناكاقايا** " و " **باباشلار** " ، و " **قاتليكند** " ، و " **جابلي** " ، و " **سوسوزلوغ** " ، و " **قاسمبيناسي** " و " **باتشاغيينا** " ، و " **ياتشاغ** " ، و " **باغيرساغ** " ، و " **وكذلك مناطق** " **قاميشلي** " ، و " **لاقرلي** " **في منطقة** " **كلبجار** " ، كما تم طرد قوات الاحتلال الأرميني من جبل " شيشاكلي " ، والمرتفعات الاستراتيجية الأخري ، وتم وضع رقابة علي قسم من طريق " كلبجار – لاتشين " حتي النفق ، وقد أدت تلك الانتصارات الأذربيجانية المتتالية وتحرير العديد من المناطق المحتلة إلي قلق أرمينيا والقوات المسلحة السوفيتية المشاركة والمساندة لها ، الأمر الذي دعا إلي السعي لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار والذي وافقت عليه أذربيجان من أجل إعادة بناء قواتها المسلحة ، وترتيب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، وتم توقيع بروتوكول وقف إطلاق النار في 8 مايو 1994 .

خلال هذه الحروب هاجمت أرمينيا الحدود الأذربيجانية بطول 360 كيلو متر واحتلت 20 % من أراضي أذربيجان ، وبسطت سيطرتها علي مناطق يسكنها أكثر من خمسين ألف أذربيجاني ، إلي جانب مئات الآلاف من المشردين ، ورغم هذا حقق " **حيدر علييف** " نجاحاً ملحوظاً في إدارة الأزمة ، وحقق أيضاً نوعاً من الثقة مع وسائل الإعلام في الدول المجاورة ، وبذل جهداً دبلوماسياً في الميدان الاقتصادي إلي جانب الميدان الاجتماعي والسياسي ، وتابع سياسة الإصلاح والتعليم في البلاد ، ونجح كذلك في تجميع كل طوائف الشعب الوطني المقاوم لدي مواطنيه حتي وإن استمر اقتطاع واسترجاع بعض من المناطق المسلوبة[1].

[1] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين 21 ، 22 – يناير ، أبريل 2007 .

عرض " **حيدر علييف** " مقترحات فريق " مينسك " وما يخص الحوارات المباشرة بشكل اجمالي حيث قال (**اتضح لي من كل هذه المفاوضات الجارية والاقتراحات المقدمة من قبل فريق " مينسك " أنها شئ واحد ، إنهم يريدون حل المشكلة عن طريق منح " قره باغ الجبلية " وضعاً قريباً من الاستقلال أو هو استقلال تام ، وهذا ما يشاهد ويستنتج من كل الاقتراحات المقدمة من فريق " مينسك " ولا شئ آخر ، إننا لم نرض بهذا ، ولن نرضي به ، وليس من الممكن أن نرضي**) .

وقد أعلن " **حيدر علييف** " عن وجهة نظره الشخصية فيما جرت من مفاوضات بين أذربيجان وأرمينيا ، فقد أعرب عنها بقوله (**إن رئيس جمهورية أذربيجان قد أخذ موقفاً بناءً في كل المفاوضات الجارية حتي الآن ، وإننا نؤيد حل المشكلة بالطرق السلمية ، وليس بأي طريق آخر ، إننا نعرب عن رضائنا لإعطاء أرمن " قره باغ الجبلية " كل الحقوق وأعلي وضع موجود في العالم مما يتم اختياره ، وهذا في مقابل تنازلات متبادلة وفي إطار وحدة أراضي أذربيجان وسيادتها**) .

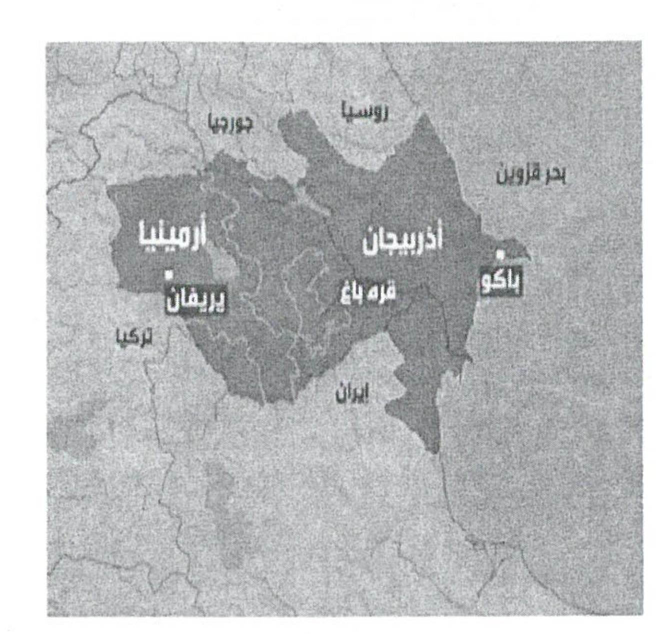
• إلهام علييف :

شهدت أذربيجان في عام 2003 انتخابات رئاسية ، انتخب فيها " **إلهام علييف** " رئيسا للجمهورية ، وعقب توليه السلطة ، أعلن أنه سيتابع سياسة والده الرئيس **السابق** " **حيدر علييف** " في كل الميادين ، وبخاصة فيما يختص بحل مشكلة " قره باغ الجبلية " ، وقال عقب أداء اليمين القانونية في 3 أكتوبر 2003 (**إن نزاع " قره باغ الجبلية " بين أذربيجان وأرمينيا هو أصعب مشكلة لبلدنا ، إننا نعيش منذ سنوات طويلة في حالة الاحرب واللاسلم ، حالة إيقاف إطلاق النار ، وهذا نظام الهدنة المؤقتة ، ومما يؤسف له أن نشاط فريق " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي ينشغل بهذه المسألة مباشرة لم يتمخض عن أي فائدة بعد ، ولكننا لم نفقد الأمل بعد ولن نفقده قط ، ولا نزال نأمل في أن الرؤساء سيعكفون علي مناقشة هذه المشكلة بمنتهي الجدية والمسئولية ، فهذه المشكلة يجب أن تحل ، ومن الممكن حل هذه المشكلة علي أساس عدة مبادئ ووفقاً لقواعد القانون الدولي ، يجب أن نحرر أراضي أذربيجان من الاحتلال ، ويجب أن يعود مليون مهاجر ولاجئ ونازح إلي مواطنهم الأصلية ، كما يجب استرجاع وحدة الأراضي الأذربيجانية . وعلي الجميع أن يدركوا أننا رغم تأييدنا للسلام والشروع في حل هذه المشكلة بالطرق السلمية ، إلا أن صبرنا أيضاً سينفذ ، ستحرر أذربيجان أراضيها مهما كلفها ذلك**)

إن " **إلهام علييف** " إلي جانب سعيه إلي مشكلة " قره باغ الجبلية " لم يتوقف عن بذل المساعي والمفاوضات مع أرمينيا ذاتها ، وتوسعة النشاط الدبلوماسي مع المنظمات الدولية ، وتدعيم المباحثات الثنائية ، وتم تقديم مشكلة " قره باغ الجبلية " إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويستمر " **إلهام علييف** " في مساعيه ونشاطه المثمر ، وقدم بنفسه وبصفته رئيساً للجمهورية كلمة عبر فيها عن وجهة نظر أذربيجان في الاجتماع الذي عُقد في " **ستراسبورج** " في التاسع والعشرين من أبريل 2004 ، وكان لهذه الكلمة أثر ملموس ، وتم الاعتراف من قبل الحضور بأن أرمينيا دولة محتلة لإقليم " قره باغ الجبلية " ، وأن الحكم السائد فيها هو حكم انفصالي ، وتم الاعتراف بذلك من قبل

مجلس أوروبا في يناير عام 2005 ، وصدرت بهذا الصدد وثائق دولية معتمدة علي قرارات مجموعة " مينسك " ، وتم تشكيل وفد لبحث الوقائع والأحداث من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في يناير 2005 بهدف استكشاف ورصد وقائع وأماكن احتلال الأرمن وتوطنهم في بعض من أراضي أذربيجان ، وقد اعتبر تشكيل هذا الوفد نجاحاً للدبلوماسية الأذربيجانية .

تشغل مشكلة " قره باغ الجبلية " حيزاً كبيراً ومهماً في علاقات أذربيجان الدولية وفي دبلوماسيتها الحالية وفي علاقاتها وصلاتها بالدول الأخري ، وكان من نتيجة ذلك اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في الساحة الدولية بوحدة أراضي أذربيجان في أكثر من مناسبة ، كما أن نشاط الجالية الأذربيجانية في الخارج والمنتشرة في كل أرجاء العالم قد بدأ يؤتي ثماره ، ونجح هذا اللوبي في التصدي إلي حد ما لنشاط اللوبي الأرميني علي مستوي العالم ، وترتب علي ذلك بعض التعاطف والتفاهم حول حل مشكلة " قره باغ الجبلية " بين أذربيجان وأرمينيا .



الباب الثاني
الحرب في قره باغ الجبلية

الفصل الأول

جذور الصراع في قره باغ

الصراع في " قره باغ الجبلية " مشكلة ليست حديثة ، ولكنها تعود إلي أكثر من مائتي عام ، منذ الحرب بين روسيا القيصرية وإيران التي انتهت عام 1828 ، وقامت روسيا حينذاك بتوطين قسم كبير من أرمن إيران في مناطق مختلفة من هذه المنطقة ، ومن ضمن ذلك تم توطين عدد كبير من هؤلاء الأرمن في منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان ، وتحاول الجاليات الأرمينية في الخارج تقديم المشكلة إلي الرأي العام الدولي علي أنها مشكلة نزاع قومي وعرقي نشأ في الأعوام 1988 و 1992 من القرن العشرين ونتجت هذه المشكلة عن ذلك النزاع القومي .

كانت قضية " قره باغ الجبلية " أو كما يطلق عليها " القضية الأرمينية " من أخطر ما تولد عن انهيار الدولة العثمانية ، وإن كانت الجذور تغوص إلي ما هو أبعد عن ذلك فلقد شهدت نهايات القرن التاسع عشر بزوغ ما يسمي " مشروع تقرير مصير الشعب الأرميني " بدعم من السياسة العالمية ، وكان هدف هذا المشروع هو قيام الإمبراطورية الأرمينية من البحر إلي البحر علي حساب الأراضي التركية والأذربيجانية ، أي علي حساب الشعب التركي في كل من البلدين .

ووراء دعوي تقرير مصير الشعب الأرميني تكتلت وتعاونت الدول الكبري وراء الستار حفاظاً علي مصالحها ، وانقلبت هذه الدول من التنافس فيما بينها إلي التعاون من أجل توسيع نفوذها في الشرق ، وأصبحت القضية الأرمينية ليست قضية الأرمن ، بل عُرفت علي مسرح الحياة السياسية كقضية روسية – بريطانية ، ووسط تموج التأييد والاهتمام من الدول الغربية تصاعد اللهب الناجم عن شرارات القضايا القومية وصارت بذور العداوة المتبادلة هي السمة البارزة بين شعوب المنطقة ، وترتب علي ذلك بالضرورة مآسي طالت كل الشعوب ، وتأثر الأرمن الذين كانوا يتكلمون اللغة التركية بنفس القدر الذي عاني منه الشعب التركي العثماني والأذربيجاني في نفس الفترة وعلي الأخص خلال الحرب العالمية الأولي ، وتحولت الصداقة التي كانت تلم شمل القوميتين ما يزيد عن تسعمائة عام إلي حقد مرير وتخاصم .

فمع بدايات القرن العشرين قامت العديد من الثورات الاجتماعية والتحريرية والسياسية في منطقة الشرق ، وأدت هذه الثورات إلي تغييرات باهرة في خريطة العالم ، وقد

بدأت الإمبراطوريات المتهاوية في تركيز كل اهتماماتها حول التطورات الجذرية التي تحدث في الشرق ، ونتج عن ذلك ما عُرف في التاريخ " بالقضية الشرقية " والتي انتهت بسقوط الدولة العثمانية[1].

وسط موجات التأييد والاهتمام من الدول الغربية ببسط نفوذها في المنطقة ، تصاعد اللهب الناجمعن شرارات القضايا القوميةوصارت بذور العداوة المتبادلةهي السمة البارزة بين شعوب المنطقة،وترتب على ذلك بالضرورة مآسيطالت كل الشعوب وتأثر الأرمن الذين كانوا يتكلمون باللغة التركية بنفسالقدر الذي عانى منه الشعب التركي العثماني والآذربيجاني في نفس الفترة،وعلى الأخص خلال الحرب العالمية الأولى، وتحولت الصداقة والمودة التي كانت تسود، وتجمع شمل القوميتين التركية والأرمينية لما يزيدعن تسعمائة عام إلى حقد مريروتخاصم ومن ثم إلي عداوة وصراع أصبحت " القضية الأرمينية " كارثة تاريخية حقيقية بالنسبة لأذربيجان وسكانها على مدى سنوات القرن العشرين ، والتي عُرفت فيما بعد باسم " مشكلة قره باغ " ، ولا يمكن غض الطرف عن الدور الذي لعبته الإمبراطورية الروسية التي كانت تحرص على استقرار مصالحها وتعاظمها في كل منطقة القوقاز من خلال تَهْيئة الظروف لنشأة هذه المشكلة ، ولا يمكن غض الطرف كذلك عن أن الأرمن قد استفادوا من هذه الفرصة وانتهزوها لتحقيق أهدافهم ونواياهم التي لم تعد خافية على أحد ، وكلما تأزمت الأوضاع في روسيا القيصرية زادت أطماع الأرمن ، وأدى ذلك إلى انطلاق شرارات الثورة التي دامت فيما بين عامي 1905 إلي 1907 في باكو بشكل خاص وأذربيجان بشكل عام ، وترتب عليها مذابح دامية في كل أنحاء البلاد و شملت كلاً من الأرمن والمسلمين على حد سواء .

عاشت " قره باغ " خلال **عصر السلطان إبراهيم خان** عهداً مستقلاً رغم وجود التأثير الإيراني ، وعقب توالي الهجمات الروسية على المنطقة تركتها إيران لروسيا وفقاً

[1] - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العددين 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .

لمعاهدة " جولستان " التي عُقدت عام 1813 ، وفرض الروس سيطرتهم على أذربيجان الشمالية بشكل كامل وفقاً لإتفاقية " تركمان تشاى " عام 1828 ، وكانت " قره باغ " ، و " باكو " ، و " جنجه " و كل مناطق أذربيجان حتى عام 1917 تحت السيطرة الروسية .

كان الأرمن في القوقاز الجنوبية يشكلون طوائف قليلة ، وكان أغلبهم يعيشون بعيداً عن هذه المنطقة ، بل كانت أرمينيا ذاتها لم تكن موجودة على الخريطة السياسية للعالم على الإطلاق ، ولم تظهر الدولة الأرمينية شبه المستقلة إلاّ تحت حماية ونفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق ، ولكن بمقتضى معاهدة " تركمان تشاى " أصبح من حق الأرمن التنقل والهجرة بسهولة وبدون أي عوائق من إيران إلى بلاد القوقاز عامة وإلى " قره باغ " بشكل خاص .

كان انعقاد المؤتمر الأرميني العالمي الثاني في لوزان سنة 1983 نقطة انطلاق جديدة لمشكلة " قره باغ " حيث جرى النقاش في هذا المؤتمر حول ضم " قره باغ " فعلياً إلى الأراضي الأرمينية ، وفي المؤتمر الثالث للأرمن الذي عقد في سيفر عام 1985 صدر القرار بضم المناطق التي يعيش فيها سكان أرمن حتى في أذربيجان نفسها إلى أرمينيا و أفتى رهبان الكنيسة الأرمينية في الحفل الديني الذي أقيم عام 1987 ، بأن " قره باغ " لنا ، نحن نريد أرضنا ، وكانت هذه إشارة البدء في الإغتصاب المسلح لأقليم " قره باغ " حيث تم تشكيل " منظمات كفاح قره باغ " ، كما تم تشكيل " لجنة قره باغ " التي ضمت العديد من المنظمات المسلحة الأرمينية من " الطاشناق " الذين لهم باع طويل في الأعمال المسلحة والاغتيالات التي دامت فيما بين عامي 1973 إلي 1985 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قامت الكنائس الأرمينية إلى جوار رجال العلم والثقافة والفن واللوبي الأرميني في كل من بريطانيا وفرنسا بتشكيل " لجان مساندة الأرمن " مالياً وسياسياً وإعلامياً ، وروجت وسائل الإعلام الأرمينية بشكل كبير إلي القول " أن موسكو قد وعدتهم بمنحهم قره باغ " ، وتم اختلاق ما سمي بـ " **الإدارة الخاصة** " في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من قبل اللوبى الأرميني ، وبدأ التطبيق الفوري في " قره باغ " ، حيث كان الهدف المنشود هو إلحاق قسم من أراضي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ؛ بل قررت

جمهورية أرمينيا السوفيتية إلحاق " قره باغ " إليها في 15 يونيو عام 1988 ، وبدى واضحاً للعيان الانحياز السوفيتي الكامل ــ **حتى و إن لم يكن معلنا بشكل رسمي ــ** للأرمن على حساب المنع والضغط على الأذريجانيين .

كان انعقاد المؤتمر الأرميني الثاني في " **لوزان** " عام 1983 نقطة انطلاق جديدة لمشكلة " **قره باغ** " حيث جري نقاش في هذا المؤتمر حول ضم " قره باغ الجبلية " فعلياً إلي الأراضي الأرمينية ، وفي المؤتمر الثالث للأرمن المنعقد في " سيفر " عام 1985 صدر القرار بضم المناطق التي يعيش فيها أرمن حتي في أذربيجان نفسها إلي أرمينيا وأفتي رهبان الكنيسة الأرمن في الحفل الديني الذي أقاموه عام 1987 (**أن قره باغ لنا . نريد أرضنا**) ، وكانت هذه إشارة البدء في الاغتصاب المسلح لإقليم " قره باغ " ، حيث تم تشكيل منظمات " **كفاح قره باغ** " ، كما تم تشكيل " **لجنة قره باغ** " ، التي ضمت العديد من المنظمات المسلحة الأرمينية من " الطاشناق " الذين لهم باع طويل في الأعمال المسلحة والاغتيالات التي دامت فيما بين عامي 1973 إلي 1985 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قامت الكنائس الأرمينية إلي جوار رجال العلم والثقافة الأرمن ، وكذلك في كل من انجلترا وفرنسا تم تشكيل " لجان مساندة الأرمن " ماليا وسياسيا واعلاميا ، وروجت وسائل الإعلام الأرمينية بارتياح كبير للمقولة التي تقول " إن موسكو قد وعدتهم قره باغ " ، وتم اختلاق ما سمي " الإدارة الخاصة " في الاتحاد السوفيتي من قبل اللوبي الأرميني ، وبدأ التطبيق الفوري في " **قره باغ** " ، حيث كان الهدف المنشود هو إلحاق قسم من أراضي جمهورية أذربيجان إلي جمهورية أرمينيا بل قررت جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية إلحاق " **قره باغ**" إليها في 15 يونيو 1988 ، ومن ثم بدي للعيان الانحياز السوفيتي ــ **حتي وإن لم يكن معلناً** ــ للأرمن علي حساب المنع والضغط علي الأذربيجانيين .

لا تقف حدود " جمهورية قره باغ الجبلية " المزعومة عند حدود " قره باغ الجبلية " فقط بل تشمل كذلك مساحات كبيرة من أراضي أذربيجان ذاتها ، مع بذل الجهد المتناهي

لتصفية هذه المناطق من سكانها الأصليين من المسلمين الأذربيجانيين ، واستغلال ثرواتها الطبيعية والتعدينية الضخمة .

كلما كانت أذربيجان تخطو خطوة نحو الاستقلال كان الضغط الروسي يزداد حدة وتحولت الأعمال التحتية التي كانت تمارسها المنظمات السرية الأرمينية إلى حرب غير معلنة رسمياً ، وتمكنت القوات الأرمينية بعد انتهاج سياسة الإبادة الجماعية ضد الأذربيجانيين وترويعهم من احتلال " قره باغ الجلية " كلها تقريباً سنة 1991 ، وانتخبت نواباً عنها في البرلمان و كأن ذلك إيذانا بضمها النهائي إلى أرمينيا .

لم تقبل جمهورية أذربيجان كل هذه القرارات التي اتخذتها الحكومة الأرمينية وأصدرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الأوربي ، قرارات تُعرب عن قلقها البالغ بشأن استمرار سفك الدماء في " **قره باغ** " وتُطالب بإنهاء الحرب ، ولكن لم تكن هناك أي استجابة من قبل أرمينيا ، بل كانت أرمينيا تضرب بالقرارات الدولية عرض الحائط ، مطمئنة ومستندة إلي عدم وجود ضغوط عليها من القوي الكبري لإجبارها علي تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المطالبة بالانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها ، ومازال السيناريو والأوضاع كما هي دون أي تقدم .

أكدت الأمم المتحدة أن الحرب التي تشنها أرمينيا ضد أذربيجان هي حرب غير عادلة وأن حدودها وسيادتها قد انتهكت ، وأن أراضيها قد احتلت من قِبَل الأرمن ، واتخذ مجلس الأمن القرار رقم 822 في 30 أبريل 1993 ، والقرار رقم 853 في 29 يوليو 1993 ، والقرار رقم 874 في 14 أكتوبر ، والقرار رقم 884 في 12 نوفمبر 1993 وطالب مجلس الأمن الدولي القوات الأرمينية بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الأذربيجانية المحتلة ، ولكن لم تكن هناك أي استجابة من قبل أرمينيا نظراً لعدم وجود قوي تضغط عليها لتنفيذ القرارات الدولية ، ووجود شبه تواطئ من قبل الدول الكبري ، وعدم رغبة تلك القوي في الضغط علي أرمينيا للإنسحاب من أراضي أذربيجان التي تحتلها ، لعوامل عديدة من بينها أن سكان أرمينيا يدينون بالديانة المسيحية التي يدين بها سكان القوي الغربية الكبري ، بينما سكان أذربيجان يدينون

بالإسلام ، وكذلك وجود لوبي أرميني قوي يسيطر علي صناعة القرار في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

عقب أحداث فبراير سنة 1988 بدأت التكتلات الانفصالية الأرمينية والجماعات المسلحة الإرهابية في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي مدعومة بالقوات المسلحة الأرمينية في عملياتها العسكرية لإحتلال " قره باغ الجبلية " ، تؤيدها وحدات خاصة من القوات المسلحة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المتمركزة في أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ، وذلك بعلم وتنسيق مع الحكومة المركزية في موسكو ، وتوالي الاستيلاء على القرى والبلدات والمدن ، ولم تنجح المقاومة الأذربايجانية في صد الهجوم وفي ليلة 26 فبراير 1992 قامت الوحدات العسكرية الأرمينية بالإبادة الجماعية لسكان قرية خوجالي .

قبل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان يُنظر إلي أزمة " قره باغ الجبلية " باعتبارها شأناً داخلياً ، ثم جري تدويل الأزمة بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وأصبحت الحرب الدائرة بين أرمينيا وأذربيجان حرباً بين طرفين معترف بهما في القانون الدولي ، فقد تم قبول الدولتين بحدودهما السوفيتية في يناير 1992 " في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، والتي كانت تعرف في ذلك الوقت باسم " مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا " ، وفي مارس 1992 تم قبولهما في منظمة الأمم المتحدة[1].

رغم الخلفية التاريخية للصراع فإن البعض يرجع بداية الصراع في " قره باغ الجبلية " إلي فبراير 1988 ، وتحديداً عندما أصدرت دورة المجلس الإقليمي لمنطقة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان السوفيتية قراراً بخروجها من تشكيل أذربيجان ، وانضمامها إلي جمهورية أرمينيا السوفيتية في 21 فبراير 1988 ، ولكن رغم أن هذا القرار كان بداية للصراع المعلن والأعنف في الاقليم في الوقت الراهن إلا أن ذلك القرار قد سبقه القيام بأعمال تحضيرية علي نطاق واسع خلال عشرات السنين

1 - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولي - القاهرة 2008

من قبل المنظمات القومية الأرمينية ، وعلي رأسها حزب " دشنكتستيون " الذي أعلن منذ تأسيسه عام 1890 عن مطالباته في الأراضي الأذربيجانية ، وفي مقدمتها إقليم " ناختشيوان " والقسم الجبلي من اقليم " قره باغ " ، والتي يجب أن تمثل جزءاً من تشكيل " أرمينيا العظمي الممتدة من البحر إلي البحر " حسب أفكار وأهداف حزب " **دشنكتستيون** " القومي الأرميني .

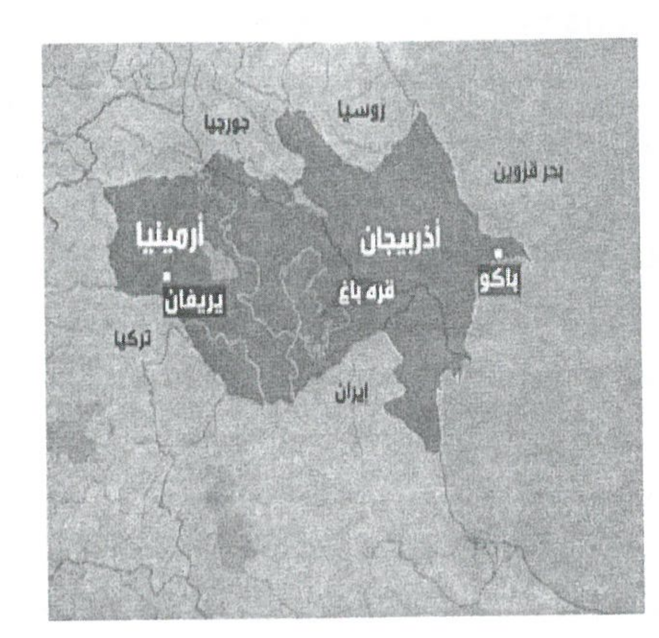
ومنذ ذلك الوقت ونشطاء حزب الاتحاد الثوري الأرميني " الدشناك " لم يتوقفوا للحظة واحدة عن أنشطتهم الرامية نحو تحقيق تلك الخطط المتطرفة ، واستمر الأرمن في مواصلة نشاطهم التخريبي فيما يتصل بوحدة أراضي جمهورية أذربيجان ، وقد زاد بصورة خاصة خلال ستينيات القرن العشرين نشاط المنظمات الأرمينية لاقتطاع الأراضي الأذربيجانية ، وكان هذا الأمر مرتبطاً بصورة جزئية بالفترة القصيرة لعهد ذوبان الجليد أثناء قيادة " نيكيتا خرشوف " ، والذي قاد إلي بعض المرونة السياسية للنظام في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ومنح فرصاً محدد لظهور أنشطة المنظمات الأرمينية القومية المتطرفة .

لكن الدور المحوري في أنشطة المنظمات الأرمينية القومية قد لعبته بلا شك الخطط الماضية بعيداً للقيادة السوفيتية ، فالمشكلة يمكن تعريفها علي أن دوائر محددة في قيادة الكرملين كانت تسعي بصورة قوية لاستخدام الأقليات الأرمينية الموجودة في مختلف دول العالم ، وذلك باعتبارها " طابوراً خامساً " للنظام السوفيتي ، وفي المقابل كانت تلك القيادة علي استعداد لإبداء بعض المرونة نحو الأرمن في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتمثلت أولي الخطوات نحو هذا الاتجاه في القرار الذي أصدرته الحكومة السوفيتية في أغسطس عام 1961 حول تنظيم ما يسمي " العودة إلي الوطن " للأرمن المقيمين في الخارج إلي اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتبع هذا الأمر موافقة القيادة السوفيتية علي منح الشرعية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية للفكرة المختلقة حول " إبادة الأرمن " ، وخلال عقد الستينيات من القرن العشرين حصل الأرمن علي حرية العمل التامة والتنقل للقيام بالدعاية ونشر أفكار الأرمن التي يروجون لها حول " إبادة الأرمن " مما سمح لهم في عام 1965 أن يحتفلوا

بذكري مرور خمسين عاماً علي الأحداث الشهيرة التي جرت عام **1915** في الامبراطورية العثمانية ، وذلك علي المستوي الحكومي بصورة دعائية كبيرة .

مع بداية عقد الستينيات من القرن العشرين اتسعت بصورة كبيرة الروابط بين أرمينيا السوفيتية والأرمن المقيمين بالخارج ، مما منح فرصاً إضافية لتغلغل الأفكار القومية المتطرفة داخل الأقليات الأرمينية في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وقد مهد كل ذلك إلي تصاعد الهستيريا القومية ليس فقط في أرمينيا السوفيتية حينذاك ، بل بين الأقليات الأرمينية ، وقد آمن القادة الأرمن علي وجه الخصوص وبدرجة أكبر في واقعية تنفيذ الخطط الخاصة باغتصاب المزيد من الأراضي الأذربيجانية .

ليس هناك ما يدعو للدهشة إزاء حقيقة أنه في عقد الستينيات من القرن العشرين أن تنشط بصورة خاصة محاولات تأسيس الإدارة الأرمينية للقسم الجبلي من " **قره باغ** " و " ناختشيوان " أيضاً ، وفي تلك السنوات أصبحت قيادة أرمينيا السوفيتية تعلن بصورة أكثر انفتاحاً وتكراراً وفي كل المنتديات السوفيتية عن مطالبتها بالقسم الجبلي من " **قره باغ** " ، وفي نفس الوقت قامت القيادة الأرمينية بمبادرة وتقديم العديد من العرائض للقيادة السوفيتية في موسكو حول مطالبها في اخضاع " **قره باغ** " و " ناختشيوان " لسيادة وحكم " يريفان " ، والأكثر من ذلك ، أنه خلال ستينيات القرن العشرين وفي ظل دعم " أرمينيا " أثيرت الفوضي في " **قره باغ** " أكثر من مرة ، وارتفعت المطالب المنادية بضم هذا الإقليم الأذربيجاني إلي أرمينيا ، وفي سياق تلك الفوضي كان الأذربيجانيون السلميون هم الجانب الأكثر عرضة للمعاناة بصوة عامة .



الفصل الثاني
جرائم ضد الانسانية

• عدوان أرمينيا واحتلال " قره باغ " :

توصف الحرب بأنها نزاع مسلح ومنظم بين الدول أو الشعوب أو القبائل ، وتُفسر الحرب كونها حل النزاع من خلال العنف ، مثل أزمة يجري الصراع فيها من خلال قوة السلاح بين دولتين ، أو بين مجموعات متفرقة داخل دولة وهي ما يطلق عليها حرب أهلية ، وتعتبر مواثيق الحرب هي جميع القواعد والضوابط وفقا للقانون الدولي لتحذير الأطراف المتنازعة والدول الآمنة وغير المنحازة والسكان المدنيين ، وتنطبق تلك القواعد والضوابط أيضاً علي الأطراف ، فيما يخص حقوقهم والتزاماتهم ، حيث تعود معاهدات الدول الخاصة بمواثيق الحرب إلي عام 1899 ، وعلي الرغم من أن أرمينيا تنكر احتلال أراضي أذربيجان ، وتحاول تصوير الأزمة وكأنها نزاع بين أذربيجان وإقليم " قره باغ الجبلية " فإن الحقائق التي خرجت إلي النور والعلن حتي اليوم تتناقض مع ذلك ، وتؤكد أن العدوان ضد أذربيجان كان ناتجاً عن مزاعم أرمينيا حول الأراضي .

لقد أصبح التخطيط من قبل قوات الاحتلال الأرمني للاستيلاء علي منطقة " لاتشين "[1] التي تم احتلالها في 18 مايو 1992 ، ورغم استيلاء أرمينيا علي جميع أراضي " قره باغ الجبلية " ، إلا أنها لم توقف اعتداءاتها ، مستغلة في ذلك الخلافات والصراعات الداخلية علي السلطة في أذربيجان والتي استمرت من مايو 1992 ، وحتي يونيو 1993

---

[1] – لاتشين هي ولاية في جنوب شرقي أذربيجان ، ومركزها الإداري والاقتصادي مدينة " لاتشين " ، وتبلغ مساحتها 1835 كيلو متر مربع ، تم تأسيسها خلال الفترة من 1924 إلي 1929 ، وفي عام 1929 تم إعلانها مركزاً لمقاطعة " لاتشين " وتقع بين إقليم " قره باغ الجبلية " الأذربيجانية التي تقطن فيها الأقلية الأرمينية ، وبين أرمينيا ، وقد تم احتلالها في 8 مايو 1992 من قبل أرمينيا خلال حرب " قره باغ الجبلية " التي اندلعت نتيجة العداون الأرميني علي أذربيجان ، حيث تم تشريد سكان منطقة " لاتشين " البالغ عددهم 71 ألف نسمة كلهم من السكان الأذربيجانيين ، فقد كانت المقاطعة لا يسكنها الأرمن حتي احتلالها ، وبعد الاحتلال تم توطين نحو عشرة آلاف نسمة من الأرمن فيها ، وتطالب أرمينيا في المحادثات حول إقليم " قره باغ الجبلية " مع أذربيجان بالإبقاء علي " لاتشين " كممر يربط بين أرمينيا وإيران ، في حين أعلن الرئيس الأذربيجاني " إلهام علييف في خطابه عام 2007 أن أذربيجان لا يمكن لها أن توافق علي أي تسوية لا تضمن انسحاب أرمينيا من كافة الأراضي الأذربيجانية المحتلة بما فيها إقليم " لاتشين " ، وأن أذربيجان لن تتراجع قيد أنملة عن مطالبها .

حيث وجهت تلك الصراعات ضربة قوية للدفاعات العسكرية الأذربيجانية ، الأمر الذي دعا الشعب إلي المطالبة بمجئ " حيدر علييف " لينقذ البلاد من الانهيار ، واستجاب الزعيم القومي لأذربيجان ، وتولي قيادة البلاد في 15 يونيو 1993 في ظروف صعبة للغاية ورغم ذلك شدد العدوان الأرميني من هجماته ، واحتل مناطق " أجدارا " في 7 يوليو 1993 ، " أغدام " في 23 يوليو 1993 ، " جبرائيل " في 23 أغسطس 1993 ، " فضولي " في 23 أغسطس 1993 " قوبادلي " في 31 أغسطس 1993 ، " زنجيلان " في 23 أكتوبر 1993 ، وبهذه الطريقة وقعت أجزاء كبري خارج إقليم " قره باغ الجبلية " من مناطق جنوب غرب أذربيجان تحت الإحتلال الأرميني ، وتقدر مساحتها بنحو خمس أراضي جمهورية أذربيجان .

بعد أحداث فبراير 1988 بدأت القوي الانفصالية لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية بالتعاون والتنسيق مع القوات المسلحة الأرمينية ، بعمليات عسكرية بهدف انتزاع " قره باغ الجبلية " وانضمت لتلك القوي وحدات من القوات المسلحة التابعة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية المتمركزة في أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ، وكان يبدو واضحاً أن القوات المسلحة الروسية لم تستطع أن تقوم بهذه الخطوة لولا حصولها علي الموافقة من موسكو ، وبذلك يعيد التاريخ نفسه ، حيث يتكرر نفس الموقف والوضع للظروف التاريخية عند سقوط السلطة القيصرية في فبراير 1917 ، فبعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية من جديد ، توحد الضباط الأرمن الذين كانوا ضمن صفوف الجيش السوفيتي والوحدات العسكرية السوفيتية السابقة في الجبهة الواحدة مثلما حدث من إبادة لشعب أذربيجان في مارس 1918 ، وبدأ الاستيلاء علي المناطق السكنية الأذربيجانية في " قره باغ الجبلية " حيث تم احتلال قرية " كاركيجهان " في 15 فبراير ، وقد صاحب ذلك عمليات قتل للسكان المدنيين العزل ، ومن ثم تم تضييق الحصار علي " خوجالي " ، و " شوشا " ، وقامت الوحدات العسكرية الأرمينية والسوفيتية في منتصف فبراير بالاستيلاء علي قرية " قره باغلي " .

مع بداية صيف عام 1989 جرت اشتباكات مسلحة مستمرة في ولاية " قره باغ الجبلية " وأعلنت الولاية عدم طاعتها لأذربيجان ، وفي 12 يوليو 1989 اتخذ مجلس " قره باغ الجبلية " قراراً بانسحاب الولاية من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وفرضت نظام الأحكام العرفية في الولاية ، وفي يريفان تم اعتقال أعضاء لجنة " قره باغ الجبلية " برئاسة " ليفون تير بيتروسيان " **(الذي أصبح رئيساً لأرمينيا فيما بعد)** ، أما الدورة المشتركة للمجلس الأعلي الأرميني ومجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي فأعلنت في ديسمبر 1989 ضم " قره باغ الجبلية " إلي أرمينيا .

تلك القرارات المتسارعة نحو انفصال الاقليم عن الوطن الأم – **أذربيجان** – كان لابد أن يقابلها مواجهة حاسمة ، ولكن أذربيجان لم تكن علي استعداد لهذه القرارات نظراً لارتباك المشهد السياسي الداخلي الذي عملت روسيا علي تأجيجه وارباكه ، حتي ينشغل الأذربيجانيون بشأنهم الداخلي ويتم تهيئة المشهد في " قره باغ الجبلية " للأرمن .

بينما كانت الأوضاع تتدهور في " قره باغ الجبلية " باستمرار ، كان الرئيس الأذربيجاني " إياز مطاليبوف" شديد التردد بشأن إنشاء جيش وطني ، ولذلك فقد عاني الأذربيجانيون كثيراً من تقهقر موجع ومؤلم في " قره باغ الجبلية " ، وفي مايو 1992 استولت أرمينيا علي مدينتين لهما أهمية استراتيجية ، هما " شوشا " و " لاتشين " وقد منح ذلك أرمينيا طريقاً هاماً استراتيجياً يربط تلك المدن بأرمينيا من خلال سلسلة الجبال[1].

كانت بحوزة الأرمن في " قره باغ الجبلية " ستة آلاف مقاتل ضمن " قوات الدفاع الذاتي " والتي عرفت فيما بعد باسم " جيش جمهورية قره باغ " الخاضعة للجنة الدفاع وأضافت تلك القوات إلي ترسانتها الكثير من الأسلحة والعتاد التي كانت موجودة بحوزة القوات السوفيتية المنسحبة ، وانتقل الأرمن إلي الهجوم ، واستولوا في ليلة 26 فبراير 1992 علي مدينة " خوجالي " محققين أول تقدم كبير في الحرب رافقه قتل اللاجئين من مدينة " خوجالي " الذين قدم لهم ممر انساني ، حيث تم هلاك 485 شخصاً بين القتلي

---

(1) Armenian Mythomania - Acompulsion to embroider the truth, exaggerate or to tell lies.
- Erich Feigl

والمتجمدين بالثلوج في الطريق بمن فيهم مئات النساء والأطفال ، وقد وصفت منظمة حقوق الإنسان هذا الحدث بأنه أكبر مذبحة في تاريخ النزاع بين الدولتين ، ثم سقطت مدينة " شوشا " في أيدي القوات الأرمينية ليلة التاسع من مايو **1992** ، وباتت أراضي إقليم " قره باغ الجبلية " كلها تحت سيطرة الأرمن ، وبعد ذلك اندفعت القوات الأرمينية تجاه مدينة " لاتشين " التي تفصل إقليم " قره باغ الجبلية " عن أرمينيا ، وسقطت " لاتشين " في **18** مايو **1992** ، واتصل إقليم " قره باغ الجبلية " بأرمينيا مباشرة واعتبرالأرمن أن الحرب قد انتهت ولم يبق لهم سوي الاستيلاء علي بعض القري الأرمينية إلا أن حكومة أذربيجان قررت استعادة " قره باغ الجبلية " مهما كانت الظروف واستطاعت إعادة ترتيب الجيش الأذربيجاني بما توافر من أسلحة لديه

جدول يبين الأراضي التي احتلتها أرمينيا خلال حرب " قره باغ "

الأراضي المحتلة	تاريخ الاحتلال	مساحة الأراضي المحتلة		
		بالكيلو متر	نسبتها لأذربيجان	نسبتها لأرمينيا
قره باغ الجبلية	1988 - 1992	4400	5.08	14.77
شوشا	8 مايو 1992	289	33.0	97.0
لاتشين	18 مايو 1992	1835	12.2	16.6
كلبجار	2 أبريل 1993	1936	24.2	50.6
أغدام	23 يونيو 1993	1094	26.1	67.3
فضولي	23 أغسطس 1993	1286	60.1	65.4
جبرائيل	23 أغسطس 1993	1050	21.1	52.3
قوبادلي	31 أغسطس 1993	802	93.0	69.2
زنجيلان	29 أكتوبر 1993	707	81.0	37.2

فاجأت القوات الأذربيجانية الأرمن يوم **12** يونيو **1992** بهجوم في الاتجاه الشمالي وتم الاستيلاء علي المنطقة الشمالية من إقليم " قره باغ الجبلية " خلال عدة أيام ، واستمر

هجوم الجيش الأذربيجاني حتي أصبح ثلث مساحة إقليم " قره باغ الجبلية " تحت سيطرة القوات الأذربيجانية في أوائل شهر سبتمبر **1992** ، الأمر الذي اعتبر قمة انتصارات الجيش الأذربيجاني في الحرب مع أرمينيا ، وخلال انتصارات القوات الأذربيجانية وتقدمها أعلنت السلطة الانفصالية في " قره باغ الجبلية " حالة الطوارئ والتعبئة العامة في الإقليم الذي تسيطر عليه ، ونقلت أرمينيا إلي القوات الانفصالية معونات ومعدات حربية ، وقامت روسيا بتزويدها بالكثير من الأسلحة لمواجهة تقدم القوات الأذربيجانية وفي **18** سبتمبر بدأت القوات الأذربيجانية هجوماً جديداً نحو المناطق المحتلة إلا أن الأسلحة والمعدات الحربية التي تمتلكها لم تكن كافية لمواصلة التقدم ، ولكن الأرمن الذين انتقلوا إلي مرحلة الهجوم المضاد تمكنوا من استعادة المناطق التي حررتها القوات الأذربيجانية مرة أخري ، وأعادت أرمينيا حشد المزيد من القوات والعتاد الحربي تجاه ساحة المعركة في " قره باغ الجبلية " حتي بلغ تعداد القوات الأرمينية في نهاية عام **1992** ثمانية عشر ألف جندي ، بينهم إثنا عشر ألف جندي من أرمن " قره باغ الجبلية " وكانت بحوزتهم مائة دبابة ، ومائة وتسعون مركبة وآلية قتالية .

في الخامس عشر من يناير **1993** بدأت القوات الأذربيجانية الهجوم من جديد في الجهة الشمالية ، إلا أنها فشلت في تحقيق أي تقدم ، وبدأت مرحلة جديدة لهزائم الجيش الأذربيجاني ، وخلال فصلي الربيع والصيف من عام **1993** توالت هزائم القوات الأذربيجانية ، رافقت تلك الهزائم أزمة سياسية حادة في باكو ، الأمر الذي أدي إلي سقوط الحكومة وعودة الزعيم " **حيدر علييف** " لقيادة البلاد ، واستغل الأرمن حالة الفراغ السياسي في أذربيجان وبدأوا هجوماً كبيراً واستطاعوا خلال ثمانية أشهر فرض سيطرتهم علي مساحة كبيرة من الأراضي الأذربيجانية قدرت بنحو ألف وأربعمائة كيلو متر مربع ، وفي الخامس عشر من ديسمبر **1993** حاولت القوات الأذربيجانية استعادة زمام الأمور مرة أخي بعدما أعاد " **حيدر علييف** " ترتيب الأوضاع داخل الجيش من جديد ، في الوقت الذي عزز فيه الأرمن قواتهم المسلحة من خلال خطوط الإمداد الروسي الكثيف الذي قدم مختلف أنواع الأسلحة للقوات الأرمينية ، وقد حاول الأرمن خلال فصلي الشتاء والربيع من عام **1994** قطع المنطقة الشمالية الغربية لأذربيجان

كما هو الحال مع المنطقة الجنوبية الغربية ، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك ، حتي يجبروا أذربيجان الموافقة علي شروط الصلح التي فرضها الأرمن من قبل ، ولكن الزعيم الجديد لأذربيجان " **حيدر علييف** " استطاع قيادة تلك الفترة بكفاءة عالية حتي بينت الأحداث علي الأرض أن الأرمن ليس بمقدورهم تطوير أي نجاح لهم بعد ذلك ، وأن ما حققوه من احتلال هو أقصي ما يمكن تحقيقه ، وكانت تلك مرحلة التوازن في القوي بين أذربيجان بسلطتها الجديدة وبين أرمينيا المدعومة من روسيا .

اتبع الأرمن أسلوب ممنهج اعتمد علي تخريب وتدمير الأراضي المحتلة بهدف إخلاء المناطق المحتلة من جميع السكان الأذربيجانيين ، وكذلك تغيير المعالم التاريخية والحضارية التي تدل علي وجود الأذربيجانيين في تلك المناطق ، وكان من نتيجة تلك الحروب التي شنتها أرمينيا استشهاد عشرين ألف أذربيجاني ، وجرح مائة ألف آخرين فضلاً عن خمسين ألف معوق ومشوه ، ووصل عدد اللاجئين والنازحين إلي أكثر من مليون لاجئ ، بينما بلغ عدد الأسري من قبل الاحتلال الأرميني بحسب المعلومات والمصادر الرسمية **8614** أسير منهم **314** امرأة ، **58** طفلاً ، **255** من العجائز وكبار السن ، في حين يخفي الأرمن الأعداد الحقيقية للأسري عن المنظمات الانسانية الدولية أدان المجتمع الدولي الاعتداءات الأرمينية علي أراضي أذربيجان ، وأصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات في هذا الشأن هي : **822** في **30** أبريل **1993** ، **853** في **29** يوليو **1993** ، **874** في **14** أكتوبر **1993** ، **884** في **12** نوفمبر **1993** ، تدعو أرمينيا للانسحاب الفوري من أراضي أذربيجان التي احتلتها ، ولكن لم تلقي تلك القرارات أي استجابة من قبل أرمينيا والمجتمع الدولي ، وكذلك عدم وجود الضغوط الكافية من قبل الدول الكبري لإجبار أرمينيا علي الانسحاب من الأراضي التي احتلتها .

روجت أرمينيا بشكل واسع ادعاءات ملكيتها للأراضى الأذربيجانية ومن ضمنها إقليم " قره باغ الجبلية " ، وشكلت تلك الإدعاءات بعضا من استراتيجيتها التى أسست " **أرمينيا العظمى** " ، ولذلك دأبت أرمينيا على استغلال الظروف المواتية لتحقيق أهدافها ، فعندما انتخب " ميخائيل جورباتشوف " زعيما للإتحاد السوفيتى فى عام **1985** كثف الأرمن

من نشاطهم مرة أخرى ، مستغلين ميوله ومساندته للأرمن وعداءه مع زعيم أذربيجان القومي " **حيدر علييف** " ، وظهر جليا دعم وحماية الحكومة السوفيتية للإنفصاليين المسلحين الأرمن ، وخلال تلك الفترة ومن أجل أن يطبق الاتحاد السوفيتي خطته السرية المتعلقة بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، قام " ميخائيل جورباتشوف " بإزاحة أهم عقبة فى طريقه وهو زعيم أذربيجان القومي " **حيدر علييف** " عن المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

قدم " ميخائيل جورباتشوف " اقتراحاً إلي القيادة السوفيتية حول مسألة إقليم " قره باغ الجبلية " ، من أجل إيجاد حلاً للمشكلة في ظل الظروف الديمقراطية وسياسة إعادة البناء " البروسترويكا "[1].

وعلي الفور بدأت " اللجنة السرية الأرمينية لقره باغ " ، والمنظمة المسلحة التابعة لها " كرين " ، في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، العمل العلني ، وشكلت فى ذلك الوقت حركة " مياتسوم " ، وتم مساندة هذه الحركة من جانب أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، كما تلقت كافة الدعم السياسي من القيادة المركزية فى موسكو ، وكذلك نفوذ إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وجميع الأرمن فى العالم ثم اتخذت الأحداث شكلا أكثر عدوانية فى عام **1988** .

استولت تجمعات الانفصاليين والقوميين الأرمن علـى " يريفان " ، و " خانكندي / ستيباناكيرت " فى فبراير **1988** ، وفى جلسة مجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، قُدم التماس من المجلس الأعلى للجمهورية السوفيتية الاشتراكية الأذربيجانية للنظر بعين الاعتبار للوضع القانونى للولاية في عشرين فبراير ، وتدل هذه الحقائق على أن الأرمن قد غيروا تكتيكاتهم السابقة ، التي تبنوها فى نوفمبر عام **1945** ، وتمكنوا من خلق رؤية غير صحيحة وواقعية للمجتمع الدولى عن " قره باغ الجبلية " ، وذلك من خلال الدعاية المكثفة وتجمعات الأرمن القوية المنتشرة في كثير من دول العالم ، لذلك فقد بدأوا فى شن حملات الدعاية بشكل علنى .

---

[1] – مجموعة " ميخائيل جورباتشوف " – الأكاديمي الأرميني أجاباكيان .

كما هو الحال مع المنطقة الجنوبية الغربية ، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك ، حتي يجبروا أذربيجان الموافقة علي شروط الصلح التي فرضها الأرمن من قبل ، ولكن الزعيم الجديد لأذربيجان " **حيدر علييف** " استطاع قيادة تلك الفترة بكفاءة عالية حتي بينت الأحداث علي الأرض أن الأرمن ليس بمقدورهم تطوير أي نجاح لهم بعد ذلك ، وأن ما حققوه من احتلال هو أقصي ما يمكن تحقيقه ، وكانت تلك مرحلة التوازن في القوي بين أذربيجان بسلطتها الجديدة وبين أرمينيا المدعومة من روسيا .

اتبع الأرمن أسلوب ممنهج اعتمد علي تخريب وتدمير الأراضي المحتلة بهدف إخلاء المناطق المحتلة من جميع السكان الأذربيجانيين ، وكذلك تغيير المعالم التاريخية والحضارية التي تدل علي وجود الأذربيجانيين في تلك المناطق ، وكان من نتيجة تلك الحروب التي شنتها أرمينيا استشهاد عشرين ألف أذربيجاني ، وجرح مائة ألف آخرين فضلاً عن خمسين ألف معوق ومشوه ، ووصل عدد اللاجئين والنازحين إلي أكثر من مليون لاجئ ، بينما بلغ عدد الأسري من قبل الاحتلال الأرميني بحسب المعلومات والمصادر الرسمية **8614** أسير منهم **314** امرأة ، **58** طفلاً ، **255** من العجائز وكبار السن ، في حين يخفي الأرمن الأعداد الحقيقية للأسري عن المنظمات الانسانية الدولية أدان المجتمع الدولي الاعتداءات الأرمينية علي أراضي أذربيجان ، وأصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات في هذا الشأن هي : **822** في **30** أبريل **1993** ، **853** في **29** يوليو **1993** ، **874** في **14** أكتوبر **1993** ، **884** في **12** نوفمبر **1993** ، تدعو أرمينيا للانسحاب الفوري من أراضي أذربيجان التي احتلتها ، ولكن لم تلق تلك القرارات أي استجابة من قبل أرمينيا والمجتمع الدولي ، وكذلك عدم وجود الضغوط الكافية من قبل الدول الكبري لإجبار أرمينيا علي الانسحاب من الأراضي التي احتلتها .

روجت أرمينيا بشكل واسع ادعاءات ملكيتها للأراضى الأذربيجانية ومن ضمنها إقليم " قره باغ الجبلية " ، وشكلت تلك الإدعاءات بعضا من استراتيجيتها التى أسست " **أرمينيا العظمى** " ، ولذلك دأبت أرمينيا على استغلال الظروف المواتية لتحقيق أهدافها ، فعندما انتخب " ميخائيل جورباتشوف " زعيما للإتحاد السوفيتى فى عام **1985** كشف الأرمن

من نشاطهم مرة أخرى ، مستغلين ميوله ومساندته للأرمن وعداءه مع زعيم أذربيجان القومي " **حيدر علييف** " ، وظهر جليا دعم وحماية الحكومة السوفيتية للإنفصاليين المسلحين الأرمن ، وخلال تلك الفترة ومن أجل أن يطبق الاتحاد السوفيتي خطته السرية المتعلقة بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، قام " ميخائيل جورباتشوف " بإزاحة أهم عقبة فى طريقه وهو زعيم أذربيجان القومي " **حيدر علييف** " عن المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

قدم " ميخائيل جورباتشوف " اقتراحاً إلي القيادة السوفيتية حول مسألة إقليم " قره باغ الجبلية " ، من أجل إيجاد حلاً للمشكلة في ظل الظروف الديمقراطية وسياسة إعادة البناء " البروسترويكا "[1].

وعلي الفور بدأت " اللجنة السرية الأرمينية لقره باغ " ، والمنظمة المسلحة التابعة لها " كرين " ، في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، العمل العلني ، وشكلت فى ذلك الوقت حركة " مياتسوم " ، وتم مساندة هذه الحركة من جانب أرمينيا وولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، كما تلقت كافة الدعم السياسي من القيادة المركزية فى موسكو ، وكذلك نفوذ إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وجميع الأرمن فى العالم ثم اتخذت الأحداث شكلا أكثر عدوانية فى عام **1988** .

استولت تجمعات الانفصاليين والقوميين الأرمن على " يريفان " ، و " خانكندي / ستيباناكيرت " فى فبراير **1988** ، وفى جلسة مجلس ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، قُدم التماس من المجلس الأعلى للجمهورية السوفيتية الاشتراكية الأذربيجانية للنظر بعين الاعتبار للوضع القانونى للولاية في عشرين فبراير ، وتدل هذه الحقائق على أن الأرمن قد غيروا تكتيكاتهم السابقة ، التي تبنوها فى نوفمبر عام **1945** ، وتمكنوا من خلق رؤية غير صحيحة وواقعية للمجتمع الدولى عن " قره باغ الجبلية " ، وذلك من خلال الدعاية المكثفة وتجمعات الأرمن القوية المنتشرة في كثير من دول العالم ، لذلك فقد بدأوا فى شن حملات الدعاية بشكل علنى .

[1] – مجموعة " ميخائيل جورباتشوف " – الأكاديمي الأرميني أجاباكيان .

لم تكن القيادة الأذربيجانية ، ولا شعب أذربيجان مستعدين لهذه التكتيكات الجديدة من الانفصاليين والأرمن ، ومن المساندين والداعمين لهم ، ونتيجة لاغتيال شابين آذربيجانين وجرح تسعة عشر شخصا على يد الانفصاليين الأرمن فى " عسكران " فى 20 فبراير ، جرى الاستعداد السياسى لمواجهة خطط الأرمن ، وفى أواخر فبراير ارتكب أعضاء أجهزة أمن الدولة و الخدمات الخاصة لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مأساة مروعة فى المدينة الصناعية الأذربيجانية الكبيرة " سومغاييت " وسرعان ما ظهرت بصورة واضحة أسباب مأساة " سومغاييت " ، فقد كانت هذه الخطوة تستهدف الأذربيجانيين المقيمين فى مناطق أرمينية ، وتهدف لفصل " قره باغ الجبلية " عن أذربيجان السوفيتية ، ففي العاشر من مارس قُتل أربعة من سكان قرية " ميهماندار " الأذربيجانية الواقعة جنوب " يريفان " ، وتدمير أكثر من مائة منزل ، وفي الخامس والعشرين من نفس الشهر تم إجلاء السكان عن القرى الأذربيجانية فى إقليم " أرارات " ، كما هاجم الأرمن فى منتصف مارس القرى الأذربيجانية القريبة من " يريفان " ، و ظهرت البربرية الأرمينية ضد الآذربيجانيين .

فى فترة تغلغل الانفصاليين الأرمن ، اتسمت سياسة الحزب الشيوعى لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تجاه إقليم " قره باغ الجبلية " باللامبالاه والتجاهل وغض الطرف عما يقوم به الانفصاليون الأرمن ، وكانت تلك السياسة الأقرب للموافقة المبطنة ، وإعطاء الضوء الأخضر للأرمن للقيام بالمزيد من الأعمال التي تحقق لهم أهدافهم الانفصالية ، فالقرار الخاص بالتدابير المتعلقة بتطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية لولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى التابعة لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية فيما بين أعوام 1988 حتى 1995، كان مجرد محاولة للتغطية علي الطبيعة الانفصالية ، مما أدى إلى تشجيع الانفصاليين الأرمن على المضى فى عدوانهم كانت القيادة الأذربيجانية خاضعة لموسكو ، واتخذت موقف المهادن الذى يحاول التوافق بين الخونة والمعتدين على شعبهم ، حتي اتخذت موسكو خطوة أخرى لفصل إقليم " قره باغ الجبلية " الذى منح الحكم الذاتى من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، فقد وافقت رئاسة المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

على القرار الذى ينص على شكل خاص للحكومة فى إقليم " قره باغ الجبلية " الذى يتمتع بالحكم الذاتى فى 12 يناير 1989 ، وكان الهدف من تلك الخطوة هو مساندة موقف الانفصاليين ، فقد جاءت اللجنة التحكيمية الخاصة ، التى أقيمت فى إقليم " قره باغ " كى تمهد لتسليم " قره باغ الجبلية " لأرمينيا ، ومع ذلك ، ونتيجة للكفاح الديمقراطى لشعب أذربىجان الذى كان واعيا بكل ذلك ، فقد تم إلغاء لجنة التحكيم الخاصة فى 28 نوفمبر 1989 ، إلا أن الهيكل البنائى قد تم استبداله بلجنة سميت بـ " اللجنة التنظيمية " ، وللاستفادة من ذلك فقد نفذت أرمينيا قرارا غير دستورى لضم " قره باغ الجبلية " إلى أرمينيا فى الأول من ديسمبر 1989 ، وكان ذلك انتهاكا صريحا وعلنيا للتكامل الإقليمى لأذربيجان السوفيتية ، وكما كان متوقعاً أن تغض موسكو الطرف عن حقيقة هذا التدخل السافر ، وهكذا ظل الموقف يتدهور ، واتخذت قيادة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بزعامة " ميخائيل جورباتشوف " خطوة أخرى أكثر قسوة ضد أذربيجان ، واختيرت " باكو " الهدف الرئيسى .

قام الاتحاد السوفيتى بانتهاك مسئولياته الدستورية أمام الشعب حين دفع بالقوات المسلحة الهائلة المزودة بأحدث الأسلحة والعتاد والأساليب المتطورة والمدافع ، مدعومة بالجنود والمليشيات الأرمينية ، وارتكب جريمة من أبشع الجرائم ضد الإنسانية فى " باكو " ليلة العشرين من يناير عام 1990 ، فيما أطلقت عليه وسائل الإعلام اسم " يناير الأسود " نظراا لبشاعة تلك المجزرة المروعة .

لم تضعف مأساة العشرين من يناير من إرادة شعب أذربيجان ، بل أنها زادت من عزيمة وكفاح الشعب من أجل الاستقلال وتكامل أراضيه ، وفى اليوم التالى جاء " حيدر علييف " لتمثيل أذربيجان فى موسكو ، وعرض الأعمال الإجرامية للقيادة السوفيتية وعبر عن مساندته لكفاح لشعب أذربيجان في قضيته العادلة من أجل الخلاص وأعلن مجلس السوفيت الأعلى الأذربيجانى عن استرداد استقلال الدولة فى يوم 30 أغسطس عام 1991 ، وجرى التوثيق الدستورى على اعتبار يوم الاستقلال الوطنى فى 8 أكتوبر ، وانتهز الانفصاليون الأرمن فرصة تلك الأوضاع ، للاستمرار فى خلق تنظيمات وهيئات سياسية ، فأعلنوا عن إنشاء هيئة وهمية تدعى " جمهورية قره باغ

الجبلية " فى سبتمبر عام **1991** ، ولم تعترف الجمهورية الأذربيجاني بهذا الهيكل السياسى غير القانوني ، وأعقب انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فى أواخر عام **1991** تغيير فى الموقف الجغرافى السياسى فى منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي ، فقد أعلن الأرمن عن حرب مفتوحة وغير عادلة ضد الآذربيجانيين ودخلت القوات المسلحة الأرمينية " قره باغ "منتهكة حدود وسيادة أذربيجان بشكل موحد مع الانفصاليين الأرمن .

نظراً لإرتفاع مستوي المعيشة في جمهورية أذربيجان حيث توجد مصادر النفط والغاز الطبيعي ، وكثير من الموارد المعدنية ، ومن ثم قيام العديد من الصناعات ، إضافة إلي ازدهار النشاط الزراعي الأمر الذي أدي إلي هجرة عدد كبير من الأرمن إلي جمهورية أذربيجان للاستفادة من الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها ، وقد كان الأرمن الذين هاجروا إلي أذربيجان لا يعاملون كأجانب أو مهاجرين ، بل كانت تتم معاملتهم كمواطنين دون أي تفرقة بين المواطنين الأذربيجانيين ، وخاصة خلال الحقبة السوفيتية التي كانت خلالها تنتمي أذربيجان وأرمينيا تنتميان لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ومن ثم فقد كانت حرية التنقل وتملك الأراضي والعقارات متاحة وميسرة لسكان الدولتين في أي من دول الاتحاد السوفيتي وبالطبع من ضمنها أراضي كل أرمينيا وأذربيجان ، ولذلك فقد شهدت تلك الحقبة وجود كثير من السكان الأرمن داخل أذربيجان ، وكذلك وجود كثير من السكان الأذربيجانيين داخل أرمينيا .

اتصفت الحرب التي شنتها أرمينيا علي اقليم " قره باغ " عام **1991** بأنها من أشرس الحروب وأكثرها دموية وتدميرا في التاريخ الحديث ، فقد قتل في تلك الحرب ما يقرب من ثلاثين ألف مواطن ، كما اضطر إلي ما يزيد عن مليون مواطن آخر إلي النزوح عن منازلهم ووطنهم ، حيث شنت أرمينيا عدوانها علي إقليم " قره باغ " الذي يقع داخل حدود أذربيجان ، بمساعدة القوات الروسية مستهدفة السكان المدنيين ، الأمر الذي تسبب في تلك الدموية والوحشية التي نتجت عنها .

تحكي " **انتيجا كهرمانوفا** " عن أحوال الحرب التي أرغمتها علي ترك منزلها ، كان هناك صورة باهتة معلقة علي أحد الجدران في الغرفة التي تسكنها السيدة " **كهرمانوفا** "

ذات الثمانين عاما ، تظهر تلك الصورة زوجين جميلين ترتسم ملامح الحزن علي وجهيهما ، وهما ابنتها وزوج ابنتها ، انهمرت الدموع علي خديها المتجعدين اللذين خطهما المشيب ، وهي تصف ما حدث لهما خلال الحرب التي شنتها أرمينيا علي إقليم " **قره باغ** " حيث ربط جنود الأرمن زوج ابنتها إلي شجرة وأحرقوه حيا ، ثم أطلقوا الرصاص علي رأس ابنته ، وتابعت " **كهرمانوفا** " وهي تمسح الدموع بغطاء رأسها ثم أطلقوا النار علي حفيدتي ليردوها قتيلة أيضا ، وأطلقوا النار علي حفيدتي الأخري وقالوا إن ذلك حتي نتعلم الدرس .

أما " **كهرمانوفا** " فقد نجحت في الهرب ، واختبأت بين الأشجار لأربعة أيام مع أحفادها الثلاث ممن بقوا علي قيد الحياة ، وذلك قبل أن تهرب وتصطحبهم معها ، وهي تعيش منذ ذلك الحين لأكثر من عشرين عاما في غرفة صغيرة بإحدي المصحات القديمة التي يعود تاريخها إلي الحقبة السوفيتية ، حيث عملت علي تربية أحفادها في هذا المكان وكل ما تريده السيدة " **كهرمانوفا** " هي العودة إلي وطنها وبيتها التي تركته قسرا والموت في المكان الذي ولدت فيه ، تريد العودة إلي بيتها الذي ما زالت تتذكر أركانه وذكرياتها به ، تلك أمنيتها في هذه الحياة[1] .

---

[1] - **داميين ماكجينيس – أذربيجان وأرمينيا ، بركان خامد من الصراع – BBC العربية – 16 ديسمبر 2012**

• مذبحة خوجالي:

مع بداية عام 1992 بلغ عدد المقاتلين الأرمن في " قره باغ الجبلية " ستة آلاف مقاتل ضمن قوات الدفاع الذاتي الخاضعة للجنة الدفاع ، وزادت تلك القوات من ترسانتها ومعداتها العسكرية علي حساب القوات السوفيتية التي انسحبت لافساح المجال للأرمن الذين هاجموا المدن والقري ، فاستولوا علي مدينة " خوجالي " ليلة 26 فبراير 1992 بعد ارتكاب مذبحة دموية بشعة بحق السكان المدنيين ، وشهدت المدينة أبشع جرائم التطهير العرقي والإبادة بحق الإنسانية ، الأمر الذي اضطر الأرمن إلي فتح ممر لعبور السكان والجرحي إلي خارج المدينة .

في مساء 25 ليلة 26 فبراير 1992 تحركت القوات المسلحة الأرمينية بمساعدة فوج المشاه ميكانيكي 366 السوفيتي صوب قرية " خوجالي " وتم محاصرتها ، ومع الساعات الأولي من فجر يوم 26 فبراير تم الهجوم علي القرية وتدميرها علي نطاق واسع وارتكبت القوات المسلحة الأرمينية مذبحة كانت بمثابة أكبر مأساة في التاريخ المعاصر بعد الحرب العالمية الثانية ، والمعروفة باسم " **مذبحة خوجالي** " .

يسكن الأذربيجانيون مدينة " **خوجالي** " منذ زمن بعيد ، حيث يوجد بها آثار تاريخية قديمة ، وبها آثار حضارة " خوجالي جداباي " الأذربيجانية التي تعود إلي القرنين الرابع عشر والثاني عشر قبل الميلاد ، وعُثر بها أيضاً علي آثار تحت الأرض تعود إلي نهاية العصر البرونزي وأوائل العصر الحديدي مثل بعض الصناديق الحجرية والسراديب والمقابر[1] .

لقد ارتكبت القوات المسلحة الأرمينية بالتعاون مع القوات السوفيتية المرابطة بمدينة " خانكندي " القريبة ، مذبحة من أبشع الجرائم في حق الإنسانية في العصر الحديث ، ففي الوقت الذي تحدثت فيه المصادر الأذربيجانية عن حصيلة مبدئية للضحايا تُقدر بألف قتيل ، ذكر الإعلان الرسمي للقسم الإعلامي لوزارة الدفاع بجمهورية أذربيجان أن عدد

1 – د . أحمد سامي العايدي – مأساة خوجالي صفحة مؤلمة في تاريخ أذربيجان المعاصر – صحيفة الأهرام – 26 فبراير 2012

القتلي بلغ سبعمائة قتيل ، وقد تم نزع فروة الرأس من أسري الحرب والقتلي ، ومنهم من فقأت عيناه ،ومن ضمن القتلي 613 شخصا من السكان الأذربيجانيين المدنيين العزل ، بينهم 106 إمرأة ، 63 طفلا ، 70 شيخا مسنا ، وتم القضاء علي ثماني أسر في شكل إبادة تامة ، وبالإضافة إلي ذلك تم اعتقال 1275 شخصاً من بينهم 150 شخصا لا يُعرف مصيرهم حتي الآن . وفي أثناء ذلك الهجوم تُرك حوالي ثلاثة آلاف من سكان القرية البالغ تعدادها سبعة آلاف نسمة ، حيث كانت في ذلك الوقت بها عدد كبير من المصابين والمرضي والشيوخ والنساء والأطفال محاصرين بالقوات الأرمينية لأربعة أشهر .

وقد اختارت القوات الأرمينية مدينة " خوجالي " لتكون مسرحاً لتلك المذبحة الدامية باعتبارها تمثل أهمية استراتيجية في **قره باغ** . فمدينة " **خوجالي** " تقع وسط منطقة " **قره باغ** " الجبلية الأذربيجانية المحتلة حالياً من قبل الأرمن ، ولها موقع استراتيجي مهم في هذه المنطقة ، وتعد مدينة " **خوجالي** " ثاني أكبر المناطق السكنية للأذربيجانيين بعد مدينة " شوشا " في " **قره باغ** " الجبلية ، ويعيش بها سبعة آلاف نسمة ، وهي علي بعد عشرة كيلومترات من مدينة " خانكندي " في الجنوب الشرقي من أذربيجان عند سلسلة جبال " **قره باغ** " ، كما يوجد بها المطار الوحيد بمنطقة " **قره باغ** " الجبلية بأكملها وقد اعترفت أرمينيا بعد ذلك أن الهدف الأساسي من هجومها علي مدينة " **خوجالي** " هو تدميرها ، وإخلاء طريق " عسكران – خانكندي " المار بها ، والإستيلاء علي المطار الموجود في حوزة الأذربيجانيين[1] .

لقد كان الهجوم علي مدينة " **خوجالي** " عملا مخططاً ومدبراً تدبيرا محكماً ، حيث حاصر الأرمن المدينة منذ أكتوبر 1991 وذلك مع بداية إعلان استقلال جمهورية أذربيجان عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ففي 30 أكتوبر من ذلك العام تم منع الحافلات من الوصول للمدينة ، وأصبحت وسيلة المواصلات الوحيدة التي تربط

1 – د . أحمد سامي العايدي – مأساة خوجالي صفحة مؤلمة في تاريخ أذربيجان المعاصر – صحيفة الأهرام – 26 فبراير 2012

" **خوجالي** " بأذربيجان هي الطائرات المروحية " هيلوكوبتر " ، حيث كانت آخر طائرة وصلت إليها في **28** يناير **1992** .

سوف تظل مذبحة " **خوجالي** " رمزاً للتطهير العرقي القاسي ، حيث نجحت الوحدات العسكرية الأرمينية من خلال تلك العمليات العسكرية البشعة من تحقيق هدفها في نشر الرعب والفزع بين صفوف الأذربيجانيين ، وخاصة بين صفوف السكان المدنيين محققة تفوقاً نفسياً ساعدها علي الاستمرار في تحقيق تقدمها الهجومي[1] استمر الأرمن في احكام حصارهم لمدينة" **خوجالي**" فبعد أن تم قطع كل وسائل المواصلات البرية بينها وبين أذربيجان ، ولم يبقي سوي الطيران كوسيلة وحيدة لربط المدينة بالوطن الأم، لكن الأرمنلم يرق لهم ذلك أيضا، فقامواباسقاطمروحية فوق مدينة " شوشا " راح ضحيتها **41** شخصاً ، وعلي إثر ذلك الحادث الأليم تم وقف تلك الوسيلة الجوية أيضاً لتصبح " **خوجالي** " معزولة تماماً عن باقي أجزاء الوطن في أذربيجان .

واعتباراً من الثاني من يناير **1992** ، تم قطع التيار الكهربائي عن المدينة التي ظلت صامدة بفضل إصرار أهلها علي التمسك بوطنهم وبيوتهم وأرضهم ، ومع بداية النصف الثانيمن شهر فبراير، أحكمت القوات المسلحة الأرمينية حصارهاعلي المدينة وعمدت إلي إخلاء " **خوجالي** " من سكانها ، من خلال الغارات ، والهجمات الوحشية عليها وذلك بهدف قتل وترويع السكان ، حتي كانت قمة المأساة والوحشية في مساء الخامس والعشرين ليلة السادس والعشرين من فبراير **1992** ، حيث كانت مذبحة " **خوجالي** " .رغم بشاعة تلك المذبحة وتوثيقها بالأرقام والاحصاءات الرسمية ، ومعرفة المسئولين عنها ، إلا أن أرمينيا تزعم بأن المذبحة دفاع عن النفس ، الأمر الذي يعطي مؤشراً علي عدم الاعتراف بهذه الجريمة البشعة ، بل تعدي الأمر ليصل إلي استعداد الأرمن لتكرار مثل هذه الجريمة طالما أن المتورطين فيها بعيدين عن أيدي العدالة ، ولم ينل

[1] - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولي - القاهرة . 2008

المجرمون عقابهم ، وطالما أن المسئولين عنها لم يعترفوا بها ، ولم يبدوا أي ندم علي ما اقترفوه بحق الأذربيجانيين ، بل بحق الإنسانية .

لم يكن ذلك التنكيل والقتل والترويع بسكان مدينة " **خوجالي** " ليتم لولا أن الأرمن كانوا يسعون إلى إخلاء المدينة وإقليم " **قره باغ** " بصفة عامة من السكان الأصليين الأذربيجانيين ، في محاولة لتغيير الواقع الديموغرافي على الأرض ، فقد كانت خوجالي بموقعها الجغرافي الهام وسط الإقليم تمثل عقبة أمام تحقيق الأرمن لأهدافهم فمدينة " **خوجالي** " تقع في وسط إقليم منطقة " قره باغ الجبلية " الأذربيجانية[1] ، وهي ثاني أهم المدن بعد عاصمة الإقليم " شوشا " من حيث عدد السكان ، وتبعد عشرة كيلو مترات فقط عن مدينة " خانكندي " في الجنوب الشرقي من أذربيجان عند سلسلة جبال " **قره باغ** " ، كما يوجد بها المطار الوحيد بمنطقة قره باغ الجبلية ، ولذلك كان صمود سكان المدينة يمثل تحديا للأرمن في إخلاء الإقليم من سكانه الأصليين ، والسيطرة على باقي أراضي " قره باغ الجبلية " .

(1) The Land Of Fire On The Silk Road – History Of Azerbaijan - Erich Feigl - Azer Tac 2011 - Baku .

• شهود مذبحة خوجالي:

لم تستطع وسائل الإعلام العالمية تجاهل ما حدث في " **خوجالي** " ليلة السادس والعشرين من فبراير 1992،ورغمأن وسائل الإعلاموالاتصالفي ذلكالوقت لم تكن علي نفس القدر من التقدم والتطور الذي نراه في هذا الوقت ، إلا أن الصحف والمجلات العالمية ألقت الأضواء علي هذه المذبحة لبشاعتها واعتبارها جريمة ليس في حق شعب أذربيجان ، ولكنها في حق الإنسانية كلها . فقد زار العديد من الصحفيين والمراسلين الأجانب والمحليين مكان الحادث ، وشاهدوا عن قرب ما حدث هناك ومنهم ، الصحفي الفرنسي " جان ايف يونت " ، الذي قال " لقد شاهدنا مأساة خوجالي ورأينا مئات من جثث الموتي ، من بينهم النساء والشيوخ والأطفال ، والأشخاص الذين كانوا يدافعون عن " **خوجالي** " . لقد أتيحت لنا طائرة مروحية ، وكنا نصور ما تراه أعيننا ونحن في الجو ، وكنا نصور " **خوجالي** " وما حولها ، وفي هذه الأثناء أطلقت الوحدات العسكرية الأرمينية النار علي طائرتنا ، واضطررنا أن نترك التصوير ونعود لقد سمعت الكثير عن الحرب ، وقرأت كثيراً عن غدر الفاشيين الألمان ، ولكن الأرمن فاقوا ذلك بقتلهم الأبرياء والأطفال في عمر الخامسة والسادسة ، ولقد رأينا في المستشفيات والمعسكرات وحتي في رياض الأطفال وفصول المدارس عدداً كبيراً من الجرحي .

أما مجلة " كورالي ايفانمان " الفرنسية ، فقالت في 25 فبراير 1992 " الأرمن يقومون بالهجوم علي مدينة " **خوجالي** " ، والعالم كله يشاهد الجثث الممثل بها هنا وهناك والأذربيجانيون يخبرون بوجود مئات القتلي " ، وقالت صحيفة " صنداي تايمز " البريطانية في الأول من مارس 1992 " الجنود الأرمن يقومون بالقضاء علي مئات الأسر " ، وقالت صحيفة " فايننشال تايم " البريطانية في 9 مارس 1992 " الأرمن يطلقون الرصاص علي مجموعة تفر نحو محافظة " أغدام " ، والأذربيجانيون يعدون القتلي بالمئات " ، وقالت صحيفة " التايمز " البريطانية في 4 مارس 1992 " معظم القتلي ممثل بجثثهم ، وطفلة صغيرة لم يبقي إلا رأسها " ، وقالت صحيفة " ازفستيا " الروسية في 4 مارس 1992 " الكاميرات تنقل لنا صور أطفال قطعت أذنهم ، وامرأة لم

يبق سوي نصف وجهها ، وسلخ فروة راس الرجال ، كما ذكرت نفس الصحيفة في 13 مارس 1992 علي لسان الرائد " ليبوميد كرافتس " قوله " لقد شاهدت بنفسي ما يقرب من مائة جثة عند التل ، وهناك طفل بدون رأس ، وتبدو في جميع الأرجاء جثث النساء والأطفال والشيوخ المقتولين غدراً " ، وذكرت صحيفة " فايننشال تايم " البريطانية في 24 مارس 1992 تصريحاً للجنرال " بولياكون " ، " أن 103 جندي أرميني من اللواء 366 مشاة سوف يظل باقياً في " **قره باغ** " الجبلية " ، وذكرت مجلة " فالير اكتويل " الفرنسية في 14 مارس 1992 " المجموعة المسلحة الأرمينية في هذه المنطقة ذات الحكم الذاتي تمتلك معدات حديثة ، بما فيها المروحيات ، بجانب القادمين من الشرق الأوسط ، وهناك معسكرات حربية ومخازن سلاح في سورية ولبنان تابعة للتنظيم الإرهابي الأرميني " أصالا " ، والأرمن يقضون علي الأذربيجانيين من خلال الإبادات الجماعية التي قاموا بها في أكثر من مائة قرية مسلمة " ، أما الصحفي " ر . باتريك " بشبكة فادرين نيوز " التليفزيونية البريطانية ، والذي كان موجوداً بموقع الحادث فقال " لا يمكن تبرئة العمليات الوحشية في " خوجالي " لأي سبب من الأسباب أمام أعين المجتمع الدولي " ، كما جاء في تقرير مركز الدفاع القانوني في " موريال " بكندا " إن المجموعات المسلحة الأرمينية ، وأفراد اللواء 366 مشاة المشاركين في إطلاق الرصاص علي المناطق السكنية الأذربيجانية هم الجناة الأساسيون للمذبحة الوحشية التي ارتكبت في " **خوجالي** " .

• توصيف مذبحة خوجالي :

بالإضافة لما وصفه شهود عيان من الصحفيين والإعلاميين والمراقبين لما رأوه من فظائع لمذبحة " خوجالي " ، فقد وصفت منظمة حقوق الإنسان الدولية " هيومان رايتس ووتش " **Human Rights Watch** مذبحة " **خوجالي** " بأنها أكبر مذبحة في تلك الأزمة ولكن حسب القانون الدولي ماذا يمكن توصيف مذبحة " **خوجالي** " ؟

وللإجابة علي ذلك السؤال لابد من الوقوف علي تعريف منظمة الأمم المتحدة للإبادة الجماعية .

في التاسع من ديسمبر 1948 أعلنت منظمة الأمم المتحدة أن الإبادة الجماعية لابد أن تكون محرمة دولياً ، ولذلك ليس غريباً أن تتبني بعض الدول عقوبات صارمة بحق من قام بتنفيذ أو شارك أو حرض علي ارتكاب إبادة جماعية ، فألمانيا علي سبيل المثال يعد فيها فعل الإبادة الجماعية عملاً يعاقب عليه القانون بالسجن مدي الحياة ، وذلك حسب المادة 220 من قانون العقوبات الألماني ، ومنذ عام 2002 لا يقر القانون الألماني حداً محدداً للعقوبة عن جرئم الإبادة الجماعية .

كما تُعرف جرائم الحرب بأنها كل الجرائم التي يرتكبها الأفراد أو المنظمات ضد مواثيق الحرب ، وتتضمن جرائم الحرب علي سبيل المثال إساءة معاملة أسري الحرب واختطاف المدنيين ، كما تعرف معاهدة لندن الموقعة في 8 أغسطس 1945 بشكل تفصيلي جرائم الحرب الخطرة ، حيث ترتبط جرائم الحرب ارتباطاً وثيقاً بالجرائم ضد الإنسانية ، وعدم المساس بكرامة المدنيين أو المحاربين المستسلمين ، والنشاطات الإجرامية تجاه حياة الإنسان أو الممتلكات أو الكرامة الإنسانية ، ولذلك فإن الإبادة الجماعية هي إحدي الجرائم الدولية التي تخرق القواعد القانونية للتعايش الدولي وينطبق ذلك علي جرائم الحرب ، وعلي الجرائم ضد الإنسانية وفقاً للقانون الدولي .

إن مئات القتلي الأذربيجانيين ، بما فيهم العدد الكبير من النساء والأطفال ، قد مثلوا صدمة لعامة الناس في أذربيجان ، وما زاد من آلام وجراح شعب أذربيجان خلال تلك المذبحة الوحشية أن قيادة أذربيجان في ذلك الوقت برئاسة " **اياز مطلبوف** " لم تكن

علي قدر المسئولية ، ولم تكن في صفوف الشعب الجريح ، ولذلك نزع الشعب الثقة من قيادته ، وقدم " مطلبوف " استقالته في مارس 1992 في ظروف صعبة وحساسة تمر بها البلاد ، ورغم انتخاب رئيس جديد " أبو الفضل إلجي بك " خلفاً له ، إلا أنه لم يكن علي قدر المسئولية كسلفه المستقيل ، وقد أحدث الفراغ السياسي الناشئ ضعفاً عاماً في قدرة البلاد العسكرية ، فاستغلت القوات الأرمينية والسوفيتية ذلك الضعف العسكري والفراغ السياسي الحاصل في أذربيجان واحتلت مدينة " شوشا " في مايو 1992 ، وبها اكتمل للأرمن احتلال أراضي " قره باغ الجبلية " .

تحاول أرمينيا التمويه علي الجرائم التي ارتكبتها بحق السكان الأذربيجانيين وفي مقدمتها مذبحة " خوجالي " وذلك من خلال حملات الدعاية المضللة التي تروج لها في محاولة للإفلات من العقاب عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها أرمينيا بحق جمهورية أذربيجان وشعبها[1] ، باعتبار أن تقديم مرتكبي الجرائم للعدالة هو أساس تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتحقيق المصالحة الشاملة بين أرمينيا وأذربيجان .

---

[1] - انظر الملاحق ، الوثيقة رقم S / 2013 / 106 A / 67 / 875 ، من وثائق الأمم المتحدة

• مأساة يناير الأسود :

تعتبر مأساة يناير الأسود حلقة من حلقات مسلسل الكوارث والمحن التي مرت بها أذربيجان، والتي لا تخرج عن مسلسل الدعم الروسي لأرمينيا في صراعها مع أذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي لجمهورية أذربيجان ، حيث تعبر تلك المأساة عن مدي فظاعة المؤامرات التي تحاك ضد هذا البلد ، ففي ليلة **20** يناير عام **1990** قامت القوات السوفيتية بهجوم دموي وحشي علي الثوار العزل المطالبين بالحرية والاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ساحة الحرية بمدينة باكو عاصمة جمهورية أذربيجان ، في محاولة يائسة من قبل القوات السوفيتية لانقاذ النظام الشيوعي المنهار بفضل سياسة الكبت والاستبداد التي اتبعها زعماء الكرملين ضد السكان الذين شملهم الحكم الشيوعي منذ عام **1917** ولمدة تزيد عن سبعين عاما .خلال هذه الأحداث الوحشية تم قتل **137** وإصابة **744** شخصا ، وما زال أربعة أشخاص في عداد المفقودين ، كما تم اعتقال **841** مدنيا بشكل غير شرعي ، وبعد إعلان الحالات الطارئة في **20** يناير تم قتل 21 شخصا ، أما في المناطق التي لم تعلن فيها حالة الطوارئ فقد تم قتل **26** مدنيا ، ومارس الجنود السوفيت أعمال ارهابية بشعة لترويع السكان المدنيين ، فدمروا على ما يزيد عن **200** منزل ،**80** سيارة بما فيها سيارات الاسعاف .

وقد بدأت بوادر هذا العدوان عام **1988** حين قام زعماء الحزب الشيوعي السوفيتي البائد بمحاولات جدية لفصل منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لأذربيجان وضمها الى جمهورية أرمينيا نتيجة الضغط الأرميني المتواصل على القادة السوفيت الموالين لهم داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وخارجه ، وقد أيقن الشعب الأذربيجاني حينها بأن القيادة السوفيتية قد باعت قضيته وتواطأت مع الأرمن ووجهت له طعنة من الخلف حيث تبين ذلك جلياً في موقف القادة السوفيت المتردد والمتخاذل من هذه القضية العادلة والذي تمثل في الدعم اللا محدود للأرمن في عدوانهم على جمهورية أذربيجان.

ونتيجة لهذا الدعم والتواطؤ فقد بدأ الأرمن بطرد الأذربيجانيين من أراضيهم الأصلية في أرمينيا تمهيداً لفصل منطقة " قره باغ الجبلية " في أذربيجان.

لقد هب الشعب الأذربيجاني في تلك الفترة الزمنية لمقاومة اجراءات وممارسات أرمينيا عن طريق تنظيم المظاهرات والاجتماعات الجماهيرية الحاشدة تضامنا مع الشعب الأذربيجاني الذي طرد من ارمينيا وقراباغ وكذلك استنكارا لموقف وسياسة القادة السوفيت المتواطئة مع أرمينيا.

لقد تم تنفيذ العملية العسكرية الغاشمة التى أُطلق عليها " **الضربة** " ، ضد الحركة المعادية للسوفييت ، والمؤيدة للديمقراطية والتحرر فى أذربيجان ، وذلك بموجب حالة الطوارئ التى أعلنتها اللجنة التنفيذية الدائمة العليا لعموم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ووقع عليها الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، وتم تطبيقها على جمهورية أذربيجان دون غيرها من المناطق ، فقد كانت عقليات وبرامج قوي القهر متشابهة في كل مناطق العالم ، حيث تلجأ إلي فرض حالة الطوارئ لتجيز لنفسها من الوسائل ما يحميها من زئير قوي الحرية المسالمة التي تقهر بصوتها كل قوي الطغيان مهما تسلحت بأعتي أسلحة البطش والطغيان .

ومن غرائب هذا العالم الذي سادته حالة من الانفصام والازدواجية أن الرئيس الروسى ميخائيل جورباتشوف الذي أمر قواته بإطلاق النيران علي الثوار الأذربيجانيين العزل في مدينة باكو ، وقتل مئات الأبرياء في ذلك العام في مختلف مدن أذربيجان بحجة مقاومة الخطر المزعوم الوشيك للأصولية الإسلامية في أذربيجان ، فقد قدمت الجمعية الملكية السويدية المانحة لجوائز نوبل مكافأة للرئيس ميخائيل جورباتشوف ، ومنحته جائزة نوبل للسلام في شهر أكتوبر من نفس العام .

لقد أشار تقرير منظمة هيومان رايتس واتش حول الهجوم السوفيتي علي الثوار تحت عنوان " يناير الأسود فى أذربيجان " إلى أنه " لم يكن العنف الذى استخدمه الجيش السوفيتى ليلة **20** يناير متكافئا بأى حال من الأحوال مع المقاومة التى أبداها الأذربيجانيون المدنيون العزل من السلاح ، حتى إنه تحول إلى ممارسة للعقاب الجماعي ، فقد زادت مأساة "**20 يناير الأسود** " التي أدت إلى خسائر كبيرة في الأوراح والممتلكات نتيجة المجزرة المروعة للمسالمين المعتصمين ، من عزيمة شعب أذربيجان علي استقلال أراضهم والعمل علي تحرير كافة الأراضي التي تحتلها أرمينيا .

● نتائج الحرب :

خلال الثورة البلشفية عام **1917** برزت القضية بشكل أوضح في كل مناطق القوقاز ونشطت حركة " **خلق** " الأرمينية التي لديها أفكار متطرفة حول إقامة امبراطورية أرمينيا الكبري " **الإمبراطورية الأرمينية من البحر إلى البحر** " ، وعقب تأسيس الدولة الأرمينية عام **1918** على الأراضي التركية تسارعت الخُطى نحو توسيع نطاق وحدود هذه الدولة وترتب على ذلك عملية " تطهير عرقي " علي نطاق واسع ، فتم تدمير أكثر من ثلاثمائة قرية أذربيجانية خلال الشهور الأولى من عام **1918** ، وخلال شهر أغسطس من نفس العام تم تدمير وإزلة خمسين قرية أذربيجانية مسلمة من الوجود وتوالت عملية التدمير التي شملت العديد من المناطق والأقضية وخاصة في " **إتشميادزين** " ، و" **سورمالى** " ، و " **ايراوان** " ، وتجاوز عدد القرى المدمرة **96** قرية ووصل الأمر إلى قتل أكثر من عشرة آلاف أذربيجاني في مدينة " **باكو** " وحدها وترتب على ذلك الكثير من عمليات الحرق و النهب للمباني السكنية أيضاً .

بعد الثورة البلشفية غضت السلطات السوفيتية الطرف عن الكثير من التجاوزات وترتب على ذلك أن تقلصت مساحة جمهورية أذربيجان الديمقراطية التي ظهرت إلى الوجود عام **1918** من **114** ألف كيلو متر مربع إلى **86.6** ألف كيلو متر مربع وضُمت المساحات المقتطعة من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية إلى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ورغم هذا التنازل الأذربيجاني سواء أكان طوعاً أو قسراً و قهراً فإن " قره باغ الجبلية " كانت محط أنظار الأرمن علي طول الدوام .

انتهت الأنشطة العسكرية بين أرمينيا وأذربيجان في منتصف عام **1994** بوقف إطلاق النار بوساطة روسية ، حيث دارت رحي الحرب علي الأراضي الأذربيجانية دون غيرها ، وقد دخل اتفاق وقف إطلاق النار المعروف باسم اتفاق " بيشكيك " حيز التنفيذ في **12** مايو **1994** بعد أن احتلت أرمينيا خمس مساحة أذربيجان ، واستولت علي مناطق حدودية لأذربيجان بطول **360** كيلو متر ، ووضعت حدود أذربيجان مع إيران من بلدة " هوراديز " في منطقة " فضولي " حتي " زنجلان " بطول **198** كيلو متر تحت

رقابتها ، كما احتلت في أراي " قره باغ الجبلية " مدينتان وبلدة ، و**53** قرية ، يقطن بها نحو خمسين ألف مواطن أذربيجاني ، ونتيجة ذلك الاحتلال لإقليم " قره باغ " وما حوله ، فقد استولي الأرمن علي **890** مدينة وبلدة وقرية ، وقد كانت المؤسسات والمزارع التي وقعت تحت الاحتلال كالتالي :

- **102 000** مبني سكني
- **7000** مبني اجتماعي
- **693** مدرسة ثانوية
- **695** مؤسسة طبية
- **800** كيلو متر طرق معبدة
- **160** جسر
- **2300** كيلو متر أنابيب مياه
- **15 000** كيلو متر خطوط كهرباء
- **250 000** هكتار[1] غابات
- **464** متحف واثر تاريخي

وقد قدرت الأضرار التي لحقت بأذربيجان نتيجة الاحتلال الأرمني بنحو **60** مليار دولار .

ووفقاً لوزارة الخارجية الأذربيجانية فقد تم تدمير **20** متحف ، بما في ذلك المتحف التاريخي الفريد في " كليبجار " ، و " شوشا " ، **969** مكتبة ، **85** مدرسة موسيقية للأطفال ، **4** مسارح ، **4** معارض فنون تشكيلية ، قاعتين للحفلات ، تمثال قديم من العصر البرونزي في " **خوجالي** " ، وعدد كبير من المقابر ، والمساجد في " **كليبجار** " و " **لاتشين** " ، و " **قوبادلي** " ، و " **زنجيلان** " ، و " **أغدام** " ، و " **شوشا** " ، وفي أرمينيا تم تدمير عدد كبير من المساجد والمقابر وتحويل البعض الآخر لمخازن ومنشآت لأغراض أخري علي سبيل المثال مسجد " **الشاه اسماعيل** " الذي يرجع بناؤه للقرن السادس عشر ، ومسجد " **الشاه عباس** " الذي يرجع بناؤه للقرن السابع عشر **والجامع الأزرق** ،وغيرهم ، وتم تدمير مقبرة " **أغد ديدي** " في " ماسيس " ، ومقبرة " **طموغماج** " في " يريفان " في المناطق التي تعتبر اليوم من ضمن أراضي جمهورية أرمينيا .

قبل اشتداد العداوات بين العرقيتين الآذرية والأرمينية ، كان الأرمن يسكنون العاصمة " ستيباناكيرت " ويمثلون أغلبية السكان ، في حين كانت مدينة " شوشا " مركز " قره باغ الجبلية " فيما قبل العهد السوفيتي وتضم أغلبية آذرية ، لكن بعد حرب **1992** بين

[1] - هكتار : وحدة مساحة فرنسية ، 1 هكتار = 10 000 متر مربع ، 1 هكتار = 2.381 فدان

أرميينا وأذربيجان ، وبعد أن سيطر الجيش الأرميني علي الإقليم أُجبر جل سكان " قره باغ الجبلية " من الأذربيجانيين علي التهجير والرحيل خارج الإقليم نتيجة أعمال العنف والترويع التي مورست ضدهم من قبل الأرمن .

تبلغ مساحة " قره باغ الجبلية " حالياً 4.500 كيلو متر مربع ، وهذه المساحة لا تُمثل سوى ربع مساحة " **قره باغ** " التاريخية ، وتتمتع " **قره باغ** " بكافة خصائص الأراضي القوقازية الجنوبية من مناخ لطيف ووفرة في مصادر المياه العذبة والمساحات الشاسعة من الأراضي ذات التربة الخصبة الصالحة للزراعة ، ونظراً لكثرة الغابات والمراعي فقد جعلتها هذه الظروف أيضاً مرتعاً للثروة الحيوانية .

كما أن مصادرها الاقتصادية الهائلة والواعدة والمتطورة وموقعها الجغرافي والسياسي المتميز جعلها محط أنظار الأقوام التركية التي سكنوها خلال الحقب الزمنية القديمة ولقد كانت " **قره باغ** " مُنذ القدم مقراً شتوياً أو مصيفاً جبلياً لهذه الأقوام وبخاصة لحكامهم كالمغول والإيلخانيين وملك شاه ابن تيمور لنك ، وكانت " **قره باغ** " بكاملها تحت حكم الآذاريين والأتراك بصفة دائمة مُنذ القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي ، ثم دخلت هذه المنطقة تحت سيطرة العثمانيين خلال الفترة من 982 إلي 1004 ه / 1574 إلي 1595 م ، وبوفاة " نادر شاه " بدأ عهد جديد في المنطقة وهو عهد الأمراء " الخانات " ، وكان السكان جميعهم من الأذربيجانيين .

استولي الأرمن علي الحكم السياسي في ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي فور احتلالها للإقليم ، وذلك بهدف الحصول علي وضع قانوني يمكنها من التعامل مع المنظمات الدولية ، وقد حاول الأرمن اعطاء احتلالهم لاقليم " قره باغ الجبلية " شرعية قانونية ، حيث عقدوا اجتماعاً تحت اسم " مؤتمر ممثلي سكان ولاية قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتي " ، ومن خلال هذا المؤتمر تم تشكيل المجلس القومي في 16 أغسطس 1989 ، ولم يحصل ذلك المؤتمر علي أي وضعية قانونية لأن سكان " قره باغ الجبلية " من الأذربيجانيين لم يشاركوا في هذا المؤتمر ، ولم توجه لأي منهم الدعوة

للمشاركة فيه ، وقد كان الهدف من تشكيل المجلس القومي هو اتخاذ قرارات تم الاتفاق عليها من قبل ، وقد جاء في مقدمة تلك القرارات :

أولا : قطع الروابط بين اقليم " قره باغ الجبلية " وبين أذربيجان ، ومنع نشاط اللجنة التنظيمية التي كانت تدير الاقليم بوصفها صلة بين الوطن الأم — **أذربيجان** — وبين " قره باغ الجبلية " باعتباره اقليما ذات حكم ذاتي لجمهورية أذربيجان .

ثانيا : الاعلان عن قيام " جمهورية قره باغ الجبلية " في سبتمبر 1991 .

لقد بدا التضارب في الموقف الأرميني واضحاً ، فهي من جهة تتخذ قراراً بقضي بألحاق ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بأرمينيا ، ومن جهة أخري تسعي أرمينيا لاقناع دول العالم للاعتراف بما يسمي " جمهورية قره باغ الجبلية " ، كما تقوم باجراء انتخابات بشكل صوري لاعطاء وضع قانوني غير موجود في " جمهورية قره باغ الجبلية " ، القائمة علي احتلال أراضي دولة أخري ذات سيادة بحدود معترف بها من المجتمع الدولي ، ورغم كل ذلك فإن تلك الجمهورية القائمة علي أراضي دولة أخري ، تقوم باحتلال أجزاء أخري من جمهورية أذربيجان ليست ضمن " قره باغ الجبلية " ، ولكنها تقع خارج نطاق ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي .

دعمت أرمينيا الفصائل الأرمينية المسلحة في اقليم " قره باغ الجبلية " ، وساعدتهم علي احتلال أراضي اذربيجان وارتكاب جرائم دموية وإبادة عرقية للأذربيجانيين ، وتشريد السكان من بيوتهم وأرضهم حتي تقيم دولة تحت مسمي " جمهورية قره باغ الجبلية " لقومية واحدة ، هي القومية الأرمينية ، وهي بذلك تعيد التاريخ مرة أخري عندما قامت أرمينيا بالإستيلاء علي أراضي أذربيجان الغربية السابقة .

يعكس الوضع الاقتصادي في ولاية " قره باغ الجبلية " المحتلة الوضع المأساوي المرير تحت الاحتلال الأرميني ، حيث عمل الاحتلال علي تدمير البنية الاقتصادية في الولاية وتقسيم مقدراتها واقتصادها بين التكتلات العسكرية الأرمينية التي تم تكوينها في عهد السلطة السوفييتة ، ومن ثم تحولت " قره باغ " إلي مستودع للمواد الخام لأرمينيا ، كما تحول اقتصاد ومناطق أذربيجان المحتلة التي تقع خارج حدود ولاية " قره باغ الجبلية "

ذات الحكم الذاتي ، إلي وضع صعب ، وتم نهب الثروات الاقتصادية بتلك المناطق وكذلك نهب ممتلكات السكان الأذربيجانيين الذين اضطروا للفرار من عمليات القتل والترويع ويعيشون لاجئين في أذربيجان ، كما عمدت قوات الاحتلال الأرميني إلي " تبوير " والامتناع عن زراعة المناطق الزراعية الخصبة في " قره باغ الجبلية " والمناطق المحتلة الأخري ، الأمر الذي أدي إلي انتشار زراعة المخدرات في تلك الأراضي ، وتدمير خصوبة التربة ، ونمو النباتات البرية ، وانتشار الحيوانات والحشرات الضارة التي تهدد المناطق الأذربيجانية المجاورة وتسبب أضراراً كبيرة للمناطق الزراعية في أذربيجان .

لم يقتصر آثار العدوان والتدمير من قبل قوات الاحتلال الأرمني علي القطاع الاقتصادي ، بل امتد ليشمل القطاع الثقافي والحضاري في ولاية " قره باغ الجبلية " فقد دمر الاحتلال الآثار التاريخية الخاصة بالأذربيجانيين ، وذلك بهدف تزييف الحقائق التاريخية ، حيث تم تزوير الآثار المسيحية الخاصة بالدولة الأذربيجانية الألبانية وتحويلها إلي آثار أرمينية جريجوريانية ، كما دمر الأرمن تماماً كهف " شوشا " وجدران قلعة " شوشا " ، ومقبرة الشاعر الأذربيجاني الكبير " ملا بناه " ، ومقر مبيت القوافل الخاص بـ " شاه عباس " في مدينة " فضولي " ، وكذلك تدمير الآثار الثقافية والتاريخية الموجودة في " أغدام " ، و " كلبجار " ، و " لاتشين " ، و " قوبادلي " ، و " زنجلان " ، و " جبرائيل " ، كما تم تحويل الكنائس الألبانية القديمة الموجودة في أراضي " قره باغ " إلي مخازن للأسلحة ، كما تم تدمير 43 من محطات الأرصاد الجوية في " قره باغ " في تحدٍ واضح لمبادئ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو " .

عملت أرمينيا بعد احتلالها لإقليم " قره باغ الجبلية " علي استغلاله بشتي الطرق وبصورة سيئة للغاية ، فعملت علي توطين الأرمن في المناطق المحتلة ، وقامت باجراء مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني بشمال العراق أثمرت عن تهجير الأكراد من العراق إلي الأراضي المحتلة مستغلة الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية علي العراق ، واستقبلت أرمينيا منذ أبريل 2003 آلاف الأرمن العراقيين واستيطانهم في

بيوت وعلي أراضي الأذربيجانيين المهجرين من اقليم " قره باغ الجبلية " . مدينة " أوراديس " الواقعة في المنطقة الفاصلة بين القوات الأذربيجانية والقوات الأرمينية ، تحكي جانباً من جوانب آثار المأساة للاحتلال الأرميني لإقليم " قره باغ الجبلية " ، فمدينة " اوراديس تقع ضمن نطاق مقاطعة " فضولي " ، والتي تخضع عاصمتها للاحتلال الأرميني ، وهي مدينة صغيرة تمكنت القوات المسلحة الأذربيجانية من تحريرها عام 1994 ، وتقع مباشرة علي الحدود مع إيران ، حيث يمكن رؤية الجبال الإيرانية بوضوح ، مثلما يمكن رؤية مرتفعات " قره باغ الجبلية " التي يسيطر عليها الأرمن من الناحية الأخري ، وتبلغ مساحة مقاطعة " فضولي " ألفاً وأربعمائة كيلو متر مربع ، يحتل الأرمن منها نحو مأتين وستين كيلو متر مربع ، ويبلغ تعداد سكانها مائة ألف نسمة يعيش نصفهم تقريباً في القري التي تم تحريرها عام 1994 لذلك فإن الكثافة السكانية تعد مرتفعة جدا ، وكثيراً ما يتعرض السكان للإصابة برصاص الجنود الأرمن ، وتقوم الحكومة الأذربيجابية بجهود كبيرة لنزع الألغام من المنطقة التي تقفت فيها الحرب ، كما أن المسجد الأثري بالمدينة مازالت آثار الدمار ظاهرة تحكي مدي الوحشية التي تعرضت لها المدينة ، وما يدفع السكان للعيش في تلك المناطق المواجهة لقوات الاحتلال الأرميني هو سوء الأوضاع والمعيشة بمعسكرات اللاجئين .

منذ عام 1988 بدأت أرمينيا باتباع سياسة أكثر عدائية وعدوانية ضد السكان الأذربيجانيين المقيمين في أرمينيا[1] ، فقامت بطرد مائتي ألف أذربيجاني دون أن يتمكن أي أحد منهم الخروج بشئ من ممتلكاته ، وأدت هذه السياسة التي تنتهجها أرمينيا إلي تدمير مئات القري الأذربيجانية ، وإراقة دماء عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء وطرد وتشريد مئات الآلاف من المدنيين العزل[2] .

---

[1] - بحكم انتماء أذربيجان وأرمينيا لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، فقد كانت حرية التنقل والإقامة والتملك مكفولة للأفراد في جميع الجمهوريات الخمسة عشرة المكونة للإتحاد السوفيتي ، فكان يعيش في أرمينيا 200 ألف أذربيجاني بصفة دائمة ، ولهم استثمارات ومساكن وأملاك فيها .

[2] - د . أحمد سامي العايدي - مأساة خوجالي صفحة مؤلمة في تاريخ أذربيجان المعاصر - صحيفة الأهرام - 26 فبراير 2012

تم طرد جميع الأذربيجانيين بالقوة من أراضي آبائهم وأجدادهم في أرمينيا خلال الفترة ما بين عامي **1986** و **1988** ، وقامت الضغوط عليهم في ولاية " قره بــاغ الجبليــة " لجمهورية أذربيجان ، مما دعاهم إلي القيام بالكفاح ، وقد حدثت مظــاهرات ضــخمة واصلت الليل بالنهار عام **1988** علي الساحة التي أطلق عليها اسم " ســاحة الحريــة " والتي كانت تسمي من قبل " **ساحة لينين** " ، إلا أن قيام الجمهورية المعروفــة بحبهــا لروسيا " أرمينيا " فرقت المظاهرات بالقوة ، فانتقل الشعب من حركة النضال العفويــة إلي تنظيم نفسه ، فظهرت " الجبهة الشعبية الأذربيجانية " ، وخرجت إلي ميدان الكفاح وكانت من أهم المنظمات السياسية التي تحولت إلي منظمة جماهيرية ، وكــان الحكــم يخشي من تسلمها زمام القيادة ، فعمل علي اتخاذ التدابير لتفريق الشعب .

ولما طالب أهالي باكو باستقالة رئيس الجمهورية " أياز مطلبوف " قامت وحدات مــن الجيش السوفيتي بتطويق المدينة ، أما الوطنيون الذين أقاموا الحواجز لإيقاف الوحدات العسكرية فقد باتوا ليلة **20** يناير عام **1990** هدفاً لنيران الأسلحة الثقيلة " فيما أطلق عليه يناير الأسود " ، حيث سقط الحائط الــدموي الــذي أقــاموه ، ممــا زعــزع أيمــان الأذربيجانيين بموسكو ، واشتد النضال من أجل الحصول علي الاستقلال الوطني .

وبناء علي طلب القوي الديمقراطية صدر يوم **30** أغسطس عام **1991** بيان سياسي حول إعادة إعلان الاستقلال الرسمي لجمهورية أذربيجان ، وأعلن القانون الدستوري يوم **18** أكتوبر ، وبدأت مرحلة تعزيز الاستقلال الوطني ، وهي مرحلة جديدة ومهمة في حياة الشعب الأذربيجاني .

• سياسة الأمر الواقع:

منذ احتلال أرمينيا لإقليم " **قره باغ** " وهي تحاول تغيير الوقائع والمعالم التاريخية علي الأرض ، والإدعاء بأن " قره باغ الجبلية " كانت موطناً لإثنتى عشر ألف عائلة خــلال عام **1810** ، رغم أنه لم يقطن تلك الأرض خلال هذه الفترة سوى **250** عائلة فقط مــن الأرمن ، وأن " قره باغ " كانت منطقة إسلامية أصلية ولم تتبع أرمينيا فــي أي وقــت سابق ، وحتى عام **1832** كان الأذربيجانيون يمثلون **91%** من مجموع سكان " **قره باغ** " ، وقد انخفضت هذه النسبة إلى **41%** من السكان عام **1986** ، تحت ضــغط الهجــرة الجماعية للأرمن ، تلك الهجرة التي لا ينكرها الأرمن أنفسهم و تعترف بهــا الوثــائق الرسمية الروسية .

ومع توالي الهجرة والتهجير القسري خلال هذه الفترة الزمنية ، تبــع ذلــك ؛ إجبــار الأذربيجانيين الذين كانوا يعيشون في أرمينيا أيضاً على تركها والتشتت في كل أنحــاء العالم ، وإزالة وتشويه كل الآثار التاريخية التي أبدعها الأتراك الأذاريون عبر التاريخ واستمرار حملة تغيير لأسماء المدن والقرى الآذربيجانية إلى أسماء أرمينيــة ، ومــنح وضع خاص للكنائس الأرمينية ، حيث كانت كل هذه الأعمال حلقات متصلة للــسياسة الرسمية التي تنتهجها الدولة الأرمينية عندما ظهر للجميع إرهاصــات انهيــار اتحــاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، نجح الأرمن في تشكيل جيش خاص بهم بمــساعدة الجاليات الأرمينية في مختلف بقاع العالم .

وحتي تكتمل الصورة المزيفة للتاريخ ، يتم نسج القصص والأساطير حول ما تم تغييره للمعالم ليتماشي مع الأمر الواقع الذي وضعوه . يروي حارس الموقع – موقع " **أدغام / تيجراناكيرت** " – متذكرا حادثة اكتشافه عام **2005** قائلا : **حفر ثعلب ثغره في الأرض ، ومن خلال هذه الحفرة ، تمكنا من رؤية حائط دللت " هامليت بيتروســيان " ، مــديرة معهد علم الآثار ، عليه ، حفروا وعثروا علي آثار كنيسة أرمينيــة عائــدة إلي القــرن**

السادس قبل الميلاد ، ويشهد علي وجود مدينة تأسست خلال حقبة " تيجران الكبير (66 : 95 قبل الميلاد) " التي تشكل ذروة عصر أرمينيا القديمة[1]

بغية المطالبة بالوصاية علي إقليم " قره باغ الجبلية " تسعي أرمينيا إلي تفسير تاريخ مشترك طويل الأمد علي طريقتها الخاصة ، فأرمينيا تشدد دائماً علي الربط الثقافي والديني ، وتتمسك بملكية أرمينيا التاريخية للأقسام الشرقية للقوقاز ، بين نهري " أراز " ، و " كور " ، وذلك منذ العصور القديمة من هذه المنطقة التي تطلق عليها بصورة أشمل اسم " ارتساخ " ، وترمز إلي المقاومة الأرمينية للحفاظ علي الثقافة .

ومنذ دخول قرار وقف إطلاق النار بين القوات الأذربيجانية والأرمينية حيز التنفيذ تعمل أرمينيا علي (أرمنة قره باغ) ، أي تغيير المعالم علي أرض الواقع ، ومحو كل المعالم التاريخية والهوية الأذربيجانية ، وصبغها باللون الأرمني ، وتحويلها إلي صورة مخالفة للتاريخ والجغرافيا . يبحث الأرمن الذين يرغبون باحتلال أرض مفرغة من سكانها ، عن حجج شرعية ليتمكنوا من القيام بذلك ، ويحرصون علي استقاء تلك الحجج من التاريخ القديم ، هكذا وعلي بعد سبعة كيلو مترات شمال " أدغام " ، وجدوا ـ **الأرمن** ـ موقعا عائدا إلي الحقبة الهلينية ، سرعان ما تم تغيير اسمه ليصبح " تيجرانا كيرت[2] "

ولا تدخر أرمينيا أي جهد من أجل تغيير المعالم علي أرض الواقع ، وصبغ إقليم " قره باغ الجبلية " بالصبغة الأرمينية . فمن السهل أن يشعر المرء في " خانكندي / ستيباناكيرت " أنه في أرمينيا ذاتها ، فالعلم الوطني الأرميني في كل مكان ، حتى على أعمدة الإنارة وفوق أبواب المحال التجارية ، والرقم الكودي للهاتف هو نفسه في أرمينيا ، كما أن العملة المتداولة في العلاقات التجارية بين المواطنين هي العملة الوطنية الأرمينية " درام " ، والناس في " قره باغ الجبلية " يتحدثون الأرمينية ، وإن

---

1 - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباخ العليا - لوموند دبلوماتيك العربية - 8 ديسمبر 2012

2 - فيليب ديكان - حالة حرب دائمة في كاراباخ العليا - لوموند ديبلوماتيك العربية - ديسمبر 2012

كان بلهجة خاصة بهم ، والناس لم يألوا جهدا في التأكيد على أنهم أرمن[1] . فأرمينيا تريد صناعة أمر واقع علي أرض " قره باغ الجبلية " ، حتي تظهر للعالم أن هذا الإقليم هو أرميني الهوية ، ولكن إذا استطاعت أرمينيا تغيير الهوية ، فإنها لا تستطيع تغيير التاريخ .

---

1 - ايكي ستيفن - سلام هش في ناجورنو كاراباخ - BBC العربية - 12 مايو 2004

• ميزان القوي :

استمرار حالة اللاسلم ، وهيمنة حالة الحرب ، مع عدم التوصل إلي اتفاق سلام شامل ينهي تلك الحالة بين أذربيجان التي تتمسك بحقها في استرجاع وتحرير كافة أراضيها المحتلة ، وبين أرمينيا التي تصر علي عدم الاستجابة للشرعية الدولية ، والامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي[1] ، وعدم التجاوب مع المبادرات السلمية المتعددة ، فإن نذر الحرب والخيار العسكري يظل هو الأقرب لحسم ذلك الصراع ، وهو ما يدفع بالطرفين – أذربيجان وأرمينيا – إلي استعداد كل منهما إلي تلك المواجهة المرتقبة بالتسلح وزيادة الانفاق العسكري كل حسب امكانياته وقدراته الاقتصادية ، وكذلك أولويات الصراع في اهتماماته السياسية والوطنية ، وخاصة أن مفاوضات السلام بين الجانبين ، والتي ترعاها مجموعة " مينسك " مازالت تراوح مكانها دون أدني تقدم نحو الحل السلمي .

استمرار الوضع الراهن يدفع إلي سباق التسلح لدي الطرفين ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة حسب القدرات الاقتصادية لكل منهما ، وقد أدي استمرار حالة الجمود بين أرمينيا وأذربيجان إلي تزايد الانفاق العسكري لدي أذربيجان بزيادة مضطردة ومتسارعة . فقد بلغ حجم الانفاق العسكري في عام **2003** نحو **135** مليون دولار[2] بينما وصلت في عام **2004** إلي نحو **500** مليون دولار[3] واستمرت الزيادة في الانفاق العسكري علي نحو أكبر ليصل حجم الانفاق في عام **2007** إلي **871** مليون دولار[4] ويقفز ذلك الرقم ليصل في عام **2011** إلي **3.2** مليار دولار[5] .

الزيادة المستمرة في حجم ميزانية الانفاق العسكري لدي أذربيجان الهدف منها هو إعادة بناء القوات المسلحة في أذربيجان ، وتزويدها بأحدث الأسلحة من الطائرات المقاتلة

---

1 – أصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات تحمل أرقام 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكلها تدعو أرمينيا للانسحاب من أراضي أذربيجان التي احتلتها .

2 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007

3 – فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – بوموند ديبلوماتيك العربية – ديسمبر 2012

4 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007

5 – فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – بوموند ديبلوماتيك العربية – ديسمبر 2012

الدبابات ، وقطع سلاح المدفعية بأنواعها المختلفة ، والعديد من قاذفات الصواريخ وقد بدأت موسكو في منتصف عام **2013** في توريد دبابات وقاذفات صواريخ مطورة لأذربيجان في إطار صفقة تبلغ قيمتها مليار دولار ، وبحسب مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات في موسكو ، فأن صفقات الأسلحة الى اذربيجان التي وقعت العقود بشأنها في عامي **2011** و**2012** تضم نحو مائة دبابة " تي – **90** س " وقاذفات صواريخ " سميرتش " و " تي أو إي – **1** أ " بالإضافة الى راجمات قذائف مدفعية ، وبحسب المصدر فإن روسيا سبق أن اقتربت من إنجاز تنفيذ العقود السابقة مع اذربيجان لتوريد حزمة كبيرة من الأسلحة بقيمة تتراوح قيمتها بين ملياري وثلاثة مليارات دولار ، وهي تضم منظومات صواريخ " إس – **300** " ومروحيات قتالية[1].

كما أعلنت أذربيجان عن صفقة أسلحة مع اسرائيل بقيمة **1.6** مليار دولار .

في المقابل أيضا يتزايد الانفاق العسكري لأرمينيا ، ولكن بنسب تقل كثيرا عن الانفاق العسكري في أذربيجان . حيث تحاول أرمينيا أن تنتهج ايقاع هذا السباق في التسلح لكي تحافظ علي ما استولت عليه في حروبها مع أذربيجان ، فبينما وصل الانفاق العسكري في أرمينيا عام **2005** إلي نحو **100** مليون دولار ، تزايد بصورة محدودة ليصل في عام **2007** إلي نحو **210** مليون دولار[2] ووصل في عام **2011** إلي نحو **335** مليون يورو[3] وتصر أرمينيا علي مساعدة قوات قره باغ المسلحة عن طريق المساعدات المالية والتعاون العسكري ، حيث تحافظ علي قوة عسكرية قوامها عشرون ألف جندي كما تخصص ميزانية كبيرة لبناء خط دفاعي ثالث ، وكذلك تستضيف أرمينيا قاعدة عسكرية روسية في " غمري[4] " وإذا كانت أذربيجان قد اضطرت إلي زيادة الانفاق العسكري ، ليتجاوز أكثر من سبعة أضعاف الإنفاق العسكري لأرمينيا ، فلأنها تقع تحت ضغط كبير وذلك باستمرار أرضها تحت الإحتلال ، وتشريد ما يزيد عن مليون

---

1 – روسيا اليوم 18 يونيو 2013

2 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007

3 – فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – لوموند ديبلوماتيك العربية – ديسمبر 2012

4 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007

• ميزان القوي :

استمرار حالة اللاسلم ، وهيمنة حالة الحرب ، مع عدم التوصل إلي اتفاق سلام شامل ينهي تلك الحالة بين أذربيجان التي تتمسك بحقها في استرجاع وتحرير كافة أراضيها المحتلة ، وبين أرمينيا التي تصر علي عدم الاستجابة للشرعية الدولية ، والامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي[1] ، وعدم التجاوب مع المبادرات السلمية المتعددة ، فإن نذر الحرب والخيار العسكري يظل هو الأقرب لحسم ذلك الصراع ، وهو ما يدفع بالطرفين – أذربيجان وأرمينيا – إلي استعداد كل منهما إلي تلك المواجهة المرتقبة بالتسلح وزيادة الانفاق العسكري كل حسب امكانياته وقدراته الاقتصادية ، وكذلك أولويات الصراع في اهتماماته السياسية والوطنية ، وخاصة أن مفاوضات السلام بين الجانبين ، والتي ترعاها مجموعة " مينسك " مازالت تراوح مكانها دون أدني تقدم نحو الحل السلمي .

استمرار الوضع الراهن يدفع إلي سباق التسلح لدي الطرفين ، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة حسب القدرات الاقتصادية لكل منهما ، وقد أدي استمرار حالة الجمود بين أرمينيا وأذربيجان إلي تزايد الانفاق العسكري لدي أذربيجان بزيادة مضطردة ومتسارعة . فقد بلغ حجم الانفاق العسكري في عام 2003 نحو 135 مليون دولار[2] بينما وصلت في عام 2004 إلي نحو 500 مليون دولار[3] واستمرت الزيادة في الانفاق العسكري علي نحو أكبر ليصل حجم الانفاق في عام 2007 إلي 871 مليون دولار[4] ويقفز ذلك الرقم ليصل في عام 2011 إلي 3.2 مليار دولار[5] .

الزيادة المستمرة في حجم ميزانية الانفاق العسكري لدي أذربيجان الهدف منها هو إعادة بناء القوات المسلحة في أذربيجان ، وتزويدها بأحدث الأسلحة من الطائرات المقاتلة

1 – أصدر مجلس الأمن الدولي أربع قرارات تحمل أرقام 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكلها تدعو أرمينيا للانسحاب من أراضي أذربيجان التي احتلتها .
2 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007
3 – فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – بوموند ديبلوماتيك العربية – ديسمبر 2012
4 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007
5 – فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – بوموند ديبلوماتيك العربية – ديسمبر 2012

والدبابات ، وقطع سلاح المدفعية بأنواعها المختلفة ، والعديد من قاذفات الصواريخ وقد بدأت موسكو في منتصف عام 2013 في توريد دبابات وقاذفات صواريخ مطورة لأذربيجان في إطار صفقة تبلغ قيمتها مليار دولار ، وبحسب مركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيات في موسكو ، فأن صفقات الأسلحة الى اذربيجان التي وقعت العقود بشأنها في عامي 2011 و2012 تضم نحو مائة دبابة " تي – 90 س " وقاذفات صواريخ " سميرتش " و " تي أو إي – 1 أ " بالإضافة الى راجمات قذائف مدفعية ، وبحسب المصدر فإن روسيا سبق أن اقتربت من إنجاز تنفيذ العقود السابقة مع اذربيجان لتوريد حزمة كبيرة من الأسلحة بقيمة تتراوح قيمتها بين ملياري وثلاثة مليارات دولار ، وهي تضم منظومات صواريخ " إس – 300 " ومروحيات قتالية[1].

كما أعلنت أذربيجان عن صفقة أسلحة مع اسرائيل بقيمة 1.6 مليار دولار .

في المقابل أيضا يتزايد الانفاق العسكري لأرمينيا ، ولكن بنسب تقل كثيرا عن الانفاق العسكري في أذربيجان . حيث تحاول أرمينيا أن تنتهج ايقاع هذا السباق في التسلح لكي تحافظ علي ما استولت عليه في حروبها مع أذربيجان ، فبينما وصل الانفاق العسكري في أرمينيا عام 2005 إلي نحو 100 مليون دولار ، تزايد بصورة محدودة ليصل في عام 2007 إلي نحو 210 مليون دولار[2] ووصل في عام 2011 إلي نحو 335 مليون يورو[3] وتصر أرمينيا علي مساعدة قوات قره باغ المسلحة عن طريق المساعدات المالية والتعاون العسكري ، حيث تحافظ علي قوة عسكرية قوامها عشرون ألف جندي كما تخصص ميزانية كبيرة لبناء خط دفاعي ثالث ، وكذلك تستضيف أرمينيا قاعدة عسكرية روسية في " غمري[4] " وإذا كانت أذربيجان قد اضطرت إلي زيادة الانفاق العسكري ، ليتجاوز أكثر من سبعة أضعاف الإنفاق العسكري لأرمينيا ، فلأنها تقع تحت ضغط كبير وذلك باستمرار أرضها تحت الإحتلال ، وتشريد ما يزيد عن مليون

1 – روسيا اليوم 18 يونيو 2013
2 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007
3 – فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – لوموند ديبلوماتيك العربية – ديسمبر 2012
4 – فيكان شيتريان – لوموند ديبلوماتيك العربية – يوليو 2007

شخص من مواطنيها ، يعيشون في ظروف اجتماعية وانسانية قاسية ، ورغم أن الانفاق العسكري الأرمني الذي يعتبر متواضعا مقارنة بالانفاق العسكري لأذربيجان يخلق وضعا مختلا في ميزان القوي بين الجانبين ، فإن أرمينيا التي تحتل الأراضي الأربيجانية تجد الدعم والتسلح من روسيا ، فقد حصلت أرمينيا بشكل غير قانوني وبصورة سرية من روسيا علي أسلحة وعتاد عسكري وآليات حربية تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار ، وأبرمت في **29** أغسطس **1997** معاهدة الصداقة والتعاون والتعاضد مع روسيا ، حيث ينص عدد من بنودها علي التعاون العسكري الوثيق جداً ، وهذا يسبب قلقا لأذربيجان التي لا تخفي هذا القلق[1].

كما يثير انعدام التوازن المتنامي هذا في ميزان القوة قلق المجتمع الدولي ، في حين أن ما رُسم في نهاية العام **2007** من مفاوضات فعلية تحت اسم " مبادئ مدريد " لا يزال يبدو غامضا[2] .

وقد حرصت أذربيجان علي وقف سباق التسلح المحموم في المنطقة ، وخاصة أنها لا تريد سوي تحرير أراضيها المحتلة بالطرق السلمية ، وهو ما جعلها تخوض طريق التفاوض خلال هذه السنوات الطويلة منذ وقف إطلاق النار عام **1994** ، وتمسكت بالخيار السلمي لتسوية هذا النزاع ، وتصدت لمحاولات سباق التسلح وعسكرة المنطقة ولذلك عندما وقعت أرمينيا معاهدة الصداقة والتعاون مع روسيا في **29** أغسطس **1997** سارعت أذربيجان إلي الاعتراض علي تلك الاتفاقية باعتبارها سبيلا لسباق محموم للتسلح في المنطقة ، فلا ريب أن هذه الاتفاقية تسبب قلقاً لأذربيجان التي تحدث رئيسها **حيدر علييف** في " كشينيوف " في لقاء رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة ، كما أرسلت أذربيجان برسالة حول هذا الأمر إلي الرئيس الروسي بوريس نيكو لايفيتس يلتسين ، كما تم تقديم مذكرة رسمية لروسيا ، تعارض فيها بنود المعاهدة بين روسيا وأرمينيا ما لم تتم تسوية النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان ، لأن

---

1 - تصريح للرئيس حيدر علييف – صحيفة " أذربيجان " – 16 ديسمبر 1997 .

2 - فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – لوموند ديبلوماتيك العربية – ديسمبر 2012

توقيع المعاهدة حول التعاون العسكري التي تنص علي إمداد روسيا لأرمينيا بالأسلحة غير سليم ، في الوقت الذي لا يزال فيه النزاع قائماً ويستمر احتلال **20 %** من الأراضي الأذربيجانية من قبل القوات المسلحة الأرمينية ، وهذا يخص روسيا باعتبارها إحدي الدول الرؤساء الأعضاء بمجموعة " مينسك " مع الولايات المتحدة وفرنسا المعنية بالتسوية السلمية للنزاع[1].

مع استمرار حالة الحرب ، وعدم الوصول إلي اتفاق سلام شامل بين أذربيجان التي تتمسك بحقها في استرجاع جميع أراضيها المحتلة ، وبين أرمينيا التي تصر علي استمرار الوضع كما هو عليه ، يظل الموقف علي شفا حرب بين الجانبين ، وهذا يدفع بالطرفين الأذربيجاني والأرميني إلي الاستعداد لتلك المواجهة المرتقبة ، وخاصة مع عدم وجود تقدم في المفاوضات التي ترعاها مجموعة مينسك .

لقد ارتفعت النفقات العسكرية لأذربيجان خمسة أضعاف منذ العام **2004** ، حيث بلغت في ذلك العام خمسمائة مليون يورو ، لتصل إلي **3.5** مليار دولار في العام **2011** ، وفي المقابل بلغت النفقات العسكرية لأرمينيا **335** مليون يورو في أرمينيا[2]

وإذا كانت أذربيجان لها من المبررات ما يدفعها إلي إلي تنامي انفاقها العسكري ليتعدي أكثر من سبعة أضعاف إنفاق أرمينيا العسكري ، فإن الانفاق العسكري الأرميني الذي يعتبر متواضعا بالنسبة لأذربيجان يخلق وضعا مختلا في ميزان القوي بين الجانبين . حيث يثير انعدام التوازن المتنامي هذا في ميزان القوة قلق المجتمع الدولي ، في حين أن ما رُسم في نهاية العام **2007** من مفاوضات فعلية تحت اسم " مبادئ مدريد " لا يزال يبدو غامضا[3].

نظراً للطفرة الاقتصادية التي حققتها أذربيجان بفضل ارتفاع صادراتها من النفط والغاز الطبيعي منذ تشغيل الأنبوب الذي ربط بين باكو وبين ميناء جيهان التركي ، وعد رئيس البلاد بتحديد الإنفاق العسكري نسبةً إلى ميزانية أرمينيا ؛ وكذلك زوّدت باكو نفسها

1- تصريح للرئيس حيدر علييف – صحيفة " أذربيجان " – 16 ديسمبر 1997

2 - فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – لوموند دبلوماتيك العربية – 8 ديسمبر 2012

3 - فيليب ديكان – حالة حرب دائمة في كاراباغ العليا – لوموند دبلوماتيك العربية – 8 ديسمبر 2012

بأسلحة هامّة كالطائرات المقاتلة ، والدبابات ، وقِطع من سلاح المدفعية ، والعديد من قاذفات الصواريخ .

ومنذ عام **2003** ، أعلنت أذربيجان تكراراً بأنه إذا فشلت المفاوضات مع يريفان لإجبارها على التخلّي عن إقليم " **قره باغ** " والأقاليم الأذرية الستة المحيطة به ، والتي هي حالياً تحت السيطرة الأرمينية ، فإنّها ستستعيد هذه الأراضي بالقوة .

تصر أرمينيا على مساندة قوات " **قره باغ** " المسلّحة عن طريق المساعدات المالية والتعاون العسكري ، فولاية " قره باغ الجبلية " التي يبلغ عدد سكّانها هذه مائة وخمسون ألف نسمة ، تحافظ على قوّة عسكرية يبلغ قوامها عشرون ألف مقاتل رغم وجود أربع دول من اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق تمتلك أسلحة نووية هي روسيا الاتحادية ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا ، كازاخستان ، فإن انتشار عمليات تهريب وبيع الأسلحة النووية يشير إلي احتمال حصول أي من أطراف النزاع علي المواد النووية بشكل أو بآخر[1]

تمتلك أذربيجان ثلاث منصات علي الأقل لإطلاق صواريخ سكود **أرض - أرض** بعيدة المدي ، قادرة علي حمل رؤوس نووية ، وتقع العاصمة الأرمينية يريفان في مدي هذا الصاروخ الذي يصل إلي مائتي ميل .

---

[1] - أزمة التفكك في الكومنولث الروسي : ناجورنو كاراباخ : الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية - عبد الله صالح - مجلة السياسة الدولية - العدد 120 - أبريل 1995

الفصل الثالث
الارهاب الأرميني

لا يوجد تعريف عام ومحدد ومتعارف عليه دوليا لمعنى " **الإرهاب** " ، على الرغم من الأهمية القصوي بضرورة فهم الأساس الذى يقوم عليه الإرهاب ، من أجل مقاومته ومواجهته ، ففى الوقت الراهن يفسر ويحدد مصطلح " الإرهاب " على أنه استخدام التهديد ، أو التهديد باستخدام العنف على أساس منظم ، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية ، وفى حال أن يؤدى ذلك الأمر للخوف فهو يعتبر أو يعد إرهابا ، ويعرف " الإرهاب " على أنه تهديد أو استخدام للعنف ضد السكان المدنيين ، ويستخدم الإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية وليست عسكرية من قبل جماعات ضعيفة لا تقوى على التصدى علانية ، ولقد تزايد تأثير الإرهاب النفسى على الرأى العام بسبب التغطية الإعلامية المكثفة .

وفقا للقرار الخاص بالتدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولى ، والذى تم تبنيه والتصديق عليه فى الجلسة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى 9 ديسمبر 1994 ، تم تعريف الإرهاب علي أنه " **الأعمال الإجرامية المقصودة أو التى تؤدى لحالة من الرعب لدى عامة الناس ، أو لدى جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين ، لأجل أغراض سياسية تحت أي ظروف معينة ، تعد غير مبررة مهما تكن الاعتبارات سياسية أو فلسفية أو أيديولوجية أو عرقية أو جنسية أو دينية أو من أى طبيعة أخرى يمكن تبريرها لارتكاب تلك الأعمال** " .

وطبقاً لتعريف الإرهاب فإنه يمكن أن يتسم الإرهاب بعدد من الصفات الأساسية التى يتفرد بها وهى : -

أولاً : يستهدف الإرهاب المدنيين الآمنين ، ولذلك فهو يختلف عن الأنشطة العسكرية أثناء الحرب ، كما أنه يستخدم فجأة دون سابق إنذار .

ثانياً : العنف أو التهديد به يستخدم بهدف التسبب فى نشر الخوف والرعب والفزع بين السكان والحكومة ، ومن ثم يختلف الإرهاب عن جريمة الاغتيال العادية .

ثالثاً : التغاضى التام عن كل القيم الأخلاقية ، لأن الضحايا كقاعدة عامة لا يمكن أن يمثلوا السبب المباشر للعمل الإرهابى .

رابعاً : ترتكب الأعمال الإرهابية من قبل أفراد أو جماعات .

خامساً : يسعى الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية غالباً تكون غير مشروعة ، ولذلك فالإرهاب يختلف عن المقاومة المسلحة للمحتل أو المستعمر .

سادساً : يعمل الإرهابيون داخل دولتهم وخارج حدود الدولة أو فى عدة دول ويتصرفوا من تلقاء أنفسهم أو بدعم من الدولة ، وتوجه جميع أعمالهم ضد المواطنين من دولة واحدة أو من عدة دول .

ويمكن تمييز الأنماط الرئيسية التالية من الإرهاب :—

1 – إرهاب لا تدعمه الدولة ، بل جماعات إرهابية تتصرف ذاتيا بدون أى دعم أساسى من أى حكومة او سلطة شرعية .

2 – إرهاب موجود داخل دولة من الدول أو ولاية من الولايات ، ومن خلاله يتم القيام بالأنشطة الإرهابية لمواطنين من دولة معينة ضد مواطنين من نفس البلد ، أو ارتكاب هذه الأعمال ضد مواطنين من بلاد أخرى ، ولو كانوا على الأرض الأصلية للإرهابيين وليسوا هم الهدف الرئيسى أو أهداف مختارة .

الدولة الراعية للإرهاب لا تقوم بالإرهاب بشكل مباشر ولا تعلن عن تبنيها للعمليات الارهابية ، لأنها تعلم أنها أعمال غير أخلاقية وغير مشروعة ، ولكن من خلال جماعات إرهابية تعمل بشكل مستقل ، وهذه الجماعات الإرهابية تتمتع بدعم من إحدى الحكومات أو من عدة حكومات ، فالإرهاب الذى توجهه الدول ، تقوم به جماعات إرهابية تعمل كوكلاء للحكومة وتتلقى معلومات ومواد وإمدادات فنية ودعم قانونى ومعلوماتي من الحكومة الراعية بشكل دائم ، وينشط الإرهاب من خلال القيام بالاغتيالات وإحراق المبانى وغيرها من الممتلكات العامة والخاصة عمدا ، وتفجير القنابل وأحتجاز الرهائن والاختطاف والأسر وخطف المركبات والطائرات والسفن والقيام بالهجمات المسلحة والتخريب التجارى والصناعى ، باستخدام أسلحة فنية عالية النوعية والتقنية .

استخدمت أرمينيا الأعمال المسلحة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ، من خلال دعم الجماعات الإنفصالية في إقليم " قره باغ الجبلية " ، حيث عملت علي استغلال موقف الأقلية الأرمينية كذريعة وحجة لتحقيق مطالبها الإقليمية فى عدد من الدول المَوجودة فى المنطقة (**تركيا ، وأذربيجان ، وجورجيا**) ، حيث قدمت أرمينيا الدعم للعديد من المنظمات المسلحة وخاصة في إقليم " قره باغ الجبلية " بهدف ترويع السكان الأذربيجانيين وإجبارهم علي ترك بيوتهم وأرضهم ، لتفريغ الإقليم من السكان الأذربيجانيين الأصليين .

إنه لشئ يدعو إلي الدهشة ألا تصل الحرب ضد الإرهاب المزعومة في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلي الجماعات الأرمينية التي تمارس التصفية العرقية علي مرأي ومسمع من العالم كما تفعل إسرائيل ، فالعيون الأمريكية والغربية لا تري الإرهاب والفتك الجماعي والحروب وعمليات الترويع المستمرة والممتدة من القوقاز إلي فلسطين والتي تهدد شعوب هذه المناطق الساخنة[1].

إن الأمن والاستقرار لن يستتب والسلام لن يسود إلا إذا ساد أو علي الأقل توازن العدل العالمي ، وتشابكت وتعاونت الأيدي الإسلامية والعربية المقهورة ولذلك فلا مفر من عودة النازحين والمهجرين واللاجئين إلي ديارهم ، **فالأذربيجانيين والفلسطينيين** الذين أبعدوا بالقهر والفتك عن أراضيهم ، وأجبروا علي الهجرة من أوطان الآباء والأجداد لابد أن يتمسكوا بترابهم ، ويبذل الجهد من أجلهم ومن أجل تنوير الرأي العام العالمي بعدالة قضاياهم ، وأن يعرف العالم حقيقة ما يجري في **القوقاز وفلسطين** بمده بالمعلومات الصحيحة عما يجري في هذه المناطق المنكوبة ، كشف المستور خلف احتفال الصهيونية بما يسمونه " **الوطن الموعود** " ، والقومية الأرمينية بما يطلقون عليه " **أرمينيا العظمي** " من كل عام ، وتأجيج الشعور والمشاعر القومية المتطرفة لدي

[1] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين 21 ، 22 – يناير ، أبريل 2007

أهالي أصحاب النزعتين المستند في مجموعه علي عداوة الأذربيجانيين والأتراك والعرب والمسلمين .

يعود تاريخ الأعمال المسلحة الأرمينية إلى نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك عندما تم تأسيس أول حزب أرمينى " هنتشاك " (**الجرس**) فى جنيف عام 1887 ، على أساس المبادئ الماركسية ، وكان أعضاء ذلك الحزب من أرمن روسيا الذين بثوا فيه روح المليشيات الثورية ، وفى عام 1890 تم تأسيس " حزب اتحاد الثوريين الأرمن " (**الدشناك**) فى تفليس ، بهدف توحيد جميع الجماعات المسلحة الصغيرة وكل الدوائر الثورية ، وقد أرادت جميع تلك الجماعات تأسيس " أرمينيا التركية المستقلة " فى الأقاليم الستة الشرقية ، حتى تصبح دولة اشتراكية وطنية ، وكان ذلك هو الهدف المرحلي ، أو الخطوة الأولي نحو تحقيق الهدف النهائي ، وأقر برنامج حزب " هانتشاك " أن الهدف الأول للحزب هو الحصول على الاستقلال السياسى والوطنى من أرمينيا التركية ، واستخدمت للوصول إلي ذلك الهدف الدعاية والاستفزاز والتنظيمات المسلحة والفلاحين والحركات العمالية ، وبعد أن يتم استقلال أرمينيا من تركيا ، سوف تمتد الثورة إلى روسيا وايران وسوف تؤسس أرمينيا الموحدة ، حيث يمثل ذلك الهدف الأسمي والأكبر .

وضع حزب " الداشناك " ، تصورا لتأسيس جماعات المقاتلين وتنفيذ الأعمال المسلحة التنظيمية السياسية ، وفى بداية القرن شكل الحزب نظاما مسلحاً باسم " نِمِسيس " وكان ممثلو هذا النظام من الأعضاء السابقين لحكومة " شباب الأتراك " ، والذين قاموا بتنفيذ عددا من عمليات الاغتيال ، وقد حدد برنامج حزب " الداشناك " المهمة والعمل المطلوب وهى " الحث على القتال ، وأن يرهب مسئولي الحكومة والمرشدين والخونة والمرابين وكل مستغل " ، ولقد اعتبر الاتحاد الأرمينى الثورى منظمة مسلحة ، مهمتها الإمساك بزمام أرمينيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى .

فى تسعينيات القرن التاسع عشر نفذ " الداشناك " أعمالا مسلحة عديدة داخل الامبراطورية العثمانية لتحقيق أهدافهم السياسية ، وكان الهدف هو إثارة الأرمن المسيحيين ، وتهييج مشاعر الأتراك المسلمين ، حتى يمكن توريط القوى الأوروبية

المسيحية وتأسيس الدولة الأرمينية ، وقام المسلحون الأرمن بأعمال العنف ضد المسلمين باستمرار ، وكلما بادر المسلمين بالدفاع كرد فعل للعنف الأرمينى، يصيح الأرمن قائلين " **البرابرة الأتراك المسلمون يذبحون الأرمن المسيحيين الأبرياء** "

اتسم نهاية القرن العشرين بأعلى درجة من درجات النشاط للمنظمات المسلحة الأرمينية وخاصة منظمة " الجيش السرى الأرمينى لتحرير أرمينيا " (**آسالا**) التى تأسست فى عام 1975 فى بيروت ، ومنظمة " المنتقمون من أجل الإبادة الجماعية للأرمن " التى تأسست عام 1973، ومنظمة " جماعة التاسع من يونيو" والتى تأسست عام 1991 فى سويسرا ، والمنظمة " السرية الانتحارية " ، والتى تأسست عام 1981 فى فرنسا ، حيث قامت تلك المنظمات بنشاط مسلح ملحوظ بهدف دعم أهداف ومطالب الأحزاب السياسية الأرمنية " داشناك " و " هنتشاك " و " رامكاوار " ، والتي تمثلت مطالبها في :

1 – اعتراف تركيا – باعتبارها خليفة الامبراطورية العثمانية – بالإبادة الجماعية للأرمن المزعومة عام 1915 .

2 – عودة الشعب الأرمينى الى وطنه التاريخى الأم عن طريق الأتراك .

3 – قيام الحكومة التركية بدفع التعويضات المادية عن الإبادة الجماعية المزعومة .

4 – انتزاع الاعتراف " بالإبادة الجماعية " والحقوق الإقليمية للأرمن من قبل حكومات العالم كله .

ومن أجل جذب انتباه الرأى العام العالمى لما يسمى " **الإبادة الجماعية للأرمن** " حاولت المنظمات المسلحة الأرمينية أن تصور أنشطتها وممارساتها على أنها كفاح من أجل تحرير الوطن الأم ، لأنها لم تكن تعلن عن أن هدفها هو الاعتراف " بالإبادة الجماعية " حتي لا تصنف تلك الأعمال المسلحة علي أنها أعمال انتقامية ، ولكن كان الهدف الرئيسي المعلن دائماً هو تحرير الوطن الأم .

تتمتع المنظمات المسلحة الأرمينية بالتنظيم والبناء القوى والوحدات الخاصة والمعدات والبيانات والمعلومات ، ومن المستحيل أن يتوافر لدي هذه المنظمات كل ذلك وتستخدم كل هذه الامكانيات فى عملياتها المسلحة بدون دعم من الدولة ، حيث تتمتع المنظمات

المسلحة الأرمينية بدعم كامل من جمهورية أرمينيا ، ويتضح ذلك من خلال توسط الرئيس السابق لأرمينيا " تير بيتروسيان " مع رئيس فرنسا لمراجعة الحكم الذى صدر على " فاروزهان كارابيتيان " أحد الارهابين المسئولين عن العمل الارهابى فى مطار " أورلى " بباريس ، حيث قتل ستة أفراد بما فيهم مواطن امريكى ، وبعد اطلاق سراح " فاروزهان كارابيتيان " ، تم استقباله كبطل قومى فى أرمينيا ، ووصف رئيس وزراء أرمينيا " ماراكارايان " وعدد من كبار المسئولين فى جمهورية ارمينيا الانشطة والممارسات المسلحة على انها اعمالا بطولية .

وبالرغم من جهود رئيس ارمينيا السابق " تير بيتروسيان " لتعليق انشطة حزب " داشناكوتسيان " بعد اتهام الحزب بالابقاء داخله على العنف السرى ، والمتورطة فى اعمال الاتجار فى المخدرات الدولية وانشطة اقتصادية غير قانونية اخرى ، إلا أنه يوجد لهذا الحزب ممثلين فى حكومة ارمينيا ، منهم على وجه الخصوص وزير التعليم والعلوم " ليفون ماكراتشيان " ووزير الثقافة والشباب والرياضة " رولاند شاروبان " وهم اعضاء فى حزب " ايه اراف داشنا كوتوسيان " ، كما أن أحد مستشارى الرئيس هو أحد قادة حزب " دشناكوتسيان " ، هو " فاهان اوهانيسيان "، وعضو اخر من هذا الحزب هو " هاريار كارابيتيان " أصبح محافظا لمقاطعة " اراجا تسوتين ماريز " .

هناك الكثير من دول العالم تتبع سياسة منح حق اللجوء السياسى. وتبرر العنف وتوفر كل الظروف لمن يمارسونه للراحة وتلقى العلاج ، وتزودهم بالغطاء السياسى بعد ارتكابهم لاعمال العنف فى دول اخرى ، وتشجع حملات ترويج المعلومات الكاذبة المبررة للعنف ، والأكثر خطورة من كل ذلك ، هو محاولات إلصاق صورة " الابطال الوطنيين والمناضلون من اجل القضية العادلة " بالذين ارتكبوا أعمال العنف ويمارسونه مما يشجع على تربية الأجيال الشابة على روح وتقاليد الكفاح المسلح ، وتمثل جمهورية ارمينيا احدى هذه الدول التى تتبع سياسة اعادة تأهيل او اصلاح نشطاء الجماعات المسلحة الأرمينية ، الذين ارتكبوا جرائم التفجيرات فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى فى مطار " **اورلى** " ، وفى مترو الانفاق بموسكو ، واغتيالات

الدبلوماسيين الاتراك فى سويسرا واليونان والاستيلاء على السفارة التركية فى باريس وعددا من الجرائم الاخرى .

لقد اصبحت اذربيجان هدفا للعنف المسلح الأرمينى منذ بداية القرن العشرين ، ووصلت الاعمال المسلحة إلى أعلى درجه خلال الثورة الروسية الاولى بين عامي **1905** إلي **1907** ، وما بين عامي **1918** إلي **1920** ، حيث نشطت الجماعات الأرمينية المسلحة بشكل وحشي ، ولم يرحموا كبار السن ولا النساء ولا الاطفال ، وتركوا القرى من خلفهم مدمرة ، ومنذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين اصبحت اذربيجان مرة اخرى الهدف الرئيسى للعنف المسلح الأرمينى ، حيث كانت الاعمال المسلحة تنفذ ضد السكان المدنيين على الاراضى الاذربيجانية وخارجها علي نطاق وحشي واسع ونتيجة للجرائم التى ارتكبها المسلحون الارمن خلال الفترة ما بين عام **1989** وحتى عام **1994** قتل أكثر من الفين من المدنيين من جمهورية اذربيجان معظمهم من النساء وكبار السن والاطفال وجرح عشرات الالاف ، مخلفين وراءهم عدد كبير من المعوقين الذين أصيبوا بإصابات مستديمة .

لقد وقفت ارمينيا خلف كل هذه الجرائم التى تم تنظيمها وتنفيذها من اجل تحقيق هدف سياسي ، وهو الاستيلاء على ولاية " قره باغ الجبلية " من جمهورية اذربيجان ، وبعد ما تم احتلال ارمينيا لهذا الاقليم ، اصبح " قره باغ الجبلية " موطنا لانتشار المنظمات المسلحة ، التي يتم تدريبها للقيام بأعمال مسلحة ضد أذربيجان بعلم وتنسيق مع اجهزة الدولة الأرمينية وهيئاتها ، وقد أثبتت دلائل وبراهين كل ذلك ومنها على سبيل المثال الكشف عن جماعة مسلحة انفصالية أرمينية نتيجة للتعاون بين وزارة الأمن القومى الاذربيجانى وإدارة الأمن الفيدرالى الروسى ، هذه الجماعة المسلحة تعمل برئاسة رئيس قسم الادارة الرئيسية للامن القومى لارمينيا الكولونيل " جان اوهانيسيان " ونائبه الميجور " اشوت جوليان " ، وموظف مسئول من ادارة مكافحة الارهاب من ادارة الارمن الفيدرالى الروسى ، والميجور " بورسى سيمونيان " الذى كان يعمل على اراضى روسيا الاتحادية واستدعى لمناقشته ، وهذه الجماعة التى كانت تمول من منظمة **TIRR** ومقرها فى موسكو ويرأسها " ف. بتروسيان "، وقامت بعدة تفجيرات فى

عدد من القطارات على الاراضى الروسية والاذربيجانية ، وحكم على كل هؤلاء الاشخاص بأحكام بالسجن لمدد مختلفة من قبل المحاكم الفيدرالية الروسية ومن جمهورية اذربيجان .

لقد قامت أجهزة الخدمة السرية فى ارمينيا بتدبير انفجار القطار الكهربائى فى مترو انفاق باكو فى 19 مارس 1949 ، حيث قتل اربعة عشر شخصا وجرح اثنين واربعون اخرون ، وقد نفذ هذه العملية الارهابية اعضاء المنظمة المسلحة الانفصالية المعروفة باسم " سادْفال " ، التى تعمل فى داغستان ، والتى اثبت تورطها خلال تحريات النيابة وتبين مواد اثباتات وشهادات عديدة مباشرة ان مقاتلى هذه المنظمة تم تدريبهم على الانشطة العسكرية التدميرية فى قواعد الخدمة الخاصة فى ارمينيا فى مستوطنة " لوكوس " فى مقاطعة " نايرى " ، وفى مقاطعة " ارزنى " فى ارمينيا ، وايضا فى معسكرات اقيمت خصيصا فى مقاطعة " مهراماكن " فى داغستان ، وكانت اجهزة الخدمة الخاصة فى ارمينيا تمول المنظمة وتزودها بكل المواد المدمرة الضرورية والوسائل الفنية للعمل الاجرامي ، وكشفت اجهزة الخدمة الخاصة الاذربيجانية عن ثلاث واربعين مخططاً ومنفذا لتلك الجريمة ، وحكمت المحكمة العليا الاذربيجانية على ثلاث منهم باحكام مختلفة ، فيما يزال البحث جارياً عن الأشخاص المتهمون الأخرون الهاربون خارج البلاد .

ليس من المقبول أن تقوم أجهزة الدولة في أرمينيا المجاوة لأذربيجان برعاية النظام الانفصالى من الجزء الغربى من اذربيجان فى " قره باغ الجبلية " ، وتنظم تدريبات مسلحة علي أرض بلد مجاور لروسيا للإنفصاليين الذين يطالبون بعدد من الاقاليم الشمالية من اذربيجان ، مما يُعد دليلا دامغا على ان تفاعل الانفصاليين من أصول عرقية مختلفة ، هو واحد من اهم مكونات عناصر الارهاب الدولى ، وكذلك كدليل علي أن أرمينيا التي تحتل أراضي أذربيجان تعمل دون كلل أو ملل علي إشاعة أجواء من الاضطرابات وعدم الاستقرار في دول الجوار ، وفي المنطقة بصفة عامة .

تعمل ارمينيا علي دعم أعمال العنف والارهاب بشكل آخر من خلال تبرير أعمال العنف ، ومنح حق اللجوء للإرهابيين المتورطين في أعمال العنف ضد السكان الأذربيجانيين

المدنيين في الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها أرمينيا ، وكذلك دمج المنظمات التي تتبنى العنف وتمارسه في مؤسساتها السياسية والاجتماعية ، ففى عام **1993** قام زملاء " مونت ميلكونيان " ؛ المواطن الامريكى الذى قضى فترة الحكم فى السجن بفرنسا لإدانته بالقيام بأعمال ارهابية فى باريس ، والذى كان متورطا فى أعمال العنف الوحشية التى قام بها الارمن على اراضى " قره باغ الجبلية " وكرمته ارمينيا واعتبرته بطلا قوميا ، وعند وفاته سمحت أرمينيا لزملائه بالمشاركة في جنازته التي شارك فيها أيضاً مسئولون ارمن في مقدمتهم رئيس البلاد ، كما أن الارهابيان الشهيران " جرانت ناكاريان " ، و " فازجين سيسليان " ، وهما من المخططين لعملية الاستيلاء على السفارة التركية فى باريس عام **1981** تم تكريمهم بمنحهم القاب ابطال حرب " **قره باغ** " .

نتيجة لوقف اطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا ، والذى دخل حيز التنفيذ فى مايو **1994** ، ونتيجة للاجراءات التى اتخذت من قبل اجهزة الأمن الخاصة فى اذربيجان ، فان النشاط الارهابى ضد السكان المدنيين فى اذربيجان بدأ فى الانحسار منذ منتصف عام **1995** ، ولكن فى نفس الوقت فان اجهزة الدولة فى ارمينيا والنظام القائم فى " قره باغ الجبلية " قاموا بمحاولات لتنظيم وتمويل وتحقيق هذا النشاط ، وعبر استخدام مواطنين من بلاد العالم الثالث وممثلي القوميات الصغيرة فى اذربيجان واسرى الحرب والرهائن ، حيث أنشأت أرمينيا فى قواعد تدريب جماعات مسلحة من المنظمات الانفصالية لجماعات " لزجن " ، و " افارس " ، وجري التخطيط حول الاعداد لأعمال عنف مع ممثلى هذه الجماعات ، وقدمت لهم كل مساعدة ممكنة ، وعند استجواب الاشخاص الذين تم وضعهم رهن المراقبة والتحريات حول صلاتهم بأعمال العنف التي تم تنفيذها فى سبتمبر **2001** فى اقليم " ذاجاتالا " فى اذربيجان ، تبين ان وزير الدفاع ومسئولين رفيعى المستوى فى " قره باغ الجبلية " ، قد شاركوا فى الاعداد للاعمال المسلحة التى تهدف الى توحيد الاجزاء الشمالية من اذربيجان مع جمهورية " داغستان " الروسية ، وإمداد الانفصاليين الليزجيين والأفاريين بالسلاح ، وتبين أن الذين ارتكبوا هذه الجرائم ، قد قاموا بزيارات متكررة إلى كل من بريفان و " قره باغ الجبلية "

وتلقوا تدريبا خاصا هناك ، وتم منحهم الاسلحة والمال للبدء فى الاعمال عند انشاء دولة " افار " الانفصالية .

ترتبط أعمال العنف المسلح ارتباطاً وثيقاً بالجريمة الدولية المنظمة ، ولذلك يتم استخدام أراضي أذربيجان المحتلة من قبل الجماعات المسلحة لصالح الإتجار فى المخدرات وتجارة السلاح غير المشروعة والاتجار فى البشر وغسيل الاموال والأنشطة الأخري غير المشروعة ، والأرباح التى يتم الحصول عليها يجرى إنفاقها لتمويل أعمال العنف والتى تعد بدورها احدى وسائل الاستغلال السئ للاراضى الاذربيجانية المحتلة ، وقد ورد فى التقرير الاستراتيجى الدولى للتحكم فى المخدرات ، والصادر عن الادارة الامريكية فى عام 2003 ، انه لوحظ ان الاراضى الاذربيجانية المحتلة تستخدم للاتجار فى المخدرات ، ففى عام 2001 فى ولاية " قره باغ الجبلية " تم ضبط ومصادرة 3،677 كيلو جرام من نبات القنب المستخدم فى استخراج الحشيش ، كما عمل المسلحون بالتحكم بمقدرات ارمينيا وفى قراراتها ، حيث أصبحوا من أصحاب النفوذ الواسع لدي سلطة اتخاذ القرار السياسي ، ويمكن اعتبار الاحداث التى وقعت فى البرلمان الأرمينى نموذجا لهذا النفوذ ، وذلك عندما قتل مسلحون رئيس البرلمان ورئيس الوزراء وعددا من نواب البرلمان الأرميني ، ومن ثم فإن عمليات الاغتيالات السياسية أصبحت احداثاً مألوفة فى ارمينيا اليوم ، فعندما رفع رئيس بلدية " يريفان " صوته بالشكوي من الفساد المتفشى داخل عاصمة الدولة ، تم اغتياله بعد ذلك ، كما تم اغتيال العديد من الافراد الذين حاولوا ان يكونوا موضوعيين ويعبروا علانية عن سوء الاستخدام لحكومة الدولة.

أصبحت أعمال العنف والتطرف من أهم الوسائل فى ايدى الجماعات التي تتصف بالانفصالية وعدم الاستقرار والتعصب والراديكالية السياسية من اجل تحقيق اهداف سياسية ، فأعمال العنف لا تتوافق مع الاعراف والمعايير والقانون الدولى أو المحلى اوالقائمون علي أعمال العنف أو يتبون العنف وسيلة لتحقيق أهداف سياسية لا يراعون ابسط القواعد الاخلاقية والقانونية ، فالعنف وسيلة فى يد القوميين الأرمن لتحقيق اهدافهم السياسية ، وقد اصبح العنف الآن جزءا لا يتجزا عن سياسات الدولة فى جمهورية ارمينيا ، ومتدت نيران ذلك العنف لتصل إلي داخل أرمينيا نفسها .

ان الاسطورة الارمينية التى بنيت على مفهوم ارمينيا الكبرى ، والابادة الجماعية للارمن التى روج لها الايديولوجين والمفكرين الارمن وتبناها الساسة وجعلوا منها العنصر الرئيسي في برامجهم ودعايتهم الانتخابية ، مازالت تلك الأسطورة موجودة حتى اليوم ، فالتحريض على الكراهية وانعدام التسامح ونشر ثقافة العداوة بين الأجيال والعدوان العسكرى المباشر وممارسة العنف ضد السكان المدنيين والمنشآت المدنية كلها عناصر من سياسة الدولة العامة فى ارمينيا ، فقد ارتكب الارمن الكثير من أعمال العنف فى حق اذربيجان وعلى اراضى دول مشتركة معها فى الحدود ايضا ، ولذلك فإن التسويف والمماطلة من جانب أرمينيا في الاستجابة لقرارات الشرعية الدولة وعدم الرغبة في تسوية الصراع الأرمينى الاذربيجانى يهدف الى تفاقم الموقف فى الاقليم ويهدد الامن والاستقرار فيه ، فأرمينيا باستخدامها أعمال العنف باعتبارها مكون من سياسة الدولة ، وباعتبارها الدولة المعتدية التي تحتل أراضي أذربيجان تساهم بشكل مباشر في تهديد الأمن والاستقرار بمنطقة القوقاز الهامة باعتبارها منطقة التقاء بين أوروبا وآسيا ، وبين الشرق والغرب .

• الأطماع الأرمينية والعنف المسلح :

ظهرت دولة أرمينيا لأول مرة في التاسع من سبتمبر 1918 ، وكانت الدولة العثمانية أول من اعترف بها ، حيث اعتبر ذلك عصراً جديداً في حياة الشعب الأرميني ، وقد نشطت الدولة الأرمينية بعد هزيمة المحور التركي الألماني في الحرب العالمية الأولي وتوقيع اتفاقيتي " مودروس " في 30 أكتوبر 1918 ، و " كومبين " في 11 نوفمبر 1918 ثم انسحاب القوات التركية من بلاد القوقاز ودخول القوات البريطانية إلي المنطقة وكانت علاقات أرمينيا بجيرانها يسودها الكثير من التوتر والقلق بسبب الأطماع الأرمينية الإقليمية تجاه هذه الدول ، وكانت أذربيجان بطبيعة الحال واحدة من تلك الدول .

كانت محافظة " جنجة " (**بيليزافتبول**) والتي عرفت بمنطقة " كازاخ " ، وهي محافظة تمثل خمس مساحة إقليم " نوفو ــ بايزيت " تدخل في نطاق أراضي جمهورية أذربيجان بينما كان الجزء الرئيسي من هذا الإقليم يتبع أرمينيا ، ولذلك فإنه عند هذا الجزء من جمهورية أذربيجان كانت تلتقي حدود أرمينيا ، لأن نصف إقليم " شارور ــ دار الاجيوز " كان تابعاً للأراضي الأذربيجانية ، والجزء الآخر منه خرج من تركيا بموجب اتفاقية " باطوم " الموقعة 4 يونيو 1918 ، أما الجزء الذي كان يدخل في نطاق جمهورية أذربيجان والمتاخم لإقليم " نوفو بايزيت " والذي دخل الجزء الأكبر منه في نطاق أرمينيا ، فإن أذربيجان ليس لها حدود مع أرمينيا في هذا الجزء .

لم تقم أرمينيا منذ وجودها بترسيم مثل هذه الحدود مع أذربيجان ، لأنها كانت لا تعترف بها ، فكانت أطماعها أبعد من تلك الحدود بكثير رغم أنها لم تصرح بذلك ، وكانت تنتظر الفرص السانحة للتعبير عن تلك الأطماع ، وقد بدأت أرمينيا نشاطاً نوعياً لتعديل هذه الحدود ، ففي الوقت الذي بدأ فيه الأتراك بالتحرك تجاه " ناختشيوان " مع نهاية شهر مايو 1918 ، تحرك الجنرال الأرميني " اندرانيك " علي رأس قواته للإنضمام إلي القوات البريطانية ، وبعد فشله في " ناختشيوان " ، توجه إلي " زانجازور " التي دخلها في شهر يونيو 1918 مستغلاً انشغال الحكومة الأذربيجانية بعملية " باكو " ، ثم انتقلوا بعد ذلك من " زانجازور " إلي " شوشا " حيث قطعوا طريق " ايفلاخ – شوشا " الواقع علي مضيق " عسكران " .

احتجاجاً علي الأعمال العدوانية المسلحة التي قامت بها ميلشيات " اندرانيك " فقد أرسل ممثل جمهورية أذربيجان لدي جمهورية جورجيا " جافاروف " في 15 أغسطس 1918 رسالة إلي " جماليان " القائم بأعمال أرمينيا لدي حكومة جورجيا رسالة احتجاج ورد فيها أن القوات الأرمينية التابعة لوحدات الجنرال " اندرانيك " قامت باقتحام حدود أذربيجان ، واحتلت الطريق الواقع بين مدينتي " شوشا " ، " عسكران " ، وجزءاً من إقليم " زانجازور " مع مدينة " جيروسام " ، وأن مثل هذه الأعمال من جانب القوات الأرمينية تعد عملاً عدائياً سافراً تجاه جمهورية أذربيجان ، وأنها لا يمكن أن تؤدي في المستقبل إلي الحفاظ علي علاقات المودة والصداقة بين البلدين .

تلقت حكومة أذربيجان ردا علي هذه الرسالة يؤكد علي أن المغامرة التي قام بها " اندرانيك " لا تعبر إطلاقاً عن موقف حكومة جمهورية أرمينيا التي لديها رغبة كبيرة في القضاء علي النشاط العدواني للجنرال " اندرانيك " ، ولكنها لا تملك الامكانيات المادية والعسكرية لتحقيق هذه النوايا ، وقد جاء الرد علي الرغم من الدعم المادي والسياسي الذي قدمته أرمينيا إلي " اندرانيك " ، ففي 26 فبراير 1919 ألقي " أجارونيان " خطاباً باسم حكومة أرمينيا أمام مؤتمر الصلح في باريس امتدح فيه " اندرانيك " باعتباره بطلاً قومياً ، نال المجد لأنه حارب عبد الحميد (**أي السلطان العثماني عبد الحميد الثاني**) كما حارب الاستبداد التركي لمدة ثلاثين عاماً .

بموجب المادة الحادية عشر من اتفاقية " مودروس " كان علي القوات التركية الانسحاب من منطقة ما وراء القوقاز ، وعلي القوات المتبقية منها يجب عليها الابتعاد إذا ما طلب منها الحلفاء ذلك ، وبموجب المادة الخامسة عشر كان علي تركيا أيضاً عدم تقديم أية اعتراضات ضد احتلال باكو من قبل الحلفاء ، ومع وصول القوات البريطانية إلي المنطقة اعتبروا قوات " الداشناك " حليفاً لهم ، ومعهم بدأ عصر آخر في حياة الشعب الأرميني ، فقد زاد نشاط ميلشيات " اندرانيك " بعد أن قام بعدد من الأعمال المسلحة في " جيبورس " والمنطقة المركزية في " زانجازور " .

قامت الحكومة الأذربيجانية بإبلاغ القيادة البريطانية بالأعمال التي ارتكبتها ميلشيات " اندرانيك " ، وذلك بموجب إعلان الحلفاء عن قيامهم بضمان أمن وسلامة شعوب

القوقاز ، وعلي هذا الأساس قام الجنرال " طومسون " بارسال وفد بريطاني إسلامي أرميني مشترك إلي " **قره باغ** " ، وقد أرسل الوفد برقيات تحذيرية إلي الميلشيات الأرمينية ، لكن لم يمتد تأثيرها سوي فترة وجود أعضاء الوفد في " شوشا " ، وبعد ذلك تواصلت البلاغات من كافة أنحاء " **قره باغ** " حول الأعمال الوحشية التي ترتكبها ميلشيات " اندرانيك " ، وقد أدي استمرار ذلك الوضع إلي قيام حكومة أذربيجان بإنشاء وظيفة حاكم عام مؤقت في **13** يناير **1919** يختص بحدود أقاليم " جوانشير " ، شوشا " ، " زانجازور " ، و " جبرائيل " .

• سجل الأعمال الإرهابية فى أذربيجان من 1989 – 1994:

اتبعت أرمينيا أسلوب العنف والإرهاب ضد أذربيجان كوسيلة من وسائل حرب الاستنزاف للقوي الاقتصادية والعسكرية الأذربيجانية من ناحية ، وكحرب نفسية ضد السكان المدنيين الأذربيجانيين لإجبارهم علي الرحيل من الأماكن التي تسعي أرمينيا لإحتلالها ، وقد سجلت الفترة فيما بين عامي **1989** إلي عام **1994** العديد من الأعمال الإرهابية الغير منظمة ، بعيداً عن الحرب المنظمة المعروفة بشكلها العسكري ، وإنما اتخذت هذه الأعمال شكل العمليات الخاطفةعلي بعض الأشخاص أو المنشآت أو مرافق البني التحتية ، ويمكن تسجيل هذه الأعمال التي قات بها أرمينيا علي النحو التالي :

16 سبتمبر 1989

حافلة ركاب تتحرك على طريق " تبليسي – باكو " تم نسفها ، وسقط نتيجة لذلك خمسة قتلى وخمسة وعشرون جريحا .

7 اكتوبر 1989

فى الضواحى الجنوبية من مدينة " خانكندى " فى جمهورية اذربيجان ، فجر الارهابيون الأرمن جسر للسيارات على نهر " خلفاليشاى " ، وحكم على منفذ العملية " أ.أ ابرميان " من المحكمة فى جمهورية اذربيجان بالسجن خمسة عشر سنة مع مصادرة املاكه .

18 فبراير 1990

فى الكيلو **150** على الطريق السريع " يفلاخ – لاتشين " فجرت حافلة كانت متجهة من " شوشا " إلى " باكو " ، ونتيجة لهذا العمل الارهابى جرح ثلاثة عشر شخصا .

11 يوليو 1990

قافلة سيارات محملة بالبضائع من المنتجات الوطنية فى حراسة خاصة هوجمت بين مستوطنة " اوكتافان " ومستوطنة " جيراكتار " فى مقاطعة " اغدْره " من ولاية " قره باغ الجبلية " فى أذربيجان ، وقتل ثلاثة اشخاص وجرح **23** آخرون ، وحكمت المحكمة العليا لجمهورية اذربيجان فى **12** يوليو **1992** علي منفذ العملية " أ. اوريان " باقصى عقوبة مع مصادرة املاكه .

10 اغسطس

نتيجة لتفجير حافلة ركاب على خط " تبليس – اجدام " ، قتل 20 شخصا وجرح 30 اخرين ، وخططت هذه الجماعة الاجرامية لتنظيم تفجير على حافلة خط " تبليسي " ، وفى 17 يوليو 1991 القى القبض على الجماعة مدبرة الحادث وحكم على زعيمها " أ. اوفانسيان " باقصى عقوبة ، وعلى عضو الجماعة " م. تتيفوسيان " بالسجن خمسة عشر عاماً .

15 ديسمبر 1990

جماعة ارهابية بزعامة " ي – ببيان " ، و " ايرومنيان " قتلت ثلاثة افراد على الطريق الممتد بين محطة " جميلى " ومحطة " كوسالار " من مقاطعة " عسكران " فى ولاية " قره باغ الجبلية " فى أذربيجان .

15 سبتمبر 1990

فجر الإرهابيون الأرمن مركز إذاعة فى " خانكندى " ولم يقع ضحايا .

9 يناير 1991

قتل صحفية فى جريدة "مولوديوج أذربيجانا " (شباب آذربيجان) " سلاطين عسكروفا " ، وثلاثة من العسكريين وهم المقدم " س. لاريونوف " – والرائد " ايفانوف " والرقيب " ا. جويك " عند الكيلو الخامس عشر على الطريق المؤدى من " لاتشين " الى " شوشا " ، وحكمت المحكمة العليا لجمهورية اذربيجان على المجرمين " ا. مكرتشيان " ، و " ج. بتروسيان " ، و " ا. منقرسريان " ، و " ج. اروتونيان " بالإعدام رميا بالرصاص ، أما الأعضاء الاخرون من الجماعة الإرهابية فقد حكم عليهم بالسجن بمدد مختلفة .

19 يناير 1991

فى " خانكندى " قام كل من " ف.بقمنيان " ، " ا. انطونيان " ، " س بقمنيان " بمحاولة اعتداء على حياة اللواء " ف. كوفاليوف " رئيس مكتب الشئون الداخلية فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى .

يناير 1991

بالقرب من مستوطنة " درمبون " من مقاطعة " اغدره " من ولاية " قره باغ الجبلية " فى أذربيجان ، قامت مجموعة من الارهابيين بقيادة " ف. جلايان " بارتكاب هجوم مسلح على موكب سيارات متجه الى " كلبجار " وقتل سائق شاحنة قازولين .

فى بداية 1991

قام كل من " أ. بجمنيان " ، و " س. بابايان " ، و " ا. ابرميان " واخرون بقتل رئيس مطار خوجالى .

8 إبريل 1991

تم ارتكاب عمل ارهابى ضد نائب رئيس المكتب للقوات الداخلية على الحدود الشمالية والجنوبية القوقازية ، الكولونيل " ف. بلاخوتين " فى " روستوف " على نهر دون فى روسيا ، وحكم مجلس محكمة اقليم " روستوف " على المجرمين بالسجن لفترات مختلفة ، على " ا. بجمنيان " ، و " ا. انطونيان " بخمسة عشر عاماً ، وعلى " س. بجمنيان " باثنى عشرة عاماً ، وعلى " ل. يعقوبيان " بأربع سنوات ، وعلى " ك. يجتيان " بسنتين وتسعة اشهر .

18 ابريل 1991

نتيجة لهجوم مسلح من سيارة يقودها الارهابيون الأرمن بقيادة " س. سركسيان " فى مقاطعة " خوجافاند " من ولاية " قره باغ الجبلية " فى اذربيجان بالقرب من كنيسة " اماراس " ، قتل ثلاث ضباط من الشرطة ، وفجرت نفس المجموعة جسرا بين " عسكران " و " اغدام " .

9 مايو 1991

قامت المليشيات الارمنية بمحاولة اعتداء على حياة " فلاديمير بوليانيشكو " احد اعضاء اللجنة التنظيمية لجمهورية اذربيجان فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى

وفى اول اغسطس 1993

اغتيل نتيجة لعمل ارهابى فى شمالى اوسيتيا .

30 مايو 1991

نسف قطار المسافرين بين موسكو وباكو بالقرب من محطة السكة الحديد " خسفيورت – داغستان"، روسيا مما أدى إلى قتل احدىعشر شخصا وجرح اثنان وعشرون اخرون

28 يونيو 1991

شنت مجموعة من الارهابيين الأرمن هجوما على مستوطنة " قارادغلى " من مقاطعة " مرتونى " من ولاية " قره باغ الجبلية " فى اذربيجان ، وقتل تسعة اشخاص من السكان المدنيين .

31 يوليه 1991

على ارض داغستان فجرت المليشيات الارمينية القطار بين موسكو وباكو ونجم عن ذلك قتل تسعة اشخاص وجرح عشرين اخرين.

صيف 1991

تم اغتيال " خومتش " رائد فى القوات الداخلية فى وزارة الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتي على الطريق السريع " خانكندى - شوشا " .

20 نوفمبر 1991

اسقط الارهابيون طائرة مروحية من طراز (MI-8) وعلى متنها مجموعة من رجال الدولة البارزين وشخصيات سياسية وعسكرية من اذربيجان وكازاخستان وروسيا ، وايضا مسئولون اخرون وصحفيون أرمن ، فوق مستوطنة " جارا - كاند " من مقاطعة " خوجافند " فى ولاية " قره باغ الجبلية " فى اذربيجان ، وقتل كل المسافرين وطاقم الطائرة .

8 يناير 1992

فجرت عبارة الركاب التى تنقل المسافرين من " كراسنوفودسك " الى باكو وقتل خمسة وعشرون شخصا وجرح ثمانى وثمانون .

28 يناير 1992

طائرة مروحية مدنية من " اغدام " الى " شوشا " فى رحلة عكسية اسقطها الارهابيون الارمن بالقرب من " شوشا " ، وقتل ثلاثة اشخاص من واحد واربعين مسافرا كانوا على متنها ، معظمهم من النساء والاطفال .

28 فبراير 1993

نسف قطار الركاب بين " كسلوفودسك " وباكو بالقرب من محطة " جودرميس " بين " الشيشان " و روسيا ، وقتل احدى عشر شخصا وجرح ثمانية عشر شخصا .

2 يونيو 1993

نسف سيارة سكك حديدية واقفة على جانب الطريق فى محطة سكة حديد فى باكو ، ولم يسجل اى ضحايا وحكم على المجرم " ختكوفسكى " بثمانى سنوات سجن بحكم من المحكمة العليا لجمهورية اذربيجان فى 22 يوليو 1994.

الاول من فبراير 1994.

نسف قطار الركاب من " كسلوفودسك " الى باكو ، ونتيجة لذلك قتل ثلاث اشخاص وجرح اكثر من عشرين شخصا آخرين .

24 فبراير 1994

نسف سيارة تابعة للسكك الحديدية فى محطة " خودات " ولم يسجل اى ضحايا .

18 مارس 1994

اسقط الارهابيون الارمن طائرة "هيركوليس" التابعة للقوات الجوية الايرانية وعلى متنها دبلوماسيون وعائلاتهم ، وفقد نتيجة لهذا العمل الارهابى اربعة وثلاثون شخصا .

19 مارس 1994

نسف قطار كهربائى فى محطة مترو الانفاق التى تحمل اسم " العشرين من يناير " فى باكو وقتل اربعة عشر شخصا وجرح اثنان واربعون اخرون .

13 ابريل 1994

نسف قطار الركاب بين موسكو وباكو فى محطة السكك الحديدية التى تحمل اسم " اضواء داغستان " روسيا . ونتيجة لهذا العمل الارهابى قتل ستة اشخاص وجرح ثلاثة اخرون.

3 يوليو 1994

نسف القطار الكهربائى بين محطة " 28 مايو " ومحطة " قانجليك " لمترو انفاق باكو ، ونتيجة لذلك قتل اربعة عشر شخصا وجرح اربعة وخمسون اخرون .



الفصل الرابع
قره باغ وفلسطين

ليس من قبيل المصادفة أن تتشابه أحداث العنف والإرهاب والترويع ، بل القتل التي ترتقي إلي أعمال التطهير العرقي في كل من " **قره باغ** " وفلسطين ، فهناك العديد من الأحداث الوحشية في " **قره باغ** " التي تشبه **صبرا وشاتيلا ، دير ياسين ، بحر البقر قانا** ، والاغتيالات التي ترتكبها إسرائيل حتي اليوم تحت سمع وبصر الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي[1] ، وعلي مرآي ومسمع من جميع شعوب العالم .

تحتل مشكلة " قره باغ الجبلية " وكيفية إيجاد حل لها مكانا بارزا في الرأي العام سواء في المجال العلمي أو الاجتماعي أو السياسي في أذربيجان ، لأنها تمثل حقوق شعب قتل منه الكثير من أبنائه بدون ذنب ، وجرح منه أضعاف ما قُتل ، واعتقل منه خيرة شبابه ، وشرد أكثر من مليون لاجئ يعيشون حتي الآن في ظروف اجتماعية ونفسية وانسانية غاية في السوء ، ولأنها أيضا تمثل حقوق وتراب أمة لها تاريخها وحضارتها ومن ثم فهي كذلك تمثل كرامة شعب اغتصبت أرضه ودنست مقدساته ، وسيادة وطن علي ترابه وأرضه ، شأنها في ذلك شأن القضية الفلسطينية بالنسبة للمجتمع العلمي أو الاجتماعي أو الشعبي أو السياسي العربي والإسلامي بصفة عامة والفلسطيني بصفة خاصة . فالتشابه في التخريب والحرق والتدمير والتهجير ، والوعود ثم النكوص بها ورفض كل الحلول من جانب وقبولها من الجانب الآخر ، وتعليق قرارات المنظمات الدولية بالنسبة إلي جانب وفرض الحصار والتجويع والتهميش علي الجانب الآخر .

ولأن كلاً من القضية الفلسطينية ، ومشلكة " قره باغ الجبلية " تخصان العالم الإسلامي وتمثلان جريمتان من أبشع الجرائم الإنسانية والسياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية بحق الشعوب الإسلامية ، وأن الجاني الذي اقترف بحقهما هذه الجرائم ينتميان إلي العالم الغربي ، وكيانان زرعا وسط تلك المناطق بهدف الإستيلاء عليها وتقطيع أركان المنطقة ، وتشريد الأهالي أصحاب الأرض والديار ، لذا فإن أركان

---

[1] - أذربيجان بين جذورها الشرقية والضغوطات الغربية - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد الثامن عشر - أبريل 2006 .

الجرائم في المشكلتين ــ **فلسطين** ، و " **قره باغ الجبلية** " ــ تتشابه إلي حد كبير حيث أن معظم ، إن لم يكن كل الجرائم بحق شعبي فلسطين وأذربيجان يتم تدبيرها وتنفيذها بطريقة تكاد تكون متطابقة ، وكأن العقل المفكر والمدبر لهم واحد ،

إن الانحياز والدعم الخفي لأرمينيا هو الذي يشجعها علي الاستمرار في المجازر البشرية والانتهاكات المتتالية للقرارات الدولية ، فإسرائيل وأرمينيا فوق النقد ، واللوبي اليهودي والأرميني من أصحاب النفوذ والحظوة عند صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، بل لدي الاتحاد الأوروبي وكل الهيئات التي تتمسح بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير .

المعايير المزدوجة تتجلي بأوضح معانيها في قضايا " **قره باغ** " وفلسطين ، فالقرارات ملزمة لكل من هم أتباع الحضارة الشرقية الإسلامية ، أما من هم مدللون ومدعومون حتي ما يسمي بالرأي العام فهم فوق مستوي الشبهات والنقد ، إن التقابل ، مجرد التقابل بين ما يحدث في " قره باغ " وما يحدث في فلسطين ليعد لطمة ، بل وصمة لما يسمي بالعالم الغربي الحر[1].

ويمكن ملاحظة عدد من عوامل التشابه في القضيتين الفلسطينية و " قره باغ الجبلية " علي النحو التالي :

---

[1] - **أذربيجان بين جذورها الشرقية والضغوطات الغربية - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد الثامن عشر - أبريل 2006 .**

• قرارات الشرعية الدولية:

ما يجمع بين مأساة فلسطين الشعب والأرض والمقدسات ، ومشكلة " قره باغ الجبلية " أن القضية الفلسطينية ، وقضية " قره باغ الجبلية " بعترف الجميع ويقر بأن أراضيهما محتلة من قبل الإحتلال الإسرائيلي في فلسطين ، وأرمينيا في " قره باغ " ، وكذلك ارتكبت بحق الشعبين الفلسطيني والأذربيجاني جرائم بشعة تستحق ممن ارتكبها أن يقدم للمحاكمة ويعاقب علي جرائمه ، ومن دلائل ذلك الاعتراف الدولي والاقرار بحق الفلسطينيين والأذربيجانيين في استعادة أراضيهم المحتلة هي القرارات الصادرة عن أكبر المنظمات الدولية وهي مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة .

يمتد تاريخ الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لعقود طويلة ، ونظراً لطول الفترة الزمنية التي شهدها هذا الصراع وتنوع الجرائم التي اقترفتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني ، فقد تنوعت أيضا القرارات الصادرة لصالح القضية الفلسطينية والتي يمكن عرضها علي النحو التالي :

• قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية :

يعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **3379** ، الصادر في **10 نوفمبر، 1975** ، من القرارات المحددة لهوية العدو الذي انتهك كافة المحرمات والمقدسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فالقرار الذي كانت نتيجة التصويت عليه **72** دولة بنعم مقابل **35** بلا **(وامتناع 32 عضوًا عن التصويت)** ، يحدد تعريف الصهيونية باعتبارها شكل من أشكال **العنصرية والتمييز العنصري** ، وقد طالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطرًا على الأمن والسلم الدوليين ، وكثيرًا ما يستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلقة بالصهيونية والعنصرية ، ولكن للأسف الشديد فقد ألغي هذا القرار بموجب القرار **46 / 86** الصادر في **16 ديسمبر 1991 حيث مارس اللوبي الصهيوني ضغوطاًعلي** المجتمع الدولي ، وجعلت إسرائيل من إلغاء القرار **3379** شرطًا لمشاركتها في **مؤتمر مدريد 1991** .

ومن تعريف الصهيونية نجد حسب قرا الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نجد أنها تتشابه إلي حد كبير مع سلوك وأهداف القوميين الأرمن الذيت يتصفون بالعنصرية ، وتمييز الجنس الأرمني عن غيرهم من باقي القوميات ، وخاصة القوميات ذات الأصول التركية .

شهد التاريخ الإنساني علي واحدة من أكبر المآسي في التاريخ الحديث ، بل المأساة الأكبر في القرن العشرين ، حيث تشكل القضية الفلسطينية عموماً ، وقضية اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة ، وصمة عار على جبين وصدر المجتمع الدولي ، وخاصة الذين يتشدقون بالحرية وحقوق الإنسان ، حيث تواطأت القوى الاستعمارية المهيمنة فيه على حدوث الجريمة ، بل ساعدت في وقوعها واستمرارها إلى يومنا هذا ، ورغم كل ذلك يقر المجتمع الدولي بتلك الجرائم من خلال القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل عام وباللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص ، وذلك خلال العقود الماضية .

وقد شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ حرب عام **1948** ، فعلى أثر نشوء ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين ، وبناء على مشروع قرار قدمته بريطانيا ، إزاء ذلك أصدرت الأمم المتحدة العديد من

القرارات ، بصدد الموقف من تلك الظاهرة ، وهذه القضية ، فصدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عشرات القرارات التي تتحدث او تتناول عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم ، وقد صدر عن مجلس الامن الدولي ايضا اكثر من قرار ذات صلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومن ابرزها : القرارين **237** ، **242** ، وكذلك القرارين **73** ، **338** كقرارين يتعلقان بطريقة غير مباشرة بقضية اللاجئين الفلسطينيين حيث ان الاول يدعو لجنة التوفيق الدولية لحل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها ، اما الثاني فيدعو لمفاوضات تحت اشراف ملائم ومناسب لتطبيق قرار **242** ، لكن القرار الاهم بين معظم القرارات سواء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن هو القرار رقم **194** ، **(د – 3)** الصادر في **11** ديسمبر **1948**، والذي يقضي بإعادة اللاجئين والتعويض لهم ، ويعلن في الفقرة **(11)** منه ، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد نظرت في الحالة في فلسطين من جديد ، تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم ، بان يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً ، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات ، ويتعين بمقتضى مبادئ القانون الدولي أو عملا بروح الأنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه .

وبموجب هذا القرار ، تكون الأمم المتحدة قد أنشئت إطاراً سياسياً محدداً وآلية لمتابعة تنفيذ هذا القرار ، " لجنة التوفيق الدولية " الخاصة بفلسطين ، وصدرت إليها أو أوعز لها القيام بتسهيل عودة اللاجئين ، وإعادة توطينهم من جديد ، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ، ودفع التعويضات لهم ، وإقامة علاقات وثيقة مع مدير هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، ومن خلاله مع الأجهزة والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة ، وقد ضمت في عضويتها مندوبين عن كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا وتركيا ، وأوكلت إليها مهام الوسيط الدولي ــ **الكونت برنادوت** ــ وسيط الأمم المتحدة في حينه ، وأكدت على حل مشكلة اللاجئين ، وعقدت هذه اللجنة أول اجتماعاتها في جنيف في يناير عام **1949** ، وقررت أن يكون مقرها بعد ذلك بمدينة القدس . ولكن إسرائيل أخلت مهمتها ، وأقدمت على اغتيال الكونت برنادوت ، ورفيقه وقد قتل على

أيدي عناصر يهودية من منظمة " الأرجون " الصهيونية ، كما أشارت الأحداث إلى ذلك ، وقد كان قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مشروطاً بتنفيذها تلك القرارات غير أن إسرائيل ظلت تضرب بكل قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط ورفضت بتشجيع ودعم لا محدود من دول الغرب الاستعماري الانصياع للقوانين الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

نتيجة لانحياز وعجز الامم المتحدة عن تنفيذ قراراتها وإلزام إسرائيل بذلك ، وخاصة القرار رقم 194 **(قرار حق العودة ، والتعويض)** تم انشاء وكالة الغوث الدولية " الاونروا " ، للاجئين الفلسطينيين عام 1949 ، وهذا القرار يعني أن قضية اللاجئين باقية وحية بشهادة عملية من الأمم المتحدة ، ومنذ ذلك الحين ، وتشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين بنداً دائماً حاضراً يحتل مرتبة الأولوية على أجندة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد تتابعت قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة ، وكان أبرزها بعد القرار رقم 194 ، قرار مجلس الأمن رقم 237 بتاريخ 14 يونيو عام 1967 ، الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها رقم 2252 بتاريخ 4 يوليو 1967 ، والذي تضمن أن حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب ، ويدعو القرار حكومة إسرائيل إلى تسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدوانية .

ودعا القرار رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967 ، إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وينص على أن مجلس الامن الدولي :

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا من المبدأين التاليين :

أ – سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في 5 يونيو 1967 .

ب – إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام واعتراف بالسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة ، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة .

2 – يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

جـ – ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

3 – يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار .

4 – يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

وقد تبني المجلس هذا القرار في جلسته رقم 1382 ، بإجماع الأصوات (139) .

وفي القرار رقم 302 الصادر في 8 ديسمبر 1949 ، ومن خلال الفقرتان الخامسة والعشرين ، فقد نصتا علي تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " الأونروا " حيث جاء في القرار :

أن الجمعية العامة ، إذ تذكر قراريها رقم 2121 في 19 نوفمبر 1948 ، ورقم 194 في 11 ديسمبر 1948 والذين يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة 11 من القرار الأخير :

– تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة في أقرب وقت ممكن بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة .

– توعز إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط " الأونروا " للتشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة لما فيه خير أداء لمهمات كل منهما ، خصوصاً فيما يتعلق بما ورد في الفقرة 11 من قرار الجمعية رقم 194 .

القرار رقم 237 في 14 يونيو 1967 : يدعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط عام 1967 ، ويأخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين أسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط ، كما يعتبر أنه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب المتقلبة ، إذ يعتبر أنه يجب الامتثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الموقعة في 12 أغسطس 1949 ، من قبل الأطراف المعنية في النزاع .

كما صدر القرار رقم 2628 خلال الدورة الخامسة والعشرين للأمم المتحدة بتاريخ 4 نوفمبر 1970 ، وقد نصت الفقرة الثالثة منه على أن الجمعية العامة تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وفي عام 1975 أصدرت الجمعية العامة انطلاقاً من قرارها رقم 3151 ز خلال الدورة الثامنة والعشرين للأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 1973 الذي شجبت فيه التحالف الأثم الظالم بين العنصرية في جنوب أفريقيا وبين الصهيونية ، وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 3379 خلال الدورة الثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 نوفمبر عام 1975 ، والذي جاء في فقرته الأخيرة بعد عرض الحيثيات أنفة الذكر ، الإقرار بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ، كما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3376 خلال نفس الدورة بتاريخ10 نوفمبر 1975 حيث شكلت بموجبه لجنة تعني بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، وكلفتها إعداد برنامج تنفيذي يكون غايته تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين الأولى والثانية من قرار الجمعية العامة رقم 3236 الدورة التاسعة والعشرين .

تعاملت إسرائيل مع هذا القرار كغيره من القرارات الدولية ، وبنت سياستها على أساس التنكر المطلق لمسئوليتها في نشوء المشكلة وعدم اعترافها بحق العودة ، وقد طرح الإسرائيليون العديد من المشاريع لحل مشكلة اللاجئين ، إلا أن هذه الحلول تقوم على تصفية هذه المشكلة ، وتدرج الموقف الإسرائيلي من رفضهم حق العودة إلى

الطرد الفعلي إلى الحيلولة دون عودة من فروا من ديارهم وقت الحرب ، وعدم تمكين من عادوا إلى الوطن من الاستقرار وطردهم من جديد ، وحثت مجلس الأمن على بحث التوصيات مرة أخرى ، بغية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة لكي يتحقق في وقت مبكر تقدم نحو حل قضية فلسطين ، وإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وتضمن تقرير اللجنة برنامجاً تنفيذياً يمارس الشعب الفلسطيني على أساسه حقوقه الثابتة ، وفيها حق العودة ، وقد تضمن البرنامج مرحلتين لعودة اللاجئين :

المرحلة الأولى : عودة اللذين نزحوا نتيجة لحرب يونيو 1967 ، وهي عودة غيرمشروطة ، ويتم تنفيذها فوراً دون أي تأخير .

المرحلة الثانية : عودة اللذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي 1948 و 1967 وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وأما اللذين لا يريدون العودة ، يدفع لهم تعويضاً عادلاً ومنصفاً . بحث مجلس الأمن توصيات اللجنة بناء على طلب الجمعية العامة أربع مرات خلال الفترة من عام 76 حتى عام 1980 وفي كل مرة كانت مشاريع القرارات التي تؤيد التوصيات وتقرر تنفيذها تفوز بأكثرية أصوات أعضاء المجلس إلا أن حق النقض " **الفيتو** " الذي كانت الولايات المتحدة تستخدمه ضد هذه المشاريع كان يؤدي إلى إسقاطه .

وفيما يتعلق بحقوق النازحين فقد تضمنت القرارات الإنسانية ، حقوق الإنسان الأساسية الثابتة ، ويشمل ذلك حق عودة اللاجئين الذين فروا من مناطق القتال أو من المناطق التي احتلتها إسرائيل ، عودة فورية وغير مشروطة ، كما يشمل عودة اللاجئين القدامى إلى ديارهم ، وهما الحقان اللذان أكدتهما الجمعية العامة في كل قرار صوتت عليه بعد عام 1967 ، وتشمل أيضاً الحقوق التي عددتها وأكدتها اتفاقيات جنيف الرابعة المنعقدة في 12 أغسطس 1949 ، الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب ، وإسرائيل طرف فيها ، وقد انعقدت الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة في يوليو 1967 بعد أن فشل مجلس الأمن ، بسبب موقف الولايات المتحدة العدائي ، في اتخاذ

القرارات اللازمة لإدانة عدوان إسرائيل ، وقد صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2252 في الدورة الاستثنائية الطارئة ، في4 يوليو 1967 ، وهو قرار مطول استند إلى قرار مجلس الأمن رقم 237 الصادر في 14 يونيو 1967 فأكد كل ما جاء فيه ، وبصورة خاصة حقوق الإنسان الأساسية الثابتة ، واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب . وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 237 وقرار الجمعية العامة في الدورة الطارئة رقم 2262 بالتحقيق في ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة تمت الإجراءات التالية :

في 6 يوليو 1967 تم تعيين الأمين العام " نلسن جوران نماسينج " ممثلاً خاصاً له ليزور المناطق المحتلة ويقدم تقريراً عن الأوضاع فيها .

نظر مجلس الأمن مرة ثانية في أوضاع المناطق المحتلة وممارسات إسرائيل ضد السكان العرب الفلسطينيين ، واتخذ القرار رقم 259 في 27 سبتمبر 1968 ، الذي أعرب فيه عن قلقه الشديد على سلامه وأمن السكان المدنيين نتيجة الإجراءات الناتجة عن حرب يونيو 1967 ، وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ القرار رقم 237 . وقد شكلت الجمعية العامة عام 1969 لجنة خاصة تتكون من سيريلانكا ، ويوغسلافيا ، والصومال لزيارة المناطق المحتلة والتحقيق في ممارسات إسرائيل فيها وانتهاك حقوق النازحين وقد رفضت إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة ، ولكن اللجنة قامت بعملها رغم مقاطعة إسرائيل لها ، وقد أعربت الجمعية العامة في قرارات عدة ، استناداً إلى تقرير اللجنة عن قلقها البالغ والعميق للانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها إسرائيل في المناطق المحتلة ووجهت إليها دعوة شديدة للكف فوراً عن إجراءاتها التعسفية ضد السكان العرب ودعتها إلى التقيد التام الدقيق باتفاقيات جنيف لعام 1949 للمحافظة على حقوق النازحين شكلت لجنة حقوق الإنسان في مارس 1969 نتيجة لدراستها قضايا حقوق الإنسان في المناطق المحتلة فريق عمل مؤلف من " **النمسا ، بيرو ، تنزانيا ، السنغال ، الهند يوغسلافيا** " ، للتحقيق في انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان ، ولاسيما لاتفاقيات جنيف الرابعة ، ورغم عدم تعاون إسرائيل مع هذا الفريق فقد قام بعمله وقدم تقريراً مفصلاً في 20 يناير 1970 يؤكد انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقية ، وأيدت لجنة حقوق الإنسان النتائج التي توصل إليها الفريق الخاص .

إضافة للقرارات السابقة ، تبنت الأمم المتحدة عدد كبير من القرارات حول الصراع العربي الإسرائيلي التي تؤكد علي حقوق الشعب الفلطسيني في تحرير أرضه المحتله وعودة المهجرين واللاجئين ، ويمكن متابعة كافة قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية عموما واللاجئين خصوصا ، حيث تدين تلك القرارات العدوان الإسرائيلي بشكل واضح وذلك علي النحو التالي :

منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 وخلال السنوات الخمس الأخيرة من عقد الأربعينيات بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 194 ، 212 ، 302 ، 393 .

وفي عقد في الخمسينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 394 ، 512 ، 513 ، 614 ، 720 ، 818 ، 916 ، 1018 ، 1315 ، 1456 .

وفي عقد الستينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 1604 ، 1725 ، 1856 ، 1912 ، 2002 ، 2052 ، 2145 ، 2252 ، 2341 ، 2535 .

وفي عقد السبعينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 2656 ، 2672 ، 2728 ، 2791 ، 2792 ، 2963 ، 3089 ، 3331 ، 3419 ، 31 / 15 أ ، 20 / 90 أ ، 33 / 112 أ ، 34 / 52 أ ، وهناك القرار رقم 3236 الذي يربط حق العودة بحق تقرير المصير .

وفي عقد الثمانينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 36 / 146 ، 37 . ك 120 ، 38 ، 83 ، 39 / 99 أ ، 40 / 165 أ ، 42 / 57 أ ، 44 / 47 أ .

وفي عقد التسعينيات صدرت القرارات التي تحمل أرقام : 45 / 73 أ ، 46 / 46 ، 47 / 69 أ ، 48 / 40 أ ، 49 / 35 أ .

أما مجلس الأمن فقد أصدر العديد من القرارات التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية منذ عام 1948 ، ومعظم إن لم يكن ، كل هذه القرارات تطالب استجابة الإسرائيليين لتطبيقها ، كما أن بعض منها له أثر كبير على معطيات السلام ، ويمكن الرجوع لقرارات مجلس الأمن الصادرة علي النحو التالي :

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 57 بتاريخ 18 سبتمبر 1948 أعرب فيه مجلس الأمن عن الصدمة العنيفة لاغتيال وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت " فولك برنادوت " نتيجة عمل جبان اقترفته جماعة مجرمة من الإرهابيين الإسرائيليين في القدس .

القرار رقم 59 بتاريخ 19 أكتوبر 1948 أعرب فيه مجلس الأمن عن قلقه لعدم تقديم إسرائيل تقريراً عن اغتيال الكونت " برنادوت " وإقرار يلزم الحكومات الإسرائيلية التعاون مع موظفي هيئة الرقابة .

قرار رقم 101 بتاريخ 24 نوفمبر 1953 وفيه يدين مجلس الأمن هجوم إسرائيل على قبية بتاريخ 14 ، 15 أكتوبر 1953.

قرار رقم 237 بتاريخ 14 يونيو 1967 وفيه يدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط عام 1967 حيث يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط .

قرار رقم 242 الصادر عام 1967 كنتيجة لاحتلال إسرائيل الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء المصرية حيث ورد فيه ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من الأراضي التي احتلت في عدوان 5 يونيو 1967 .

قرار رقم 248 بتاريخ 24 مارس 1968 والذي يدين فيه الهجوم العسكري الإسرائيلي الواسع النطاق والمتعمد ضد الأردن والذي نتج عنه معركة الكرامة.

قرار رقم 249 الصادر بتاريخ 16 أغسطس 1968 ، والذي يدين فيه الهجوم العسكري الإسرائيلي على منطقة " السلط " في الأردن حيث حدث هجومين جويين كثيفين.

قرار رقم 265 بتاريخ 1 أبريل 1969 ، والذي دان الهجوم الإسرائيلي المدني المتعمد على القرى الأردنية والمناطق الآهلة وتكرار هذا الهجوم علي " السلط " .

قرار رقم 271 بتاريخ 15 سبتمبر 1969 ، والذي يدين إسرائيل لحرق المسجد الأقصى في يوم 21اغسطس 1969 ويدعو فيه إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

قرار رقم 317 بتاريخ 21 يوليو 1972 حيث أعرب مجلس الأمن فيه عن أسفه لتخلف إسرائيل عن إعادة رجال الجيش والأمن السوريين واللبنانيين المخطوفين ودعوتها إلى إعادتهم دون تأخير.

قرار رقم 339 بتاريخ 28 مايو 1975 معربا عن حالة التوتر السائدة في منطقة الشرق الأوسط ومؤكدا أن الاتفاقات السابقة على فك ارتباط القوات ليست سوى خطوة نحو تنفيذ القرار 338 .

قرار رقم 340 بتاريخ 25 أكتوبر 1973 .

قرار رقم 341 بتاريخ 27 أكتوبر 1973 .

قرار رقم 346 بتاريخ 8 أبريل 1974 .

قرار رقم 362 بتاريخ 23 أكتوبر 1974 .

قرار رقم 363 بتاريخ 29 نوفمبر 1974 .

قرار رقم 368 بتاريخ 17 أبريل 1975 .

قرار رقم 378 بتاريخ 23 أكتوبر 1975 .

قرار رقم 425 والصادر في سنة 1978 حيث صدر نتيجة عملية الليطاني ، و بعد استيلاء إسرائيل على مناطق في جنوب لبنان ، وذلك لحث إسرائيل على الإنسحاب واقامة منطقة عازلة خالية من الفدائيين في جنوب لبنان ، ودعا القرار إسرائيل إلى الانسحاب ، والى إقامة قوة مؤقتة تابعة للامم المتحدة في لبنان ، والتي تعرف اختصارا باسم " **يونيفل** " .

قرار رقم 468 بتاريخ 8 مايو يطالب مجلس الأمن فيه إسرائيل بصفتها القوة المحتلة بإلغاء الإجراءات غير القانونية و الإبعاد التي اتخذتها ضد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول وقاضي الخليل الشرعي.

قرار رقم 469 بتاريخ 20 مايو يطالب فيه مجلس الأمن مجددًا إسرائيل بإلغاء الإجراءات المتخذة ضد القادة الفلسطينيين الثلاثة ، وتسهيل عودتهم فوراً بحيث يمكنهم استئناف الوظائف التي جرى انتخابهم لها وتعينهم فيها .

قرار رقم 497 بتاريخ 17 ديسمبر والذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء ضم مرتفعات الجولان بحكم الأمر الواقع .

قرارقم 573 بتاريخ 4 أكتوبر يدين مجلس الأمن فيه العدوان الإسرائيلي على تونس والذي تسبب عن خسائر فادحة في الأرواح بالإضافة إلى أضرار مادية كبيرة ، ويحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تتخذ تدابير لثني إسرائيل عن أعمال عدوانية مماثلة

قرار رقم 592 بتاريخ 8 ديسمبر يشجب مجلس الأمن فيه قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار ضد المدنيين ، الأمر الذي أدى إلى وفاة وإصابة عدد من طلاب جامعة بيرزيت

قرار رقم 605 بتاريخ 22 ديسمبر وفيه يشجب مجلس الأمن الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويطالب إسرائيل أن تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

قرار رقم 607 بتاريخ 5 يناير يطلب فيه مجلس الأمن أن تمتنع إسرائيل عن ترحيل مدنيين فلسطينيين عن الأراضي المحتلة .

قرار رقم 608 لعام 1988 بتاريخ 5 يناير يطلب من إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً .

قرار رقم 611 بتاريخ 25 1988أبريل وفيه يدين مجلس الأمن العدوان الإسرائيلي على تونس الذي حدث في 16أبريل 1988 والذي أسفر عن خسائر في الأرواح البشرية وأدى بصورة خاصة إلى اغتيال خليل الوزير " **أبو جهاد** " .

قرار رقم 636 بتاريخ 6 يوليو 1989 يطلب من إسرائيل أن تكفل العودة إلى الأراضي المحتلة لمن تم إبعادهم (ثمانية مدنيين فلسطينيين في 29 يونيو 1989) وأن تكف إسرائيل عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين عن وطنهم .

قرار رقم 641 بتاريخ 30 أغسطس 1989يشجب استمرار إسرائيل في إبعاد المدنيين الفلسطينيين (إبعاد خمسة مدنيين فلسطينيين في 27 أغسطس 1989) ويطالب إسرائيل أن تكفل العودة الآنية والفورية لمن تم إبعادهم .

قرار رقم 672 بتاريخ 12أكتوبر 1990 يدين أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية في 8 أكتوبر من عام 1990 في الحرم القدسي الشريف مما أسفر عن مقتل ما يزيد على 20 فلسطينياً ، وإصابة ما يربو على 150 شخصاً بجراح كلهم مدنيون فلسطينيون ومصلون أبرياء .

قرار رقم 673 بتاريخ 24 أكتوبر 1990 يشجب رفض الحكومة الإسرائيلية أن تستقبل بعثة الأمين العام ويحثها على أن تمتثل للقرار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 672 لسنة 1990.

قرار رقم 681 بتاريخ 20 ديسمبر 1990 يشجب قرار إسرائيل استئناف إبعاد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

قرار رقم 694 بتاريخ 24 مايو 1991 يشجب إبعاد إسرائيل للفلسطينيين الذي يمثل انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

قرار رقم 726 بتاريخ 6 يناير يطلب من إسرائيل تحاشي قرارات الإبعاد .

قرار رقم 799 بتاريخ 19 يناير 1992 والذي يدين قيام إسرائيل بإبعاد 418 فلسطينياً إلى جنوب لبنان منتهكة التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1948 ويطالب من إسرائيل أن تكفل عودة جميع المبعدين الفورية والمأمونة إلى الأراضي المحتلة .

قرار رقم 1860 بتاريخ 8 يناير 2009 الخاص بوقف إطلاق النار بعد الهجوم على غزة الذي قامت به إسرائيل في ديسمبر 2008 .

كل هذا العدد الكبير وغيره من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي ، والتي جاءت جميعها لتؤيد حق الشعب الفلسطيني ، وتدين اعتداء واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ، كما أن هذا العدد الكبير من القرارات دليل علي المدي الزمني الطويل الذي مارست فيه إسرائيل المماطلة وعدم الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية طوال السنوات الطويلة من عمر ذلك الصراع .

• قرارات الشرعية الدولية حول الصراع في " قره باغ الجبلية " :

خلال الصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " والأقاليم الستة الأخرى التي تحتلها أرمينيا ، والتي تتشابه إلي حد كبير مع الصراع العربي الإسرائيلي ، أصدر مجلس الأمن الدولي أربعة قرارات علي النحو التالي :

القرار رقم 822 بتاريخ 30 أبريل 1993 .

القرار رقم 853 بتاريخ 29 يوليو 1993 .

القرار رقم 874 بتاريخ 14 أكتوبر 1993 .

القرار رقم 884 بتاريخ 12 نوفمبر 1993 .

وهذه القرارات الأربع الصادرة عن مجلس الأمن الدولي تدين الإحتلال الأرمني لأراضي أذربيجان ، وتطالب أرمينيا بالانسحاب الفوري ودون أي شروط من أراضي أذربيجان التي تحتلها ، كما تطالب بعودة اللاجئين والمهجرين من السكان الأذربيجانيين الذين فروا من نيران وبطش القوات المسلحة الأرمينية .

• القتل والتهجير والاستيطان:

أعمال القتل والتهجير والاستيطان في فلسطين :

الصهيونية هي حركة سياسية يهودية ، ظهرت في وسط وشرق أوروبا في اواخر القرن التاسع عشر ودعت اليهود للعودة الى ارض الآباء والأجداد ورفض اندماج اليهود في المجتمعات الاخرى ، وبعد فترة طالب قادة الحركة انشاء دولة لليهود في فلسطين والتي كانت على جزء من الاراضي التي تسيطر عليها الدولة العثمانية ، وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة بشخصية اليهودي النمساوي " **تيودور هرتزل** " الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث الذي تقوم على آرائه الحركة الصهيونية في العالم وبعد تأسيس دولة إسرائيل اخذت الصهيونية علي عاتقها توفير الدعم المالي والمعنوي وهناك طرف آخر يصفها بالايدلوجية والعنصرية المتطرفة كي تطرد الفلسطينيين من ارضهم ، وقد عقد أول مؤتمر صهيوني في **مدينة بازل في سويسرا** ليتم تطبيق الصهيونية بشكل عملي على أرض فلسطين فعملت على تسهيل الهجرة اليهودية ودعم المشاريع الاقتصادية اليهودية .

لعب وضع اليهود كجماعة وظيفية داخل المجتمع الغربي (**كأقنان بلاط – يهود بلاط – يهود أرندا – صغار تجار ومرابين**) وهو وضع كان مستقراً إلى حدٍّ ما إلى أن ظهرت البورجوازيات المحلية والدولة القومية العلمانية ، فاهتز وضعهم وكان عليهم البحث عن وظيفة جديدة بالاضافة إلي مناقشة قضية إعتاق اليهود في إطار فكرة المنفعة ومدى نفع اليهود للمجتمعات الغربية .

تم عقد عدد من المؤتمرات الصهيونية لإقرار خطط عملياتهم الإرهابية نحو تحقيق هدفهم في إقامة دولتهم الكبري علي الأراضي الفلسطينية ، فقد عقد المؤتمر الأول في " بازل " في أغسطس **1897** ، برئاسة " تيودور هرتزل " الذي حدد في خطاب الافتتاح أن هدف المؤتمر هو وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود ، وأكد أن المسألة اليهودية لا يمكن حلها من خلال التوطن البطيء أو التسلل بدون مفاوضات سياسية أو ضمانات دولية أو اعتراف قانوني بالمشروع الاستيطاني من قبَل الدول الكبرى . وقد

حدد المؤتمر ثلاثة أساليب مترابطة لتحقيق الهدف الصهيوني ، وهي تنمية استيطان فلسطين بالعمال الزراعيين ، وتقوية وتنمية الوعي القومي اليهودي والثقافة اليهودية ثم أخيراً اتخاذ إجراءات تمهيدية للحصول على الموافقة الدولية على تنفيذ المشروع الصهيوني . والأساليب الثلاثة تعكس مضمون التيارات الصهيونية الثلاثة : **العملية التسللية ، والثقافية الإثنية ، والسياسية الدبلوماسية الاستعمارية** . وقد تعرَّض المؤتمر بالدراسة لأوضاع اليهود الذين كانوا قد شرعوا في الهجرة الاستيطانية التسللية إلى فلسطين منذ 1882 .

كما عقد المؤتمر الثاني في " بازل " في أغسطس 1898 ، برئاسة " هرتزل " الذي ركّز على ضرورة تنمية النزعة الصهيونية لدى اليهود ، وكانت أهم أساليب القيادة الصهيونية هو التركيز على ظاهرة معاداة اليهود ، والزعم بأنها خصيصة لصيقة بكل أشكال المجتمعات التي يتواجد فيها اليهود كأقلية ، كما لجأت قيادة المؤتمر إلى تنمية روح التعصب الجماعي والتضامن مع المستوطنين اليهود في فلسطين بالمبالغة في تصوير سوء أحوالهم ، وهو ما بدا واضحاً في تقرير " موتزكين " الذي كان قد أُوفد إلى فلسطين لاستقصاء أحوال مستوطنيها من اليهود ، فأشار في تقريره إلى أنهم يواجهون ظروفاً شديدة الصعوبة تستدعي المساعدة من يهود العالم كافة لضمان استمرار الاستيطان اليهودي في فلسطين . ولهذا الغرض ، فقد تم انتخاب لجنة خاصة للإشراف على تأسيس مصرف يهودي لتمويل مشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين .

وعقد المؤتمر الثالث في " **بازل** " في أغسطس 1899 ، برئاسة " **هرتزل** " الذي عرض تقريراً عن نتائج اتصالاته مع القيصر الألماني في إسطنبول وفلسطين ، وهي الاتصالات التي عرض فيها هرتزل خدمات الحركة الصهيونية الاقتصادية والسياسية على الإمبريالية الألمانية الصاعدة في ذلك الوقت مقابل أن يتبنى الإمبراطور المشروع الصهيوني . وطالب المؤتمر بتأسيس المصرف اليهودي تحت اسم " صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار " ، وذلك لتمويل الأنشطة الاستيطانية الصهيونية وتوفير الدعم

المالي للحركة الصهيونية . كما ناقش قضية النشاط الثقافي اليهودي في العالم ، ومسألة إعادة بناء الجهاز الإداري الدائم للحركة الصهيونية ليحل محلها الجهاز المؤقت .

أما المؤتمر الرابع فعقد في لندن في أغسطس 1900 ، برئاسة " **هرتزل** " ، وجرى اختيار العاصمة البريطانية مقراً لانعقاد المؤتمر نظراً لإدراك قادة الحركة الصهيونية في ذلك الوقت تعاظُم مصالح بريطانيا في المنطقة ، ومن ثم فقد استهدفوا الحصول على تأييد بريطانيا لأهداف الصهيونية ، وتعريف الرأي العام البريطاني بأهداف حركتهم . وبالفعل طُرحت مسألة بث الدعاية الصهيونية كإحدى المسائل الأساسية في جدول أعمال المؤتمر .

كان الهدف الإستراتيجي الأول للحركة الصهيونية دعوة الدولة العثمانية للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والإقامة بها ، وبعد رفض **السلطان عبد الحميد الثاني** عرضوا عليه بيع بعض الأراضي الفلسطينية فرفض رفضا تاما فأيقنوا أن العرب لن يتسامحوا في شبر واحد من أراضيهم فنظموا عدة تعاملات مع بريطانيا ، وبعد تولى مكتب الإمبراطور الألماني مهمة السماح لليهود بالهجرة لدى الدولة العثمانية لكن بدون تحقيق نتائج تذكر وبعد ذلك انتهجت المنظمة سبيل الهجرة بأعداد صغيرة وتأسيس " الصندوق القومي اليهودي "عام 1901 وكذلك تأسيس البنك " **الأنجلو – فلسطيني** " عام 1903 .

قبيل عام 1917 أخذ الصهاينة أفكارا عديدة محمل الجد وكانت تلك الأفكار ترمي لإقامة الوطن المنشود في أماكن أخرى غير فلسطين ، حيث كانت الأرجنتين أحد بقاع العالم المختارة لإقامة دولة إسرائيل ، وفي عام 1903 عرض " **هيرتزل** " عرضاً مثيراً للجدل بإقامة إسرائيل في كينيا مما حدا بالمندوب الروسي الانسحاب من المؤتمر ، واتفق المؤتمر على تشكيل لجنة لتدارس جميع الأُطروحات بشأن مكان دولة إسرائيل أفضت إلى اختيار أرض فلسطين ، وقد بني المفكرون الصهاينة أحلامهم في إقامة دولة لهم علي الأراضي الفلسطينية ، علي أوهام أنها " **أرض الميعاد** " وهي التسمية اليهودية لأرض فلسطين قد وهبها الله لبني إسرائيل ، فهذه الهبة أبدية ولا رجعة فيها .

أيقن الصهاينة منذ البداية أن سكّان فلسطين الأصليين من العرب سيرفضون التخلي الطوعي عن الأرض ، ولذلك ومنذ بداية وجودهم على الأرض الفلسطينية عملوا بكل طاقتهم للقضاء على مقاومة أهل الأرض ومن المهم التأكيد على التناغم مع الاستعمار البريطاني صاحب المشروع ومركزه ولذلك فقد قاما من أجل هذا الهدف بقمع أي محاولة تعبير عن النفس والمطالبة بالحقوق مما ولد مقاومة شعبية عرفت أشكالاً متعددة من النضال للتخلص من المشروع الاستيطاني الاحتلالي فكانت منها ثورة فلسطين 1936 الشعبية التي قوبلت بوحشية وأصبحت لاحقاً نموذج التعامل العنصري المستمر ضد الشعب العربي الفلسطيني وهو ما مكن الحركة الصهيونية لاحقاً بدعم منقطع النظير من المركز الإمبريالي البريطاني ، ولاحقاً الأمريكي من إرهاب أهل الأرض وأدى لتراجع مقاومتهم محدودة الدعم ومهد للاغتصاب الكبير في عام 1948 ، كما قامت إسرائيل بمشاركة كل من بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي علي مصر عام 1956 ، كما قامت عام 1967 باحتلال باقي الأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان في سوريا وسيناء في مصر وجزيرتي صنافير وتيران من السعودية ، وقامت بارتكاب جرائم حرب في كل من فلسطين المحتلة ومصر كمجزرة دير ياسين ، وحتى الآن لم ينته الصراع العربي الإسرائيلي حيث قامت إسرائيل بحرب على لبنان عام 2006 وبحرب على غزة في عامي 2008 ، 2012.

بعد هزيمة وتفكك الإمبراطورية العثمانية عام 1918 وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين من قبل عصبة الأمم عام 1922 ، سارت الحركة الصهيونية مساراً جديداً نتيجة تغير أطراف المعادلة وكثفت جهودها في إنشاء كيان صهيوني في فلسطين وتأسيس البنى التحتية للدولة المزمع قيامها ، وقامت المنظمة الصهيونية بجمع الأموال اللازمة لتلك المهمة والضغط على بريطانيا كي لايسعوا في منح الفلسطينيين استقلالهم ، وقد شهدت حقبة العشرينيات من القرن العشرين زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين اليهود إلي أرض فلسطين وبداية تكوين بنى تحتية يهودية لليهود المهاجرين .

زاد اليهود في تأييدهم للمشروع الصهيوني وزادت هجرتهم إلى أرض فلسطين ، مما زاد من حجم الغضب والامتعاض العربي من ظاهرة الهجرة المنظمة ، وفي عام 1936

بلغ الغضب العربي أوجه وثار عرب فلسطين ، فقامت السلطات البريطانية في فلسطين بالدعوة إلى إيقاف الهجرة اليهودية ، وواجه المهاجرين الصهاينة الثورة العربية بتأسيس ميليشيات صهيونية مسلحة بهدف القضاء على مقاومة السكان العرب الأصليين في الأرض ومن أهم هذه المنظمات " **الهجاناه** " ، و " **الأرجون** " .

أعلنت القوات البريطانية نيتها الانسحاب من فلسطين في عام 1947 ، وفي 29 نوفمبر من نفس العام أعلن مجلس الأمن عن تقسيمه لفلسطين لتصبح فلسطين دولتين ، الأولى عربية والثانية يهودية وذلك لتهجير الصهاينة من أوروبا وباقي أنحاء العالم إلى فلسطين . أندلع القتال بين العرب والصهاينة ، وفي 14 مايو 1948 أعلن قادة الدولة اليهودية قيام دولة إسرائيل ، وقد شكّل الإعلان نقطة تحول في تاريخ المنظمة الصهيونية حيث إن أحد أهم أهداف المنظمة قد تحقق بقيام دولة إسرائيل وأخذت مجموعات الميليشيات الصهيونية منحى آخر وأعادت ترتيب أوراقها وشكلت من الميليشيات " **قوة دفاع إسرائيل** " ، السواد الأعظم من العرب الفلسطينيين إمّا هرب إلى البلدان العربية المجاورة وإمّا طُرد من قبل قوات الاحتلال الصهيونية ، في كلتا الحالتين أصبح السكان اليهود أغلبية مقارنة بالعرب الأصليين وأصبحت الحدود الرسمية لإسرائيل تلك التي تم إعلان وقف إطلاق النار عندها حتى عام 1967. شكل الكيان الصهيوني العديد من المنظمات لدعم الإرهاب الصهيوني منها :

الهستدروت : والذي عقد مؤتمره التأسيسي في مدينة حيفا في ديسمبر 1920 ، وتم تكوينه بهدف توحيد جميع العمال والفلاحين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية .

الوكالة اليهودية : عبارة عن الجهاز التنفيذي للحركة الصهيونية التي من مهامها جمع الإعانات بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 ، وانحصر نشاطها في تشجيع العودة ، وحل مشاكل الاستيطان ، والدعاية ، وجمع الأموال ، وتثقيف اليهود خارج إسرائيل بالأهداف الصهيونية .

الصندوق القومي اليهودي : تأسس عام 1901 كوسيلة لجمع الأموال من اليهود لشراء الأراضي في فلسطين ، وإقامة المستعمرات والمستوطنات اليهودية .

المنظمة الصهيونية العالمية : تأسست عام 1897 بهدف تشجيع الهجرة الصهيونية نحو فلسطين وهي كحركة دينية تهدف إلي تمكين العنصر اليهودي من تملك أرض فلسطين وقهر لجيرانها الأعداء ، وتركيز لسلطة العالم الروحية والحضارية في صهيون .

اعتبر الاستيطان في المناطق العربية المحتلة من اخطر العقبات التي تعرقل سير العملية السلمية ، ذلك لان تاريخ الاستيطان في هذه المناطق انما يعبر عن تاريخ الوجود الصهيوني في فلسطين ، حيث يُعتبر الاستيطان اداة مزدوجة الهدف لتحقيق المشروع الصهيوني من حيث استيلائه على الاراضي العربية والتخلص من اهلها واصحابها الشرعيين ، وكذلك تحويل المستوطنات الى ثكنات عسكرية وقلاع محصنة والمستوطنين الى جيش مسلح للدفاع عنها ، لذلك اتفقت جميع الحكومات الاسرائيلية رغم اختلاف توجهاتها السياسية على اعتبار الاستيطان ركيزة الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية لتهويد الاراضي المحتلة ، وفرض الامر الواقع على الدول العربية والفلسطينيين يصعب تغييره وخطوة نحو تحقيق الغاية القومية العليا المتمثلة في اقامة اسرائيل الكبرى من البحر الى النهر .

يحكم الاستيطان عدة عوامل استراتيجية وامنية واقتصادية واجتماعية ترتبط بالابعاد المستقبلية للمشروع الصهيوني الكبير. لذلك تم اختيار مواقع المستوطنات وحجمها والطرق التي تخدمها طبقا لتخطيط وادارة مركزية من قبل قيادة واحدة في وزارة التعمير الاسرائيلية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع ، يستهدف حصار المدن العربية الكثيفة السكان وعزلها عن بعضها ، وتقطيع اوصال التجمعات السكانية العربية ، مع توفير الاتصال والحماية المتبادلة فيما بين المستعمرات او المستوطنات بعضها ببعض . وبينها وبين العمق الاسرائيلي ، وبما يحقق الاشراف والسيطرة عسكريا على المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمكن من سرعة انتشار القوات الاسرائيلية في حالات التوتر لتفرض سيطرتها على كل المناطق المحتلة .

لقد ركز اليهود خلال العملية الإستيطانية في فلسطين على ثلاثة عناصر لتحقيق الأهداف المطلوبة من إقامة المستعمرات وهذه العناصر هي :

الأرض : حيث تعتبر الأرض في الفكر الإستيطاني الإسرائيلي أمراً أساسياً ، وهي الهدف الأول للحركة الصهيونية ، فمن خلال امتلاك الأرض يمكن تنفيذ الانقلاب الديموغرافي المتمثل بطرد العرب وتوطين اليهود مكانهم وتمثل ذلك بالمقولةالشهيرة لليهود التي رافقت عملية الاستيطان منذ بدايته فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا ارض .

الانسان : يتمثل الهدف الاساسي للحركة الصهيونية بتهجير اكبر عدد ممكن من يهود العالم الى فلسطين وتركيزهم فيها بقصد اجراء انقلاب ديموغرافي واستبدال السكان الشرعيين من العرب بجماعات يهودية من المهاجرين الى فلسطين. ولقد اعتبر مبدأ " التخلص من العرب " بتهجيرهم الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاطماع الصهيونية .

المياه : الماء عنصر ضروري لعملية الاستيطان ونظرا لما تتمتع به المناطق الشمالية والساحلية والوسطى من فلسطين بوفرة في مصادر المياه ، فقد تركزت عمليات الاستيطان الصهيوني المبكرة في هذه المناطق ، وعندما ازدادت اعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين ثم بناء مستوطنات لهم في المناطق الجنوبية من فلسطين ، وقد تم نقل المياه لهم من المناطق الشمالية ، كون المناطق الجنوبية تعاني من شح في المياه بنفس الوقت تؤدي سيطرة اليهود على مصادر المياه الى حرمان المواطنين العرب منها وتجعلهم تحت رحمة السلطة الاسرائيلية .

- **أعمال القتل والتهجير والاستيطان في " قره باغ الجبلية " :**

كان الأرمن في جنوب القوقاز يشكلون طوائف قليلة ، وأغلبهم كانوا يعيشون بعيداً عن هذه المنطقة ، ليس هذا فقط ، بل كانت أرمينيا ذاتها لم تكن موجودة علي الخريطة السياسية للعالم علي الإطلاق ، ولم تظهر الدولة الأرمينية شبه المستقلة إلا تحت حماية ونفوذ اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية السابق ، ولكن بمقتضي اتفاقية " تركمانتشاي " أصبح من حق الأرمن التنقل والهجرة بدون عوائق من إيران إلي بلاد القوقاز عامة وإلي " **قره باغ** " خاصة .

تمدنا المصادر التاريخية بمعلومات عن أن " **قره باغ** " ، كانت موطناً لإثني عشر ألف عائلة خلال عام **1810** ، ولم يكن الأرمن سوي **25** عائلة فقد ، وأن " **قره باغ** " كانت منطقة إسلامية أصيلة ولم تتبع أرمينيا في أي وقت سابق ، وحتي عام **1832** كان الأذربيجانيون يمثلون **91 %** من مجموع سكان " قره باغ " ، وانخفضت هذه النسبة إلي **41 %** من السكان عام **1986** تحت ضغط الهجرة الجماعية للأرمن ، تلك الهجرة التي لا ينكرها الأرمن أنفسهم وتعترف بها الوثائق الرسمية الروسية .

ومع توالي الهجرة والتهجير خلال هذه الفترة الزمنية ، استتبع ذلك إجبار الأذربيجانيين الذين كانوا يعيشون في أرمينيا أيضاً علي تركها والتشتت في كل أنحاء العالم ، وإزالة كل الآثار التاريخية التي أبدعها الترك الأذربيجانيون عبر التاريخ ، واستمرار حملة تغيير لأسماء المدن والقري الأذربيجانية إلي أسماء أرمينية ، ومنح وضع خاص للكنائس الأرمينية ، كانت هذه كلها حلقات متصلة للسياسة الرسمية التي تنتهجها الدولة الأرمينية عندما ظهر للجميع ارهاصات انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نجح الأرمن في تشكيل جيش خاص بهم بمساعدة روسيا والجاليات الأرمينية في مختلف بقاع العالم ، بينما الأذربيجانيون في سبات عميق تحت تأثير الحكومة المركزية في موسكو ، بل الأكثر دهشة أن الحكومة المركزية في موسكو سعت إلي منع أي تكوين للمنظمات المسلحة في أذربيجان ، بل وجردت القائم منها من الأسلحة ، وحتي

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية حرص الروس علي دعم الأرمن عسكرياً[1] .

---

[1] - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العددين 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007 .

- **اللجنة الرباعية ومجموعة " مينسك " :**

اللجنة الرباعية الدولية :

تسمى اللجنة الدبلوماسية الرباعية أو رباعية مدريد ، وهي لجنة دولية تم تشكيلها لإدارة عملية السلام والمفاوضات في الصراع العربي الإسرائيلي ، وتتكون اللجنة الرباعية من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، وقد أنشئت اللجنة في مدريد عام 2002 من قبل رئيس الوزراء الإسباني " خوسيه ماريا أزنار " نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط ، وتم تعيين رئيس الوزراء السابق " توني بلير " كموفد دائم للجنة في الأراضي المحتلة وذلك في نفس الوم الذي استقال فيه من رئاسة الوزراء في بريطانيا في 27 يونيو 2007 بعد اعتراضاتأولية من روسيا .

كما تستعين اللجنة ببعض المبعوثين للقيام ببعض المهام المحددة ، وخاصة عند وجود بعض الأزمات الحادة التي تستوجب نشاطاً دبلوماسياً خاصاً ومحدداً ، وقد تم تعيين "جيمس وولفنسون " ، رئيس البنك الدولي السابق كمبعوث للجنة عند الانسحاب الإسرائيلي الذي قامت به من جانب واحد من قطاع غزة في أبريل 2004 ، ولكنه استقال من مهمته في العام التالي نتيجة لبعض الصعوبات وخاصة عندما حجبت إسرائيل والدول المانحة الأموال عن السلطة الفلسطينية الذي يهدد بانهيارها .

ويمثل أعضاء اللجنة الرباعية ممثل دائم بصفته أومن ينوب عنه،وذلك علي النحو التالي :

الاتحاد الأوروبي : الممثل الأعلي للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية والسياسة الدفاعية

الولايات المتحدة : وزير الخارجية .

روسيا : وزير الخارجية .

الأمم المتحدة : الأمين العام للأمم المتحدة .

يمكن ملاحظة أن اللجنة الرباعية تم تشكيها لهدف زيادة عدد الوسطاء في الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذا العدد الكبير من المؤسسات الوسيطة والراعية للعملية السلمية من شأنها تعقيد المفاوضات أكثر من توفير المرونة لها ، فتلك المؤسسات الراعية والوسيطة تزيد من الآراء والاقتراحات والقرارات والتي تعمل علي الالتفاف علي

القرارات الأصلية التي تم اتخاذها ويعمل الطرف المحتل علي التملص منها والمراوغة في عدم الاستجابة لها ، ومن ثم تعمل القوي الكبري ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر لإسرائيل علي تشابك وتداخل قنوات الحلول ، فيصعب تطبيق أي منها ، وكلما صدر قرار لا يرضي إسرائيل ، يتم الالتفاف عليه بتشكيل لجنة جديدة تصدر قرارات جديدة أكثر مرونة ، فاللجنة الرباعية علي سبيل المثال منذ تأسيسها لم تقدم أي شئ يذكر في سبيل العملية السلمية ، حتي عندما تم تعيين موفد دائم لها كان بمثابة مجاملة له علي دعمه للولايات المتحدة في حربها في العراق عندما كان رئيساً للوزراء في بريطانيا .

• **مجموعة " مينسك " :**

مجموعة " **مينسك** " المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، هي هيئة لدي منظمة الأمن والتعاون في اوروبا ، تقوم بنشاط الوساطة للتسوية السلمية للنزاع بين أرمينيا واذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، حيث صدر قرار في الاجتماع الاضافي الأول في هلسنكي لوزراء الخارجية لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا في **24** مارس **1992** عقد مؤتمر " مينسك " بهدف الوصول إلي تسوية للنزاع حول مشكلة " قره باغ الجبلية " ، وكان من المقرر ان تشارك في مؤتمر مينسك كل من **اذربيجان وأرمينيا وبيلاروسيا وتشيكوسلوفاكيا " قبل انفصالها إلي جمهوريتي التشيك وسلوفينيا " وفرنسا والمانيا وإيطاليا وروسيا والسويد وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية** ، لكن لم ينعقد مؤتمر **مينسك** بسبب العدوان الأرميني علي أراضي اذربيجان ، وبدأت المؤسسة التي تشكلت " مجموعة مينسك " مساعيها في الوساطة مع احتفاظها بنفس المسمي " **مجموعة مينسك** " ، حيث تم تاسيس مؤسسة الرؤساء الذين يتولون معاً رئاسة مجموعة " **مينسك** " بموجب القرار الصادر عن مؤتمر القمة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في **بودابست** يومي **5** ، **6** ديسمبر **1994** ، حيث من المقرر أن تتولي عدة دول معاً رئاسة المجموعة بدلاً من دولة واحدة ، وقد تولت رئاسة الدورة الأولي للمجموعة كلاً من روسيا والسويد ، ثم تولت الرئاسة بعدهما كلاً من **روسيا وفنلندا** ، ثم ترأست مجموعة " **مينسك** " كلاً من **روسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية** منذ عام **1997** وحتي الآن .

رغم وجود اجماعاً فريداً بين دول المجموعة الثلاث (**روسيا – الولايات المتحدة – فرنسا**) واتفاقاً فيما بينهم حول الصراع في " قره باغ الجبلية " ومع كل تأثيرهم المهم علي كل من أرمينيا وأذربيجان ، إلا أن هذا التأثير ليس بتلك الدرجة من القوة التي تلزم الطرفين بما يتم الاتفاق عليه[1] ، وبما يقرره أعضاء المجموعة ، وخاصة أن هناك

---

[1] – الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية – ألكسندر خرامتشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري – صحيفة موسكوفسكيه نوفوستي – موسكو – **2** نوفمبر **2008** .

اعتراف ضمني بأحقية أذربيجان في أراضي الإقليم ويرون ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات الأمم المتحدة . وعلي الرغم من محادثات السلام التي تجري تحت رعاية مجموعة مينسك إلا أنها غير مثمرة حتى الآن حيث تدور المفاوضات السلمية التي لا طائل منها للجانبين ، ويتسم الوضع بالجمود. فقد تلجأ أذربيجان إلي الحل العسكري كحل نهائي لاسترداد أراضيها[1] ولكن تعمل المجموعة علي إدارة الصراع ليظل الأمر هادئاً لأطول فترة دون حدوث أي اشتعال للموقف لضمان الاستقرار ، وخاصة أن الدول الثلاث ليست لديها الرغبة أو الشجاعة الكافية للضغط علي أرمينيا لاعتبارات تتعلق بضغوط داخلية من قبل اللوبي الأرميني الذي يعيش في هذه الدول الثلاث ويشكل هذا اللوبي قوة ضغط كبيرة علي صناعة القرار داخل المؤسسات التشريعية والاقتصادية في هذه الدول ، إضافة إلي ذلك فإن روسيا لديها أسباب أخري تتعلق بالاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع أرمينيا ، وكذلك الارتباط الديني بين سكان الدولتين .

---

[1] – الشيماء عبد السلام إبراهيم – الصراع حول إقليم قره باغ – مجلة الديمقراطية – **1** يوليو **2013** .

•الولايات المتحدة وروسيا:

توجد منظمات دولية واقليمية ترعي مسار عملية السلام والمفاوضات بين طرفي الصراع " الدول العربية وإسرائيل " **في الصراع العربي الإسرائيلي ، و " أذربيجان وأرمينيا** " في النزاع حول " قره باغ الجبلية " ، فمنظمة الأمم االمتحدة ومجلس الأمن الدولي ، وما أصدراه من قرارات لا ينقصها سوي الاستجابة لها من قوي الاحتلال " **الإسرائيلي والأرميني** " ، وتنفيذ ما جاء في تلك القرارات التي صدرت بإجماع أو بأغلبية الأعضاء بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، هذا بالإضافة إلي المنظمات الإقليمية التي ترعي عملية السلام في النزاعين ، وأهمهما **اللجنة الرباعية** كما في الصراع العربي الإسرائيلي ، **ومجموعة " مينسك "** كما في الصراع الأذربيجاني الأرميني ، ورغم كل ذلك نجد أن هناك هيمنة منفردة لدولة واحدة علي العملية السلمية ، ورعاية المفاوضات بين طرفي النزاع ، وتأتي هذه الهيمنة بانحيازها لطرف علي حساب الطرف الآخر ، وخاصة انحيازها للطرف المحتل .

• الولايات المتحدة والصراع العربي الإسرائيلي :

الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن ، بل وتحتكر رعاية العملية السلمية بين الدول العربية وبشكل خاص الفلسطينيين مع إسرائيل ، وهي تحاول بانحيازها وهيمنتها علي المفاوضات تجاهل القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية ، التي تؤيد الحقوق المشروعة للشعوب العربية ، والتحايل والالتفاف عليها ، فبدلاً من أن تضغط الولايات المتحدة باعتبارها أكبر قوة دولية من أجل تطبيق القرارات التي وافقت عليها الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي ، فإنها تساعد المحتل في التملص من تلك الاستحقاقات والالتفاف عليها ، ومحاولة ايجاد قاعدة جديدة للتفاوض ، وهكذا كلما تم ايجاد قاعدة للتفاوض والبناء عليها من خلال توقيع اتفاقاً ينهي ذلك الصراع ، فإنها تحاول المماطلة في تنفيذ القرارات بصورة أو بأخري من خلال اختلاق بعض الحجج والذرائع ، ثم المطالبة بعملية تفاوضية جديدة ، دون نهاية لتلك المفاوضات ، سوي تضييع حقوق الشعب الفلسطيني وإعطاء كل شئ للمحتل .

• روسيا الصراع حول " قره باغ الجبلية " :

تحاول روسيا الهيمنة علي مجموعة " مينسك " ، أو لعب دور يحقق لها أهدافها التي تسعي إليها وهي استمرار هيمنتها علي دول المنطقة ، باعتبار أن تلك الدول كانت خاضعة لنفوذها في عهد **اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية** ، وبسبب تحيزها ودعمها لأرمينيا تعمل علي عرقلة أي جهود سلمية تلزم أرمينيا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والانسحاب من أراضي أذربيجان التي تحتلها . وتري أذربيجان أن سياسة روسيا التي تحابي أرمينيا بشكل مفرط ولا تعرف التنوع في جنوب القوقاز هي أكبر خطأ ترتكبه موسكو في المنطقة .

روسيا ليست فقط اللاعب الأبرز في النزاع حول " قره باغ الجبلية " بين أرمينيا وأذربيجان وحسب ، بل كانت مشارك رئيسي ولاعب أساسي في ذلك الصراع ، فهي كانت تعمل علي تزويد الطرفين بالسلاح خلال الحرب بين الجانبين ، وساهمت بشكل كبير في تأجيج النزاع لضمان سيطرتها على المنطقة وإبقاء أرمينيا وأذربيجان في إطار فلكها ، وإن كان إمدادها بالسلاح لأذربيجان ظل محدوداً ومقتصراً علي أنواع محددة لأغراض تجارية ، ولإظهار الحياد أمام الرأي العام في أذربيجان وفي العالم ، ولكن ظل دعمها لأرمينيا من جانبها واضحاً بشكل لا تخطئه العين ، وذلك للحفاظ علي ضمان تفوق أرمينيا من الناحية النوعية في تلك الأسلحة المقدمة للجانبين ، ولكن الدور الروسي في الصراع حول " قره باغ الجبلية " بين أرمينيا وأذربيجان والذي ينحاز إلي أرمينيا يمكن ملاحظته من خلال . عمل روسيا على تطوير أعمدة الاقتصاد الأرميني (**محطات طاقة ، تعاون عسكري ، قاعدة عسكرية في يريفان**) ، وظهور معلومات عن إمداد روسيا لأرمينيا بالسلاح خلال الحرب[1].

---

[1] – الشيماء عبد السلام إبراهيم – الصراع حول إقليم قره باغ – مجلة الديمقراطية – 1 يوليو 2013 .

• اللوبي الصهيوني واللوبي الأرميني :

اللوبي عبارة عن جماعة ضغط سياسي واقتصادي واجتماعي وإعلامي تكونت بفعل ظروف خاصة للتأثير على مواقف خاصة وتقديم الدعم المادي والمعنوي والفكري لجهة هي بحاجة إلى ذلك . وتعمل جماعة اللوبي في البلد القاطنة فيه على المستوى السياسي والاقتصادي والفكري وغيره وفق خطة دقيقة ومحكمة وعبر تخطيط شامل أسلوباً ومنهجاً يتزامن مع مراحل تنفيذ الأهداف المرسومة .

وخلافا للأحزاب السياسية فان جماعات الضغط لا تسعى الوصول إلى السلطة ، وهذا ما يميزها عن الأحزاب السياسية ، وفي المقابل ، فإنها تتدخل في السياسة دفاعا عن أفكارها ومصالحها الخاصة ، ومن ثم فإن الضغط الذي يمارسه اللوبي ليس فقط فعليا ، بل سياسيا أيضا ، أي ضغطا على السلطة السياسية ، وبهذا المعنى ، فالجماعات الضاغطة هي فاعل أساسي في الحياة السياسية من خلال تأثيرها المباشر أو غير المباشر على السلطة السياسية بواسطة المنتخبين والأحزاب والرأي العام إضافة إلى إمكانياتها الذاتية .

وتتمتع جماعات الضغط عموما بخصائص ومزايا معينة ، أبرزها :

التنظيم ، والدفاع عن أهداف خاصة ، واستقلالية القرار ولا تكون مجرد أداة في يد منظمة أخرى أو وسيلة خاصة من وسائل عمل هذه المنظمة ، وممارسة ضغط سياسي فعلي ، أي تتحرك لتأثير في اتخاذ القرارات ، أو لتبديل التوجهات السياسية للسلطة في القضايا التي تهم هذه الجماعات .

• اللوبي الصهيوني :

واللوبي الصهيوني يعرف باللوبي المؤيد لإسرائيل أو اللوبي اليهودي ، وهو يعمل علي توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بما يحقق مصالح دولة إسرائيل ولا يمثل ذلك اللوبي حركة واحدة تتمتع بمرجعية أو قيادة مركزية ، فالأفراد أو المنظمات التي تشكله قد يختلفون أحياناً فيما بينهم علي عدد من القضايا السياسية ، ولا يضم اللوبي المؤيد لإسرائيل يهوداً أمريكيين فقط ، بل يدخل ضمن نشاطاته أفراداً أو جماعات ممن يعرفون بالصهاينة المسيحيين ، أو الذين لهم مصالح ترتبط بالمنظمات الصهيونية ، وتعتبر لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية " أيباك " من أهم وأشهر المنظمات المنضوية تحت لواء اللوبي الصهيوني .

ويعتبر اللوبي الصهيوني دولة داخل الدولة ، فقد قامت الصهيونية العالمية بتنظيم أعمال اللوبي الصهيوني على نطاق واسع في تنظيمات ومؤسسات سياسية واقتصادية ومالية وإعلامية قائمة بذاتها في كل ولاية أميركية ، مع تخصيص ميزانية مستقلة لكل تنظيم على حدة مع إدارة قانونية مهنية وذاتية خاصة بها تعمل جمعيها وفق المخطط المرسوم لها والهادف إلى تأييد وضمان تفوق إسرائيل في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية ، فاللوبي الصهيوني الأمريكي حالياً أصبح دولة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، والمحرك الرئيسي لكل المواقف السياسية والعسكرية والإعلامية وغيرها التي تتخذها حكومة واشنطن إزاء القضايا العامة داخل وخارج الولايات المتحدة وخصوصاً المواقف الاقتصادية والسياسية العالمية على مستوى مجلس الأمن الدولي والهيئة العامة للأمم المتحدة بما لها صلات وثيقة بالكيان الصهيوني على مختلف المستويات وبالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص .

وباعتبار الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص القوة التعليمية الأساسية والمؤثرة في العالم أجمع اليوم فقد تم معالجته بطريقة لا ينقصها الحنكة والخبث الصهيوني حيث ذكر هنري فورد الملياردير العالمي اليهودي في كتابه مقتبس من بروتوكولات بني صهيون قضية الصحافة ورسم خطوات السيطرة على الإعلام فكتب " سنمتطي صهوتها

ونكبح جماحها وسنفعل مثل ذلك أيضاً بالنسبة إلى المـواد المطبوعـة الأخـرى إذ لا جدوى من تخلصنا من الحملات الصحفية إذا كنا معرضين للنقد عن طريق المنشورات والكتب لن يصل أي إعلان للناس إلا بعد مراقبتنا وقد تمكنا من تحقيق ذلك الآن إلـى الحد الذي لا تصل فيه الأنباء إلا عبر الوكالات المختلفة والمتمركزة في مختلف أنحاء العالم ، فالأدب والصحافة قوتان تعليميتان كبيرتان وستصبح حكومتنا مالكـة لمعظـم الصحف والمجلات ، وإذا سمحنا بظهور عشر مجلات مستقلة فيجـب أن تكـون لنـا ثلاثون صحيفة مقابلة ، ولن نجعل الناس يشكون في سيطرتنا على هذه الصحف ولـذا سنجعلها من النوع الذي يناقض بعضه بعضاً في الأفكار والاتجاهات لنحصل على ثقتهم ولنجتذب خصومنا الذين لا يتطرق إليهم الشك في قراءتها ، فيقعون في الشرك الـذي ننصبه لهم ويفقدون كل قوة تضربنا " .

إن أهم ما دفع اللوبي الصهيوني أو ما اسماه الفرد ليلنتال " **الرباط الصهيوني** " هو كما يراه كثير من المراقبين الهيمنة اليهودية على وسائل الإعلام ، فمن المعروف أن تكوين الرأي العام الأمريكي يتأثر بحفنة من الصحف القوية منهـا " **نيويـورك تـايمز** " ، " **واشنطن بوست** " ، " **سانت لويس بوست** " ، " **ديسمباتش** " والتي يملكها اليهود وفـي هذا الصدد فاليهودي " **والتر بنبرج** " الذي كان سفير نيكسون في بريطانيا كان يملـك " **فلادلفيا أنكويريد** " ، " **ريبج تليجراف سافتنين** " ، **والدليل التلفازي** ، الذي يقدر دخله من الإعلانات وحدها 55 مليون دولار ، وكذلك عدداً من المحطات المرئية ، واليهودي " **صموئيل تيوهزر** " يملك 45 صحيفة منها " نيوزداي " ذات النفـوذ فـي نيويـورك ومجموعة من المجلات " **جلايمور** " ، " **مداموزيل** " ، " **هوس جاردن** " .

أما الصحف الأخرى التي لا يملكها اليهود فيكـون المحـررين والمـدراء ورؤسـاء الإعلانات الرئيسيين من اليهود في جميع المجالات القيادية ، حيث يكون اليهـود فـي مناصب رئيسية كناشرين ومحررين ، وهؤلاء يمارسون على الأقل حق النقض " **الفيتو** " حول ما يصدر في منشوراتهم ، ولذلك فإن أهم نفوذ تمارسه الطبقـة العليـا علـى الصحافة هو النوع غير المباشر عن طريق إعلانات الشركات ، فالصحف والمجـلات

أعمال صناعية ومالية الغرض منها الربح ، ولكن جزءاً بسيطاً من دخلها يـأتي مـن القراء ، وقد كانت " **نيويورك تايمز** " التي أسسها " **أدولف أولى** " وصهره " **ارندسـو لنربيـرج** " تحاول أن تبقى منبراً حراً وتقدمياً ولكن الضغط اليهودي علـى الـصحيفة جعلها تستسلم ، فقد أعلن رئيس تحريرها " سولز بيرج " في عام 1944 " إننـي أكـره أساليب الصهاينة التعسفية الذين لا يترددون في استخدام الأساليب الاقتصادية في إسكات الذين يعبرون عن وجهات نظر مختلفة ، إنني أعترض على محاولاتهم من قتل سـمعة الذين لا يتفقون معهم " .

• اللوبي الأرميني :

اللوبي الأرمني هو" جماعات الضغط الأرمينية " التي تمثل مجموعة الأعمال والنشاطات التي يقوم بها الأرمن أفراداً كانوا أو منظمات في دول الشتات للتأثير على السياسة الخارجية للدول التي يعيشون فيها بالشكل الذي يتناسب فيه مع مصالح الأرمن وأرمينيا ويحتل اللوبي الأرمني في الغرب مرتبة متقدمة رغم حداثته مقارنة مع باقي اللوبيات العاملة في تلك الدول منذ عقود طويلة ، فبحسب المعطيات الأمريكية يحتل اللوبي الأرمني المرتبة الثانية بعد اللوبي الصهيوني اليهودي في الولايات المتحدة بعد تنافس شديد مع اللوبي الكوبي الذي أصبح ثالثا .

يعتبر اللوبي الأرميني على مستوى العالم قوة تتوغل في كثير من الأنشطة السياسية والاقتصادية ، ولذلك فقد عمل علي التعريف بقضية الأرمن واكتساب التعاطف العالمي حيث يشكل الأرمن جالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهم الكثير من الجمعيات مثل " اللجنة الوطنية للأرمن بأمريكا " ، وهي أكبر منظمة أرمنية في الولايات المتحدة ، كما أن هناك أكثر من **مليون ونصف المليون أمريكي أرميني ولديهم عضوان في مجلس النواب** ، وعدة صحف تصدر باللغة الإنجليزية ، وبالتالي فهم أكبر تأثيرا من أي جالية أخرى بعد الجالية اليهودية على السياسة الأمريكية .

يعود الفضل الأكبر إلي اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة الأمريكية في إصدار الكثير من القرارات التي تخدم مصالح أرمينيا ، وعلي سبيل المثال فقد نجح اللوبي الأرمني في حصول أرمينيا علي مبلغ **90** مليون دولار أمريكي من الولايات المتحدة كمساعدات سنوية من واشنطن ، كما استطاع اللوبي الأرمني في العمل علي تقليص المساعدات الأمريكية لأذربيجان ، وتأجيل عدد كبير من الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها واشنطن مع أنقرة ، ومنعت توقيع عددا منها ، وأن كل توتر في العلاقات الأمريكية التركية يكون سببه الرئيسي اللوبي الأرمني ومساعيه لإنتزاع مكاسب أرمينية وفي الوقت الذي يصف فيه البعض اللوبي الأرمني بالفشل في تحقيق الهدف الأساسي الذي نشأ من أجله من قبل ، وهو إعتراف الولايات المتحدة رسميا بالإبادة الجماعية

الأرمينية ، إلا أن اللوبي الأرمني يفخر بقدرته على إنتزاعه عشرات الإعترافات من مختلف دول العالم ، من بينها دول أوروبية لا تقل أهمية عن الولايات المتحدة بالإبادة الجماعية الأرمنية ، بل تم تجريم إنكارها في البعض منها إضافة إلى إعتراف **44** ولاية أمريكية بالمأساة الأرمينية وهو إنجاز أيضا يسجل للوبي الأرمني ، ففي دولة بعظمة الولايات المتحدة لا تستطيع أن تصدر قرارا يخدم مصالح دولة أوخرى إلا إذا كان لواشنطن منافع ومصالح مباشرة من هذا القرار ، حيث أن إعتراف الولايات المتحدة رسميا بالإبادة الأرمينية فيه أضرار لواشنطن على الأقل من الناحية السياسية والاقتصادية ، بالتالي ما حققه اللوبي الأرميني حتى اليوم يعتبر إنجاز بحد ذاته حسب العديد من المراقبين .

يعتبر مسؤولوا اللوبي الأرميني أن هدفهم ليس فقط إنتزاع إعترافات دول العالم بالإبادة الأرمينية ، بل أيضا الاهتمام بجعل القرارات الصادرة من تلك الدول متوافقة مع المصالح الأرمينية بالدرجة الأولى وبالتالي هم يدعمون الإقتصاد في أرمينيا بشكل أو بآخر ويسعون إلى إزدهار هذه الجمهورية ، وتعتبر " **لجنة الإجراءات السياسية الأمريكية الأرمينية** " ، وهي اللجنة التي أسسها " **ألبيرت بوياجيات** " ، هي من المنظمات التابعة للوبي الأرمني وينصب جل اهتماماتها وأهدافها على حماية قضايا الأرمن الأمريكيين إضافة إلى مساندة " قره باغ الجبلية " في تقرير المصير وتكثيف الفعاليات الخاصة بإحياء الذكرى السنوية للإبادة الجماعية الأرمينية .

أما " **الجمعية الأرمينية في أمريكا** " فتسعى إلى تعزيز علاقات الولايات المتحدة مع كل من جمهورية أرمينيا وجمهورية " قره باغ الجبلية " غير المعترف بها دوليا ، إضافة إلى تقديمها للدعم الكبير للإعتراف بالإبادة الجماعية الأرمينية وهو ما تفخر هذه الجمعية بإنجازه في العديد من الدول الغربية .

يقول " **روس فارتيان** " مدير " الجمعية الأرمينية في أمريكا " أن هدف عمل اللوبي الأرمني هو التوجه للمجتمع الأمريكي خاصة أعضاء الكونجرس ومراكز الأبحاث وصانعي السياسة والإعلام مع مراعاة عدم إدراجهم علي لائحة أي من الحزبين

الأمريكيين القويين الجمهوري والديمقراطي ، كي يتمكنوا من الحصول علي الدعم المعنوي من كلا الحزبين .

يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي مليون ونصف المليون أمريكي أرمني ولديهم عضوان في مجلس النواب وعدة صحف تصدر باللغة الإنجليزية ، وهم يؤلفون لوبي براجماتي يرفض الانضمام لحزب معين ، ولكنه يقنع المرشحين من كلا الحزبين بأنه يساند كل واحد منهم ، ويؤلف الأرمن جالية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بدأت أولى هجراتها قبل الحرب العالمية الأولى ، وهم يملكون رؤوس أموال ضخمة ويسيطرون على مشاريع مهمة واستراتيجية ، بالإضافة إلي أن ديانتهم سمحت للكثير منهم الدخول في عصب السياسة الأميركية .

كما يوجد حوالي **نصف مليون أرميني في فرنسا** ، قدِموا إليها علـى ثـلاث موجـات الأولى قبل حوالي **300** سنة ، والثانية خلال الحرب العالمية الأولي ، الثالثة قبل حوالي **30** سنة وكان سببها الاضطرابات في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة في **لبنان والعراق وإيران** ، وبعد أن اكتسبوا الجنسية الفرنسية حققوا لأنفسهم مع مرور الوقت حضوراً مهماً داخل المجتمع الفرنسي ، يشبه في بعض جوانبه الحضور الأرمني في لبنان ، حيث بات لهم نواب في البرلمان ووزير أو اثنين في كل حكومة يجري تشكيلها ، وفي فرنسا الآن نائبان أرمنيان يتصدران اللوبي الأرمني الذي نجح بفضل المثابر واللعب على التناقضات في أوساط العاملين في حقل السياسة في فرنسا ، ويجيد اللوبي الأرمني المراوغات والتناقضات والاستفادة من الصراعات السياسية ، وخاصة في مواسم الانتخابات البرلمانية والرئاسية .

وقد بدأت العلاقات الارمينية الاسلامية منذ الفتح العربي ، وقطعت مراحل كثيرة وصولا إلى مطلع القرن العشرين ، حيث توافدت هجرة الأرمن إلى المدن العربية خلال الفترة ما بين عامي **1915** إلي **1923** ، خاصة أنه كانت حرية التنقل ميسرة بين أقطار الدولة العثمانية ، ويوجد عدد كبير من الأرمن يعيشون في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين والأردن ومصر ، ويتمتع الأرمن في الدول العربية بالحرية في ممارسة نشاطاتهم الدينية والتربوية والثقافية ، وتزيد عليها في لبنان الحرية السياسية ، وتعمل

جماعات الضغط الأرمينية في الشرق الأوسط لتكوين لوبي يتصل باللوبي الأرميني في الولايات المتحدة والدول الأوروبية بهدف التنسيق معها لخدمة القضايا الأرمينية .

وتعمل جماعات الضغط الأرمينية أو اللوبي الأرمني على مستوى العالم علي إيجاد تنسيق فيما بينها بهدف توحيد جهودها في تأثير الضغوط علي صانعي القرار ، ولهم الكثير من الجمعيات مثل " **اللجنة الوطنية للأرمن بأمريكا** " ، وهي أكبر منظمة أرمينية في أمريكا ، ومدعومة من جانب اللوبي اليهودي ، حيث يمارسان أساليباً متشابهة ومتقاربة من أجل تحقيق أهدافهما والتي بلا أدني شك تتناقض مع مصالح العالم العربي والإسلامي .

•اللاجئون والمشردون:

اللاجئون والمهجرون والمشردون هم السكان الأصليون الذين ولدوا في موطنهم ، وتوارثوا بيوتهم وأرضهم عن الآباء والأجداد ، ثم اضطروا إلي ترك تلك البيوت والأراضي ، وهجرة أوطانهم قسرا تحت ضغط الحرب والقتال وأعمال العنف التي يلجأ إليها المعتدي المحتل .

• اللاجئون والمشردون الفلسطينيون :

اللاجئون الفلسطينيون هم أصحاب الأرض الذين هاجروا وهُجِّروا من فلسطين بفعل العمليات الإرهابية للميليشيات الصهيونية خلال الفترة من **1947** حتي عام **1949** وكذلك خلال الحروب التي دارت بين الدول العربية وإسرائيل وخاصة حرب **1967** ، ويشمل اللاجئون نسل اولئك الفلسطينيين ، وهم أغلبهم من الناطقين باللغة العربية ، ويتواجد معظمهم في ، قطاع غزة ، الضفة الغربية ، الأردن ، سوريا ، لبنان ، وغيرهم من فلسطيني الشتات الذين رحلوا إلي مختلف دول العالم ويعيشون علي امل العودة لديارهم وأرضهم مرة أخري ، ولكن مهاجري ولاجئ الشتات لا يتلقون مساعدات إنسانية علي خلاف اللاجئين في المناطق المحددة حيث توجد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

تولدت موجتين رئيسيتين من اللجوء الفلسطيني ، الأولى خلال وما بعد نكبة عام **1948** وقيام دولة إسرائيل ، والثانية في أعقاب حرب **1967** ، حيث أنشئت الأمم المتحدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المعروفة باسم " **الأونروا** " لغوث لاجئي نكبة **1948** ، وتعرّف " **الأونروا** " اللاجئين الفلسطينيين ، بأنهم هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين يونيو **1946** وحتى مايو **1948** والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب **1948** ، ويشتمل تعريف الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين نسل أولئك الذي يشملهم التعريف بغض النظر عن مكان سكنهم وبحسب تعريف " **الأونروا** " ، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين إزداد من **711,000** عام **1950** ليصل إلى **4.7** مليون لاجئ مسجل لدى " الأونروا " عام **2010** ، ووفقا للتعريف العملي

لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " **الأونروا** " فإن اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون علي الأرض الفلسطينية خلال الفترة ما بين يونيو **1946** وحتى مايو **1948**، والذين فقدوا بيوتهم وأرضهم ومورد رزقهم نتيجة حرب **1948** ، ومن ثم بات من حقهم إستعادة تلك الحقوق التي فقدوها ، والحصول علي التعويض المناسب نتيجة فقدان تلك الممتلكات خلال تلك الفترة التي حرموا منها من بيوتهم واوطانهم وتشتيت أهلهم وذويهم بين مختلف دول العالم وكذلك مقابل الأضرار النفسية والاجتماعية التي لحقت بهم .

• اللاجئون والمشردون الأذربيجانيون :

هم السكان الأذربيجانيون الذين تم تشريدهم قسراً وجوراً من أرمينيا ، ومن " قره باغ الجبلية " ، ومن الأقاليم السبع الأخري التي تحتلها أرمينيا ، حيث بدأت الضغوط ضد الأذربيجانيين الأصليين المقيمين في أرمينيا ومناطق أذربيجان المجاورة لها و " قره باغ الجبلية " في الوقت الذي استهلت أرمينيا والانفصاليون الأرمن المحليون منذ عام **1988** نشاطهم لفصل منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لأذربيجان عن الوطن الأم وانتهجت أرمينيا سياسة التصفية العرقية في أراضيها خلال الفترة من عام **1988** إلي عام **1992** ، وتم طرد نحو 250 ألف أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم ، وقد صاحب عمليات التصفية العرقية ضد الأذربيجانيين بالعنف والقتل والتعذيب ، ونتيجة الحرب العدوانية التي شنتها أرمينيا خلال الفترة من عام **1991** إلي عام **1993** ضد أذربيجان في " قره باغ الجبلية " والأراضي المجاورة لها تم تشريد نحو **700** ألف أذربيجاني من " قره باغ الجبلية " ، وأصبحوا مشردين داخل أذربيجان بعد أن بلغ عددهم حوالي مليون لاجئ ومشرد يعيشون في ظروف اجتماعية وانسانية قاسية نتيجة العدوان الأرميني علي بيوتهم وأرضهم ووطنهم .

ونظراً لأن غالبية اللاجئين الأذربيجانيين الذين هربوا من نيران الاضطهاد والترويع الأرميني فقد لجئوا إلي مختلف أنحاء جمهورية أذربيجان ، وتجاهلت المنظمات الانسانية والدولية مأساة هؤلاء اللاجئين ، فقد تحملت أذربيجان وحدها عبء إسكان وإعاشة وتلبية كل احتياجات هؤلاء اللاجئين من خدمات تعليمية وصحية ورعاية اجتماعية .

يبلغ عدد اللاجئين الأذربيجانيين نحو **مليون** لاجئ أجبروا علي ترك مناطق عيشهم نتيجة للعدوان وعمليات التطهير العرقي المتواصلة التي نفذتها أرمينيا في أراضي أذربيجان المحتلة ، فمدينة " صابر أباد " يقع معسكر للاجئين خارجها في منطقة شديدة البرودة شتاء ، شديدة الحرارة صيفاً ، ويضم المعسكر أكثر من أربعة آلاف لاجئ معظمهم من مناطق أذربيجان الشمالية المحتلة ، يعيشون في أكواخ متواضعة مصنوعة

من القش والتبن ، ويفتقد المعسكر الصرف الصحي والمرافق العامة الأساسية ، أما معسكر " ساعتلي " فيضم حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة لاجئ معظمهم من مناطق أذربيجان الجنوبية المحتلة ، وهم يعيشون في بيوت أسمنتية متواضعة ، وبعضهم مازال يعيش في الخيام منذ لجوئهم في هذا المكان ، فمنذ هروبهم إلي هذا المعسكر مشياً علي الأقدام وهم يعيشون أشد مأساة انسانية ، فقد عبروا نهر " **أراكس** " إلي إيران ثم إلي أذربيجان ، ولن ينسي اللاجئون ما وقع لهم علي ايادي الأرمن من حرق البيوت والحقول وقتل الماشية ، واجبارهم علي الرحيل تاركين وراءهم كل ما يملكون ، ولذلك يؤكدون دائماً علي استعدادهم للقتال لاسترداد أراضيهم وديارهم ، فليس أمامهم ما يخسرونه بعد كل ما خسروه .

صحيح أن كل حياة اللاجئين تدعو إلي الأسي ، لكن معسكر " **إميشلي** " في حد ذاته يثير في النفوس كل مشاعر الأسي والألم ، يعيش الناس في عربات السكك الحديدية القديمة البالية ، ويفترش بعضهم الأراضي الأسمنتية المجاورة لقطاراتهم للنوم عليها مباشرة ، عربات القطارات صدأة وحديد جدرانها يئن مثل ساكنيها من قسوة الطقس صيفاً وشتاءاً ، والحال علي هذا الوضع لم يتغير منذ نزوحهم إلي المعسكر .

علي الجانب الآخر من أزمة اللاجئين ، فإن اللاجئون الأرمن والذين يسكن عدد كبير منهم في عاصمة إقليم " قره باغ الجبلية " **مدينة " خانكندي / ستيبانا كيرت** " حيث يبلغ إجمالي عدد اللاجئين الأرمن ثلاثة وسبعون ألف لاجئ ، ولكن تظل مشكلة ثلاثة وسبعون ألف لاجئ أرميني لا تمثل عبئاً علي أرمينيا ، كما يمثله عبء مليون لاجئ أذربيجاني في أذربيجان ، نعم الهموم الإنسانية واحدة لكل اللاجئين ، ولكن متطلبات مليون لاجئ أذربيجاني تبدو كبيرة جدا تفوق امكانات أي دولة ، خاصة أن هؤلاء اللاجئون جاؤا إلي معسكرات الإيواء بعدما تركوا كل ممتلكاتهم وثرواتهم ، وأتوا دفعة واحدة وفي وقت واحد لم تكن فيه البلاد علي استعداد لاستقبال كل هذا العدد وبالمقارنة فإن متطلبات سبعين ألف لاجئ أرميني لا تشكل نفس القدر من الأعباء علي ميزانية الدولة الأرمينية .

•روايات اللاجئين:

اللاجئون أنفسهمعندما يتحدثون عن المأساة التي يعيشونها فإن رواياتهم تحكي عن واقع مرير تتناول جوانب المأساة الإنسانية ، فيتحدثون عن الكثير من الصحفيين والمراسلين وحتي العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية الذين أتوا إلي معكسراتهم والتقطوا الكثير من الصور عن واقع حياتهم ثم ذهبوا ، ولكنهم لم يروا أي نتائج قد تغيرت .

تحكي لاجئة عن حياتها في معسكر اللاجئين فتقول : نحصل علي خمسة كيلو جرامات من الطحين وكيلو جرام من الزيت كل شهر ، وتتساءل : هل يستطيع أحد أن يعـيش بهذا القدر من الغذاء ؟ ولكننا لوكنا في أراضينا لكنا زرعنا وحـصدنا وقطفنـا ثمـار أشجار الفاكهة ، **ويقول لاجئ** آخر متساءلاً : هل يوجد بلد مسيحي فيه حـرب ؟ إنهـا حرب صليبية ضد المسلمين ، ففي **الشيشان** ، **أفغانستان** ، **فلسطين** ، **العراق** ، **البوسنة** في كل مكان في العالم يتم قتل المسلمين ، **ولاجئة ثالثة تقول** : ذهب زوجي إلي القتال واستشهد بعد ستة أشهر ، وأنا الآن لا أريد سوي وطني ، اريد أن تعود إلينا أراضينا لكي يفرح شهداءنا ، لماذا تساعد روسيا الأرمن بالأسلحة وتقوم بدعمهم ، ولا أحد يفكر بمد يد العون لنا ؟

رواية أخري لإحدي اللاجئات تقول : عندما وجه الأرمن عدوانهم علينا ، كانت القنابل تنزل علي القري المجاورة ، فخرجنا إلي أراضي إيران فزعاً وهلعاً وتركنا كل شـئ حتي وصلنا إلي منطقة " **إمشلي** " ، ونحن منذ ذلك الوقت نعيش فـي ظـروف سـيئة وأولادنا دائماً يسألوننا هل كان لنا بيت نعيش فيه مثل الآخرين ، ونقول لهم طبعاً لنـا بيوت تنعم بالسعادة والسكينة ، وكنا نزرع حولها أشجار الفاكهة وكروم العنب ، وكانت بيوتنا واحة للسعادة ، فكانت تتوسطها المدارس والمراكز الصحية ، وكانت تتوافر فيها كل الخدمات الانسانية ، أم الآن فإننا جميعاً ننام في غرفة واحدة ، الأب والأم والبنات والأولاد جميعا ، وحرارة الصيف المرتفعة تلهبنا ، وبرودة الشتاء القارص تقتلنا .

• القدس وشوشا:

تعتز كل دولة بمدينة محددة لها أهمية خاصية في تاريخ الأوطان وفي حياة الـشعوب ترجع خصوصية تلك المدن إلي ما تتميز به من أهمية تاريخيـة أو دينيـة أو ثقافيـة وحضارية ، ربما كانت تلك المدينة العاصمة السياسية للوطن ، أو تحظي بأهمية أكثـر من العاصمة السياسية .

القدس :

القدس هي أكبر مدينة في فلسطين التاريخية من حيث المساحة وعدد السكان ، وأكثرها أهمية دينيًا واقتصاديًا ، تُعرف بأسماء أخرى مثل بيت المقدس ، القدس الشريف وأولى القبلتين ، ويعتبرها العرب والفلسطينيون والمسلمون عاصمة الدولة الفلسطينية ، كمـا ورد في وثيقة إعلان الإستقلال بالجزائر في **15** نوفمبر **1988** ، باعتبار أن اليبوسـيين هم أول من بني المدينة وسكنها في الألف الخامس قبل الميلاد ، بينما تدعي إسرائيل أن القدس عاصمتها الموحدة منذ أن ضمت القدس الشرقية إليها عام **1980** بعد أن احتلتهـا في حرب **1967** ، أما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، فلا يعترف بالقـدس عاصـمة لإسرائيل ، ويعتبر القدس الشرقية جزء من الأراضي الفلسطينية ، ولا يعترف بضمها لإسرائيل .

تقع القدس ضمن سلسلة جبال الخليل ، وتتوسط المنطقة الواقعة بين البحـر المتوسـط والطرف الشمالي للبحر الميت ، وقد نمت تلك المدينة وتوسعت حدودها كثيـرًا عمـا كانت عليه في العصور السابقة ، ولذلك تعد من أقدس المواقع عنـد أتبـاع الـديانات السماوية الثلاث : اليهوية ، المسيحية ، الإسلام ، حيث تشكل مدينة القدس أهميّة دينيّة كبرى ، فقد أظهرت الإحصائيات في عام **2000** أن القدس تحتوي علي **1204** كنـسات **158** كنيسة ، **73** مسجداً ، والبعض من دور العبادة هذه يُعتبر من بين أكثـر المواقـع تقديسًا عند أتباع هذه الديانة أو تلك ، إن لم يكن أقدسها في بعض الأحيان ، لذا فقد كان انتهاك حُرمة إحدى هذه الدور من بين الأسباب التي أدّت دومًا إلى حصول نزاعـات كبيرة في المدينة والمنطقة بشكل عام .

يعتبر اليهود مدينة القدس من أقدس المواقع بعد أن فتحها النبي والملك داود وجعل منها عاصمة مملكة إسرائيل حوالي عام 1000 قل الميلاد ، ثم قام ابنه سليمان ، ببناء أول هيكل فيها ، كما تنص التوراة ، وعند المسيحيين ، تعتبر المدينة موقعًا مقدسًا ، بعد أن صُلب المسيح عليه السلام على إحدى تلالها المسماة " **جلجلة** " حوالي عام 30 بعد الميلاد حسب معتقداتهم ، وبعد أن عثرت القديسة هيلانة ، على الصليب الذي عُلّق عليه بداخل المدينة بعد حوالي 300 سنة ، وفقًا لما جاء في العهد الجديد .

أما عند المسلمين ، فالقدس هي ثالث أقدس المدن بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة وهي أولى القبلتين ، حيث كان المسلمون يتوجهون إليها في صلاتهم بعد أن فُرضت عليهم حوالي سنة 610 للميلاد ، وهي أيضًا تمثل الموقع الذي عرج منه النبي محمد – **صلي الله عليه وسلم** – إلى السماء ليلة الإسراءوالمعراج، وكنتيجة لهذه الأهمية الدينية العظمى، تأوي المدينة القديمة عددًا من المعالم الدينية ذات الأهمية الكبرى مثل : **كنيسة القيامة ، حائط البراق ، المسجد الأقصي** " المكون من عدة معالم مقدسة أهمها **قبة الصخرة والمسجد القلبي**"،على الرغم من أن مساحتهاتصل إلى 0.9 كيلومترات مربعة خلال تاريخها الطويل ، تعرضت القدس للتدمير مرتين ، وحوصرت 23 مرة وهوجمت 52 مرة ، وتمّ غزوها وفقدانها مجددًا 44 مرة ، استوطن الانسان الموقع الذي شُيدت به المدينة منذ **الألف الرابعة قبل الميلاد** ، الأمر الذي يجعل من القدس إحدى أقدم المدن المأهولة في العالم ، لذلك تُصنّف المدينة القديمة على أنها موقع تراث عالمي منذ العام 1982 .

يُعتبر النزاع القائم حول وضع القدس مسألةً محورية في الصراع العربي الإسرائيلي فقد ألحقت إسرائيل القدس الشرقية إليها بعد احتلالها عام 1967 بعدما كانت خاضعة للإدارة الأردنية ، واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ منها ، إلا أن المجتمع الدولي بأغلبيته ، لم يعترف بهذا الضم ، وما زال ينظر إلى القدس الشرقية على أنها منطقة متنازع عليها ويدعو بين الحين والآخر إلى حل هذه القضية عن طريق إجراء مفاوضات سلميّة بين إسرائيل والفلسطينيين ، كما أن أغلبية الدول في العالم لا تعترف بالقدس عاصمة

لإسرائيل ، لذا فإن معظم السفارات والقنصليات الأجنبية تقع في مدينة تل أبيب وضواحيها ، وقد طالب الفلسطينيون ، وما زالوا ، بالقدس الشرقية عاصمةً لدولة فلسطينية ، منذ أن احتلها الإسرائيليون ، إلا أن الكنيست الإسرائيلي أقرّ في 31 يوليو عام 1980 " قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل " ، الذي جعل إعلان القدس ، بالحدود التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية عام 1967 ، مبدأً دستوريًا في القانون الإسرائيلي وقد أصدر مجلس الأمن قرارين رداً علي ذلك رقم 476 ، ورقم 478 وجها اللوم إلى إسرائيل بسبب إقرار هذا القانون وأكد أنه يخالف القانون الدولي ، وليس من شأنه أن يمنع استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 على الجزء الشرقي من القدس، كما ويفترض أن تكون المدينة ضمن محافظة القدس التابعة لدولة فلسطين ، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بإدارة مركزاً لها في بيت الشرق بالقدس ، إلا أن وزارة الداخلية الإسرائيلية أغلقته عام 2001 .

بغية فرض سياسة الأمر الواقع ، وتغيير المعالم التاريخية في المدينة عملت إسرائيل علي أقامة العديد من الإدارات الحكومية الإسرائيلية في القدس الغربية ، تشمل : **الكنيست الإسرائيلي ، ومقري رئيس الوزراء ورئيس الدولة ، والمحكمة العليا والجامعة العبرية ومتحف إسرائيل ، وحديقة الحيوان الكتابية وستاد " تيدي " أكبر ملاعب كرة القدم في إسرائيل .**

وقعت القدس تحت الاحتلال البريطاني لقيادة " **إدموند ألنبي** " عام 1917 ، بعد أن هزم الجيش العثماني ، وفي عام 1922 منحت عصبة الأمم بريطانيا حق الانتداب علي **فلسطين وإمارة شرق الأردن والعراق** ، وأصبحت القدس عاصمة فلسطين تحت الانتداب البريطاني .

خلال فترة الاحتلال البريطاني دخلت المدينة في عهد جديد كان من أبرز سماته زيادة أعداد المهاجرين اليهود إليها خاصة بعد وعد بلفور الذي أبرمته الحكومة البريطانية مع ممثل الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل ، وقد أظهرت بعض إحصائيات تلك الفترة أن عدد سكان المدينة ارتفع من 52,000 نسمة عام 1922 إلي 165,000 نسمة عام 1948

بفعل هجرة اليهود ، وقد أدي ازدياد عدد اليهود في فلسطين عمومًا والقدس خصوصًا وشرائهم للأراضي ومساعدة البريطانيين لهم ، أدّى إلى استياء المقدسيين من مسلمين ومسيحيين ، فقامت أعمال شعب عامي **1920** ، و **1929** ، وعُرفت الأخيرة بثورة البراق قُتل خلالها عدد من اليهود ، وعمل البريطانيون على إخماد هذه الثورات وساهموا في جعل اليهود يستقرون في المدينة عن طريق بنائهم لأحياء سكنيّة كاملة في شمال وغرب المدينة ، وإنشائهم لعدد من مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعة العبرية .

أحيلت قضية القدس إلى الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فأصدرت المنظمة الدولية قرارها في **29** نوفمبر **1947** بتدويل القدس تحت رعايتها وإشرافها ، وجاء في القرار أنه سوف يُطبّق طيلة **10** سنوات ، ويشمل مدينة بيت لحم ، وبعد هذه الفترة سيتم إجراء استفتاء عام لتحديد نظام الحكم الذي يرغب أغلبية سكان المدينة بتطبيقه عليهم ، إلا أن تطبيق هذا القرار لم يُكتب له أن يتم ، فبعد أن أعلنت بريطانيا في عام **1948** إنهاء الانتداب في فلسطين وسحب قواتها ، استغلت العصابات اليهودية حالة الفراغ السياسي والعسكري وأعلنت قيام دولة إسرائيل ، فثار العرب والفلسطينيون وأعلنوا الحرب علي إسرائيل ، وتم الهجوم علي المدينة من قبل الجيش العربي والثوار الفلسطينيين .

تتبع إسرائيل سياسية دمج المستوطنات بعد توسعتها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود داخل مدينة القدس ، مثل دمج مستوطنة " **كفعات زئيف** " ومستوطنة " **معاليه أدوميم** " ومناطق الخط الأخضر لإستيعاب ثلاثين ألف مستوطن جديد داخل المدينة كما قامت ببناء **42** ألف وحدة استيطانية في القطاع اليهودي لزيادة عدد السكان اليهود كما تمنع سلطات الإحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من البناء أو تجديد المباني القديمة ، في الوقت الذي تمنح فيه إسرائيل بعض المؤسسات اليهودية تسهيلات بالبناء والمعالم على الأراضي المتنازع عليها ، مثل " **حديقة الملك سليمان** " التي تقام في قرية " **سلوان** " بمدينة داود ، والتي يُشكل العرب حوالي **60%** من سكانها .

شوشا:

تشبه مدينة " شوشا " مدينة القدس في الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث تمثل " **شوشا** " **قدس الصراع في** " **قره باغ الجبلية** " ، ومن ثم فإن وضعها النهائي هو العنصر الحاسم في التسوية ، وأكثر المسائل المثيرة للنزاع بالنسبة للطرفين ، وتقع " **شوشا** " علي بعد ثلاثة عشر كيلو متر من عاصمة الإقليم " **خانكندي / ستيبانا كيرت** " ، وعلي ارتفاع ألفين وخمسمائة متر فوق مستوي سطح البحر ، وهي المركز الإداري لمقاطعة " شوشا " ، وتبلغ مساحتها **289** كيلو متر مربع ، وقد تأسست مدينة " **شوشا** " في عهد " **بناه علي خان** " عندما كان خاناً علي ولاية " قره باغ الجبلية " في عقد الخمسينيات من القرن الثامن عشر ، وفي نفس الوقت بدأت " **شوشا** " تتحول إلي مركز سياسي وثقافي رئيسي لخانية " قره باغ الجبلية " التابعة لأذربيجان ، فهي موطن الشعراء والكتاب والأدباء الأذربيجانيين .

وتمثل مدينة " **شوشا** " العاصمة التاريخية القديمة في " قره باغ الجبلية " ، حيث يعيش غالبية السكان في مبان قديمة علي الطراز " **البريجينيفي** " ، ولكن تلك العظمة التاريخية أصابها التدمير ، فما تزال العديد من الأبنية شاهدة علي ضراوة المعارك التي اندلعت عام **1992** ، فقد تم تدمير المنازل الأذربيجانية ، في حين ترك المسجد والبازار الكبير دون عناية ، والكاتدرائية التي تم ترميمها تشهد علي استعادتها الظارهية لرونقها وعلي ارتفاع ألف وثلاثمائة متر فوق سطح البحر ، لم تعد التدفئة المركزية تعمل في فصل الشتاء القارص ، بسبب انعدام الصيانة ، والكل يتدبر أمره بمدفأة علي الغاز أو الحطب يتم تمرير أنبوبها عبر النافذة .

أما السكان الذين كانوا مختلطين قبل الحرب العالمية الأولي والذين يبلغ عددهم حوالي عشرة آلاف نسمة فكان غالبيتهم من الأذربيجانيين في ظل النظام السوفيتي ، ثم أصبحت المدينة تأوي حوالي ثلاثة آلاف أرميني ، هرب العديد منهم من " **سومغاييت** " ، ضاحية " **باكو** " ، خوفاً من عمليات انتقامية بعد الحرب التي شنتها أرمينيا عام **1988**

علي الأذربيجانيين في إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم الستة الأخري التي احتلتها أرمينيا ، وطردت منها سكانها الأذربيجانيين .

بعد احتلال أذربيجان من قبل روسيا ، أصبحت " **شوشا** " أيضاً مركزاً إداريا واقتصادياً وثقافياً رئيسياً لإقليم " **قره باغ** " برمتها ، وكذلك من أهم المراكز الثقافية الرئيسية لأذربيجان قاطبة ، ومدينة " **شوشا** " موطن " **عزيز حاجيبكوف** " الملحن الأذربيجاني الشهير مؤلف أول أوبرا ، والرواية الهزلية الغنائية في الشرق ، وكذلك ولد بها " **بلبل** " مغني الأوبرا الأذربيجاني الشهير ، وقد تم احتلال مدينة " **شوشا** " في **18** مايو عام **1992** من قبل القوات المسلحة الأرمينية ، حيث كان عدد سكانها **20 579** نسمة ، حسب تعداد **1989** ، كان منهم **19036** نسمة من الأذربيجانيين ، **1377** نسمة من الأرمن ، ويعيش فيها حاليا السكان الأرمن بعد نزوح السكان الأذربيجانيين منها عقب الاحتلال الأرميني لها بمساهمة جنرال روسي شارك من قبل في الحرب الأفغانية ، وقد شهدت المدينة معارك شرسة بين الطرفين ، الأمر الذي أدي إلي إصابتها بالتدمير الشامل ، الذي امتد إلي مساجدها باستثناء مسجد واحد أبقي الأرمن عليه ليعرضوه للزائرين كدليل علي احترامهم لدور العبادة ، وبينما تبدو أطلال ما تبقي من المساجد التي تعرضت للتدمير ، تظهر الكنائس وقد أُعيدت الحياة لها والتي ظلت مغلقة طوال العهد الشيوعي ، ويعتبر تحرير " **شوشا** " أحد أهم المسائل المبدئية التي تصر أذربيجان عليها في المحادثات التي تجري للتوصل إلي تسوية النزاع الأرميني الأذربيجاني حول " قره باغ الجبلية " .



الباب الثالث
المفاوضات و آفاق التسوية



الفصل الأول
حول التسوية

توجد وفرة للحلول الدبلوماسية لنزاع " قره باغ الجبلية " ، حيث خاض طرفي الصراع العديد من جولات الحوار التي يمكن البناء عليها وتطويرها بداية من عملية " **بـــراغ** " التي تنص علي حل مرحلي ، تنعكس هذه المراحل علي وثيقة مدريـــد فـــي المرحلـــة الأولي ، والتي تنص علي أن تنسحب القوات الأرمينية من خمس مقاطعـــات وثـــلاث عشرة قرية في مقاطعة " **لاتشين** " ، وأن تعيد أرمينيا إطلاق حرية المواصلات والتنقل وفتح الطرق عند انسحابها من " **لاتشين** " ، **و** " **كليبجار** " ، وكذلك عـــودة اللاجئـــين الأذربيجانيين إلي أرضهم وبيوتهم في " قره باغ الجبلية " ، ثم بعد ذلك يتم بحث وضع الإقليم ضمن وحدة أراضي أذربيجان .

وقد نتج عن عملية " **بـــراغ** " إقرار مبادئ مدريد عام **2007** ، والتي تم تحـــديثها بعـــد العديد من اللقاءات الثنائية بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان ، وبـــين وزيـــري خارجيـــة البلدين ، والزيارات المكثفة للرؤساء المشاركين لمجموعة " **مينسك** " ، حيث أن مبادئ مدريد الثانية أو النسخة المطورة منها كما يطلق عليها البعض تتبني امكانيـــة لتطـــوير أوسع لتلك الوثيقة .

وقد التقي ممثلون عن أرمينيا وأذربيجان وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة في " **بارس** " **بولاية فوريدا الأمريكية** في ربيع **2012** ، حيث ناقشوا العلاقات بين حكومة أذربيجان والقيادة المحلية لولاية " قره باغ الجبلية " ، لكن لم يتم التوصل إلي أي اتفاق .

كما جرت مباحثات بين الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف والرئيس الأرميني روبـــرت كوتشاريان في سبتمبر **2004** في عاصمة كازاخستان " أستانا " ، وطرحت أفكار وآراء ومناقشة انسحاب قوات الاحتلال الأرميني من الأراضي الأذربيجانية المتاخمة لولاية " قره باغ الجبلية "، وإجراءاستفتاء في باقي أراضي أذربيجان المحتلةحول مستقبل الإقليم في **10** فبراير **2006** جرت مباحثات في فرنسا برعاية الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** بين الرئيس الأذربيجاني **إلهام علييف** ، والرئيس الأرميني **روبـــرت كوتـــشاريان** ، إلا أن الطرفين لم يتمكنا من التوصل إلي اتفاق ، وفي اليوم التالي **11** فبرايـــر انـــضم إلـــي المفاوضات ممثلي مجموعة " **مينسك** " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يشارك

فيها ممثلين عن **الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا** ، ولكن المفاوضات لم تحقق أي تقدم أيضاً ، وفي بداية نوفمبر 2008 جري لقاء بين الرئيس الأذربيجاني **إلهام علييف** والرئيس الأرميني **سيرج سركيسيان** بمشاركة الرئيس الروسي **دميتري مدفيديف** وانتهي اللقاء كسابقيه من اللقاءات دون تحقيق أي تقدم في العملية السلمية .

رغم اللقاءات العديدة التي تمت علي مستويات مختلفة من المسئولين حتي مستوي القمة في كل من أرمينيا وأذربيجان ، وكذلك الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ، والجهود الخاصة التي قامت بها مجموعة " **مينسك** " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن أي تقدم في سبيل إيجاد حل سلمي للنزاع حول " قره باغ الجبلية " بين أذربيجان وأرمينيا ، وقد يرجع سبب عدم تحقيق أي تقدم ملموس هو عدم الثقة بين الطرفين ، وخاصة أن الطرف المحتل ليست لديه النوايا لتقديم أي تنازل والقبول بالانسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي يحتلها ، ومن أجل بناء مزيد من الثقة بين الطرفين يجب السير في عدد من الخطوات منها : -

أولا : التشديد علي وقف إطلاق النار بشكل تام علي خط التماس بين الجانبين ، علي أن تقوم قوات حفظ السلام بدور أكبر في هذا المجال .

ثانياً : إجراء خطوات نحو تخفيف حدة المعاناة الاجتماعية ، من خلال تبادل للأسري والرهائن المدنيين ، والمحافظة علي قبور الضحايا من قتلي الطرفين لدي الطرف الآخر ، وتيسير بعض الزيارات للأسري من قبل المنظمات الحقوقية والانسانية الدولية.

ثالثاً : تهيئة الظروف لعودة المواطنين النازحين والمشردين واللاجئين إلي مواطنهم التي نزحوا عنها ، مع الضمان بتوفير الأمن والحماية لهم ، وصرف التعويضات عن الأضرار المادية والنفسية والاجتماعية التي لحقت بهم منذ نزوحهم .

رابعا : انسحاب أرمينيا من الأقاليم والمناطق والأراضي المحتلة خارج " قره باغ الجبلية " ، كمرحلة أولي نحو تخفيف الضغوط الاجتماعية علي المفاوضين وصانعي

القرار ، حتي يمكن الدخول في مفاوضات الوضع النهائي حول " قره باغ الجبلية " بعيداً عن الضغوط الشعبية .

خامساً : ضرورة وجود آلية دولية من مجلس الأمن الدولي ، ومجموعة " **مينسك** " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، تلزم طرفي النزاع بالرجوع إلي مائدة الحوار ، ووضع جدول زمني للمفاوضات ، وإلزام طرف النزاع بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه ، وممارسة الضغوط علي الطرف الذي يلتزم بالقرارات الصادرة عن الشرعية الدولية .

تعتبر جمهورية أرمينيا هي المجتمع الوحيد في جنوب القوقاز ذو العرق الواحد ، حيث يبلغ نسبة الأرمن 98 % ، رغم أن عدد كبير من القوميات والأعراق الأخري قد تواجدت وتعايشت لسنوات طويلة علي الأراضي الأرمينية الحالية ، في نفس الوقت يوجد في جمهورية أذربيجان أكثر من عشرين أقلية عرقية تعيش علي أراضي أذربيجان منهم القومية الأرمينية ، بالإضافة إلي " الأوديون " 6000 نسمة ، " الكريز " 1000 نسمة ، " الخنالوجس " 2000 نسمة ، " البودوخ " 1000 نسمة ، " الإنجيلوس " 8000 نسمة ، " الليزجينس " 178 ألف نسمة ، " اليونانيون " 700 نسمة ، " الألمان " 700 نسمة ، " اليهود " 30 ألف نسمة ، " الروس " 141 ألف نسمة ، " الأكراد " 28 ألف نسمة ، " الجورجيون " 14 ألف نسمة[1].

في أي من المشكلات والقضايا الدولية عندما تظل الأزمة دون حل سلمي لفترة طويلة فإن المشكلة تزداد تعقيداً وتتسع وتخلق عدداً كبيراً من العوامل السلبية الجديدة علي أرض الواقع يصعب في كثير من الأحيان تغييرها ، ولذلك فإن الطرف الذي يملك النوايا الحسنة لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة ، وغالباً ما يكون هو الطرف صاحب الحق الذي اعتدي علي أرضه ، يكون ذلك الطرف الأكثر حرصاً علي التمسك بالحل السلمي .

---

[1] – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة 2008 .

سعت الامبراطورية الروسية منذ البداية إلي إقامة دولة أرمينية علي أراضي اذربيجان الشمالية في أوائل القرن التاسع عشر ، وحققت السياسة الروسية أهدافها أثناء الحرب العالمية الأولي ، حيث ولأول مرة في جنوب القوقاز يتم إقامة دولة أرمينية عام 1918 علي أراضي أذربيجان الغربية ، وذلك عندما تنازلت حكومة جمهورية أذربيجان الشعبية في 29 مايو 1918 عن مدينة " **إيراون** " ، التي كانت واحدة من أهم مراكز أذربيجان الثقافية ، تنازلت عنها للأرمن ليكون لهم مركز سياسي واحد وكخطوة أبدت خلالها أذربيجان بادرة حسن النوايا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جنوب القوقاز ، ولكن الأرمن رغم ذلك استمروا في ادعاءاتهم علي أراضي أذربيجان في عهد جمهورية أذربيجان الشعبية وخلال سلطة الاتحاد السوفيتي .

كان الأرمن الذين يتمتعون بدعم موسكو دعماً كاملاً يعملوا علي توسيع أراضي دولة أرمينيا التي تم تشكيلها مؤخراً ، واتبعوا سياسة التطهير العرقي للأذربيجانيين بالقتل والإبادة تارة ، وبالتهجير القسري تارة أخري ، فتم تحويل أرمينيا إلي دولة ذات قومية واحدة ، واتسمت المرحلة الأخيرة في الفترة من 1988 وحتي 1991 بالعنف الشديد واتباع أساليب أكثر وحشية ضد السكان الأذربيجانيين ، حيث كانت أهدافهم في تلك المرحلة إقامة الدولة الأرمينية الثانية في جنوب القوقاز ، وعلي أراضي أذربيجان أيضاً لم يقم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية التي كانت كل من أذربيجان وأرمينيا ضمن نطاقه بالتقدير العادل تجاه الصراع بين الأرمن والأذربيجانيين ، بل علي العكس وقف اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية موقفاً منحازاً لأرمينيا ، باعتبارهما يدينان بديانة واحدة ــ **المسيحية** ــ ضد الأذربيجانيين المسلمين فاتخذ الاتحاد السوفيتي قرارات استندت علي معايير مزدوجة ، وما كان يسعي لحل المشكلات بين الجانبين بقدر حرصه علي الوقوف إلي جانب الأرمن ، وقد كان قرار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في 24 مارس 1988 ، وقرار هيئة الرئاسة للمجلس الأعلي لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في 20 يوليو 1988 ، والقرارات الأخري الخاصة بالصراع بين أرمينيا وأذربيجان علي نفس القدر من الانحياز الواضح للجانب الأرمني الأمر الذي جعل المشكلة لم تجد لها حلاً في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

وتحولت " قره باغ الجبلية " والأحداث الجارية حولها إلي أهم عوامل انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وقد ورثت جمهورية أذربيجان المستقلة تلك المشكلات الصعبة ، والأصعب من كل ذلك أنه بانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية نشأ وضع سياسي جديد علي الأرض ، حيث قبل المجتمع الدولي عضوية كل من أذربيجان وأرمينيا في المنظمات الدولية ، فقد انضمت أذربيجان وأرمينيا في 20 ، 21 يناير 1992 إلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (**منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 1995**) ، وإلي منظمة الأمم المتحدة في 2 مارس 1992 ، وبعد أن كان حل مشكلة " قره باغ الجبلية " من اختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فقد بدأ ذلك الصراع يأخذ طابعاً دولياً ، وفي تلك الظروف ، وفي 24 مارس 1992 تم تشكيل فريق " **مينسك** " لتسوية النزاع في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والتي عُقدت في هلسنكي .

منذ مارس 1992 عُهد إلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ومنظمة الأمم المتحدة العمل معاً لايجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " ، وقد سارعت أرمينيا إلي عرقلة وتعقيد عمل ونشاط فريق " مينسك " بالاستيلاء المسلح علي " **شوشا** " ، و " **لاتشين** " في مايو 1992 ، واستمرت في عرقلة الجهود بالاستيلاء علي " **كلبجار** " في مارس 1993 ، وفي تلك الظروف اتخذت الأمم المتحدة القرار رقم 822 في 30 أبريل 1993 ، ولكن فريق " **مينسك** " لم يتمكن من اتخاذ التدابير المؤثرة لتطبيق ذلك القرار علي الأرض ، وقد قامت أرمينيا بالرد علي قرار الأمم المتحدة باحتلال " **أغدام** " ، ومن ثم ضعف دور مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في المقابل اتخذت الأمم المتحدة ثلاثة قرارات أخري تحمل أرقام 853 ، 874 ، 884 ، واستمر وضع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا علي هذا النحو من الضعف حتي عقد جلسة له في أواخر عام 1994 في بودابست .

جرت المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان بشأن إيجاد حل للصراع حول " قره باغ الجبلية " بشكل سري ، وفقاً لاتفاق الأطراف المشاركة في هذه المفاوضات ، ولذلك فإن

المعلومات المتوفرة عما جري في تلك المفاوضات تبدو قليلة ، رغم الجلسات المتعددة التي عقدت علي مختلف المستويات السياسية حول ذلك الصراع ، وقد بدأ النشاط الفعال في طريق المفاوضات منذ انعقاد جلسة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في **1994** في بودابيست ، حيث أنه في تلك الجلسة تم تعيين فريق " مينسك " ، وتم اتخاذ قرار لأول مرة بتشكيل قوات النوايا الحسنة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

استأنفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشاطها حول " قره باغ الجبلية " وعقدت جلسة في " لشبونة " في فبراير **2001** ، وفي هذا اللقاء اعترفت ثلاث وخمسون دولة من الأعضاء البالغ عددهم أربع وخمسون في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وباستثناء أرمينيا ، اعترفوا بموقف أذربيجان وحقها في تحرير أراضيها التي تحتلها أرمينيا ، وتم تشكيل فريق " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بإطار جديد أكثر فاعلية ، وقد انعكس تشكيل تلك اللجنة وعملها علي التحرك السلمي لإيجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " ، حيث تم تقديم اقتراحات حول الخروج من الأزمة بين أرمينيا وأذربيجان .

❖ الوثيقة الأولي :

في أول مقترح لحل أزمة " قره باغ الجبلية " من خلال مجموعة " **مينسك** " تم طرح الوثيقة الأولي والتي عُرفت باسم " **الاتفاقية الشاملة عن تسوية نزاع قره باغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان** " ، وتعرف هذه الوثيقة بأنها محاولة لحل رزمة المشاكل ، وتم تقديم الوثيقة إلي جانبي النزاع ـ **أرمينيا وأذربيجان** ـ في **11** يونيو **1997** ، وقد تضمنت هذه الوثيقة اتفاقيتين متلازمتين معاً كرزمة واحدة .

الاتفاقية الأولي : تتعلق بالعمل المسلح علي الأرض ، وتقضي بوقف كل الأعمال المسلحة من الجانبين بمختلف أشكالها .

الاتفاقية الثانية : تتعلق بالأفكار المقدمة حول حل النزاع ، وتوضح تحديد وضع " قره باغ الجبلية " كإقليم متنازع عليه ، والإطار القانوني للإقليم .

رفضت أرمينيا هذه الوثيقة ، حيث أنها كانت تريد أن تكون إدارة " قره باغ الجبلية " ، أو ما تطلق عليه " **جمهورية قره باغ الجبلية** " ممثلة كطرف في النزاع .

❖ الوثيقة الثانية :

نظراً لرفض أرمينيا للوثيقة الأولي ، فقد قامت مجموعة " **مينسك** " بطرح الوثيقة الثانية والتي عُرفت باسم " **وثيقة حل النزاع المسلح في قره باغ الجبلية** " ، وتم تقديمها في **19** سبتمبر **1997** ، وتطرح الوثيقة حلاً متعدد المراحل ، وقد اعتبرت أذربيجان أن فكرة حل متعدد المراحل يمكن قبوله مقارنة مع الوثيقة الأولي ، ولكن بعد أن قدمت مجموعة " مينسك " هذا المشروع ، تم ادخال تعديلات عليه في **2** ديسمبر **1997** يقضي هذا التعديل بتعريف " قره باغ الجبلية " كطرف مستقل من أطراف النزاع وذلك تلبية لرغبة أرمينيا التي اعترضت علي الصيغة الأولي ، وتمسكت بهذا التعديل ، إلا أن التعديل الأخير رفضة أذربيجان ، واعتبرته غير مقبول ، وأعربت عن قبولها بمشروع **19** سبتمبر **1997** ، الذي يمكن البناء عليه والوصول لحل لمشكلة " قره باغ الجبلية " .

❖ الوثيقة الثالثة :

بعد أن وصلا الاقتراحين الأول والثاني لطريق مسدود ، وعدم قدرتهما علي ايجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " تم تقديم الاقتراح الثالث في نوفمبر **1998** ، وقد عُرف هذا الإقتراح بوثيقة " **الدولة العامة** " ، وتنص تلك الوثيقة علي تحويل " قره باغ الجبلية " إلي دولة مستقلة حسب الرؤية الأرمينية ، الأمر الذي رفضته أذربيجان ، حيث يتعارض ذلك مع مصالح أذربيجان ووحدة أراضيها ، كما يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة الأربعة التي صدرت بشأن النزاع في " قره باغ الجبلية " ، والتي تقضي **بانسحاب أرمينيا من أراضي أذربيجان المحتلة** .

بعد الوثيقة الثالثة لم تقدم مجموعة " **مينسك** " أي مقترحات أخري بعد ذلك ، واتجه عملها إلي عقد لقاءات ثنائية مباشرة بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا منذ أبريل **1999** ، والتي بدورها لم تسفر عن أي تقدم نظراً لعدم وجود رغبة حقيقية لدي أرمينيا بالوصول إلي حل سلمي ، وعدم وجود ضغوط كافية من قبل مجموعة " **مينسك**

" علي أرمينيا للقبول بالمبادرات المطروحة حسب قرارات الأمم المتحدة ، وظهور ميول دائمة من قبل مجموعة " **مينسك** " إلي تبني أفكار ورغبات أرمينيا .

عبر رئيس أذربيجان **حيدر علييف** عن انطباعاته الخاصة بالمفاوضات قائلاً " **اتضح لي من كل هذه المفاوضات كلها والاقتراحات المقدمة من قبل مجموعة " مينسك " شئ واحد أنهم يريدون حل المسألة عن طريق إعطاء " قره باغ الجبلية " وضعاً قريباً من الاستقلال أو حتي الاستقلال التام ، وهذا ما نشاهده من الاقتراحات لمجموعة " مينسك " ولا شئ آخر وإننا ما رضينا هذا ، وليس من الممكن أن نرضي به ، ورغم أننا أخذنا موقفاً بناء وجدياً في كل المفاوضات ، وتأييد حل المشكلة ليس بطرق أخري ، بل بالطريق السلمي فقط ، وقد قبلنا بإعطاء ارمن " قره باغ الجبلية " اعلي وضع موجود في العالم مما تم اختياره ، وذلك في إطار تنازلات متقابلة في إطار وحدة أراضي أذربيجان وسيادتها** .

سار الرئيس **إلهام علييف** علي نهج والده بعد أن تم انتخابه رئيساً لأذربيجان في **15** أكتوبر **2003** ، حيث قال في حفل تنصيبه في **31** أكتوبر **2003** " إن نزاع قره باغ الجبلية بين أرمينيا وأذربيجان هو أثقل وأكبر مشكلة لبلدنا ، ونحن نعيش منذ سنوات طويلة في حالة وقف إطلاق النار ونظام للتهدئة المؤقتة ، ومما يؤسف له أن نشاط مجموعة " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يتولي إدارة المفاوضات بشكل مباشر ، والمعني بإيجاد حل لمشكلة قره باغ الجبلية ، لا يأتي بفائدة أو تحقيق أي نتائج ايجابية حتي الآن ، ولكننا لا نفقد آمالنا ابداً ، ولا نزال نأمل أن قادة مجموعة " **مينسك** " سيعكفون علي إيجاد حل لهذه المشكلة بكل جد ومسئولية ، فلابد من إيجاد حل لهذه المشكلة ، ومن الممكن إيجاد حل لمشكلة قره باغ الجبلية علي أساس عدة مبادئ وقواعد القانون الدولي ، فلابد من تحرير اراضي أذربيجان من الاحتلال ، ويجب أن يعود مليون مواطن من اللاجئين والنازحين إلي مواطنهم الأصلية ، ويجب استرجاع وحدة أراضي بلدنا ، وعلي الجميع أن يعرفوا رغم أننا نؤيد السلام ولا نريد للحرب أن

تندلع من جديد ، ونريد أن نصل إلي حل لهذه المشكلة بطريقة سلمية ، حتي لا ينفذ صبرنا ، ونلجأ إلي تحرير أرضنا بطرق أخري مهما كلفنا ذلك [1]".

وقد أخذت قضية " قره باغ الجبلية " حيزاً كبيراً من بنود مشروع حكم الرئيس **إلهام علييف** ، فاستمر في المفاوضات الثنائية مع أرمينيا ، ووسع نشاطه أكثر بالعمل مع المنظمات الدولية ، وفي مجال العلاقات الثنائية مع الدول الكبري التي لها تأثير علي صنع القرار في هذه القضية ، فقام بتقديم مشكلة " قره باغ الجبلية " إلي الأمم المتحدة وعرض القضية أيضاً علي مجلس أوروبا في ستراسبورج في **29** أبريل **2004** ، الأمر الذي أدي إلي اعتراف المجلس الأوروبي في يناير **2005** بأرمينيا كدولة احتلال لإقليم " قره باغ الجبلية " .

[1] - **خطاب الرئيس إلهام علييف في حفل تنصيبه رئيساً لأذربيجان في 31 أكتوبر 2003**



الفصل الثاني
عقبات التسوية

توجد الكثير من العقبات أمام عملية التسوية السلمية للنزاع في " قره بـاغ الجبليـة " ، فالارتياب وانعدام الثقة وارث العداء التاريخي بين الأرمن والأذربيجانيين ، فضلاً عن الدماء التي سالت بين العرقيتين علي مدي السنوات الطويلة الماضية ، وفقدان الأمـن لدي الأذربيجانيين بسبب احتلال الأرمن سبعة من أقاليمهم ، ومطالبة أذربيجان باستعادة تلك الأقاليم ، وتعنت أرمينيا ورفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة ، كلها أسـباب تقف حائلاً أمام اجراء أي مفاوضات حقيقية بشأن الصراع في " قره باغ الجبلية " .

عدم وجود إرادة سياسية لدي الأرمن لإتخاذ قرار بـشأن الانـسحاب مـن أراضـي أذربيجان المحتلة لاعتبارات سياسية داخلية يشكل أهم الأسباب وراء عدم حـدوث أي تقدم في عملية المفاوضات الممتدة منذ وقف إطلاق النـار عـام **1994** بـين أرمينيـا وأذربيجان .

تحتل أرمينيا أراضي أذربيجان ، وهي التي بادرت بالعدوان واحتلال أراضيها ، لذلك فإن تسوية الصراع بالطرق السلمية يقع بالدرجة الأولي علي أرمينيا ، وذلك بالإستجابة إلي قرارات الشرعية الدولية ، والقبول بالمبادرات التي تم طرحها من قبل مجموعـة " **مينسك** " ، ولكن يبدو أن أرمينيا لديها طموحات البقاء علي ما احتلتـه مـن أراضـي أذربيجان نظرا لعدد من العوامل المتعلقة بالصراع بين القوي السياسية داخل أرمينيـا وهذا ما يجعل من اتخاذ أي قرار حول الإنسحاب من الأراضي الأذربيجانية التي تحتلها خاضعاً لحسابات الصراع السياسي الداخلي ، والذي دائما ما يميـل لـصالح القـوي المتعصبة والمتشددة التي لا ترغب في السلام ، ولذلك يبدو أن من أهم معوقات التسوية السلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " :

1 – التخبط الأرميني :

لا توجد لدي أرمينيا سياسة موحدة تجاه " قره باغ الجبلية " ، ونظرا لعدم وجود قناعة بأحقية أرمينيا في الإقليم ، فإنه لا يوجد إجماع أو اتفاق بين مختلف القوي السياسية والقومية الأرمينية علي تسوية لمشكلة " **قره باغ** " ، فقد أظهرت المواقف بين القيادات في كل من أذربيجان وأرمينيا خلال المفاوضات التي جرت طوال السنوات الماضية أن لا يوجد في أرمينيا من يستطيع اتخاذ قرار بشأن هذا الصراع .

وتبين الأحداث داخل أرمينيا علي وجود انقسام وانشقاق وتباين كبير في المواقف والرؤي بين مختلف التيارات الأرمينية ، فبينما كانت محاولة مبادلة الأراضي حسب الخطة الأمريكية التي عُرفت باسم " **جوبل** " عام **1992** تسير القضية نحو الحل . وبعد يوم واحد من لقاء دافوس بين **الرئيسين الأذربيجاني** " **حيدر علييف** " ، **والأرمني** " **روبيرت كوتشاريان** " ، وقد رحب وزير خارجية أذربيجان " **ولايات جوليف** " بتلك الخطة ، واعتبرها اختراقاً تاريخياً ، إلا أنه قد جاءت ردود الأفعال الأرمينية متأخرة ومرتبكة ، فأقر وزير خارجية أرمينيا " **وردان أوسكانيان** " بأن فكرة مبادلة الأراضي قد تم بحثها بالفعل خلال اللقاء ــ **لقاء حيدر علييف ، وروبرت كوتشاريان** ــ لكنه أكد أن الرئيس **كوتشاريان** سارع إلي رفضها ، أن المسألة قد أُغلقت تماماً[1] .

وعلي نقيض ذلك ، واستمراراً للإنقسام والتخبط في القرار الأرمني . رأي " آرام **سركيسيان** " رئيس الوزراء الأرمني الذي خلف شقيقه " **فاسكين سركيسيان** " الذي أُغتيل في **27** أكتوبر **1999** وسط جلسة البرلمان الأرمني ، وتولي شقيقه رئاسة الحكومة سبعة أشهر ، وبصفته رئيساً للوزراء كان " آرام " مهتما بقضية " قره باغ الجبلية " ، وكان له محادثات مطولة مع الرئيس " **كوتشاريان** " حول تلك القضية ، وقد أكد " **آرام سركيسيان** " وبشكل جازم علي أن الرئيس لم يوافق علي مشروع " **مغري** "

1 – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس 2001

مبادرة جوبل لمبادلة الأراضي وحسب ، بل كان من أكثر المتحمسين له حتي وصل به الأمر إلي الإعلان بأنه هو صاحب الفكرة الحقيقي[1] .

ورغم اقتناع القادة الأرمن بما يطرح عليهم من مبادرات لإنهاء احتلالهم لإقليم " **قره باغ** " ، وتوجيه الجهود إلي البناء والإعمار بدلا من التوتر الذي أدي إلي هجرة أغلب سكان أرمينيا إلي الخارج ، إلا أن اتخاذ القرار يخضع لضغوط من قبل المتشددين والمتطرفين لديهم . يؤكد أحد المراقبين الغربيين المطلعين علي أن المصيبة رغم اقتناع الرئيس " **كوتشاريان** " بأن حل " مغري " هو الوحيد المتوافر ، فإنه عاجز عن تسويقه لدي الأرمن ، وأي مسئول سياسي أرمني يوافق علي تدبير كهذا يكون كمن ارتكب فعل انتحار سياسي[2] .

استطاع التطرف الأرمني أن يسوق أفكاره لدي قطاع كبير من الأرمن ، ويروج لأفكاره التي تقوم علي إحياء الامبراطورية الأرمينية ، وأن إقليم " **قره باغ** " جزء لا يتجزأ من تلك الامبراطورية ، وكل من يحاول الاقدام علي تسوية سلمية لتلك القضية فهو خائن ، ولذلك فإن حوادث الاغتيالات السياسية التي طالت مسئولين أرمينيين كانت بسبب أفكارهم التي لا تتماشي مع أفكار المتطرفين الأرمن . وبناء علي تصريحات صحفية لـ " **اشدوت مانوتشيريان** "[3]

فإن اغتيال رئيس الوزراء " **فاسكين سركيسيان** " ، ورئيس البرلمان " **كارين دمرجيان** " في **27** أكتوبر **1999** ، كان بناء علي أوامر من قيادات عليا ، لأنهما اعترضا علي أي حل لمسألة " **قره باغ** " يستند إلي تبادل الأراضي .

1 – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس 2001

2 – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس 2001

3 –" اشدوت مانوتشيريان " رئيس حزب " اتحاد القوي الاشتراكية " اليساري المتطرف ، وهو معروف بميوله الروسية ، وينظر إلي قضية " قره باغ " نظرة أكثر تشدداً وتطرفاً

2 – الصراع الخفي في أرمينيا :

تتعرض السلطة في أرمينيا دائما لضغوط من قوي داخلية متشددة تطالب بضم " قره باغ الجبلية " إلي أرمينيا ، ولكنها لم تستطع اتخاذ قراراً بذلك خوفاً من ردود فعل أذربيجان والمجتمع الدولي الذي لا يزال يعتبر " قره باغ الجبلية " جزءاً من أذربيجان حيث يشكل الصراع في " **قره باغ** " فصلا من صراع النفوذ الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في القوقاز ، الذي يعتبر آخر مسرح من مسارح الحرب الباردة الملتهبة ، وتدور المواجهة من خلال ضربات غير مباشرة ، حيث يؤكد كل من الطرفين أنه لا يرغب إطلاقا في إقصاء الطرف الآخر من المنطقة ، وإن كان النفوذ الروسي قد تراجع بشكل كبير خلال السنوات الماضية ، وقد أخذت كل من أذربيجان وجورجيا في الابتعاد عن موسكو ، لتبدأ كل منهما تعاوناً اقتصاديا وسياسيا وعسكريا أكثر وثوقا مع الغرب ، إلا أن أرمينيا تتردد في سلوك هذا الطريق نحو الغرب ، رغم أنه توجد جاليات أرمينية كبيرة ، ووجود لوبي أرمني قوي في كثير من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، إلا أنها ــ **أي أرمينيا** ــ ما زالت علي ولائها القديم لروسيا ، حيث أبرمت معها تحالفا لمدة خمسة وعشرون عاما ، ينص ذلك التحالف علي بقاء القواعد العسكرية الروسية في أراضيها .

أرادت أرمينيا بإقامة التحالف مع روسيا رغبة منها في الحفاظ علي سياسة الدفاع الوطني الأرمينية ، بينما تحاول في الوقت ذاته التوجه نحو اقتصاد السوق لإنعاش اقتصادها المتدهور ، وبذلك تسعي للمزج بين الحلف العسكري مع روسيا والتعاون الاقتصادي والسياسي مع الغرب . وقد وافق الروس علي مضض أن يلتحق الاقتصاد الأرمني بالاقتصاد الغربي خشية أن يكون ذلك خطوة أولي علي طريق تآكل جديد للنفوذ الروسي في أرمينيا بما في ذلك النفوذ العسكري[1] .

شكلت حادثة اغتيال رئيس الوزراء " **فاسكين سركيسيان** " ، ورئيس البرلمان " **كارين دمرجيان** " في **27** أكتوبر **1999** ، نوعا من الانذار للنفوذ الروسي في أرمينيا .

---

[1] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس 2001

فالشخصيتين الرئيسيتين في الحادث كانوا حلفاء روسيا الأمينين ، وكانا قد وصلا إلي السلطة في انتخابات برلمانية شهدت فوزا كاسحا للحزب الجمهوري بزعامة " **فاسكين سركيسيان** " رئيس منظمة " **حراس الوطن** "[1]

والحزب الشعبي برئاسة " **كارين دمرجيان** " ، أحد الكوادر العليا السابقين في الحزب الشيوعي الأرمني ، وكان ذلك الفريق المكون من " **سركيسيان** " **و** " **دمرجيان** " يتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان ، دفعت بالرئيس الأرمني " **كوتشاريان** " إلي الموقع الخلفي في السياسة الأرمينية[2] .

إن الصراع الخفي داخل المؤسسات ، وبين القوي السياسية الأرمينية يجعل من قضية " **قره باغ** " ذريعة لهيمنة بعض القوي علي الأخري والانقلاب عليها ، لذلك فإنه من مصلحة تلك القوي البقاء علي قضية " **قره باغ** " دون تسوية لها ، لأن مصالح القوي السياسية ، والتي تتحالف مع بعض الأطراف الخارجية ، ترتبط ببقاء الوضع في " **قره باغ** " كما هو عليه ، وما حادث اغتيال " **سركيسيان** " **و** " **دمرجيان** " ، إلا محاولة انقلابية ضمن سلسلة الصراع بين القوي السياسية الأرمينية ، إذ أن القضاء خلال لحظات علي رأس تحالف الأكثرية البرلمانية المعروفة باسم " **الوحدة** " قد أدي إلي تعديل ميزان القوي داخل السلطة الأرمينية ، وقد أصبحت تحت السيطرة الكاملة للرئيس " **كوتشاريان** " ، ويساعده في ذلك " **سيرج سركيسيان** "[3]

وهم الذين خسروا الانتخابات في مايو **1999** ، وبذلك فقد حزبا الأغلبية زعيميهما اللذين لم يتخذا أي خطوات لتأمين خلافاتهما في غياب الكوادر من أصحاب الخبرة[4] .

---

[1] – حراس الوطن " ياكراباه " منظمة شبه عسكرية من مقاتلي حرب " قره باغ " السابقين ، تحولت بقيادة " فاسكين سركيسيان " إلي إحدي القوي الفاعلة في السياسة الأرمينية

[2] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس 2001

[3] – كان " سيرج سركيسيان " أثناء وقوع حادث اغتيال رئيس الوزراء " فاسكين سركيسيان " ، ورئيس البرلمان " كارين دمرجيان " ، في 27 أكتوبر 1999 ، كان يشغل منصب وزير الأمن القومي ، وكان يفترض أن يتحمل المسئولية كما حصل لوزير الداخلية والمدعي العام اللذين اتهمهما الجيش بالاهمال ، وبدلا من ذلك فقد حظي بترقيات سريعة جعلت منه وزيرا للدفاع ثم رئيساً للجمهورية .

[4] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس 2001

السيد " **روبيرت كوتشاريان** " الزعيم السابق لجمهورية " قره باغ الجبلية " غير المعترف بها سلك طريقاً سياسياً طويلاً ، ففي 27 أكتوبر واجهت حكومته محنتها الأكثر خطورة ، حين اقتحم خمسة مسلحين مقر الجمعية الوطنية الأرمينية " **البرلمان** " وقتلوا ثمانية أشخاص من بينهم رئيس الوزراء " **فاسكين سركيسيان** " ، ورئيس البرلمان " **كارين دمرجيان** " قبل أن يستسلموا ، وقد أثارت هذه المجزرة أزمة سياسية كبيرة في البلاد التي تعاني من التراجع بعد الحرب مع جارتها " **أبخازيا** " ، ومن قبلها الحرب في " قره باغ الجبلية " ، حيث دخلت أرمينيا مرحلة جديدة من عدم الاستقرار الداخلي ، إلا أن الرئيس " **كوتشاريان** " كان بارعاً في الإيقاع بين معارضيه[1]

في الوقت الذي اعتمدت فيه حكومة الرئيس الأسبق " **ليفون تير بتروسيان** " علي متطرفي حركة " **قره باغ** " ، فإن حكومة " **كوتشاريان** " اعتمدت علي الجيش وعلي " الأوليجارشيين " الجدد ، ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2003 حصل زعماء الاقتصاد الأرمني علي ربع عدد مقاعد البرلمان ، في حين أن الحزب الشيوعي الأرمني " PCA " ، والحركة الوطنية الأرمينية " MNA " ، والمجموعات المنشقة التي نشأت بعد انفصالها عنها لم تكن ممثلة في البرلمان ، وحتي هؤلاء الذين حكموا أرمينيا بالأمس القريب لم يعد يلعبون دوراً هاماً في الحياة السياسية الأرمينية ، ولم يعد لهم وجود في البرلمان .

وكما كان الحال في النظام السوفيتي فإن السلطة السياسية تمسك بكل مفاتيح الموارد العسكرية والاقتصادية ، وهكذا بمجرد أن يكون الحزب الشيوعي الأرميني أو الحركة الوطنية الأرمينية قد فقدا السلطة ، فقد استبعدا من كل حق في توزيع الموارد الاقتصادية ، ولذلك لم يعد لا الشيوعيون ، ولا الحركة الوطنية قادرين علي إعادة تحديد دورهم ، فقد حرموا من كل مكانة لإعادة تشكلهم علي الصعيد السياسي[2] .

1 – فيكين شيتيريان – جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم – لوموند ديبوماتيك العربية – يناير 2004 .

2 – فيكين شيتيريان – جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم – لوموند ديبوماتيك العربية – يناير 2004 .

ومن ثم أصبحت أرمينيا في صراع سياسي داخلي شديد القسوة يصعب معه اتخاذ قرارات مصيرية أو سيادية تهم المصلحة الوطنية العليا للبلاد .

استطاع الرئيس **كوتشاريان** قيادة الانقلاب السلمي علي الشرعية المنتخبة ، واتبع سياسة الترغيب والترهيب ليزرع الفرقة في صفوف خصومه الذين سعوا بكل جهد أيضا لإقالته من منصبه ، وفي نفس الوقت حاولت موسكو إظهار موقف المحايد في تلك المعركة ، وخاصة عندما تخلي الرئيس **كوتشاريان** بعد سبعة أشهر فقط عن رئيس الحكومة الجديد " **آرام سركيسيان** " – شقيق " **فاسكين سركيسيان** " – ، وكذلك الإطاحة بالوزراء المحيطين به والمعروفين بولائهم لموسكو ، رغم معارضة روسيا السرية السياسات الأرمينية التي أطلقت عليها " نظرية التكامل في سياستها الخارجية " والتي تقوم علي إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول الغربية ، مقابل وجود العلاقات العسكرية مع موسكو .

لقد زادت سياسة الرئيس " **كوتشاريان** " الرامية إلي إحداث توازن في العلاقات بين موسكو والغرب إلي إضعافه علي الصعيد الداخلي ، فإذا كان قد نجح إلي حد ما في الحد من سلطات العسكريين الموالين لروسيا ، أو المرتبطين بتنظيم " حراس الوطن – **ياكراباه** – " من خلال ترقية الأكثر طموحا منهم إلي مواقع القيادة في الجيش ووزارة الدفاع ، كما عزل من الحكومة جميع العناصر المعروفة بتحريضها ، وكذلك العمل علي تفتيت تحالف الأكثرية البرلمانية " **مياسنتيون** " ، وتهميشه في الحياة السياسية ورغم كل ذلك لم يستطع " كوتشاريان " تشكيل أغلبية برلمانية جديدة متجانسة وموالية له ، كما أن الشكوك لدي قطاع كبير من الرأي العام ظل مقتنعا بأن عناصر مقربة منه متورطة في حادث 27 أكتوبر 1999 ، والأخطر من كل ذلك ، أنه لم يجد حلا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاناها الشعب الأرمني .

بصرف النظر عما إذا كان تحالف " **سركيسيان – دمرجيان** " ، قد حقق أي تقدم اقتصادي ملموس ، انعكس بشكل أو بآخر علي حياة الشعب الأرمني ، أو لم يقدم أي شئ له ، إلا أن خطا مهما قد أيقظ آمالا واسعة لدي المواطنين الأرمن ، الأمر الذي

جعل أن هناك علاقة مباشرة بين رحيليهما ، وسرعة مقلقة في حركة الهجرة إلي الخارج ، بعدما وصلت نسبة البطالة إلي أرقام قياسية تجاوزت **40 %** من القادرين علي العمل ، وتشكل هذه الظاهرة كارثة وطنية من وجهة نظر " **فلاديمير تربينيان** " رئيس الحزب الشيوعي الأرمني ، فشروط الحياة لم تعد متوفرة في أرمينيا ، وهذا ما يفسر الهجرة الكبيرة إلي الخارج .

الشيوعيون وحلفائهم من اليسار يرون أن اتباع سياسة مؤيدة بشكل صريح لموسكو تصل إلي انتساب أرمينيا إلي " **التحالف الروسي البيلاروسي** " ، يمكنها أن تخرج البلاد من المستنقع المظلم ، وفي المقابل يري دعاة التوجه إلي الغرب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن التوجه إلي الغرب هو الذي من شأنه أن ينقذ البلاد من عثرتها ، فإن النفوذ الروسي يتراجع في بلد يخضع لقانون اقتصاد السوق ، وهذا الاقتصاد وحده هو الذي يكفل الدخول الكثيف للاستثمارات الغربية ، ومن ثم القدرة علي إعادة انتعاش الاقتصاد .

لكن يصطدم كل ذلك بقضية " **قره باغ** " ، حيث يفترض التوصل إلي حل لذلك الصراع الذي يخيف المستثمرين المفترضين ، فبعد أن انشغل السكان لفترة طويلة به ، أصبح الآن هذا الصراع يشكل عائقا كبيرا أمام مستقبل أرمينيا الاقتصادي والسياسي وخاصة أن الجميع يعلم ذلك جيدا ، فقد كان الرئيس الأسبق " **ليفون تربتروسيان** " علي استعداد للقبول بالحل الذي اقترحته مجموعة " **مينسك** " ، لقناعته بأن أرمينيا لا يمكن لها أن تعرف نموا بصفة مستديمة قبل إيجاد حل لمشكلة " **قره باغ** " ، وهذا ما أدي إلي خسارته الحكم في فبراير **1998** ، وقد أيقن الرئيس السابق " **كوتشاريان** " ذلك ، ولكنه سار علي نهج سلفه ، فهذه هي السياسة الأرمينية .

تلقي العلاقات المتشابكة والمعقدة والأكثر التباساً في كثير من الأحيان بظلالها علي الأحداث في داخل أرمينيا ، ففي الظاهر يبدو أن أحزاب الشتات التقليدية " **الطاشناق** " " **الرامجافار** " تتمتع بشئ من النفوذ في البلاد عبر انتشارها ووسائل الإعلام المرتبطة بها ، ومع ذلك فهي تعاني انقسامات سياسية عميقة ، وسوء فهم متراكم ، فخلال

السنوات التي تلت انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عاد بعض أرمن **الشتات من فرنساومصر والولايات المتحدة** ليشعروا بصدمة ثقافية حقيقية ، فبينما كانوا يستعدون للاستثمار في أرمينيا لم يفهموا عراقيل البيروقراطية السوفيتية ، ولا القواعد الجديدة لاقتصاد السوق المتوحش ، ولا الفساد أو التطبيق النسبي للقوانين ، وقد خسر العديد منهم استثماراته خلال أشهر قليلة ، وسعي البعض لإيجاد ملجأ في وطن آخر .

زاد من تفاقم الوضع أن الرئيس الأرميني الأول بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية " **ليفون تير بيتروسيان** " لم يكن يحبذ وجود منظمات الشتات في البلاد ، فتم خلال شهر ديسمبر **1994** اعتقال عدد من قيادات حزب " **الطاشناق** " وأغلقت وسائل الإعلام التابعة لها ، ومنعت الأحزاب من ممارسة النشاط السياسي ومع وصول " روبيرت كوتشاريان " إلي السلطة عام **1998** تحسنت العلاقة مع الأحزاب وتم الافراج عن المعتقلين ، واعتبر حزب " **الطاشناق** " شريكاً مقبولاً ، وتقلد ثلاثة من أعضائه مناصب وزارية في الحكومة ، وبينما ينشط عدد كبير من منظمات الشتات الأرمني دفاعاً عن القضية الأرمينية وفي مقدمتهم " **الجمعية الأرمينية** " ، و " **اللجنة الوطنية الأرمينية** " في الولايات المتحدة واللتان تشكلان مجموعتي ضغط نافذتين وتثابران انطلاقاً من مركزيهما في واشنطن علي العمل من أجل الاعتراف بما يسمي " الإبادة الجماعية للأرمن " عام **1915** ، وحث الوايات المتحدة علي تبني سياسة داعمة لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ورغم كل ما يقدمه أرمن الشتات من دعم اقتصادي ، إلا أن الساسة الأرمن في " **يريفان** " يقابلون كل ذلك بتوجس وريبة خشية تغلغل نفوذ أرمن الشتات داخل السلطة ، وخاصة مع خضوع السياسة الخارجية لأرمينيا لتأثير أرمن الشتات ، فأول وزير للخارجية في أرمينيا بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان الأمريكي " رافي هوفاتسيان " ابن المؤرخ الأرميني " ريشتارد هوفاتسيان " ، وبعد استقالته عام **1992** أصبحت السياسة الخارجية من اختصاص المستشار الرئاسي " **جيرار ليباريديان** " المولود في لبنان قبل أن ينتقل للإقامة في الولايات المتحدة ، كما تولي وزارة الخارجية

أيضاً " **فارتان أوسكانيان** " المولود في سوريا والذي درس في الولايات المتحدة الأمريكية .

من معوقات تسوية النزاع في " قره باغ الجبلية " بصورة سلمية أيضاً عدم اهتمام الأطراف المعنية بإيجاد حل للمشكلة ، فالأطراف التي تتعاون من أجل حل النزاع تهتم بكيفية بسط سلطتها في المنطقة وليس بكيفية حل هذا النزاع .

المنظمات الدولية المعنية بمسألة حل النزاع في " قره باغ الجبلية " عملها غير فعال لأن قراراتها تؤخذ بالإجماع ، ولأن كلا من أذربيجان وأرمينيا هما عضوان في " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " فإن أي قرار في مصلحة أحد الطرفين يتم الاعتراض عليه من الطرف الآخر ، كما أن مجموعة " **مينسك** " بأطرافها الحالية غير متوازنة ، فكل من الأطراف الثلاثة " **الولايات المتحدة الأمريكية** ، **روسيا** ، **فرنسا** " في المجموعة تتأثر بشكل كبير باللوبي الأرميني المقيم فيها ، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة اللتان لديهما لوبي أرميني قوي جداً ، أما روسيا فهي الشريك العسكري التاريخي لأرمينيا .

بعد وصول التيار المتطرف إلي الحكم في أرمينيا من أهم الأسباب الرئيسية في اجهاض أي حلول سلمية ، فعلي سبيل المثال الرئيس الأرميني الأسبق " **ليفون تير بتروسيان** " أجبر علي الاستقالة عام 1997 بسبب تأييده مقترح مجموعة " **مينسك** " بإعادة ستة أقاليم محتلة إلي أذربيجان ، فيما كان الطرف الأرميني يري غير ذلك .

روسيا تسعي لإطالة فترة وضع اللاحرب واللاسلم ، لأن ذلك يحقق مصالحها في أن تظل بالمنطقة ، وتوقيع اتفاق سلام بين أذربيجان وأرمينيا يعني خروج روسيا من القوقاز ، فأرمينيا تريد التقارب والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك أذربيجان بطبيعة الحال هي أقرب للولايات المتحدة والغرب بصفة عامة منذ الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي فالولايات المتحدة هي الدولة الأكبر والأقوي وتملك التقنية المتقدمة ، وكلا الدولتين ترغبان في التقارب معها ، ورسيا فعلت الشئ نفسه خلال نهاية عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات من القرن العشرين مع مصر ، عندما استعانت مصر بالاتحاد السوفيتي في إعادة بناء الجيش المصري بعد حرب 1967

ولضمان تواجدها في الشرق الأوسط وبسط نفوذها وتحقيق مصالحها كانت تفضل وضع اللاحرب واللاسلم بين مصر وإسرائيل ، وخاصة أن مصر بعد توقيعها اتفاق السلام مع إسرائيل عام 1979 ، اتجهت بسياساتها وتعاونها إلي الغرب وبشكل خاص إلي الولايات المتحدة وأدارت ظهرها للاتحاد السوفيتي ، ولذلك هي تعلم أن أي اتفاق سلام سوف يعني توجه كلاً من أرمينيا وأذربيجان إلي الولايات المتحدة .

كذلك فعلت روسيا الشئ نفسه مع سوريا ، فروسيا الشريك التجاري الأكبر لسوريا ومصدر توريد السلاح الأول لها ، كما أن روسيا هي التي شجعت النظام السوري علي عدم الدخول في أية حروب منذ حرب 1973 ، أو توقيع أي اتفاق سلام مع إسرائيل لتحرير هضبة " **الجولان** " المحتلة علي غرار مصر ، وظل وضع اللاحرب واللاسلم هو القائم بين سوريا وإسرائيل منذ ذلك الحين ، وروسيا أيضاً هي الأكثر استفادة من وضع اللاحرب واللاسلم بين أرمينيا وأذربيجان ، فهذا الوضع يضمن لروسيا أن تظل دائما ضمن دائرة النفوذ داخل أرمينيا ، وخاصة أن أرمينيا ذاتها هي المستفيد من هذا الوضع أيضاً ، فهي التي تحتل عشرين بالمائة من أراضي أذربيجان ، وهي التي تسيطر علي الثروات الموجودة في الأراضي التي تحتلها ، كما أن عامل الوقت يعطيها فرصة أكبر لزيادة الضغوط النفسية علي أذربيجان ، وكذلك تغيير الوقائع الديموغرافية والمعالم التاريخية علي الأرض ، مما يجعلها في وضع أفضل في أي مفاوضات قادمة

هناك اتهامات موجهة ضد أذربيجان بأنها تريد طرد الأرمن من إقليم " قره باغ الجبلية " ، وهو ما تنفيه الحكومة الأذربيجانية مطلقاً ، فالأمور تتعلق بحكم القانون والكرامة والسيادة الوطنية لأذربيجان ، فوجود متمردين من الأرمن المسلحين أمر غير مقبول وما يدعم وجهة نظر أذربيجان هو ما أعلنته مجموعة " **كومنولث الدول المستقلة** " ، و " **الأمم المتحدة** " ، و " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " عن أنه لا يمكن تغيير الحدود بالقوة العسكرية ، ومن اللافت للإهتمام في هذا التأييد من قبل المنظمات الدولية أن كلاً من أذربيجان وأرمينيا أعضاء في هذه المنظمات الثلاث ، ولذا فمن المفترض أن تلتزم الدولتان بآراء وقرارات تلك المنظمات الدولية ، فعندما كان اتحاد الجمهوريات

السوفيتية الاشتراكية قائماً أقنع رئيسا كازاخستان وروسيا الطرفين — **أذربيجان وأرمينيا** — بالقبول بتنازلات تهدف إلي كسر حاجز العداء بينهما ، حيث وعدت أذربيجان بإعادة الحكم الذاتي إلي إقليم " قره باغ الجبلية " ، وفي المقابل وافقت أرمينيا علي عدم المطالبة بأي أراضٍ في أذربيجان .

" قره باغ الجبلية " في الدستور والقانون:

منذ عام **1921** استندت وضعية اقليم " قره باغ الجبلية " علي معاهدة موسكو الموقعة بين **لينين وأتاتورك** في مارس **1921** ، حيث كانت القوات التركية التي تسيطر علي بعض أجزاء من جمهورية أرمينيا ، وقد أقرت المعاهدة باعتراف تركيا بالسلطة السوفيتية علي اقليم " قره باغ الجبلية " وسيادة أذربيجان عليه ، علي أن يتمتع الإقليم بالحكم الذاتي ، وفي عام **1923** قام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بتحديد الوضع القانوني للإقليم باعتباره منطقة حكم ذاتي تخضع لأذربيجان[1] ، كما أكد علي تبعية إقليم " قره باغ الجبلية " لأذربيجان دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام **1936** ، حيث جاء في **الباب الثاني** الخاص بنظام الدولة ، في المادة **24** أنه تدخل في تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية جمهورية " **ناختشيوان** " السوفيتية الاشتراكية ذات الحكم الذاتي ، ومقاطعة " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، وكذلك أكد دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية علي عدم المساس بحدود أي جمهورية من جمهوريات الاتحاد ، وذلك كما جاء في **الباب الثالث** الخاص بتنظيم الدولة الوطنية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، أما المادة **78** فقد جاء فيها بأنه لا يمكن تغيير أراضي أي جمهورية اتحادية بدون موافقتها علي ذلك ، فالحدود بين الجمهوريات الاشتراكية يمكن أن تتغير بالاتفاق المشترك بين الجمهوريات المعنية ويجب أن يصادق علي ذلك اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، كما جاء بالمادة **79** ، تقوم الجمهوريات الاتحادية بتحديد تقسيمها إلي مقاطعات وولايات ودوائر ومناطق ، وتشرف علي حل ماله علاقة بالمسائل المرتبطة بالنظام الإداري الإقليمي .

أما **الباب الحادي عشر** من دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، والذي جاء تحت عنوان " **مقاطعة ذات الحكم الذاتي وإقليم ذات الحكم الذاتي** " فقد حدد بوضوح تبعية إقليم" قره باغ الجبلية " لأذربيجان، وذلك كماجاء في المادة **87** علي النحو التالي

[1] – ناجورنو كاراباخ : الصراع بين الجغرافيا والهوية القومية – عبد الله صالح – مجلة السياسة الدولية العدد 120 – أبريل 1995 .

أولا : تدخل في تركيبة جمهورية روسيا السوفيتية الاشتراكية الاتحادية كل من المقاطعات ذات الحكم الذاتي التالية : " **أديكي** " ، " **ألتاي الجبلية واليهودية** " ، " **كاراتشايفو – جركس** " ، " **خاكاس** " .

ثانياً : تدخل في تركيبة جمهورية جورجيا السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " **أوسيتيا الجنوبية** " **ذات الحكم الذاتي** " .

ثالثاً : تدخل في تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " **قره باغ الجبلية** " **ذات الحكم الذاتي** .

رابعاً : تدخل في تركيبة **جمهورية طاجيكستان** السوفيتية الاشتراكية مقاطعة " **بدخشان الجبلية** " **ذات الحكم الذاتي** .

تستند أرمينيا في موقفها الخاص بشرعية تشكيل فيما يعرف بـ " جمهورية قره باغ الجبلية " ، علي قانون اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الخاص بنظام حل المسائل المتعلقة بخروج جمهورية اتحادية من قوام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الصادر في 3 أبريل 1990[1] ، وتعتبر إن انفصال " قره باغ الجبلية " جاء متماشياً مع هذا القانون ، ولكن يجب الوقوف قبل ذلك علي الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " وما إذا كان هذا القانون الخاص بخروج جمهورية اتحادية من قوام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ينطبق علي " قره باغ الجبلية " أم لا ؟

لقد حدد دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1936 الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " باعتبارها إقليم ذات حكم ذاتي ضمن تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية[2] ، وكذلك فإن دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1977 ، من خلال المادة السادسة والثمانين أوجب أن يكون الإقليم ذات الحكم الذاتي ضمن تركيبة جمهورية اتحادية أو ولاية ، وكان يجب أن يتم إقرار القانون الخاص بالإقليم ذات الحكم الذاتي من قبل المجلس الأعلي للجمهورية الاتحادية بعد

[1] – أخبار المجلس الأعلي لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية 1990 – العدد 15 – ص 303 .
[2] – دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1936 – المادة 24 – موسكو – ص 14

تقديمه من قبل مجلس نواب الشعب للإقليم ذات الحكم الذاتي[1] ، حيث كان ضمن تركيبة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في ذلك الوقت ثماني مقاطعات ذات حكم ذاتي وقد ورد ذكرها في المادة السابعة والثمانين ، وبموجب أحكام هذه المادة فإن إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي هي جزء من تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

لقد تم إقرار الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " بموجب دستور جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، ودستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وقانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الخاص بإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي بناء علي الطلب المقدم من مجلس نواب الإقليم ، من قبل المجلس الأعلي لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية في 16 يونيو 1981 ، ومن ثم تكون الأحكام الخاصة بتمثيل إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي في أعلي الهيئات التشريعية لإتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، هي إقرار بالحدود الجغرافية للإقليم التي لا يجوز تغييرها بدون موافقة الجمهورية الاتحادية التابعة لها وهي جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

بعد إنهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، **تم الاعتراف بالجمهوريات الخمسة عشر** التي كانت في تكوينه قانونياً من قبل المجتمع الدولي ، ومن ثم كان علي المنظمة الدولية التي قبلت تلك الدول في عضويتها أن يتم تسوية القضايا المتعلقة بحدود تلك الدول المستقلة حديثاً وتأسست نتيجة انهيار الدولة الاتحادية ، وقد تم التوصل في الأمم المتحدة إلي اتفاق واسع حول تسوية النزاعات المتعلقة بحدود الجمهوريات الاتحادية سواء التي كانت في تركيبة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أو يوغسلافيا الاتحادية علي أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً ، وليس علي أساس التركيب القومي أو العرقي للسكان .

[1] – دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لعام 1977 – المادة 68 – موسكو – ص 13 .

لقد توصلت لجنة التحكيم للمؤتمر الخاص بيوغسلافيا في 11 يناير 1992 حول قضية الحدود بين الدول المستقلة عن يوغسلافيا الاتحادية إلي عدد من النتائج ، أهمها ، أنه في 20 نوفمبر 1991 تسلم رئيس لجنة التحكيم تقريراً من اللورد " **كادينجتون** " رئيس المؤتمر الخاص بيوغسلافيا ، بتعلق بالطلب المقدم من جمهورية صربيا عن السكان الصرب المتواجدين في كل من جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وحقهم في تقرير المصير باعتبارهم أحد الشعوب الداخلة في تركيبة يوغسلافيا ، وجاء في التقرير أن القانون الدولي القائم لا يكشف جميع معاني الحق في تقرير المصير ، ولكن تم التحقق والتثبت من أن الحق في تقرير المصير يجب أن لا يتم في جميع الأحوال علي حساب تغيير الحدود القائمة إلي حين الإستقلال ، ما عدا الحالات التي يتم فيها الاتفاق بين الدول المعنية بذلك .

وحول طلب جمهورية الصرب بإمكانية اعتبار الحدود الداخلة بين جمهورية كرواتيا وجمهورية صربيا من جهة وبين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا من جهة أخري حدوداً بمعني القانون الشعبي العام ، جاء في التقرير ، أنه بحكم أن العملية في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية تؤدي إلي تأسيس دولة مستقلة أو عدة دول مستقلة ، فإن مسألة الحدود ، وخاصة الحدود بين الجمهوريات التي ورد ذكرها في الطلب المقدم يجب أن يجد حلاً له وفقاً للمبادئ الآتية :

أولا : أن جميع الحدود الخارجية يجب أن تحترم بناءاً علي المبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، والبيان حول مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (XXV) ، ووثيقة هلسنكي ، واتفاقية فيينا حول الاستخلاف القانوني بين الدول بشأن اتفاقيات 23 أغسطس 1978 .

ثانياً : الحدود بين جمهورية كرواتيا وجمهورية صربيا من جهة وبين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا من جهة أخري وكذلك الحدود بين أي ددول

مجاورة مستقلة أخري ، لا يمكن أن تتغير ، إلا من خلال اتفاقيات حرة بين تلك الدول وبعضها البعض في هذا الشأن .

ثالثاً : إن الحدود السابقة تصبح حدوداً تقع تحت حماية القانون الدولي إذا تمت الموافقة بشأنها ، وينبع هذا الاستنتاج من مبدأ احترام الوضع الحالي للحدود وخاصة المبدأ المتعلق بالحدود التي كانت سابقاً كحدود للجمهوريات الاتحادية والذي تم تطبيقه بشكل أولي في تسوية المسائل المرتبطة بفك المستعمرات في أمريكا وأفريقيا ، والذي تم الاعتراف به اليوم كمبدأ عام يجري الحديث عنه في قرارات المحكمة الدولية بتاريخ 22 ديسمبر 1986 بشأن القضية بين جمهورية بوكينا فاسو وجمهورية مالي ، ويعتبر ذلك القرار هو التعبير عن مبدأ عام يرتبط بظاهرة نيل الاستقلال أينما كان ، والهدف منه هو الحفاظ علي استقلال واستقرار الدول المعرضة لخطر الحروب الأهلية وينطبق هذا المبدأ علي جمهوريات يوغسلافيا السابقة ، لأن المادتان الثانية والرابعة من دستور جمهوريات يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية يشترط بأن أراضي وحدود الجمهوريات المكونة للاتحاد لا يمكن تغييرها إلا بموافقة الدول المعنية عليها .

رابعاً : بموجب المبادئ الثابتة في القانون الدولي ، لم يؤد تغيير الحدود القائمة باستخدام القوة إلي أي نتائج قانونية يعترف بها ، وتم إقرار هذا المبدأ بشكل خاص في البيان حول مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (XXV) ووثيقة هلسنكي يعكس بيان المحكمة الدولية تجاه مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً معايير الاستناد إلي ذلك المبدأ في القانون الدولي المعاصر ، وذلك باعتبار الحدود الإدارية القديمة القائمة سواء في إطار مستعمرات سابقة أو الهيئات الاتحادية هي حدوداً دولية في الحالات المرتبطة بتأسيس دول مستقلة جديدة نتيجة التقسيم السياسي ، أو تفكك الجمهورية الاتحادية ، ومن ثم فإن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية الذي كان دستوره يتضمن أحكاماً تتعلق بعدم تغيير أراضي أو حدود أي جمهورية اتحادية إلا بموافقتها ، مثلما كان متضمناً ذلك في دستور يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

وقياساً علي هذا المبدأ فإنه كما تم تطبيق ذلك المبدأ في حالة كرواتيا ، فإنه يجب أن يؤخذ به في حالة أذربيجان ، حيث أن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يخدم حماية حدود جمهوريتي **كرواتيا وأذربيجان** من المطالبة بإعادة النظر فيها والواردة ليس من الخارج وحسب ، كما طالبت صربيا تجاه كرواتيا ، بل وأيضاً من الداخل ، مثلما طالب إقليم " **كرائينا** " من كرواتيا ، ومن هنا فإن مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً يرفض المطالبة بانفصال إقليم " **كرائينا** " أو إقليم " قره باغ الجبلية " .

ولقد شكلت هذه النظرية في القانون الدولي الأساس الذي اعترف به المجتمع الدولي بالدول المستقلة حديثاً نتيجة انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفق احترام وسيادة أراضي وحدود بعضها البعض ، فبموجب المادة الخامسة من الاتفاقية الخاصة بتأسيس "**رابطة كومنولث الدول المستقلة** " في **8** ديسمبر **1991** ، اعترفت الدول فيما بينها بسلامة أراضي وحدود بعضها البعض ، وقد تم التأكيد علي هذا الموقف في بيان " **الما آتا** " الذي تم التوقيع عليه في **21** ديسمبر **1991** من إحدي عشرة جمهورية اتحادية سابقاً بما فيها جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان[1].

يتبين من خلال القرائن الواردة في القانون الدولي أن الأعمال الموجهة إلي ضم إقليم " قره باغ الجبلية " إلي جمهورية أذربيجان ، أو فصله عنها ، إنما هي أعمال غير شرعية وتخالف القانون الدولي ، حيث أن هذا الإقليم هو جزء من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية ، وقد أكد علي ذلك دستور اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وغيره من الوثائق ، وكذلك قانون جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الخاص بإقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي " ، وأن الإقليم قائم في هذا السياق حتي تاريخ **26** نوفمبر **1991** ، وأن الأراضي التي يقع عليها إقليم " قره باغ الجبلية " منذ ذلك التاريخ استمرت جزءاً من تركيبة جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية حتي الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي كجمهورية مستقلة بعد انهيار اتحاد الجمهوريات

1- مجموعة الوثائق الخاصة بكومنولث الدول المستقلة 1991 - العدد الأول - ص 15

السوفيتية الاشتراكية ، وبموجب مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً فإن الحدود الإدارية السابقة لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية التي كان إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي موجوداً في إطارها حتي الاستقلال هي حدود دولية وتقع تحت حماية القانون الدولي .

لقد اعترف المجتمع الدولي بالاعتراف بحدود جمهورية أذربيجان منذ اللحظة الأولي للاعتراف بها كدولة مستقلة في عام **1991** ، حيث كانت ضمن حدودها المعترف بها تلك إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي ، كما أن أرمينيا حين أصبحت دولة مشتركة في الاتفاقية الخاصة بتأسيس " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " ، ووقعت علي بيان " **ألما آتا** " قد اعترفت هي الأخري بحدود جمهورية أذربيجان التي تضم أراضي إقليم " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان العضو هي الأخري في " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " .

• وحدة الأراضي وحق تقرير المصير:

من سيطرة الامبراطورية العثمانية ، إلي الفارسية ، ومن ثم الروسية ، شعوب منطقة القوقاز تعيش معا بشكل مختلط حتي نهاية القرن التاسع عشر ، ومن ثم فإنه من المستحيل رسم الحدود ، أن تكون بكل دولة وطنية عدداً كبيرا جدا من الأشخاص الذين يحملون جنسية أجنبية ، أو ينتمون إلي قومية أو طائفة غير القوميات والطوائف التي ينتمي إليها سكان تلك الدولة ، ومن ناحية أخري فإنه علي تلك الدولة أن تتخلي عن عدد كبير جدا من مواطنيها الطبيعيين .

يعتبر التمييز بين " قره باغ الجبلية " ، وبين القسم السهلي من " **قره باغ** " تقسيما وهميا ، فتلك المنطقة التي خضعت بشكل أساسي لسيطرة الفرس ، غالبا ما كانت تتمتع بموقع مختلف عن منطقة " يريفان " ، ودون التشكيك بوفاء سكان الجبال للديانة المسيحية فإن أصلهم من الألبان المتحولين إلي الهوية الأرمينية ، والتابعين لمملكة " ألبانيا القوقازية " التي تشكل مهدا لأذربيجان ، فقد استقر " كاثوليكوس ألبانيا " لعدة قرون في دير " جاندزاسار " ، أحد مشارف " **قره باغ** " ، قبل حله من قبل الروس عام **1915** ، وقد سهل السلافيون الجدد عملية توحيد الكنائس وهجرة الأرمن القادمين من إيران وتركيا لدعم الشعب المسيحي عند التخوم الجنوبية للإمبراطورية .

عندما اضطر العثمانيون للجلاء عن باكو وأذربيجان في أكتوبر **1918** ، منح الجنرال البريطاني " وليام طومسون " اقليم " ناخيتشيفان " إلي أرمينيا المستقلة ، في حين منح " زنجيزور " ، و " قره باغ العليا " إلي أذربيجان ، وعقب مؤتمر السلام في باريس ، أعادت عصبة الأمم طرح المسألة ، لكن الجيش الأحمر الروسي البلشفي ضم " ناخيتشيفان " إلي أذربيجان ، بهدف إحكام سيطرتهم علي نفط " باكو " ، لكنهم منحوا " زنجيزور " إلي أرمينيا ، وفي **4** يوليو **1921** ، شارك مفوض القوميات " جوزيف ستالين " ، في المكتب القوقازي للحزب البلشفي ، وتم ضم منطقة " قره باغ العليا " الأذربيجان تحت الحكم الذاتي .

عند قيام منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام **1945** ، لم يكن مبدأ تقرير المصير معروفاً كمبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعلي العكس من مبدأ وحدة الأراضي الذي تضمنه الميثاق كأحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ولم يأت ذكر مبدأ تقرير المصير في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام **1948** علي الإطلاق ، ولكن الإعلان يتطرق لحماية حقوق الأفراد ، وفي عام **1960** أقر مجلس الأمن الدولي القرار رقم **1514** الخاص بإنهاء احتلال الدول والشعوب ، وتم استخدام مبدأ تقرير المصير في ذلك القرار كأداة للقانون الدولي أثناء إنهاء الاحتلال ، وفي نفس الوقت فإن القرار ينص على أنّ أية محاولة لتجزئة أو تدمير الوحدة الوطنية ووحدة أراضي الدولة لا تتوافق مع أهداف ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة .

في عام **1966** أقرّ مجلس الأمن في الأمم المتحدة فى قراره وثيقتين مختلفتين ، الأولي عُرفت باسم " الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية "، والثانية عُرفت باسم " الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية"،وتنص المادة الأولى في كلتى الوثيقتين **على حق الشعوب في تقرير مصيرها وتقرير وضعها السياسي بحرية وتنص الوثيقتان أيضاً بشكل واضح على أنّ انتهاكات وحدة الأراضي هو أمر محظور**

إنّ حق الشعوب في تقرير المصير كما يتضح في إطار منظمة الأمم المتحدة هو حق للشعوب التي تعيش في ظل الإحتلال أو تحت سيطرة قوة خارجية ، بمعنى أنه حق للشعوب التي لا تعيش في ظل الشكل القانوني للدولة، وفي عام **1984** تلقت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إضافة إلي المادة الأولي من الوثيقتين الصادرتين عن مجلس الأمن عام **1966** بشأن تعريف مصطلح " تقرير المصير " ، إلا أن أعضاء اللجنة لم يتمكنوا من التوصل لتوافق حول تلك الإضافة ولم تظهر في وثائق المنظمة فعمليات إنهاء الإحتلال تحول المعني السياسي لإنهاء الإحتلال لمرادف حق تقرير المصير .

لم تكن أزمة " قره باغ الجبلية " قبل إنهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية أزمة دولية ، ولكنها كانت شأناً داخلياً ومع ذلك فقد ركز الجانب الأرميني وقتذاك علي مصطلح " تقرير المصير " ، ولم يكن هذا المصطلح في ذلك الوقت في نفس الإطار الدولي لحق تقرير المصير ، ولكن حسب مفهوم " لينين " في مبدأ حق الشعوب في

تقرير مصيرها ، والذي وضعه مؤسس الاتحاد السوفيتي ، إلا أن حق تقرير المصير حسب مفهوم " لينين " يختلف مع المفهوم في القانون الدولي الحديث .

دائما ما تكون الأولوية إلي مبدأ وحدة الأراضي ، ففي جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن أزمة " قره باغ الجبلية " وهي القرار رقم 822 الصادر في 30 أبريل 1993 ، والقرار رقم 853 الصادر في 29 يوليو 1993 ، والقرار رقم 874 الصادر في 14 أكتوبر 1993 ، والقرار رقم 884 الصادر في 12 نوفمبر 1993 ، وفي ملحق الوثيقة الأخيرة المقدمة في قمة مجلس الأمن والتعاون في أوروبا لرؤساء الحكومات والدول في " لشبونة " عام 1996 ، وفي القرار الصادر عن الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في يناير عام 2005 ، وكذلك في الإعلان الصادر عن قمة " النيتو " لرؤساء الحكومات والدول في " ريجا " في ديسمبر عام 2006 ، وقد جري التأكيد في كل تلك القرارات علي مبدأ وحدة أراضي جمهورية أذربيجان ، ودائما ما أكد مجلس الأمن والتعاون في أوروبا علي حق الأرمن في تقرير مصيرهم داخل أذربيجان باعتبارهم مواطنين أذربيجانيين .

لذلك تعتبر " قره باغ الجبلية " من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان دون منازع ، ولذلك لم تعترف دولة واحدة بانفصال " قره باغ الجبلية " عن أذربيجان ، أو حتي بانضمامها واتحادها مع جمهورية أرمينيا ، ولم تحظ بما يعرف " جمهورية قره باغ الجبلية " والتي أعلن عنها عام 1992 باعتراف أي من الدول ، ولا حتي باعتراف جمهورية أرمينيا نفسها .

خلال عقد التعسينيات من القرن العشرين ، وحتي الوقت الراهن ، تم عقد العديد من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تعتبر شرعيتها محل جدل كبير بسبب عدم الاعتراف باستقلال ذلك الإقليم من قبل المنظمات الدولية أو الاقليمية وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، والاتحاد الأوروبي ، ومجلس أوروبا ، حيث تعتبر جميع الأنشطة التي يقوم بها الأرمن في " قره باغ الجبلية " أنشطة انفصالية ، كما ورد في القرار الصادر عن الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في يناير 2006 ، وكذلك رفض المجتمع الدولي الاستفتاء

الذي أجري لإقرار أول دستور في " قره باغ الجبلية " في ديسمبر 2006 ، ولم يعترف الاتحاد الأوروبي بنتائج الاستفتاء ، واعتبره غير مفيد في المفاوضات ، كما أصدر المجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بيانات مشابهة ، وحتي يعود السكان الأذربيجانيون في" قره باغ الجبلية" إلي أماكن إقامتهم الأصلية التي نزحوا عنها فإن جميع الانتخابات والاستفتاءات باطلة وسوف يظل المجتمع الدولي رافضاً لها .

المجتمع الأرميني في إقليم " قره باغ الجبلية " لا يملك حق تقرير المصير وفقا للقوانين الدولية السارية ، فالأرمن في " قره باغ الجبلية " ليسوا شعباً مستقلاً ، وإنما هم أحد الأقليات القومية المتعددة في أذربيجان ، وقد مارس الأرمن حقهم في تقرير المصير بالفعل عند تأسيس جمهورية أرمينيا .

● تعتبر وحدة أراضي كل من جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا مثبت في قرارات الأمم المتحدة لعام 1993 ، الصادرة بشأن " قره باغ الجبلية " ، والتي أكدت علي سيادة ووحدة أراضي جمهورية أذربيجان وجميع الدول في المنطقة ، وكذلك التأكيد علي رفض انتهاك الحدود الدولية للدول ، واستخدام القوة في الإستيلاء علي الأراضي .

تعتبر الأحكام المتعلقة بتقرير المصير الواردة في القوانين والمواثيق الدولية تخص نوعين من الشعوب التي من حقها أن تستظل بحماية تلك القوانين والتمتع بحق تقرير المصير كما حددتها المواثيق الدولية ، الأولي : هي الشعوب الواقعة تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية أو العنصرية أو الإحتلال الأجنبي ، وهو ما يعرف بتقرير المصير الخارجي ، وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة أن حق تقرير المصير يرتبط بالظروف التي تعيشها الشعوب تحت الظلم والإستغلال الأجنبي ، وقد أكد ذلك المحضر الإضافي الأول في اتفاقيات جنيف الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ، الصادر في 12 أغسطس 1949 ، والذي يرتكز علي النزاعات المسلحة التي تخوض الشعوب خلالها صراعات ضد السيطر الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، وضد الأنظمة

العنصرية من أجل نيل حقوقها في تقرير المصير [1] ، أما النوع الثاني فهم جميع الشعوب التي يجب أن تنال الحقوق الطبيعية للإنسان ، والحريات الأساسية كالحريات الثقافية وحرية الاعتقاد وحرية الرأي والتعبير وغيرها من كافة الحريات الإنسانية ، وهو ما يعرف بتقرير المصير الداخلي ، وقد وردت تلك الحقوق في ميثاق الأمم المتحدة بشكل مباشر في الفقرة الثانية من المادة الأولي ، وكذلك في المادة الخامسة والخمسون من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **1541** (**XV**) بتاريخ **14** ديسمبر **1960** [2] .

مع تطور الأنظمة السياسية للدول ، وزيادة مساحة الحرية للشعوب في التعبير والمطالبة بالمزيد من الحريات والحقوق الثقافية والدينية ، وحرية التنقل وتكوين الجمعيات والمؤسسات ، زادت مع كل ذلك مطالب الشعوب وخاصة أصحاب الأقليات الثقافية والدينية بمزيد من الحريات السياسية ، والتي تطورت في كثير من الأحيان إلي المطالبة بالإنفصال عن الدولة الاتحادية التي يعيشون فيها ، ومن الأمثلة المرتبطة بذلك الإعلان عن استقلال " **تيمور الشرقية** " عن اندونيسيا ، وانفصال " **جنوب السودان** " عن دولة الشمال ، وكذلك انفصال " **كوسوفو** " عن يوغسلافيا ، وقد أدت تلك المسائل إلي تقدم أساسي في استيعاب المجتمع الدولي لكيفية التعامل مع هذه القضايا ، وغيرها من القضايا المتشابهة ، والقياس عليها لمعرفة مدي امكانية تطابق تلك القضايا أو اختلافها في الظروف والوقائع والأحداث ، الأمر الذي يمكن أن يساهم في إيجاد أساس من أجل تسوية النزاع حول " قره باغ الجبلية " من خلال القياس علي تلك القضايا التي طرأت علي الساحة الدولية ، وأمكانية إيجاد حلول سلمية لها .

خيار شعب " **تيمور الشرقية** " لصالح تأسيس دولة مستقلة لا يدخل في مناقشات القانون الدولي الخاصة بالانفصال عن اندونيسيا ، فإنضمام " **تيمور الشرقية** " إلي اندونيسيا عام **1976** ، بموجب التشريعات الاندونيسية لم يتم الاعتراف به من قبل الجمعية العامة

---

1 – مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – مجموعة الاتفاقيات الدولية – ST / HR / 1 / Rev . 5 – الجزء الثاني – المجلد الأول – نيويورك وجنيف – الأمم المتحدة 1994 – ص 1027

2– مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجموعة المعاهدات الدولية – ST / HR / 1 / Rev . 5 – المجلد الأول – نيويورك وجنيف 1994 – ص 57 .

للأمم المتحدة التي كانت تعامل " **تيمور الشرقية** " كاقليم ذات إدارة ذاتية ، وأكدت علي هذا الوضع محكمة العدل الدولية ، ولذلك فإن تطبيق حق تقرير المصير بخصوص الأراضي ذات الإدارة الاذاتية لا ينطبق علي " **تيمور الشرقية** " ، لأن الأراضي المماثلة تقع تحت الوثائق الدولية المعنية بإزالة الاستعمار ، ولذلك فإن " **تيمور الشرقية** " لم تكن في أي وقت مضي جزءاً من اندونيسيا من وجهة نظر القانون الدولي وبالتالي فإنها لم تنفصل عنها وإنما تحررت من استعمار أو هيمنة دولة أخري .

انفصال " **جنوب السودان** " عن جمهورية السودان جاء من خلال مراحل تم الاتفاق عليها بين طرفي الشمال والجنوب ، ففي **20** يوليو **2002** تم التوقيع علي اتفاقية " **مشاكوس** " في كينيا بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان ، حيث تناولت الاتفاقية الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، والتي أعقبها إجراء استفتاء شعبي عام بعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي حدد لها مدة ستة سنوات ، ومن ثم فإن موافقة حكومة جمهورية السودان علي إجراء الاستفتاء العام في القسم الجنوبي من البلاد من أجل تحديد وضعه القانوني اللاحق علي أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في " **مشاكوس** " كانت هي الأساس بين الجانبين ، فقد تمت جميع الإجراءات التي سبقت عملية الانفصال بما فيها تحديد المرحلة الانتقالية ، وكذلك عملية الاستفتاء الشعبي العام بموافقة الطرفين وليست عن طريق إجراءات أحادية من جانب واحد .

في المفاوضات الخاصة بتسوية أزمة " **كوسوفو** " والتي جرت في مدينة " **رامبوييه** " الفرنسية في عام **1999** ، فقد جاءت مجموعة الاتصال الخاصة بالتسوية والمكونة منذ عام **1992** في المؤتمر الخاص بيوغسلافيا السابقة ، والتي تضم كلاً **من** " **الولايات المتحدة** ، **فرنسا** " **روسيا** ، **أيطاليا** ، **ألمانيا** ، **بريطانيا** " أن تتوصل في الحصول علي موافقة يوغسلافيا علي تحديد الوضع القانوني السياسي لإقليم " **كوسوفو** " عن طريق إجراء الاستفتاء العام في وقت لاحق ، إلا أن يوغسلافيا اعترضت علي هذا الاقتراح بحزم ، الأمر الذي أدي إلي سحب البند الخاص بالاستفتاء العام من النص النهائي للاتفاقية .

لقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 يونيو 1999 قرار أكد علي سيادة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها ، ورفع مستوي الإدارة الذاتية لإقليم " **كوسوفو** " ، وبعيداً عن النتائج التي أسفرت عنها المحادثات الخاصة بتحديد الوضع القانوني النهائي لإقليم " **كوسوفو** " والتي أفضت إلي منح " **كوسوفو** " حق تقرير المصير والاستقلال ، لكن لابد من التأكيد علي القاعدة الأساسية القانونية القائمة علي التسوية التي لم تعترف بانفصال " **كوسوفو** " من جانب واحد ، فالحق في تقرير المصير قائم ، ولكن يجب أن يكون وفق إجراءات تحظي بموافقة الطرفين ، ولا يتم تقرير المصير باجراءات من طرف واحد .

الأمثلة الثلاث عن حق تقرير المصير " **تيمور الشرقية** " ، " **جنوب السودان** " ، " **كوسوفو** " ، هي نماذج لتقرير المصير الذي كفلته المواثيق الدولية ، ولكنها تمت في سياق القانون الدولي ، الذي أقر مبدأ أساس الحدود التي كان معترفاً بها سابقاً للدول والتي لا يمكن تغييرها أو تعديلها إلا بموافقة الدولة الاتحادية ، ففي نموذج " **تيمور الشرقية** " تم منح الإقليم حق تقرير المصير وفقاً لمبدأين أساسيين .

الأول : هو أن " **تيمور الشرقية** " لم تكن من وجهة نظر القانون الدولي جزءاً من اندونيسيا ، ولكنها كانت اقليماً مستقلاً عنها .

والمبدأ الثاني : هو أن " **تيمور الشرقية** " لم تتخذ إجراءات تقرير المصير من جانب واحد ، ولكن كانت خطوات تقرير المصير تتم بالتنسيق وموافقة الطرف الثاني وهو اندونيسيا .

في حالة " **جنوب السودان** " الذي كان جزءاً من جمهورية السودان فإن إجراءات تقرير المصير كانت تتم بموافقة الحكومة السودانية الاتحادية ، وكذلك في حالة " **كوسوفو** " فإن يوغسلافيا الاتحادية عندما رفضت في البداية منح الإقليم تقرير المصير ، فإن اللجنة الدولية الراعية لعملية التفاوض لم تستطع إجبارها علي منح الإقليم حق تقرير المصير ، وإنما تم استبعاد بند تقرير المصير من جدول أعمال المفاوضات ، وعندما تغيرت الظروف السياسية علي الأرض ، جرت المفاوضات من جديد وقررت منح "

كوسوفو " حق تقرير المصير والاستقلال ، ومن تلك الشواهد الدولية الثلاث فإن أي من أطراف النزاع الثلاث التي كانت تسعي إلي تقرير المصير والاستقلال ، لم تستطع اتخاذ إجراءات أو قرارات في سبيل تقرير المصير من طرفها دون موافقة الطرف الآخر وهو الدولة الاتحادية التي هي جزء منها ، وكان العامل المشترك في النماذج الثلاث هو إجراء المفاوضات بين طرفي النزاع ، واتخاذ القرارات بموافقة الطرفين وهذا ما أكد عليه القانون الدولي .

وإذا كان القانون الدولي الدولي قد كشف عن مدي التعارض الكبير للإجراءات التي تتخذها أرمينيا تجاه ما يجري في لإقليم " قره باغ الجبلية " ، فإن القانون المحلي أيضا سواء بالنسبة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، أو قانون جمهورية أرمينيا قد كشفا عن مدي تجاوز السلطات في أرمينيا للقانون وانتهاكها للقانون وخاصة فيما يتعلق بقانونجنسية المواطنين . فقانون الإلحاق الصادر من المجلس الأعلى للسوفيت بجمهورية أرمينيا الاشتراكية في الأول من ديسمبر عام 1989 لم يُنقض بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وبناءً علي هذا القرار فإنّ " **روبرت كوتشاريان** " الذي ينتمي لإقليم " قره باغ الجبلية " كان قد تمّ انتخابه كمواطن أرميني رئيساً لجمهورية أرمينيا في 2003 ، وأصبح " كوتشاريان " في الفترة من 1992 وحتّى 1997 " رئيساً لجمهورية " قره باغ الجبلية " ، ثمّ أصبح في عام 1997 رئيساً للوزراء جمهورية أرمينيا التي كان رئيسها في ذلك الوقت " **تير بيتروسيان** " .

في عام 2003 قامت محكمة أرمينية في يريفان بإثبات قرار الإلحاق في مذكرة العرض ، رفضاً للطلب المقدّم من أحد أقطاب المعارضة الأرمينية بوضع شرعية الجنسية الأرمينية الخاصة بـ " **روبرت كوتشاريان** " موضع المساءلة ، كان " **كوتشاريان** " من إقليم " قره باغ الجبلية " الأذربيجاني ، وقد أصبح تلقائياً مواطناً آذاريا بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، إلاّ أنّ المحكمة الأرمينية قد أعطت التفسير التالي لحكمها : " إن الإعلان الموجود بقرار ديسمبر 1989 الصادر عن برلمان جمهورية " قره باغ الجبلية " وأرمينيا بصدد إعادة الاتحاد لايتضمن الشق الجغرافي فحسب ، وإنما

يتضمّن شق الجنسية " ، ويتضح من ذلك أن السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، قد أكدت بالمستندات مزاعم أرمينيا الخاصة بأراضي إقليم " قره باغ الجبلية " ، ويؤكد ذلك الحكم للمحكمة الأرمينية ، والذي يظل ثابتاً حتى يومنا هذا مؤكدا التورّط السياسي والقانوني لأرمينيا في أزمة " قره باغ الجبلية[1] "

[1] - أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان - يوهانس راو - مركز الحضارة العربية - الطبعة الأولي - القاهرة . 2008

الفصل الثالث
الأطراف الفاعلة في الصراع

تقع أذربيجان بشكل عام وإقليم " قره باغ الجبلية " بشكل خاص في منطقة حيوية وهامة لكثير من الدول والقوي الكبري ، ومن ثم فإن تلك المنطقة تتقاطع فيها مصالح ونفـوذ القوي الدولية ، والتي تسعي كل منها للإستحواذ علي أكبر قدر من النفـوذ فـي تلـك المنطقة ، حيث شكلت منطقة القوقاز وبحر قزوين أهمية جيواستراتيجية كونها من أقدم وأهم مناطق استخراج مصادر الطاقة سواء النفط أو الغاز الطبيعي .

وقد بدأ الصراع الأرميني الأذربيجاني يتخذ أبعاداً خطيرة منذ بدأت الأطراف الاقليمية والدولية تلقي بثقلها في هذا الصراع ، وتتخذ مواقف ثابتة إلـي جانـب أحـد طرفـي الصراع ، إنطلاقاً من طبيعة العلاقات بينها وبين الطرف الذي تـسانده ، أو لتـصفية حسابات بين هذه القوي الاقليمية ومساندة الطرف المعادي للطرف الآخر الذي يحظـي بدعم خصم اقليمي .

• روسـيـا :

إن القضية الأرمينية أصبحت كارثة تاريخية حقيقية بالنسبة لأذربيجان وسكانها علي مدي سنوات القرن العشرين ، وأطلق عليها فيما بعد بـ " **مشكلة قره باغ** " ، ولا يمكن غض الطرف عن عن الدور الذي لعبته الامبراطورية الروسية التي كانت وما زالت تحرص علي مصالحها في كل منطقة القوقاز في تهيئة الظروف لنشأة هذه المشكلة .

لقد سعت روسيا إلي استخدام النزاع القومي كوسيلة للحيلولة دون تفكك وتساقط أطرافها وكذلك لا يمكن غض الطرف كذلك عن أن الأرمن الذين استفادوا من هذه الفرصة وانتهزوها لتحقيق أهدافهم ونواياهم التي لم تعد خافية علي أحد ، وكلما تأزمت الأوضاع في روسيا القيصرية زادت أطماع الأرمن وابتزازهم للسياسيين الروس وأدي ذلك إلي انطلاق شرارات الثورة التي دامت فيما بين عامي 1905 إلي 1907 في كل من باكو وأذربيجان بصفة عامة ، وترتب علي عليها مذابح دامية في كل أنحاء البلاد وشملت كلا من الأرمن والمسلمين علي حد سواء[1] .

خلال الثورة البلشفية عام 1917 برزت قضية " **قره باغ** " بشكل أوضح في كل مناطق القوقاز ، ونشطت حركة خلق " **الامبراطورية الأرمينية من البحر إلي البحر** " ، وعقب تأسيس الدولة الأرمينية عام 1918 علي الأراضي التركية تسارعت الخطي نحو توسيع نطاق وحدود هذه الدولة ، وترتب علي ذلك علي عملية تطهير عرقي ، وتم تدمير أكثر من ثلاث مائة قرية أذربيجانية خلال الشهور الأولي من عام 1918 ، وخلال شهر أغسطس وحده من هذا العام تم تدمير وإزالة خمسين قرية إدارية مسلمة من الوجود ، وتوالت عمليات التدمير والتي شملت العديد من المناطق الاقتصادية وبخاصةفي " **اتشميادزين** " **سومالي** " ، **إيراوان** " ، وتجاوز عدد القري المدمرة 96 قرية ، ويصل الأمر إلي قتل أكثر من عشرة آلاف أذربيجاني في مدينة باكو وحدها وترتب علي ذلك الكثير من عمليات الحرق والنهب للمباني السكنية أيضاً .

---

[1] - مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العددين 21 ، 22 - يناير ، أبريل 2007

حتي بعد الثورة البلشفية غضت السلطات السوفيتية الطرف عن الكثير من التجاوزات وترتب علي ذلك أن تقلصت مساحة الجمهورية الأذربيجانية الديمقراطية التي ظهرت إلي الوجود عام 1918 من 114 ألف كيلو متر مربع إلي 86.6 ألف كيلو متر مربع وضُمت المساحات المقتطعة إلي جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية ، ورغم هذا التنازل من قبل أذربيجان سواء أكان طوعاً أو قسراً أو قهراً فإن " قره باغ الجبلية " كانت محط أنظار المسئولين الأرمن .

تحاول روسيا أن تلعب دور ــ **الوصي** ، **أو الأخ الأكبر** ــ في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم " قره باغ الجبلية " ، معلنة رغبتها في تسوية الصراع سلمياً واقترحت عدة مشاريع لتسوية الصراع ، في الوقت الذي ترتبط فيه روسيا بمعاهدة صداقة وتعاون مع أرمينيا ، إضافة إلي وجود معاهدة للأمن الجماعي تشترك فيها كل من روسيا وأرمينيا منذ عام 1997 ، الأمر الذي دفع الأخيرة إلي مطالبة روسيا بالوفاء بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة الأمن الجماعي ، وهو ما يسبب حرجاً للدبلوماسية الروسية كما يجعل منها طرفا في الصراع وليس وسيطاً يحظي بثقة الطرفين المتنازعين ، خاصة في ضوء معارضة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة للدور الروسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة ، في الوقت الذي يقوم فيه التيار القومي الصاعد في روسيا بدور كبير يدفع بروسيا إلي لعب دور واسع في الصراع حول " قره باغ الجبلية " ، فضلاً عن أن روسيا تعتبر الجمهوريات السوفيتية السابقة مناطق يجب أن تظل واقعة تحت النفوذ الروسي ، ولن تسمح بتواجد قوي أجنبية غربية تهدد مصالحها في المنطقة ، وهو ما يجعلها تحاول اقناع طرفي الصراع بأن أي تسوية لن تكون مقبولة ما لم تراع المصالح الاستراتيجية الروسية .

تقف روسيا داعماً كبيراً لأرمينيا رغم أنها أحد الوسطاء الدوليين المعنيين بإيجاد حل للصراع في " قره باغ الجبلية " ، الأمر الذي يشكك إلي حد كبير في مدي حياد روسيا كوسيط ، وخاصة بعدما أصبح غير خافياً امداد روسيا لأرمينيا بالسلاح إبان حربها ضد أذربيجان خلال الفترة من عام 1992 إلي عام 1994 ، ويقوم التحالف الروسي الأرميني علي تطوير روسيا لأعمدة الاقتصاد الأرميني وفي مقدمتها إنشاء محطات

الطاقة ، كما أن التعاون العسكري الكبير بين أرمينيا وروسيا نتج عنه إقامة قاعدة عسكرية روسية في العاصمة الأرمينية " **يريفان** " .

لا يمكن تجاهل الدور الاقتصادي والعسكري الذي تلعبه روسيا في نزاع " قره باغ الجبلية " لصالح أرمينيا ، فقد استمرت في لعب دور محفز للأحداث حتي بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ففي الفترة ما بين 1992 إلي 1994 وما بعدها تم شحن الكثير من الأسلحة التي تقدر قيمتها بنحو مليار دولار إلي أرمينيا دون مقابل وعندما تم اكتشاف ذلك الأمر اعترضت أذربيجان ، علي اعتبار كلا من أرمينيا وروسيا وأذربيجان أعضاء في تحالف دفاعي ضمن " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " وتم مناقشة تلك الصفقة السرية للسلاح من روسيا لأرمينيا في مجلس " **الدوما** " الروسي ، وانتقد النائب " ليف روخلين " بشدة تلك الصفقة ، ولم يلبث أن قتل بعد ذلك.

رغم وجود قواعد عسكرية روسية علي الأراضي الأرمينية ، ووجود تعاون وتنسيق عسكري بشكل كبير بين موسكو ويريفان ، إلا أن روسيا كانت تنظر إلي الانفتاح الأرمني علي الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نظرة ريب وقلق ويبدو ذلك القلق من تصريحات القادة الروس المتعلقة بالشأن الأرمني ، ففي مايو عام 2000 قال الجنرال **ليونيد ايفانوف** ، أحد كبار الضباط بوزارة الدفاع الروسية : تحاول الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي ، وخصوصاً السفارة الأمريكية في **يريفان** أن تزرع الشقاق في العلاقات بين أرمينيا وروسيا ، ،أن تدمر العلاقات العسكرية بين البلدين ، وأن روسيا تعتبر أي وجود عسكري أمريكي في المنطقة بمثابة تهديد خطير لأمن واستقرار جنوب القوقاز [1] .

وقد جاءت تصريحات **ليونيد ايفانوف** في رد غير مباشر علي تصريحات الرئيس الأرمني **كوتشاريان** المتكررة ، والتي طرح فيها امكانية مشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في منظومة أمنية محتملة في المنطقة .

[1] - جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أذربيجان وأرمينيا – لوموند ديبلوماتيك العربية – مارس 2001

قد يبدو أن اتجاه أرمينيا صوب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ورقة ضغط علي روسيا من أجل تقديم دعم أكبر لها ، خاصة مع وجود خلافات أخري عديدة بين موسكو ويريفان ، يأتي في مقدمتها عدم حصول أرمينيا علي دعم صريح من روسيا في نزاعها مع أذربيجان ، فرغم وجود التنسيق العسكري ، وما قدمته موسكو من دعم عسكري ولوجستي مباشر وغير مباشر ، خلال حروب أرمينيا مع اذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، إلا أن أرمينيا تريد دعم واضح وصريح من روسيا ، يكون أقرب إلي حلف عسكري بين البلدين ، يجعل من روسيا شريك مباشر مع أرمينيا وبتدخل عسكري مباشر إلي جانبها في حالة ما إذا أقدمت أذربيجان علي تحرير أراضيها المحتلة عسكريا .

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية استخدمت روسيا ورقة " **قره باغ** " للضغط السياسي والعسكري علي أذربيجان للإنضمام إلي " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " ، وكلما كانت أذربيجان تخطو خطواتها نحو الاستقلال كان الضغط الروسي يزداد حدة ، وتحولت الأعمال التحتية التي كانت تمارسها المنظمات السرية الأرمينية إلي حرب غير معلنة رسمياً

• **إيـــران:**

ما يربط أذربيجان وإيران ، بل ما يفصل بينهما أيضًا ، هو الإرث الأذربيجاني العرقي والديني الواحد . قبل **1828**، كانت كل من إيران وأذربيجان جزءًا لا يتجزأ من إمبراطورية صفوية واحدة ، ومع استيلاء روسيا على الأراضي الشمالية من تلك الإمبراطورية اندمج جزءاً من شيعة إيران الأذربيجانيين في الدولة الروسية ، وشكّلوا أساس جمهورية أذربيجان المستقبلية .

في الوقت نفسه ، ظل الجزء الأكبر من الأراضي الأذربيجانية في إيران . وتضم إيران اليوم منطقتين أذربيجانيتين كبيرتين : **أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية** ، ويُقدّر عددُ السكان الأذربيجانيين في إيران بما بين **25 - 30** مليون نسمة ، مع أن جمهورية أذربيجان نفسها لا يبلغ عدد سكانها سوى نحو **9** ملايين نسمة .

وكان **إسماعيل الصفوي** ، شاه إيران ، الذي جعل المذهب الشيعي دين الدولة في الإمبراطورية كلها ، أذريًا مثل معظم السلالات الحاكمة في إيران قبل وصول سلالة بهلوي إلى السلطة . واليوم ينحدر عدد كبير من نخبة إيران السياسية ، بمن فيهم زعيم إيران الروحي **علي خامنئي** ، من أصل أذري . وتعاني **العلاقات الأذربيجانية — الإيرانية** من تدهور وبوتيرة متزايدة ، والأسباب وراء ذلك عديدة .

أذربيجان تخشى طموحات إيران الاستعمارية ، بينما تنظر إيران إلى جارتها الشمالية بعين الريبة مخافة أن تكون سببًا في إثارة الأفكار والحركات الانفصالية بين سكانها الأذربيجانيين ؛ ولذلك حاولت كل من روسيا وأذربيجان في العهد السوفيتي وبعده مراراً أن تلعب بورقة فصل الأراضي الأذربيجانية عن إيران ، وتعتبر أذربيجان نفوذ إيران الشيعي تهديدًا للنمط الغربي السياسي والاجتماعي الذي تريده لأذربيجان ، كما أن رد الفعل الإيراني على الصراع في " قره باغ الجبلية " جاء بمثابة صدمةٍ لأذربيجان ؛ حيث رفضت إيران دعم أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا ، بل دعت كلا البلدين لتسوية نزاعهما من خلال المفاوضات .

جاءت المرحلة التالية من تباعد البلدين عندما أدركت طهران إمكانية أن تصبح أذربيجان منطلقًا لعملية عسكرية ضد إيران . كل هذه العوامل أبعدت أذربيجان عن إيران وحرضتها على البدء في تعاون وثيق مع إسرائيل من أجل ضمان أمنها ، وقد بدأت سياسة باكو المناهضة لإيران بالفعل تؤتي ثمارها .

بعد اندلاع الحرب بين أرمينيا وأذربيجان ، سارعت إيران إلي وقف إطلاق النار بحركها في ذلك وجود ما يزيد عن ثلاثين مليون آذري ، وقرابة مليون ارمني علي أراضيها ، ومن جهة أخري فإن إيران تريد التعبير عن نواياها السلمية لكافة دول آسيا الوسطي والمجتمع الدولي .

تعتبر إيران من اللاعبين الأساسيين في صراع " قره باغ الجبلية " بين أرمينيا وأذربيجان ، وقد قدمت إيران في ذلك الصراع دعما لأرمينيا رغم الاختلافات الجوهرية بينهما ، وذلك كنوع من مواجهة النفوذ التركي ، ومعاقبة لأذربيجان علي تقاربها مع تركيا ، رغم ارتباط كل من تركيا وإيران بعلاقات قوية مع الأذربيجانيين المسلمين ، فأذربيجان تقع ضمن المجموعة اللغوية التركية ، كما تشترك أذربيجان مع إيران في المذهب الشيعي ، فضلاً عن الحدود المشتركة بين أذربيجان وإيران ، والتي نجم عنها ما يزيد عن مائتي ألف أذربيجاني إلي إيران فراراً من الحرب الدائرة ، هذا بالإضافة إلي أن إيران تعتبر مسلمي أذربيجان امتداداً طبيعياً لسكانها ، بالإضافة إلي أن إيران لها طموحات اقليمية في منطقة وسط آسيا وتجد في صراع " قره باغ الجبلية " فرصة ملائمة لتأكيد دورها القيادي في المنطقة .

الموقف الإيراني الداعم لأرمينيا يرتكز علي عدة اعتبارات فإلي جانب محاولة إيران وقف حلم الأتراك بالعودة إلي دولة محورية ومهيمنة علي القسم الأكبر من آسيا الوسطي ، فمن المعروف أن إيران يعيش فيها نحو ثلاثين مليون إيراني ينتمون إلي أصول أذربيجانية في شمال إيران ، ويحلمون بالوحدة مع بقية أذربيجان المقسمة ، ومن ثم فالاستقرار في أذربيجان يمكن أن يساهم في تنمية الحلم الأذربيجاني ، وهو ما قد يمس التماسك الداخلي لمجتمع التعددية العرقية والقومية في إيران ، ولكن مع اتجاه أذربيجان لتحسين علاقاتها مع إيران بدأت الأخيرة في تغيير خطتها التكتيكية لاجتذاب

أذربيجان بعيداً عن تركيا ، فقد قامتا في معظم فترات الصراع حول " قره باغ الجبلية " بتأييد الجانب الأذربيجاني في مواجهة الاعتداءات الأرمينية المتوالية ، كما قامت إيران بتحذير أرمينيا بأنها لن تسكت علي العدوان الأرمني علي أذربيجان ، بل وبدأت إيران تحرك قواتها علي الحدود .

قدمت إيران الدعم لأرمينيا في الصراع الدائر في " قره باغ الجبلية " لأسباب اقتصادية فأرمينيا تحتاج إلي النفط الإيراني ، كما أن إيران تعتبر شريان الحياة لأرمينيا ونافذتها علي العالم في ظل الحصار الذي تفرضه عليها أذربيجان في الشرق ، وتركيا في الغرب .

• تركيا :

بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عام **1991**، اختارت أذربيجان تركيا شريكًا إستراتيجيًا لها . ويمكن إطلاق وصف للعلاقات بين البلدين على مرّ العصور بشعار " **شعب واحد في بلدين** " ، وهو الشعار المفضل لدى قادة كل من تركيا وأذربيجان بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . ويتكلم الشعبين في تركيا وأذربيجان لغة واحدة ، ولهم تاريخ واحد وثقافة واحدة ، وخلال النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ " خلال الفترة من عام **1991** إلي عام **1994** قدمت أنقرة العون لباكو وأغلقت الحدود مع أرمينيا عام **1993**، لكن لم يكن هناك تدخل عسكري تركي واسع النطاق أو مباشر في أرمينيا . وفي بدايات العقد الأول من القرن الحالي ، عملت تركيا لصالح أذربيجان في منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودعمت باكو في نزاعاتها مع طهران على بحر قزوين .

حاولت كل من تركيا وأذربيجان على مدى سنوات أن تقدم علاقاتهما لجميع البلدان الأخرى على أنها تحالف إستراتيجي ، وبموجب هذا التحالف هناك أساس متين من التعاون الاقتصادي الواسع بين البلدين ، فخلال السنوات العشر الأخيرة ارتفع العائد التجاري والاقتصادي لكلا البلدين من **1** إلى **3,5** مليار دولار ، ومن المتوقع أن يرتفع إلى **5** مليارات دولار بحلول عام **2015**. وهناك مشروع طموح جدًا يتحقق الآن في مجال الطاقة ، وهو خط غاز الأناضول .

إن عداء الأرمن لأذربيجان لا تقتصر أسبابه علي النزاع حول " قره باغ الجبلية " وحسب ، وإنما لكون سكان أذربيجان يتحدثون اللغة التركية ، والأرمن يعتبرون أن كل ناطق بالتركية هو تركي يستحق العداء ، باعتبار ما بين لاشعبين التركي والأرمني من عداء شديد ، وترتبط تركيا وأذربيجان بروابط عرقية ولغوية وثقافية وثيقة ، فأذربيجان واحدة من دول خمس ناطقة باللغة التركية كانت ضمن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وتنظر تركيا إلي أذربيجان علي أنها حلقة استراتيجية بينها وبين هذه الجمهوريات التي تعمل تركيا علي تدعيم وتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية

والعسكرية معها ، سعياً إلي تدعيم مواقعها في القوقاز وآسيا الوسطي ، وفي كل الأحوال فإن الهدف الاستراتيجي الذي يجمع تركيا وأذربيجان هو تقليص دائرة النفوذ الروسي وإزالة الخطر الأرمني بينهما ، فيما تسعي أرمينيا إلي ضمان أمنها علي المدي الطويل خصوصاً بعدما فرضت تركيا حصاراً اقتصادياً علي أرمينيا منذ عام 1993 لعدم امتثال القوات الأرمينية لقرار مجلس الأمن رقم 822 الصادر في 30 أبريل 1993 والذي يطالب القوات الأرمينية بالانسحاب من أراضي أذربيجان المحتلة .

ترتبط تركيا مع أذربيجان بروابط كبيرة حيث يشترك الشعبين التركي والأذربيجاني في اللغة والدين ، ولذلك فإن الموقف التركي من الصراع في " قره باغ الجبلية " لديه قناعة بأحقية أذربيجان في الإقليم باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أراضيها التاريخية ، ولذلك فهي تقف إلي جانب أذربيجانفي تشديدالحصارعلي أرمينيا، هذا إلي جانب أن هناك حساسية وعداء كبير بين تركيا وأرمينيا ، بسبب إصرار الأخيرة علي توجيه اتهامات لتركيا بارتكاب إبادة جماعية بحق الأرمنعام 1915، وتسعي لانتزاع اعتراف دولي بما تدعيه من المفترض أن تلعب تركيا دورا سياسيا يتناسب مع الدور الروسي . فمن خلال الجهود المشتركة لموسكو وأنقرة فإنه سيكون من الممكن أن يحافظوا علي التوازن الاستراتيجي بين الطرفين ، وجذبهم إلي مفاوضات حقيقية أكثر جدية . فذلك الجمود بين القوى الكبرى التقليدية يمكن أن يخرج عن نمط اليوم ، لكن من الممكن أن يعمل ويعطي نتيجة أفضل بكثير ، إذا ما كان لتركيا دور أكبر في ذلك الصراع ، وفي تركيا كما في روسيا الأولويات مختلفة فيما يتعلق بإقليم " قره باغ الجبلية " ، لكن فيما يخص البحر الأسود والقوقاز وبحر قزوين فإن نظرتهم أساسا واحدة . فكلا البلدين يريدان منع حرب جديدة بين أرمينيا وأذربيجان .

تركيا الملتصقة بحدودها الجنوبية إلي البركان الخامد في القوقاز تبدو كمن لا تولي اهتماما كافيا بالخطر الذي يلوح في الأفق . وفشل جهودها السابقة في تطبيع العلاقات مع أرمينيا ، جعلها مفرطة الحذر من جهة ، وعرضة لنفوذ مفرط من أذربيجان من جهة أخرى . و مع ذلك ، فإن " قره باغ الجبلية " فرصة للدبلوماسية التركية الفعالة للمساهمة في تسوية إقليمية من جهة ، و تنظيم العلاقات مع يريفان من جهة أخرى .

• الولايات المتحدة الأمريكية:

يتناقض موقف الولايات المتحدة تجاه الصراع في " قره باغ الجبلية " بين رغبتها في المحافظة علي مصالحها الحيوية في المنطقة ، وبين ضغط اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة الذي يعتبر ثاني أكبر لوبي بعد اللوبي الصهيوني ، ففي الوقت الذي تنظر فيه الولايات المتحدة إلي أذربيجان علي أنها شريك سياسي واقتصادي واستراتيجي في المنطقة ، وبوابة بين أوروبا وموارد وأسواق الشرق الأوسط وآسيا الوسطي ، وأحد المصادر الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي والمنجات النفطية إلي أوروبا في القرن الحادي والعشرين ، ولكن تتعرض علاقات الولايات المتحدة وأذربيجان في كثير من الأحيان للتوتر بسبب نفوذ اللوبي الأرميني القوي في الكونجرس الأمريكي والتأثير في السياسات الأمريكية الخاصة بالنزاع في " قره باغ الجبلية " .

ففي الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة احتلال أرمينيا لإقليم " قره باغ الجبلية " ، ونزوح أكثر من مليون لاجئ أذربيجاني ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، يرفض الكونجرس تقديم أي مساعدات انسانية للاجئين الأذربيجانيين بموجب التعديل الجديد لقانون دعم الحرية المعروف بالبند 907 الصادر عام 1992 ، بينما يخصص الكونجرس معرونة خارجية غير متوازنة لأرمينيا تجاوزت قيمتها كل الموازنة الأرمينية ، بما في ذلك المعونات العسكرية ، والتي جعلت أرمينيا ثاني أكبر دولة تحصل علي المعونات الخارجية الأمريكية بعد إسرائيل ، في نفس الوقت الذي تعتبر فيه أذربيجان الدولة الوحيدة بعد الحقبة السوفيتية التي لم تحصل علي أي معونة من الولايات المتحدة .

تحاول الولايات المتحدة أن تكون محايدة فيما يتعلق بأرمينيا وأذربيجان ، لكن تأثير الولايات المتحدة على هذا الصراع لا يكفي . وبالتالي ، يجب على واشنطن أن تشجع على دور تركي أكثر فاعلية وأن ترحب بالتعاون من قبل روسيا و تركيا بالإضافة إلى صانعي السلام في القوقاز .

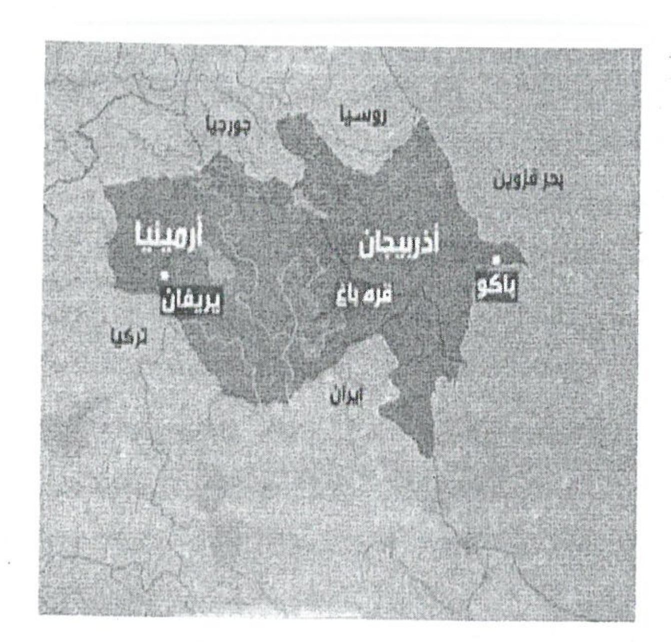
• الإتحــــاد الأوروبـــي:

يهتم الاتحاد الأوروبي بإيجاد حل لمشكلة " قره باغ الجبلية " أو علي الأقـل اسـتمرار تجمدها دون حدوث أي اضطرابات ساخنة لضمان الأمن والاسـتقرار علـي حـدود أوروبا من ناحية ، وضمان تدفق النفط والغاز الطبيعي من منطقة بحر قـزوين إلـي السوق الأوروبية وبصفة خاصة بعد مد خط أنابيب " باكو – تبليسي – جيهـان " مـن جهة أخري .

يتأثر موقف الغرب بعاملين متناقضين ، أولهام عامل الجالية الأرمينية القوية ، وخاصة في الولايات المتحدة وفرنسا ، والثاني هو أهمية أذربيجان الاستثنائية بالنسبة للعديد من مشاريع النفط والغاز الطبيعي البديلة للمشاريع الروسية [1]، وسوف تكون عملية الاختيار بين العاملين ومدي تأثر كل منهما وتفوقه علي الآخر ، لكن يبقي الخيـار الاقتـصادي بدرجة كبيرة هو المفضل دائما لصانعي القرار ، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبـار أن انحياز الغرب لأرمينيا سوف يكون له خسائر مضاعفة كبيرة لا تقوي علي تحملهـا مع تأثر امدادات النفط والغاز الطبيعي الروسـية المـارة عبـر أراضـي أذربيجـان بالإضافة إلي العديد من العقود التي أبرمتها الشركات الغربية مع أذربيجان في كثير من القطاعات الاقتصادية ، والتي سوف يكون لها صوت كبير في توجهات السياسة الغربية تجاه الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " . ولذلك فإن تـدخل الولايات المتحدة والدول الأوروبية عسكرياً في هذا النزاع ، أمر مستبعد بالمطلق وفي حال اندلاع الحرب بين أرمينيا وأذربيجان سيكتفي الغرب بمطالبة باكو ويريفان بوقف الحرب بأسرع ما يمكن ، وكذلك ستفعل روسيا[2].

[1] – الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية – ألكسندر خرامتشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري – صحيفة موسكوفسكيه نوفوستي – موسكو – 2 نوفمبر 2008 .

[2]– الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية – ألكسندر خرامتشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري – صحيفة موسكوفسكيه نوفوستي – موسكو – 2 نوفمبر 2008 .



الفصل الرابع
الشرعية الدولية

• الأمـــم الـــمـــتــــحـــدة :

حرصت جمهورية أذربيجان منذ إعادة استقلالها عن اتحـــاد الجمهوريـــات الـــسوفيتية الاشتراكية في 18 أكتوبر 1991 ، بأن تكون جزءاً من المجموعة الدوليـــة ، كعـــضو متساوٍ في الحقوق والواجبات بالمجتمع الدولي ، من خلال المـــشاركة فـــي الأحـــداث الدولية ، وخاضعة لمعايير وقوانين الأسرة الدولية ، وإقامة التعاون المتعدد الجوانـــب ولذلك توجهت أذربيجان في 29 أكتوبر 1991 بنداء إلي منظمة الأمـــم المتحـــدة ودول العالم تطلب فيه من أعضاء الأمم المتحدة بحث مسألة قبولها في عضوية هذه المنظمـــة الدولية ، وشغل مكان مستحق لها ضمن المجتمع الدولي ، والمساعدة علي توطيد الأمن والتعاون الدوليين ، إنطلاقاً من سير أذربيجان في سبيل الديمقراطية والحرية والمساواة بعد نيلها استقلالها السياسي .

واستجابة لنداء اذربيجان ، نظر مجلس الأمن الدولي الطلب الأذربيجاني في 14 فبراير 1992 ، وأوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول عضويتها ، فتم اتخاذ قرار بـــشأن قبول جمهورية أذربيجان إلي عضوية المنظمة الدولية في الجلسة السادسة والأربعـــون للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 مارس 1992 ، وابتداء من 6 مايو 1992 بدأت تعمل ممثلية أذربيجان في منظمة الأمم المتحدة ، كما بدأت ممثلية المنظمة الدولية ممارســـة نشاطها علي أراضي اذربيجان في عام 1993 ، وقد مكنت عضوية أذربيجان في منظمة الأمم المتحدة من تدعيم استقلالها والاستفادة من القوانين الدولية والتكامل الوثيـــق مـــع المجتمع الدولي .

وباعتبار أذربيجان عضو في الأمم المتحدة ، فإنها باتت علي يقين بأن هـــذه المنظمـــة الدولية هي المنوط بها حل القضايا والنزاعات بين الدول الأعضاء فيها ، وأنه ينبغـــي علي جميع الأعضاء الإذعان لما تقرره الامم المتحدة والقبول بقراراتها العادلة ، ولذلك قدمت أذربيجان مسالة " قره باغ الجبلية " للمنظمة الدولية ، للنظر فيها نظـــرة الحكـــم والوسيط العادل المنوط به اصدار الاحكام والقرارات بصورة عادلة وعـــدم الانحيـــار

لطرف علي حساب الآخر ، باعتبار أن جميع الأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات في هذه المنظمة الدولية .

أقرت الأمم المتحدة عدم أحقية القوات المسلحة الأرمينية العدوان علي اراضي اذربيجان العضو المستقل بالمنظمة الدولية واحتلال اراضيها بالقوة العسكرية ، وأقرت الأمم المتحدة أن إستيلاء ارمينيا علي المقاطعات المتاخمة لإقليم " قره باغ الجبلية " وان هذه المقاطعات هي اراضي اذربيجانية محتلة ، ومن ثم أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للامم المتحدة القرار رقم 822 في 30 ابريل 1993 بشأن احتلال إقليم " **كلبجار** " والقرار رقم 853 في 29 يوليو 1993 بشأن احتلال إقليم " أغدام " ، والقرار رقم 874 في 14 أكتوبر 1993 بشان احتلال أقاليم " **فضولي** " و " **جبرائيل** " و " **قوبادلي** " ، اما القرار الرابع والذي يحمل رقم 884 في 12 نوفمبر 1993 بشان إحتلال إقليم " **زنجلان** " من قبل أرمينيا ، وأقر مجلس الأمن الدولي في قرارته الأربعة بأن إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تحتله أرمينيا هو جزء لا يتجزا من أراضي اذربيجان ، وطالب بشدة ضرورة احترام سيادة ووحدة اراضي أذربيجان والحدود المتعارف عليها من قبل المجتمع الدولي ، كما شدد مجلس الأمن الدولي علي عدم السماح باستخدام القوة بغرض الاستيلاء علي الأراضي ، وطالبت قرارات الأمم المتحدة بانسحاب كل قوات الاحتلال الأرمني من أراضي اذربيجان المحتلة فورا وبشكل كلي وبدون قيد أو شرط ، وإتاحة الفرصة لعودة المهجرين إلي ديارهم وأرضهم التي هجروا عنها في أمن وامان .

اقر الأمين العام للامم المتحدة في سبع بيانات أدلي بها بوحدة أراضي أذربيجان وحقوقها السيادية علي أراضيها ، وفي الوقت الذي اصدرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في عام 1993 بشان تدفق أكثر من مليون لاجئ ومهجر في اذربيجان نتيجة العدوان الأرميني ، يقضي ذلك القرار بتقديم المساعدات الدولية والإنسانية إلي اللاجئين والمهجرين في أذربيجان ، وفي الوقت الذي عمل فيه مجلس الأمن الدولي بكل جهد لإنهاء الصراع وتسوية الخلافات في كثير من مناطق العالم سواء بين العراق والكويت ، او في يوغسلافيا السابقة ، فإن مجلس الأمن وأعضاءة الدائمين يقفون موقف

المتفرج الصامت الذي لا يتخذ موقفا رادعا وملزما للطرف المحتل علي انهاء إحتلاله وعودة المهجرين والمبعدين الأذربيجانيين إلي أراضيهم .

شاركت أذربيجان لأول مرة بعد إعادة استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في الجلسة التاسعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 سبتمبر 1994 ، وألقي الرئيس **حيدر علييف** كلمة من علي منصة الأمم المتحدة أحاط فيها المجتمع الدولي بالوضع في أذربيجان ، وبالعدوان الأرميني الغاشم علي بلاده ووصف **حيدر علييف** سياسة أذربيجان تجاه الأمم المتحدة بالاحترام والتقدير .

وأن بلاده تتطلع بتفاؤل إلي آفاق منظمة الأمم المتحدة بصفة عامة وتحرص علي مواصلة الدفاع عن المبادئ العالمية للمنظمة ورفع هيبتها ومكانتها من خلال ما تقوم به من تحقيق للسلام والأمن الدوليين ، والحرص علي رعاية حرية ورفاهية وحق الشعوب بالعيش في امن وسلام في أوطانهم[1].

لعبت زيارة الدكتور **بطرس بطرس غالي** الأمين العام للأمم المتحدة إلي **باكو** في أكتوبر عام 1994 دوراً مهماً في توسيع التعاون بين أذربيجان والأمم المتحدة ، كما تعرف الأمين العام للأمم المتحدة عن قرب علي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأذربيجان ، ولمس بعضاً من النتائج الفادحة للعدوان الأرميني علي أراضي أذربيجان ، ولذلك فقد أعلن **بطرس غالي** أن المنظمات والمؤسسات المختلفة للأمم المتحدة سوف تكثف من مساعيها لتقديم الدعم والمساعدة إلي أذربيجان في إيجاد حل لقضاياها العادلة والمشروعة .

شارك رئيس أذربيجان **حيدر علييف** في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لمرور خمسين عاماً علي قيام منظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1995 ، واوضح حيدر علييف في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف اذربيجان من النزاع القائم بين بلاده وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وناشد **حيدر علييف** المجتمع الدولي اتخاذ كافة التدابير المؤثرة لوقف العدوان الأرميني علي

---

[1] – خطاب رئيس اذربيجان حيدر علييف في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 سبتمبر 1994

أذربيجان وإنهاء حالة الحرب وتحرير الأراضي المحتلة من قبل ارمينيا ن وعودة المهجرين إلي بيوتهم .

ونتيجة للجهود الدبلوماسية من أجل إنهاء الصراع حول إقليم " قره باغ الجبلية " اقرت الأمم المتحدة في عام **1996** في قرار لها من جديد حول تعاون المنظمة الدولية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بجهود تسوية النزاع في " قره باغ الجبلية " وأعلنت الأمم المتحدة تأييدها لوحدة أراضي اذربيجان ، وفي 28 يوليو **1997** التقي رئيس أذربيجان بالأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ، حيث أعلن الأمين العام للأمم المتحدة من جديد عن تأييد المنظمة الدولية لوحدة أراضي اذربيجان ، وضرورة إيجاد حل للنزاع القائم بين أرمينيا واذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " علي أساس المبادئ التي تم اقرارها في مؤتمر " **لشبونة** " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

ونظراً لإيمانها بدور منظمة الأمم المتحدة كمظلة ترعي الأمن والسلم وتعمل علي تحقيق الرفاهية والاستقرار لكافة شعوب العالم ، فإن اذربيجان شاركت في كافة برامج الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحقيق اهداف المنظمة الدولية ، ورغبة في أن تجد الدعم من الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، ولذلك فقد شاركت أذربيجان في سبتمبر عام **2000** باحتفال منظمة الأمم المتحدة بقمة الألفية ، وفي كلمته أمام أكثر من مائة وخمسين رئيس وزعيم من دول العالم لفت **حيدر علييف** انتباه دول العالم إلي عدوان أرمينيا علي أراضي أذربيجان والوضع الناشئ في أذربيجان ومعاناة السكان المهجرين والمبعدين نتيجة الاحتلال الأرميني لإقليم " قره باغ الجبلية " .

شارك رئيس أذربيجان **إلهام علييف** في الجلسة التاسعة والخمسين للأمم المتحدة في سبتمبر **2004** ، وأشار في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلي القرارات الأربع الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وأن هذه القرارات لا تزال حبرا علي ورق ولم تلقي اي تطبيق علي أرض الواقع ، وأشار إلي خطورة استمرار الاحتلال الأرميني لأراضي اذربيجان فإلي

جانب المعاناة الإنسانية التي يعانيها أكثر من مليون لاجئ ومهجر ، وكذلك الضغوط النفسية الناتجة عن استمرار الاحتلال ، فإن احتلال أرمينيا لإقليم " قره باغ الجبلية " ينتج عنه فراغ أمني كبير ، حيث تنتشر تجارة وتنقل المخدرات والأسلحة بطرق غير شرعية ، وكذلك ظهور نشاط اقتصادي غير قانوني عبر الأراضي الأذربيجانية المحتلة حيث تستفيد المافيا الدولية من الوضع غير المستقر في الإقليم والعمل علي نشاط التهريب ، وتحويل الأراضي إلي ملجأ للإرهابيين[1] .

ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الموسعة في **14** مارس **2008** المسألة المدرجة في البند العشرون علي أجندة الدورة الثانية والستون حول " الوضع في أراضي أذربيجان المحتلة " ، حيث ألقي مندوب أذربيجان الدائم في الأمم المتحدة " **أقشين مهدييف** " كلمة بلاده أوضح خلالها أمام ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن السياسة العدوانية لأرمينيا علي أراضي أذربيجان ، وناشد الوفود تأييد مشروع القرار الذي أعدته أذربيجان حول النزاع في " قره باغ الجبلية " .

ويتألف مشروع القرار من تسعة بنود ، تعبر عن موقف مجلس الأمن الدولي من النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " بما في ذلك دعم وحدة واستقلال أراضي أذربيجان ، في إطار حدودها المتعارف عليها دولياً ، ويطالب مشروع القرار بانسحاب القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة وبدون قيد أو شرط ، كما يعكس توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والمهجرين إلي ديارهم وأرضهم .

وبعد المناقشات بين الأعضاء والمندوبين تم طرح مشروع القرار علي التصويت والتي أسفرت عن موافقة **39** صوتاً ، ومعارضة سبعة أصوات ، وامتناع مائة عضو عن التصويت ، ومن ثم تبنت الأمم المتحدة القرار حول " **الوضع في أراضي أذربيجان المحتلة** " ليضاف إلي القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن النزاع بين

[1] – **خطاب رئيس اذربيجان إلهام علييف في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2004**

أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم الستة الأخريَ التي تحتلها أرمينيا .

يعرب المجتمع الدولي في الوثيقة عن قلقه الشديد من النتائج الخطيرة علي الأمن والسلم الدوليين نتيجة استمرار النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية " والمناطق الستة الأخري وتأثير ذلك علي الوضع الإنساني لدول جنوب القوقاز ، وتناشد الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء لاحترام سيادة ووحدة أراضي أذربيجان في إطار حدودها المتعارف عليها ، ودعم الجهود المبذولة من اجل تحقيق تسوية سلمية لهذا النزاع حيث جاء في القرار " أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن مرة أخري أنه يجب علي أية دولة عدم الاعتراف بالوضع الراهن الناشئ عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان وألا تساعد علي استمرار هذا الوضع أو توفر الظروف المناسبة له " ، **كما تشير الوثيقة إلي ضرورة** " انسحاب القوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة فورا ودون قيد أو شرط " .

تصر أرمينيا علي عدم الانصياع للشرعية الدولية ، وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ، وتستند أرمينيا إلي ازدواجية المعايير التي تنتهجها القوي الدولية الكبري في تطبيق قوانين الشرعية الدولية ، حيث تمتنع أرمينيا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأربع الصادرة عام 1993 ، والتي تدعو إلي الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط من أراضي أذربيجان التي تحتلها ، ولا تجد أرمينيا أية ضغوط من القوي الكبري وخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا[1].

[1] - راجع الملاحق ، الوثيقة رقم A / 67 / 875 - S / 2013 / 313 من وثائق الأمم المتحدة .

• منظمة التعاون الإسلامي:

من منطلق الإيمان بالعمل ضمن المنظومة الدولية ، وأن تكون جزءاً من المجتمع الدولي ، وليست مارقة أو متمردة علي القوانين والشرعية الدولية ، فقد عملت أذربيجان علي الإندماج في المنظمات الدولية والإقليمية ، لقناعتها بالعمل المشترك مع سائر الدول والشعوب لتحقيق الأمن والسلام الدوليين ، وتحقيق التنمية والرخاء لكافة شعوب العالم ، ولذلك فقد سارعت أذربيجان بعيد إعادة استقلالها عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلي الانضمام لمنظمة التعاون الإسلامي ـ **كانت تُعرف باسم منظمة المؤتمر الإسلامي** ـ وأصبحت أذربيجان عضوا بالمنظمة التي تعتبر ثاني أكبر منظمة دولية حكومية بعد الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها سبعة وخمسون دولة ، وتم قبول أذربيجان عضواً بالمنظمة أثناء مؤتمر القمة المنعقد في العاصمة السنغالية " **دكار** " في ديسمبر 1991 ، وبذلك تعتبر منظمة التعاون الإسلامي أول منظمة دولية يتم انضمام أذربيجان إلي عضويتها .

دور المنظمات العربية والإسلامية في قضية " قره باغ الجبلية " :

تري أذربيجان ضرورة تطوير العلاقات مع الدول العربية ، فأذربيجان عضو في منظمة التعاون الإسلامي ، ومن ثم فهي مهتمة بتوسيع تعاونها مع الدول العربية ، وقد أيّد مجلس وزراء الخارجية العرب ترشُح أذربيجان في انتخابات الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي للفترة 2012 - 2013 ، الأمر الذي اعتبرته أذربيجان مؤشر على المستوى العالي الذي بلغه تطور العلاقات بين أذربيجان والعالم العربي . إلا أن أذربيجان يزعجها دائما التقارب العربي مع أرمينيا التي هي في حركة ونشاط دائبين مع مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية في الدول العربية ، حيث تري أرمينيا أن تعزيز العلاقات مع العالم العربي وتوسيعها من أولويات السياسة الخارجية لأرمينيا .

كما توجد علاقات تاريخية ودبلوماسية وطيدة بين أذربيجان ومعظم الدول العربية والإسلامية . ولذلك فإن هذه الدول وما يربطها أيضاً من علاقات طيبة مع أرمينيا تمتد لعدة قرون ، وبشكل خاص مع كل من إيران وسوريا ولبنان ومصر ، فإنه بإمكان

منظمة التعاون الإسلامي ، وجامعة الدول العربية ، والدول السابقة الذكر بشكل خاص يمكنها أن تقوم بدور هام في النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " وذلك من خلال الوساطة من ناحية ، والضغط من ناحية أخري علي أرمينيا لتنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة بالمشكلة[1].

في المقابل يتمتع الأرمن في الدول العربية بموقع قوى وخاصة في لبنان وسوريا حيث توجد جاليات أرمينية كبيرة ، وهي ذات تأثير كبير في الحياة الاقتصادية لهذين البلدين وهو الأمر الذي جعل الرئيس السوري بشار الأسد يرفض خلال زيارة له لأذربيجان أن يزور مقابر الشهداء ، حيث المكان الذي دُفن فيه الجنود الأذربيجانيون الذين قُتلوا في الصراع مع أرمينيا على إقليم " قره باغ الجبلية " .

ونظراً لتلك العلاقات المتشعبة فإن الدول العربية والإسلامية عليها دور في عدم الاعتراف بدولة أرمينيا الثانية ، أو التي يطلق عليها اسم " **جمهورية قره باغ الجبلية** " التي تم الإعلام عنها من طرف الانفصاليين الأرمن ولم يعترف بها أحد حتي الآن وعلي الدول العربية والإسلامية أن تقر وتؤكد علي أن إقليم " قره باغ الجبلية " جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية أذربيجان ، وأنها تقع داخل حدود الأراضي الأذربيجانية المعترف بها دولياً.

تعمل منظمة التعاون الإسلامي علي وحدة وتضامن الدول الإسلامية ، وتسعى لتسوية النزاعات التي تواجهها الدول الأعضاء ، وتتخذ هيئاتها قرارات حول النزاعات والمشكلات التي تتعرض لها الدول الأعضاء ، ولذلك فقد أدانت المنظمة العدوان الأرميني علي أراضي أذربيجان لأول مرة بالقرار الصادر عن دورة اجتماع مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في كراتشي في أبريل 1993 ، وقد استبق ممثل أرمينيا القرار بالذهاب إلي كراتشي ضمن الوفد المصري[2] ليبلغ الرسالة

---

[1] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين 21 ، 22 – يناير ، أبريل 2007 .

[2] – أرمينيا ليست عضوا بمنظمة التعاون الإسلامي ، ولذلك ذهب ممثلها ضمن الوفد المصري ليبلغ رسالة الرئيس الأرميني ، التي يبرر فيها الاحتلال غير المشروع لأراضي أذربيجان ، استباقاً لقرار الإدانة من دول منظمة التعاون الإسلامي .

التي بعث بها الرئيس الأرميني " ليفون تير بتروسيان " إلي اجتماع وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي ، ورغم وصول الرسالة إلا أن المنظمة أصدرت قراراً يدين الاحتلال الأرميني لأراضي أذربيجان لأول مرة .

بعد اصدار منظمة التعاون الإسلامي قرارها بإدانة احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان سعت أرمينيا بعد ذلك لتقسيم الجبهة الإسلامية وإحداث فرقة بين دول المنظمة ، وذلك عندما تقدمت أرمينيا عن طريق وزير خارجيتها أثناء زيارته للقاهرة في عام 2005 بطلب انضمام أرمينيا عضو مراقب في جامعة الدول العربية ، وذلك للاستفادة من الانقسامات والتناقضات الموجودة بين بعض الدول العربية والدول الإسلامية غير العربية ضمن منظمة التعاون الإسلامي ، ولكن لم يتم قبول الطلب الأرميني في جامعة الدول العربية .

في ديسمبر عام 2004 قام الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف بجولة في بعض الدول العربية والإسلامية ، ناشد خلالها منظمة التعاون الإسلامي إلي التضامن في منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعدوان الأرميني علي أذربيجان ، ومن قناعة أذربيجان بدور منظمة التعاون الإسلامي ، عملت علي تعزيز مكانتها في المنظمة ، حيث استضافت المؤتمر التأسيسي لمنتدي الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي عام 2004 ، كما استضافت باكو مؤتمر وزراء خاجية دول المنظمة في صيف عام 2006 ، حيث تم إدانة الاحتلال الأرميني لأراضي " قره باغ الجبلية " **بالمادة الرابعة عشر** لإعلان باكو وتمت مطالبة أرمينيا بالانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي أذربيجان المحتلة بشكل غير قانوني ، كما تمت إدانة الاستغلال غير القانوني للاحتياطيات الطبيعية المتواجدة في الأراضي المحتلة ، واشعال الحرائق التي تضر بالثروات الطبيعية والنباتية في الإقليم المحتل .

واصلت منظمة التعاون الإسلامي جهودها ومساندتها لأذربيجان في مساعيها لتحرير أراضيها المحتلة ، والتنديد باستمرار الاحتلال الأرميني لأراضي اذربيجان ، في كل مؤتمرات القمة الإسلامية ، ففي مؤتمر القمة بالدوحة في 12 ، 13 نوفمبر 2000 ومؤتمر القمة في بتراجايا بماليزيا في 16 ، 17 أكتوبر 2003 ، تم تبني الوثائق التي

تطالب بانسحاب القوات المسلحة الأرمينية من أراضي أذربيجان المحتلة ، واحترام وحدة أراضي وسيادة أذربيجان ، وتطبيق **البند السابع** من ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الخاص بالتدابير المتعلقة بتهديد السلم والأمن الدوليين ، والإخلال بالأمن والأعمال العدوانية ، رداً علي عدم تنفيذ أرمينيا قرارات الأمم المتحدة حول انسحاب القوات الأرمينية من أراضي اذربيجان ، والاسترشاد بالمبادئ المقررة في قمة لشبونة في 2 ، 3 ديسمبر 1996 لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا حول تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " الذي تضمن وحدة الأراضي الأذربيجانية ، وتقديم أعلي درجة من الوضع القانوني للحكم الذاتي في إقليم " قره باغ الجبلية " مع استمرار تبعية الإقليم لأذربيجان وضمان الحرية والأمن لسكان الإقليم .

خلال مؤتمر القمة المنعقد في **داكار** العاصمة السنغالية يومي 13 ، 14 مارس 2008 ألقي إلمار محمد ياروف كلمة أذربيجان في المؤتمر ، وأعرب خلالها عن ارتياحه من تأييد الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لموقف أذربيجان العادل في النزاع مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، وناشد الدول الأعضاء إلي التصويت لصالح القرار الذي سوف يتم مناقشته في نفس اليوم في الجمعية العامة للامم المتحدة ، والذي تطالب أذربيجان فيه أرمينيا بالانسحاب من أراضيها المحتلة ، وبالفعل تم تبني القرار في المنظمة الدولية بتصويت الدول لصالح القرار حيث كانت أغلبية الدول الموافقة علي القرار أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي .

ومنذ انضمام أذربيجان إلي منظمة التعاون الإسلامي ، تبنت المنظمة النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية ، بالاهتمام ولم تدع فرصة إلا وطالبت بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي أكدت علي إنسحاب القوات الأرمينية من أراضي أذربيجان التي تحتلها واحترام وحدة وسيادة التراب الأذربيجاني ، وقد بدا ذلك واضحا في جميع البيانات الختامية والقرارات الصادة عن مؤتمرات القمة ، ومؤتمرات مجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي[1] .

---

[1] - انظر الملحق الخاص بمؤتمرات القمة لمنظمة التعاون الإسلامي .

• منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

منظمة دولية تضم في عضويتها 56 دولة ، هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و 54 دولة أوربية ، وتهدف إلي ضمان الأمن في منطقة أوروبا علي أساس السلطة الديمقراطية ، وقد أعلنت بعد مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء المنعقد يومي 5 ، 6 ديسمبر 1994 في بودابست ، أنه مع حلول يناير 1995 يتم تشكيل مؤسساتها الدائمة لتتحول إلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وقد انضمت أذربيجان للمنظمة في 30 يناير 1992 ، وتقوم مجموعة " مينسك " المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوساطة من إجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول أقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد عقدت المنظمة العديد من المؤتمرات واللقاءات بغية إيجاد تسوية سلمية للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية ، سواء علي مستوي المنظمة بشكل عام أو من خلال مجموعة " **مينسك** " المنبثقة عنها والمعنية بالنزاع بشكل مباشر ، ويمكن الحديث بشكل مختصر عن القرارات والوثائق التي افرزتها " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " علي النحو التالي :

المؤتمر الإضافي الأول لمجلس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

هلسنكي 24 مارس 1992

3 – أعرب الوزراء عن قلقهم الكبير بسبب التصعيد المتواصل للنزاع المسلح في " قره باغ الجبلية " وحولها ، والذي تزيد بسببه معاناة السكان ، ويرتفع عدد الضحايا ، وقد أجروا مناقشات واسعة حول طرق ايقاف النزاع ووسائله ، مشيرين إلي آثار ذلك علي الأمن الإقليمي والدولي ، وخاصة إذا استمر النزاع واتسع نطاقه ، ودعوا جميع الأطراف إلي التوقف .

4 – دعا الوزراء مجدداً وبشكل قاطع ، إلي الوقف الفوري والفعال لإطلاق النار في ظل مشاركة فعالة في تنفيذه من قبل قادة الوحدات والمسئولين في المنظمة ، ووجهوا نداءهم إلي إعادة توفير أجواء الثقة والظروف من أجل حوار بناء ، بما فيه وقف اتخاذ إجراءات تتمثل في الضغوط الاقتصادية والسياسية .

5 – قام الوزراء باستعراض النشاط الجاري في إطار " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، وايدوا بشكل عام القرارات المتخذة من قبل لجنة كبار الموظفين ، وأعربوا عن امتنانهم وتقديرهم للرئيس الفاعل لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " علي الخطوات المتخذة في هذا المجال ، كما أعربوا عن استعدادهم لتقديم كل المساعدة الممكنة في حال الحاجة إليها .

6 – رحب الوزراء بالمساعي المكملة لبعضها البعض والمبذولة من قبل المجتمع الأوروبي والدول الأعضاء فيه والدول الأعضاء في " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " والدول الأعضاء في مجلس تعاون دول الحلف الأطلسي ، وبصفة خاصة المساعي المبذولة من قبل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في هذا المجال ، وطلبوا من الرئيس الفاعل في " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " بأن يقيم علاقات وطيدة في هذا السياق مع منظمة الأمم المتحدة وأن ينظم عملية تبادل المعلومات معها .

واتفق الوزراء علي أن " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " يجب أن تمارس دوراً مهماً في قضية تطوير العلملية السلمية لحل هذا النزاع ، كما اتفقوا علي أن الأوضاع

في " قره باغ الجبلية " وما حولها تتطلب نشاطات لاحقة من قبل اجتماع " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

7 – كلف الوزراء الرئيس الفاعل لمجلس وزراء " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " السيد " **ايرجي دينستيسرو** " بزيارة المنطقة في القريب العاجل لأجل المساهمة في التوصل إلي وقف فعال لإطلاق النار والحفاظ عليه وإيجاد أطر للتسوية والتعاون في أوروبا .

8 – أعرب الوزراء عن اقتناعهم الراسخ في أن المؤتمر الخاص حول " قره باغ الجبلية " تحت رعاية " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " سوف يؤمن تأسيس ندوة دائمة النشاط للمفاوضات بهدف التسوية السلمية للنزاع علي أساس مبادئ وتعهدات وأحكام " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، وبهذه المناسبة طلب الوزراء إلي الرئيس الفاعل لمجلس وزراء اجتماع " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " بعقد مثل هذا المؤتمر في أسرع وقت ممكن .

9 – وإلي جانب ذلك ، اتفق الوزراء علي أن تكون الدول المشاركة في هذا المؤتمر الذي سيعقد في مدينة " **مينسك** " هم : **أذربيجان** ، **أرمينيا** ، **روسيا الاتحادية** ، **روسيا البيضاء** ، **الولايات المتحدة** ، **ألمانيا** ، **تركيا** ، **جمهورية التشيك** ، **سوفاكيا** ، **السويد** أما الممثلون المنتخبون وغيرهم من ممثلي " قره باغ الجبلية " فسوف يتم دعوتهم إلي المشاركة في المؤتمر من قبل رئيسه باعتبارهم أطرافاً معنيين ، وذلك بعد التشاور مع الدول المشاركة في المؤتمر ، كما أن الرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " سوف يعين رئيس المؤتمر الخاص بـ " قره باغ الجبلية " **تحت رعاية** " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " .

10 – دعا الوزراء بإصرار كافة الدول الأعضاء في " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** وجميع الأطراف المعنية إلي اتخاذ خطوات ضرورية لأجل أن تقدم المساعدات الإنسانية إلي جميع من يحتاجون إليها مع استخدام وسائل سريعة وفعالة بما فيها الممرات الآمنة تحت المراقبة الدولية .

11 – أخذ الوزراء بعين الاعتبار تعهدات أذربيجان وأرمينيا بدعمهما الكامل لبعثة الرئيس الفاعل لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " والعاملة في هذه المنطقة وللنشاطات الأخري التي تم الاتفاق بشأنها في مجلس المنظمة ، ويدعون كلا البلدين إلي التنفيذ الفعال لهذه التعهدات بهدف الوصول إلي تسوية سلمية وطيدة .

مؤتمر القمة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا

بودابست : 5، 6 ديسمبر 1994

مؤتمر القمة الرابع لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي عُقد في " **بودابست** " يومي 6 ، 7 ديسمبر 1994 ، حيث شارك رؤساء الدول والحكومات من 50 دولة أوروبية إلي جانب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وقد اتخذت في مؤتمر " بودابست " خطوات هامة في اتجاه تحويل " **مجلس الأمن والتعاون في أوروبا** " إلي منظمة ، حملت نفس الاسم " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، بعد إنشاء مؤسساتها المختصة ، كما تم في قمة " **بودابست** " اتخاذ قرارات هامة بشأن النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " جاءت علي النحو التالي :

1 – أعرب الدول الأعضاء عن أسفها بسبب مواصلة النزاع وآثاره المأساوية ، مرحبة بتأكيد طرفي النزاع علي الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 12 مايو 1994 بفضل مساعي وساطة روسيا الاتحادية بالتعاون مع مجموعة " **مينسك** " المنبثقة عن " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، وأكدت علي مناصرتها للقرارات المعنية لمجلس الأمن الدولي ، ورحبت بتأييد المسار السياسي لمساعي " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " الموجهة نحو التسوية السلمية للنزاع ، ومن أجل ذلك دعت أطراف النزاع إلي بدء محادثات أكثر تكثيفاً حول المسائل الجوهرية ، بما فيها الاتصالات المباشرة ، وبهذا الشأن أعربت الدول عن جهودها الحثيثة في تنشيط المساعي المبذولة من قبل " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " واسهاماته ، وأيدت كل التأييد نشاط الوساطة لمجموعة " **مينسك** " التابعة لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وأعربت كذلك عن الامتنان للدور الحاسم لروسيا الاتحادية والمساعي الفردية للدول الأعضاء في مجموعة " **مينسك** " ، واتفقت علي تنسيق كافة الجهود والمساعي في إطار " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

2 – ولهذه الغاية ، كلفت الدول الرئيس الفاعل بأن يعين في أسرع وقت ممكن رؤساء مشاركين في مجموعة " **مينسك** " وذلك علي أساس المشاورات مع الدول الأعضاء لأجل التنسق الكامل بين مختلف نشاطات الوساطة والمحادثات ، وسيرأس الرؤساء

المشاركون لقاءات مكثفة بشكل جماعي ، مسترشدين في مساعيهم في المحادثات بمبادئ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " بوثيقة الانتداب الموثقة ، وبرفعون تقاريرهم إلي الرئيس الفاعل ، كما أنهم سيرفعون إلي المجلس الدائم معلوماتهم عن سير نشاطهم بشكل منتظم .

3 – أنها كلفت ، كخطوة أولي في إطار هذه المساعي الرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " باتخاذ خطوات في ظل دعم روسيا الاتحادية والدول المنفردة الأخري الأعضاء في مجموعة " **مينسك** " والتعاون معها ، من أجل الاسهام والتنسيق حول الاتفاقات القائمة بشأن وقف إطلاق النار ، وبالاعتماد علي التقدم الذي تم التوصل إليه قبل ذلك ، في سير نشاط الوساطة ، والشروع الفوري في المحادثات بهدف عقد اتفاقية سياسية حول وقف النزاع المسلح ، إذ أن تنفيذها سوف يزيل الآثار الأساسية للنزاع بالنسبة إلي كافة الأطراف ، وسيساعد علي عقد مؤتمر " **مينسك** " ، كما طلبت الدول الأعضاء من الرؤساء المشاركين في مؤتمر " **مينسك** " بمواصلة العمل المشترك مع أطراف النزاع في اتجاه تنفيذ إجراءات لاحقة لتعزيز الثقة وخاصة في المجال الإنساني وأشارت إلي ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء سواء بشكل فردي أو في إطار المنظمات الدولية المعنية ، إجراءات لتقديم مساعدات إنسانية لسكان هذه المنطقة ، وخاصة ما يتعلق بتخفيف الأوضاع البائسة للاجئين .

4 – اتفقت الدول الأعضاء علي أن التوصل إلي الاتفاقية المذكورة أعلاه ، من وجهة نظر أطراف النزاع ، كما يمكن أيضاً المساعدة علي نشر قوات حفظ السلام متعددة الجنسيات كعنصر مهم لتحقيق هذه الاتفاقية علي وجه التحديد ، وأعلنت عن استعدادها السياسي إرسال قوات حفظ السلام تحت مظلة " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " إلي المنطقة فور اتخاذ قرار بذلك من مجلس الأمن الدولي ، وبعد توصل الجانبين إلي اتفاقية بشأن وقف النزاع المسلح ، لقد اقترحت الدول الأعضاء علي الرئيس الفاعل أن يقوم في أسرع وقت ممكن ، بصياغة خطة خاصة بإنشار وتركيب ونشاط مثل هذه القوات التي يمكن أن تشكل بموجب أحكام **الباب الثالث** لوثيقة **هلسنكي** لعام 1992

وطبقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وسوف يعتمد الرئيس الفاعل في هذا النشاط علي مساعدة الرؤساء المشاركين بمؤتمر ومجموعة " **مينسك** " ودعم الأمين العام ، بعد مشاورات مناسبة سوف يشكل الرئيس الفاعل في فيينا ، مجموعة للتخطيط علي مستوي عالٍ من أجل معالجة التوصيات الخاصة بحجم وطبيعة هذه القوات وقياداتها وإدارتها وتأمينها فنياً ومادياً ، وتوزيع الوحدات والموارد المعنية ، وكذلك قواعد استخدام القوات والاتفاقيات مع الدول المرسلة للقوات ، إلي جانب أمور أخري ، كما أن الرئيس الفاعل سوف يتوجه إلي منظمة الأمم المتحدة للحصول علي المساعدة الفنية والاستشارية من الخبراء التي أعربت المنظمة عن استعدادها لتقديمها ، وسيسعي نحو الحصول علي التأييد السياسي طويل الأمد من قبل مجلس الأمن الدولي بشأن النشر المحتمل لقوات حفظ السلام لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** "

5 – علي أساس مثل هذا العمل التحضيري وبموجب أحكام **الباب الثالث** لوثيقة **هلسنكي** لعام 1992 ، وبعد عقد اتفاقية بين الطرفين وتوجيههما طلباً رسمياً إلي الرئيس الفاعل بواسطة الرؤساء المشاركين لمؤتمر " **مينسك** " سوف يتخذ المجلس الدائم قراراً بشأن تنفيذ عملية حفظ السلام لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** "

المؤتمر الخامس لمجلس الوزراء لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بودابست 8 ديسمبر 1995

مجلس الوزراء :

1 – يؤكد علي أن عملية " **مينسك** " لـــ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبـــا** " تبقـــي هيئة وحيدة لتسوية نزاع " قره باغ الجبلية " .

2 – يرحب بعزم طرفي النزاع علي الرعاية المستقبلية لوقف إطلاق النار الـــذي تـــم إقراره في 12 مايو 1994 .

3 – يدعو الطرفين إلي الإطلاق الفوري لسراح جميع أســـري الحـــرب والأشـــخاص الموقوفين بسبب النزاع ، وتأمين دخول المنظمة الدولية للـــصليب الأحمـــر والهـــلال الأحمر إلي جميع الموقوفين .

4 – يؤيد مساعي الرؤساء المشاركين في مؤتمر " **مينسك** " من اجل التوصل ، بدون أي تأجيل ، وبالتنسيق مع الرئيس الفاعل إلي اتفاقية سياسية حول ايقاف النزاع المسلح

5 – إن تنفيذ مثل هذه الاتفاقية سيزيل الآثار الرئيسية للنزاع بالنسبة إلي كافة الأطراف وسيسمح بعقد مؤتمر " **مينسك** " في أسرع وقت ممكن ، كما أن التوقيـــع علـــي هـــذه الاتفاقية سوف يوجد ظروفاً لإقرار المجلس الدائم قراراً بشأن نشر قوات حفظ الـــسلام لـــ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " وذلك بموجب التوصيات القيمـــة لمجموعـــة التخطيط ذات المستوي العالي التي يجب أن تواصل أعمالها .

6 – يرحب بنوايا الأطراف وعزيمتهم القوية علي التنسيق مع الرؤساء المشاركين إقامة اتصالات مباشرة بهدف التوصل إلي اتفاق بشأن مبادئ تسوية النزاع ، ويدعو بإصرار إلي العمل بذلك في أسرع وقت ممكن .

7 – يأخذ بعين الاعتبار استعداد الطرفين للنظر في المسائل الأساسية بهدف التوصـــل العاجل إلي تحقيق تنازلات .

مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

لشبونة 2، 3 ديسمبر 1996

في هذا المؤتمر تم تبني بيان عن رئيس " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " يعكـــس مبادئ تسوية النزاع الأرميني الأذربيجاني حول " قره باغ الجبلية " ، والذي أيدتـــه **53** دولة عضو في المنظمة ، وتشمل مبادي التسوية التي جاءت في البيان وحدة أراضـــي كل من أذربيجان وأرمينيا ، وتقديم أعلي درجة من الوضع القانوني للحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " مع تبعيته لجمهورية أذربيجان ، وضمان الأمن والسلم لسكان " قره باغ الجبلية " ، لكن أرمينيا رفضت هذا البيان وما جاء فيه ، ورفضت الاقتراحات التي قدمتها مجموعة " مينسك " لتسوية النزاع علي أساس هذه المبادئ وقد جاء البيان علي النحو التالي :

وثيقة لشبونة لعام 1996

الملحق رقم 1

بيان الرئيس الفاعل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

كما هو معلوم لدي الجميع ، فإنه لم يكن من الممكن التوصل إلي تقدم في النواع حول " قره باغ الجبلية " ، والمسألة المرتبطة بسلامة أراضي جمهورية أذربيجان خلال العامين الأخيرين .

إنني أشير بأسف إلي المساعي المبذولة من قبل الرؤساء المشاركين في مؤتمر " مينسك " والموجهة نحو التوصل إلي التوفيق بين آراء الجانبين بخصوص مبادئ التسوية ، لم تكلل بأي نجاح ، ولقد اقترح الرؤساء المشاركون في مجموعة " مينسك " ثلاثة مبادئ كان يجب أن تشكل جزءاً من تسوية نزاع " قره باغ الجبلية "

وتؤيد كافة الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " هذه المبادئ والتي جاءت علي النحو التالي :

1 – سلامة أراضي جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان .

2 – الوضع القانوني لإقليم " قره باغ الجبلية " المحدد في الاتفاقية المعتمد علي تقرير المصير الذي يمنح " قره باغ الجبلية " أعلي مستوي الإدارة الذاتية في تركيبة جمهورية أذربيجان .

3 – الأمن المضمون لإقليم " قره باغ الجبلية " وجميع سكانها بما فيه التعهدات المشتركة بتأمين رعاية أحكام التسوية من قبل جميع الأطراف .

لإنني أسجل ببالغ الأسف بأن دولة واحدة عضوة فقط لم توافق علي ذلك في إشارة إلي أرمينيا ، في حين أيدت هذه المبادئ جميع الدول الأعضاء الأخري .

وسينضم هذا البيان إلي وثائق لقاء القمة في لشبونة .

مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

18 ، 19 نوفمبر 1999

وثيقة اسطنبول عام 1999

بيان لقاء القمة

لقد تسلمنا تقرير الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الظروف الناشئة والأحداث الأخيرة بسبب النزاع في " قره باغ الجبلية " ونقدر مساعيهم إيجابياً ، ويسرنا بشكل خاص الحوار الفعال بين الرئيسين الأذربيجاني والأرميني ، فقد أنشأت لقاءاتهما المنتظمة ظروفاً لإعطاء الديناميكية لعملية البحث عن الحل السلمي الشامل لهذه القضية .

إننا نؤيد كل التأييد هذا الحوار وندعو إلي مواصلته ، آملين في استئناف المحادثات في إطار مجموعة " مينسك " ، وفي الوقت نفسه نؤكد علي أن " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، ومجموعة " مينسك " التابعة لها يظلان أكثر تشكيلة مناسبة للبحث عن التسوية ، وهم مستعدون للإسهام في الدفع بالعملية السلمية إلي الأمام وتحقيقها مستقبلاً ، وذلك عن طريق تقديم كافة المساعدات الضرورية للطرفين .

المؤتمر التاسع لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بوخارست 3 ، 4 ديسمبر 2001

القرار رقم 2

بيان مجلس الوزراء

إننا نعرب عن القلق الكبير في أنه بالرغم من تفعيل الحوار بين الجانبين والتأييد الفعال من الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " ، لم يتم التوصل إلي تسوية للتراع في " قره باغ الجبلية " ، ونؤكد من جديد علي أن التسوية العاجلة لهذا التراع المزمن سوف يساعد علي السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

إننا نعلن مجدداً أهمية مواصلة الحوار السلمي ، وندعو الجانبين إلي مواصلة المساعي للتسوية العاجلة للتراع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعاييره ، وإننا نشجع الجانبين علي النظر في إجراءات إضافية لتساعد علي تعزيز الثقة والاعتماد المشترك بما فيه تحرير أسري الحرب .

نرحب باتفاق الجانبين علي وقف إطلاق النار هذا ، والتوصل إلي التسوية السلمية الشاملة ، ونشجع الطرفين علي مواصلة مساعيهما من خلال الدعم الفعال للرؤساء المشاركين .

المؤتمر العاشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

بورتو 6 ، 7 ديسمبر 2002

القرار رقم 4

بيان مجلس الوزراء

إننا كما نحن في السابق ، قلقون جدا بسبب عدم حدوث تقدم في تسوية التراع حول " قره باغ الجبلية ، وبالرغم من تفعيل الحوار بين الجانبين والدعم الفعال من جانب الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لم يتم التوصل إلي تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " ونؤكد مجدداً علي التسوية العاجلة لهذا التراع المزمن الذي سوف يساعد علي السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

نعلن من جديد عن أهمية مواصلة الحوار السلمي ، وندعو الجانبين إلي مواصلة المساعي الجدية للتسوية العاجلة للتراع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعاييره ، ونشجع الجانبين علي النظر في إجراءات إضافية لتساعد علي تعزيز الثقة والتعاون المشترك .

إننا نرحب بموافقة الجانبين علي وقف إطلاق النار ، والتوصل إلي التسوية السلمية الشاملة ، ونرحب تحديداً باللقاءات المتواصلة للرئيسين الأرميني والأذربيجاني وممثليهما وإننا نشجع الطرفين علي مواصلة مساعيهما من خلال الدعم الفعال للرؤساء المشاركين الموجهة نحو التوصل إلي تسوية شاملة وعادلة .

المؤتمر الحادي عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

ماستريخت 1 ، 2 ديسمبر 2003

مثلما هو الحال سابقاً ، فإن الوزراء قلقون كل القلق علي فشل المحاولات الرامية إلي التوصل إلي تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " ، وهم يؤكدون مجدداً علي اقتناعهم في أن التسوية الفورية لهذا النزاع المزمن سوف تساعد علي إقامة السلام والأمن والاستقرار والتعاون في جنوب القوقاز .

يشير الوزراء من جديد إلي ضرورة إعطاء دفعة جديدة للحوار السلمي ، ويدعو الجانبين إلي مضاعفة مساعيهما الرامية إلي التسوية العاجلة للنزاع علي قاعدة مبادئ القانون الدولي ومعاييره ، ويدعو الجانبين إلي النظر في اتخاذ إجراءات إضافية للمساعدة علي تعزيز الثقة والتعاون المشترك .

يرحب الوزراء بموافقة الجانبين علي الاتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار والتوصل إلي الاتفاقية السلمية الشاملة ، والآن عندما نتهت الانتخابات الرئاسية في كل من أذربيجان وأرمينيا ظهرت امكانيات جديدة للتوصل إلي تقدم في المحادثات ، ولذلك يدعو الوزراء بإصرار الجانبين إلي استئناف بذل مساعيهما الرامية إلي التوصل إلي تسوية سلمية عادلة وشاملة ، وذلك في أسرع وقت ممكن ، وفي ظل التأييد الفعال للرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " .

المؤتمر الثاني عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

صوفيا 6 ، 7 ديسمبر 2004

بيان مجلس الوزراء بشأن نزاع " قره باغ الجبلية "

إننا نرحب بالتقدم الحاصل في عام 2004 في مجال تسوية نزاع " قره باغ الجبلية " وخاصة باللقاءات الثلاث التي تمت بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا تحت رعاية الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، كما نرحب بإيجاد ما يسمي بعملية " براغ " التي في إطارها تمكن وزيرا خارجية كلا الجانبين خلال أربعة لقاءات من انجاز معالجة منهجية لكافة جوانب التسوية اللاحقة ، ونشير إلي أنه تطويراً لنتائج " عملية براغ " ، تقدم الرؤساء المشاركون لمجموعة " مينسك " في شهر سبتمبر لكلا الرئيسين في مدينة أستانا ، وثيقة إطار قادرة علي أن تكون أساساً للتسوية ، إننا ندعو رئيسي أرمينيا وأذربيجان إلي أخذ هذه الوثيقة الإطار بعين الاعتبار ، ومواصلة العمل علي أساسها لاحقاً ، كما ندعو بإصرار الجانبين إلي مضاعفة المساعي الموجهة نحو التسوية السلمية السريعة للنزاع حول " قره باغ الجبلية " في إطار مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

المؤتمر الثالث عشر لوزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

ليوبليانا 5 ، 6 ديسمبر 2005

بيان مجلس الوزراء بشأن نزاع " قره باغ الجبلية "

إننا نسجل بارتياح التقدم الحاصل في المحادثات الخاصة بالنزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية " خلال عام 2005 في إطار " عملية براغ " ، وخاصة اللقاءين الذين تما بين رئيسي جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا في مدينتي " وراسو " ، " قازان " تحت رعاية الرؤساء المشاركين في مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " ، ونعتقد أن الجانبين قد وصلا الآن إلي مرحلة يمكن من خلالها الانتقال من محادثات إلي قرارات ، وأن هناك إمكانيات واقعية للتوصل إلي استغلال الإمكانيات المتوفرة حالياً للتوصل العام القادم إلي تقدم ملحوظ في تسوية النزاع في إطار عملية " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " .

•المجلس الأوروبي:

منظمة دولية تضم في عضويتها 47 دولة ، أنشئت بمقتضي معاهدة لندن في 5 مايو 1949 ، وتهدف إلي انشاء علاقات وثيقة فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق أفكار ومبادئ الدول الأعضاء ، والمساعدة إلي تحويل أوروبا إلي بيئة ديمقراطية يتوافر فيها الأمن والديمقراطية وحقوق الانسان ، وانضمت أذربيجان إلي عضوية المنظمة في 25 يناير 2001 ، وقد كان للمجلس الأوروبي اسهاماته في ايجاد تسوية للنزاع في إقليم " قره باغ الجبلية " من خلال :

القرار رقم 1416 (2004) [1]

حول النزاع في " قره باغ الجبلية "

1 – تعرب الجمعية البرلمانية عن أسفها بأنه ، وبالرغم من مرور عشر سنوات علي بدء العملية العسكرية ، يبقي النزاع في إقليم " قره باغ الجبلية " بدون أي حل ، كما أن مئات الآلاف من الناس يعيشون في أوضاع الحاجة والتشرد ، وأن جزءاً كبيراً من أراضي أذربيجان مازال محتلاً حتي الآن من قبل القوات الأرمينية ، وأن القوات الانفصالية ما تزال تمارس رقابتها وسيطرتها علي إقليم " قره باغ الجبلية " .

2 – تعرب الجمعية عن قلقها إزاء مخلفات الأعمال العسكرية والصدامات العرقية التي كانت منتشرة قبلها ، فقد أدت إلي إنشاء مناطق مأهولة بممثلي عرق واحد فقط ، ويمكن وصف ذلك بالمفهوم المخيف " **التصفية العرقية** " ، وتؤكد الجمعية مجدداً علي أن الاستقلال وانفصال الأراضي الإقليمية عن الدولة يمكن أن يتم فقط عن طريق العملية الشرعية والسلمية المعتمدة علي التأييد الديمقراطي لسكان هذه الأراضي ، وليست نتيجة للنزاع المسلح الذي يسبب التشريد علي أرضية عرقية وإلحاق هذه الأراضي فعلياً بدولة أخري . وتشير الجمعية إلي أن احتلال أراض أجنبية من طرف دولة عضو إنما يعد انتهاك لتعهدات هذه الدولة باعتبارها عضوة في المجلس الأوروبي ، وتؤكد من جديد

علي حقوق الأشخاص المشردين من منطقة النزاع في العودة الآمنة والكريمة إلي بيوتهم .

3 – تستند الجمعية علي قرارات مجلس الأمن الدولي رقم **822** الصادر في **30** أبريل **1993** ، **853** الصادر في **29** يونيو **1993** ، **874** الصادر في **14** أكتوبر **1993** ، **884** الصادر في **12** نوفمبر **1993** ، وتدعو الأطراف المعنية إلي تنفيذها ، وخاصة إلي التحفظ علي أي أعمال عسكرية ، وسحب القوات المسلحة من كافة الأراضي المحتلة وتنضم الجمعية كذلك إلي المطالب الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم **853** وبالتالي تدعو جميع الدول الأعضاء إلي التحفظ علي تصدير أي نوع من الأسلحة والعتاد العسكري الذي من شأنه أن يؤدي إلي تصعيد النزاع أو مواصلة الاحتلال .

4 – تذكر الجمعية بأن أرمينيا ، شأنها شأن أذربيجان أخذت علي عاتقها ، لدي التحاقها بعضوية المجلس الأوروبي في يناير **2001** تعهدات باستخدام وسائل سلمية فقط لتسوية النزاع والتحفظ علي أي تهديد باستخدام القوة ضد دولة مجاورة ، وفي الوقت نفسه تعهدت أرمينيا باستخدام نفوذها الكبير علي السلطة الحاكمة في " قره باغ الجبلية " بهدف المساهمة في حل النزاع ، وتدعو الجمعية الحكومتين إلي تنفيذ تعهداتهما والتحفظ تجاه استخدام القوات المسلحة ضد بعضهما البعض والدعاية إلي الأعمال العسكرية .

5 – تذكر الجمعية كذلك بأن مجلس الوزراء لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " وافق في مارس **1992** هلسنكي علي عقد مؤتمر في " **مينسك** " لأجل ضمان استمرار المحادثات بهدف التسوية السلمية للنزاع ، واتفقت كلاً من **أذربيجان** ، **أرمينيا** ، **روسيا البضاء** ، **روسيا الاتحادية** ، **الولايات المتحدة** ، **ألمانيا** ، **جمهورية التشيك** ، **سلوفاكيا** **إيطاليا** ، **فرنسا** ، **السويد** ، **تركيا** ، في ذلك الوقت علي المشاركة في المؤتمر المذكور وتدعو الجمعية هذه الدول إلي تفعيل مساعيها للتوصل إلي تسوية سلمية حول النزاع وتحث وفودها الوطنية في الجمعية إلي رفع تقارير سنوية حول نشاطات حكوماتها في هذا المجال ، وبهذا الهدف ترجو الجمعية من مكتبها بتأسيس لجنة تضم إلي عضويتها إلي جانب الوفود الوطنية أشخاص آخرين ، وروؤساء الوفود الوطنية .

6 – تقدر الجمعية حق التقدير لمساعي الهامة للرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " والممثل الشخصي للرئيس الفاعل لـ " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " وخاصة التوصل إلي وقف إطلاق النار في مايو **1994** ، والتحقيق الميداني للالتزام به ومراعاته منذ الإعلان عنه ، وتدعو الجمعية الرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " إلي اتخاذ إجراءات عاجلة للإسراع في محادثات بهدف عقد اتفاقية سياسية لإيقاف النزاع المسلح الذي سوف يزيل الآثار الأساسية له بالنسبة إلي كافة الأطراف ، وسيمكن من عقد مؤتمر " **مينسك** " ، وتدعو الجمعية أرمينيا وأذربيجان إلي استثمار عملية " **مينسك** " لـ " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " وتقديم مقترحاتهما البناءة الخاصة بالتسوية السلمية للنزاع علي أساس مبادئ القانون الدولي ومعاييره ذات الصلة .

7 – تذكر الجمعية بأن أرمينيا وأذربيجان هما الجهتان اللتان وقعتا علي ميثاق منظمة الأمم المتحدةوبموجب الفصل الأول من مادته الثالثةوالتسعين أصبحتا شركاء في ميثاق المحكمة الدولية،ونتيجة لذلك تفترض الجمعيةبأن تنظر أرمينيا وأذربيجانفي حالة فشل المحادثات الجارية بمساهمة الرؤساء المشاركين في مجموعة " **مينسك** " في أمكانية اللجوء إلي المحكمة الدولية بموجب الجزء الأول من مادة ميثاقها السادسة والثلاثين .

8 – تدعو الجمعية أرمينيا وأذربيجان إلي المساهمة في المصالحة السياسية فيما بينهما عن طريق تطوير التعاونالبرلماني الثنائي في إطار الجمعية،وفي إطار ندوات أخري مثل لقاءاترؤساء برلماناتدول القوقاز الأربع،وتوصي الجمعية بأن يجتمع وفدا البلدين خلال كل دورة من الجمعية البرلمانية للنظر في التقدم الحاصل في هذه المصالحة .

9 – تدعو الجمعية حكومة أذربيجان إلي إقامة صلات مع الممثلين السياسيين لكلا الجاليتين من إقليم " قره باغ الجبلية " وبدون شروط مسبقة ، بهدف مناقشة وضعه القانوني المستقبلي ، والجمعية مستعدة لتوفير الظروف الملائمة لمثل هذه الصلات في ستراسبورج ، مذكرة بأنها قامت بذلك سابقاً في شكل استماع برلماني بمشاركة الأرمن.

10 – بالاستناد إلي توصيتها رقم 1570 (2002) بشأن اللاجئين والمشردين في **أذربيجان وأرمينيا وجورجيا** ، تدعو الجمعية كافة الدول الأعضاء والدول المراقبة إلي تقديم المساعدات الانسانية والعون لمئات الآلاف من المشردين بسبب الأعمال العسكرية وتشريد الأشخاص ذوي الأصول الأذربيجانية من أرمينيا .

11 – تستنكر الجمعية أي تعبير عن البغض في وسائل الإعلام الأرمينية والأذربيجانية وتدعو أرمينيا وأذربيجان إلي الإسهام في المصالحة واتخاذ إجراءات لدعم الثقة والتفاهم المشترك بين شعوبهما عبر المدارس والجامعات ووسائل الإعلام الجماهيرية وبدون هذه المصالحة فإن البغض وعدم الثقة سيعيقان الاستقرار في الإقليم ، ويمكن أن يؤدي إلي أعمال عنف جديدة ، ومن المؤكد أن أي تسوية ثابتة يجب أن تسبقها مثل هذه المصالحة التي يمكن أن تشكل أساسها المتين .

12 – تدعو الجمعية الأمين العام للمجلس الأوروبي إلي وضع خطة عمل لتقديم دعم خاص لأرمينيا وأذربيجان بهدف تفعيل عملية المصالحة المشتركة ، وأخذ هذا القرار بعين الاعتبار أثناء اختيار الأنشطة المناسبة الخاصة بأرمينيا وأذربيجان .

13 – تدعو الجمعية برلمانات السلطات المحلية والإقليمية للمجلس الأوروبي إلي تقديم المساعدة لممثلي السلطات المحلية المنتخبة في أرمينيا وأذربيجان في مجال إقامة العلاقات الثنائية والتعاون الإقليمي .

14– تنوي الجمعية دراسة الآليات القائمة لتسوية النزاعات في إطار المجلس الأوروبي وخاصة الميثاق الأوروبي للتسوية السلمية للخلافات بهدف تأمين الدول الأعضاء بآليات مناسبة أكثر للتسوية السلمية للنزاعات الثنائيةوالخلافات الداخلية التي تشمل الجاليات أو السلطات المحليةأو الإقليميةالتي يمكنأن تشكل خطرأعلي حقوق الإنسانوالاستقرار والسلام

15 – تنوي الجمعية مواصلة أعمال المراقبة الميدانية لسير عملية حل هذا النزاع بشكل منتظم وقررت أن تعيد مناقشة هذه المسألة في سير الدور الأول من دورتها في عام 2006 [1].

[1] – التقرير 10364 – تقرير لجنة الشئون السياسية – المقرر السيد / أتكينسون – الجلسلة المسائية للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي – 25 يناير 2005 .

• رابطة كومنولث الدول المستقلة :

يثير مناقشة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " حساسية كبيرة بين دول رابطة كومنولث الدول المستقلة ، ولذلك لم يحظي ذلك النزاع بجانب كبير من اهتمامات دول الرابطة ، ولذلك لم يصدر عن رابطة كومنولث الدول المستقلة سوي بيان وحيد يتعلق بالنزاع حول " قره باغ الجبلية " صدر عن مجلس رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة في 15 أبريل 1994[1] .

تلك الحساسية التي تتخوف منها دول رابطة كومنولث الدول المستقلة تتعلق بالعديد من المشكلات العرقية والقومية المنتشرة في كثير من الدول الأعضاء ، وهذا ما يجعل فتح باب المناقشات حول النزاع في إقليم " قره باغ الجبلية " مثيرا للحساسية السياسية خوفاً من إثارة القوميات الأخري .

فرابطة " **دول كومنولث الدول المستقلة** " ، تتحاشي الدخول في عمق المشكلة بين أذربيجان وأرمينيا حول " قره باغ الجبلية " لحلها ، لأن هناك الكثير من المشاكل المماثلة ضمن دول الكومنولث ، وضمن روسيا علي وجه التحديد ، حيث توجد مشاكل " **كريميا** " ، " **تتارستان** " ، " **الشيشان** " ، " **الإنغوش** " ، وأن حل هذه المشاكل العرقية يعني إحداث تغيير كبير في الجغرافيا السياسية للدول الأعضاء ، وهذا ما **تعتبره** " **دول كومنولث الدول المستقلة** " غير مسموح له حالياً ، لذلك فإن الطرفان يختلفان في الوسطاء الذين سيقبلان بهم ، فكل دولة من الدول سوف يكون توجهاتها بما يتناسب مع المشكلة القائمة علي أراضيها .

ورغم عدم الاهتمام المباشر من رابطة كومنولث الدول المستقلة بالنزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " . إلا أن الرابطة تساهم بوجود 1800 من جنود اتحاد الكومنولث علي الحد الفاصل لإطلاق النار وكان ذلك بضغط من روسيا ، إلا أن

[1] – المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة – العدد 14 – مينسك 1994 – ص 154 .

الانتهاكات الأرمينية تتم دون مجرد إدانة[1] ، ورغم ذلك فإن الوثائق والقرارات الصادرة عن الرابطة تضع أسساً عامة لمعالجة ذلك النزاع ، حيث تشير وثائق " رابطة كومنولث الدول المستقلة " بشكل واضح إلي الدور الذي تقوم به أرمينيا في النزاع حول " قره باغ الجبلية " ، وأنها هي التي صنعت تلك الأزمة بتدخلها المباشر في شئون دولة مجاورة ، واحتلالها خمس مساحتها ، وتحريضها للقومية الأرمينية الانفصالية ، الأمر الذي يعرض ليس أمن وسلامة جمهورية أذربيجان للخطر ، بل أمن وسلامة واستقرار العديد من الدول ، وأمن المنطقة بصفة عامة للخطر .

عندما وقعت أرمينيا علي البيان الخاص بمراعاة السيادة وسلامة أراضي الدول الأعضاء المستقلة في رابطة كومنولث الدول المستقلة عام 1995 ، كان ذلك اعترافاً صريحاً **بالمادتين السابعة والثامنة** في البيان ، واللتان تتحدثان عن مكافحة ظاهرة " **الانفصالية** " القومية المتطرفة ، وعدم تأييد دول الرابطة للحركات والتيارات الانفصالية علي أراضي الدول الآخري الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة وذلك علي النحو التالي :

المادة السابعة : بموجب التشريعات الوطنية والأحكام الدولية سوف تتخذ الدول المشاركة في رابطة كومنولث الدول المستقلة إجراءات علي أراضيها ترمي إلي وضع حد لكافة مظاهر **الانفصالية والقومية المتطرفة والسوفينية والفاشية** ، وهي ستساعد علي تسليط الأضواء علي العمليات الاجتماعية السياسية في الدول الأخري الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة .

المادة الثامنة : تتعهد الدول بعدم تأييدها للحركات والتيارات الانفصالية علي أراضي الدول الأخري في رابطة كومنولث الدول المستقلة ، وكذلك الأنظمة الانفصالية في حالة ظهورها ، كما تتعهد بعدم إقامة علاقات سياسية واقتصادية أو أي ماعلاقات أخري وعدم السماح باستخدام أراضي الدول الأعضاء والطرق ووسائل المواصلات بها من

[1] - **أذربيجان بين جذورها الشرقية والضغوطات الغربية - د . الصفصافي أحمد القطوري - مجلة شئون الشرق الأوسط - العدد الثامن عشر - أبريل 2006 .**

قبل مثل هذه التيارات والأنظمة ، وعدم تقديم أية مساعدات اقتصادية أو مالية عسكرية أو غيرها من أنواع الدعم[1].

أكد البيان الختامي عن اجتماعات رؤساء الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة حول الاتجاهات الأساسية لتطوير الرابطة الصادر في 12 أبريل 1999 علي أن رؤساء الدول يؤكدون دعمهم وتأييدهم للتسوية العاجلة للنزاعات القائمة في أراضي الدول الأعضاء في رابطة كومنولث الدول المستقلة بالوسائل السلمية من خلال آليات وامكانيات الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، علي أساس المراعاة الصارمة لحرمة الأراضي وعدم المساس بحدود الدول وغيرها من المعايير وأحكام القانون الدولي المعترف بها من قبل المجتمع الدولي[2].

لقد أكدت القرارات الصادرة عن رابطة كومنولث الدول المستقلة تأييدها لتسوية النزاعات المسلحة الناشئة في أراضي الدول الأعضاء في الرابطة بوسائل سلمية علي أساس المراعاة الصارمة لسلامة الأراضي وعدم المساس بحدود الدول وغيرها من معايير القانون الدولي ومبادئه التي كفلت للدول الحفاظ علي سيادة حدودها ووحدة ترابها الثابتة في الوثائق الثانونية لدي المنظمات الدولية ، وأن حقوق تقرير المصير للشعوب لا تعني بالضرورة الانفصال عن الدولة الاتحادية ، ولكن تقرير المصير هو اتاحة الفرصة للشعوب للتعبير عن هويتها الثقافية والدينية .

[1] - **المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول والحكومات في رابطة كومنولث الدول المستقلة - العدد 18 مينسك 1995 - ص 27 .**

[2] - **المجلة الاخبارية لمجلس رؤساء الدول والحكومات في رابطة كومنولث الدول المستقلة - العدد 31 مينسك 1999 - ص 63 .**

• منظمة " جوام " GUAM :

منظمة " **جوام** " دولية اقليمية تضم في عضويتها كل من **جورجيا** ، **أوكرانيا** ، **أذربيجان** **مولدافيا** ، وتأخذ من اسمها الأحرف الأولي للدول الأربع المؤسسة لها ، كما تشارك كل من تركيا ولاتفيا في اجتماعات المنظمة كأعضاء مراقبين ، وقد تأسست في عام **1997** كندوة استشارية ، وتم تبني ميثاق المنظمة أثناء مؤتمر الدول الأعضاء في " **يالتا** " يومي **6** ، **7** يونيو **2001** ، وانضمت أوزبكستان للمنظمة عام **1999** ، وانسحبت منها مرة أخري عام **2005** ، والمنظمة التي اتخذت لنفسها هذا الاسم منذ مؤتمر " **كييف** " في مايو **2006** ، وهي تعني **بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية** ، وفي الفترة الأخيرة أجري زعماء المنظمة مناقشات حول القضايا والمشكلات التي تواجهها دول المنظمة وفي مقدمتها النعرات الانفصالية العدوانية والارهاب ، ومنها الاهتمام بقضية " قره باغ الجبلية ، التي تخص أذربيجان العضو في المنظمة ، وتحتل أرمينيا الإقليم إلي جانب سبعة أقليم أخري تمثل مجموعها **20 %** من مساحة أذربيجان .

ومنظمة " **جوام** " لها ثقل موازن للنفوذ الروسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة وخاصة أن موسكو وباكو ، لهما مواقف متضاربة حول التحالف الإستراتيجي بين روسيا وأرمينيا ، وهذا التحالف هو الذي حدا بأذربيجان للانضمام إلى " **جوام** " بدلاً من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ؛ فباكو ترى أن الوجود العسكري الروسي في أرمينيا ، وخاصةً بعد سحب القوات الروسية من جورجيا ونشرها في أرمينيا سببٌ لاحتمال تصعيد الصراع بين أرمينيا وأذربيجان[1].

ولدول المنظمة رغبة في الحد من النفوذ الروسي ، حين قدمت أوكرانيا الدولة الرئيسية في " **جوام** " ، اقتراحاً باستبدال قوات حفظ سلام دولية أو تابعة لحف شمال الأطلسي " **الناتو** " بدلاً من القوات الروسية الموجودة لحفظ السلام في مناطق النزاع مثل منطقة " بريدنيستروفيا " الإقليم الذي يرفض الانضمام إلى **مولدافيا** ، **وفي** " **أبخازيا** " ، و " **أوسيتيا** " اللتين ترفضان الانضمام إلى جورجيا ، وكذلك في إقليم " قره باغ الجبلية " الذي تحتله أرمينيا .

---

1 - **سيرجي ماركدنوف - بلا أصدقاء أو أعداء - مجلة روسيا في الشؤون الدولية - العدد 3 - يوليو / سبتمبر 2008**

• العامل الاقتصادي :

يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان ، فالأخيرة لديها احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي ، أدت إلي تسابق العديد من الشركات الغربية للتنقيب عن النفط في أذربيجان ، وهو الأمر الذي يثير مخاوف أرمينيا ، ذلك أن عائدات النفط الذي تنتجه أذربيجان سوف تسهم في تطوير المرافق ومشروعات البنية الأساسية وتحديث هياكل الصناعة ورفع مستوي معيشة الشعب الأذربيجاني بما فيه سكان " قره باغ الجبلية " ، والأهم أنها سوف تساعد علي رفع القدرات العسكرية لأذربيجان ، ومن ناحية أخري فإن أرمينيا تخشي تصاعد الضغوط الاقتصادية عليها بعد أن توثقت العلاقات الاقتصادية بين أذربيجان وعدد من الدول الغربية ، ولهذا أعلنت أرمينيا عن مخاوفها إزاء امكانية استخدام الثروات النفطية الجديدة كسلاح في الحرب بين البلدين .

قامت أذربيجان إثر اندلاع الصراع مع أرمينيا عام **1988** بقطع امدادات الغاز الطبيعي إلي أرمينيا عبر أراضيها ، كما سعت للضغط علي تركيا وجورجيا لإحكام الحصار الاقتصادي علي أرمينيا بهدف التأثير علي قدراتها العسكرية ، وإذا كانت أذربيجان تنتج الآن حوالي ثلاثة ملايين طن سنوياً ، وهو حجم لا يتناسب مع انتاج العصر الذهبي لها في عقد الستينيات من القرن الماضي ، حيث كانت تنتج نصف الطلب العالمي علي الطاقة ، إلا أن الفترة الانتقالية التي عاشتها أذربيجان بعد الاستقلال عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ثم دخولها في الحرب مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " كانت من المعوقات أمام جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والغاز الطبيعي ، ولكنها تعمل الآن علي جذب الشركات العالمية المتخصصة في مجال النفط والغاز رغم القيود التي يفرضها الكونجرس الأمريكي علي الاستثمار في أذربيجان ، إلا أن ذلك لم يمنع الشركات الأمريكية من التوقيع علي عقود للتنقيب عن النفط ، وشجعها علي ذلك عدم وجود قوانين وقيود تعرقل الاستثمار الأجنبي في أذربيجان .

وقعت تركيا وأذربيجان في عام **1993** اتفاقية لمد خط أنابيب للنفط من باكو إلي ساحل البحر الأبيض المتوسط عند مدينة " يوموتاليك " ، هذا بالإضافة لوجود خط آخر من باكو إلي " **تبريز** " في إيران ، يتم عن طريقه نقل كميات كبيرة من نفط أذربيجان وفي مواجهة ذلك تسعي أرمينيا من خلال الجاليات الأرمينية العديدة المتوطنة في الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة إلي الحصول علي دعم هذه الدول .

نجح اللوبي الأرميني في الولايات المتحدة في الضغط علي الحكومة الأمريكية لوقف المعونات المقدمة لأذربيجان ، كما أن وجود جالية كبيرة من الأرمن علي الأراضي الفرنسية ، أدي إلي تعاطف الحكومة الفرنسية مع أرمينيا ودعمها ، الأمر الذي أدي إلي حصول أرمينيا علي صفقة طائرات ميراج حربية من فرنسا .

تسير أذربيجان بوتيرة عالية من النمو علي المستويين السياسي والاقتصادي ، وتنمو معهما الأهمية الجيوبوليتيكية لأذربيجان ، ونظراً لموقعها الجغرافي وتنوع مواردها الطبيعية ، فإن هناك العديد من المشاريع القائمة في قطاعات الطاقة والنقل ، الأمر الذي يجعلها تنتقل بالتدريج نحو الاتحاد الأوروبي من حيث المعايير السياسية والاقتصادية ففي ديسمبر عام **2006** وقعت كل من أذربيجان والاتحاد الأوروبي في بروكسل علي بروتوكول حول الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة ، فالمشاريع التي تبلغ تكلفتها العديد من المليارات من الدولارات والتي منها صفقة القرن خط أنابيب النفط " **باكو – تبليسي – جيهان** " ، **وخط الغاز** " **باكو – تبليسي – أرزوروم** " ، وخط السكك الحديدية " **قارص – أتشالكالاكي – باكو** " ، تلك المشروعات وغيرها تساعد في تعميق التكامل الاقليمي بين أذربيجان وجورجيا وتركيا ، وتظل أرمينيا معزولة عن كل تلك المشاريع الاقليمية الهامة بسبب احتلالها لأراضي أذربيجان[1].

علي الجانب الآخر يبدو من الخارج أن أرمينيا تشهد حالة من الاستقرار التي وعد بها الرئيس " **روبرت كوتشاريان** " ، إلا أن الحقيقة والواقع يؤشران عكس ذلك ، ففي الوقت الذي تعلن فيه السلطة الأرمينية عن تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز **10 %** ، لكن

[1] – أزمة ناجورنو قاراباغ بين أرمينيا وأذربيجان – يوهانس راو – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولي – القاهرة 2008

في كل الأحوال يبدو أن الجميع لا يستفيدون من الطفرة الاقتصادية التي تعلن عنها السلطة الحاكمة . فإذا كان وسط " **يريفان** " يعج بالمطاعم والفنادق والمحلات الفخمة وشوارعها تزدحم بالسيارات المستوردة ، فعند زيارة الضواحي ، بل الأسوأ ، عند زيارة المناطق الجبلية ، يتولد شعور بالعودة في الزمن إلي الوراء ، وكأنك تعيش في عصر آخر[1].

لم تتمكن أي من قيادات أرمينيا إيجاد حلا للأزمة الاقتصادية الاجتماعية القاسية التي يعانيها القسم الأكبر من السكان . وقد أدي ذلك إلي تسريع حركة الهجرة بصورة مقلقة التي تتسبب فيها بطالة قياسية تطال أكثر من **40 %** من القادرين علي العمل ، وتشكل هذه الظاهرة " **كارثة وطنية** " بحسب تعبير " **فلاديمير تربينيان** " رئيس الحزب الشيوعي الأرمني[2] ، فلقد أصبحت شروط الحياة الطبيعية غير متوفرة في أرمينيا وهذا ما يبرر قسراً الهجرة الكبيرة التي أصبحت بمعدلات قياسية ومتسارعة .

يعول الشيوعيون الأرمن وحلفائهم من أقصي اليسار في أرمينيا علي روسيا ويعتبرون أن سياسة قوية مؤيدة لموسكو تصل إلي حد انتساب أرمينيا إلي التحالف الروسي البيلاروسي ، يمكنها أن تخرج البلاد من المستنقع الاقتصادي ، وفي المقابل فإن دعاة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرون أن اقتصاد السوق والدخول الكثيف للاستثمارات الغربية قادر علي إعادة إنطلاق الاقتصاد ، ولكن قبل ذلك يفترض التوصل إلي حل للنزاع حول " قره باغ الجبلية " مع أذربيجان ، الذي يخيف المستثمرين المفترضين ، فقد أصبح هذا النزاع يشكل عائقاً كبيراً أمام مستقبل أرمينيا الاقتصادي والسياسي . ففي نهاية عهد الرئيس الأرميني الأسبق " **ليفون تير بتروسيان** " كان مستعداً للقبول بحل توافقي اقترحته مجموعة " **مينسك** " لأنه توصل إلي النتيجة بأن أرمينيا لا يمكنها أن تعرف نمواً مستديما قبل إيجاد حل للنزاع حول "

[1] – فيكين شيتيريان – جنوب القوقاز : جيل سياسي جديد في الحكم – لوموند ديبلوماتيك العربية – يناير 2004 .

[2] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أرمينيا وأذربيجان – لوموند يبلوماتيك العربية – مارس 2001 .

قره باغ الجبلية " ، وهذا ما أدي إلي خسارته الحكم في فبراير **1998**[1] علي أيدي المتشددين من الجناح المتعصب في أرمينيا .

ويعتمد الاقتصاد الأرميني بشكل كبير علي الهبات والمنح التي يقدمها أرمن المهجر أمثال الملياردير الأمريكي من أصل أرميني " **كيرك كير كوريان** " الذي يملك ستوديوهات " **مترو جولدن ماير** " في هوليود ، إضافة إلي سلسلة فنادق في " **لاس فيجاس** " ، والذي قدم خلال الفترة من عام **2001** ، وحتي عام **2003** مبلغ **170** مليون دولار من أجل اعادة تجديد وترميم المباني وإصلاح الطرق ، كما تشمل الهبة أيضاً مساعدة الشركات الصغيرة ، وهي توازي ثلث موازنة الدولة السنوية ، وتؤمن الوظائف لنحو عشرين ألف شخص ، وكذلك الملياردير " **جيرار كافسجيان** " الأرمني المقيم في الولايات المتحدة ، الذي قدم هو الآخر **25** مليون دولار لتجديد وإصلاح مجمع " لاكسكاد " الذي يضم مجموعة من السلالم والورش التي تربط وسط " **يريفان** " بمنطقة المباني القديمة ، وتشييد متحف للفنون الحديثة[2].

---

[1] – جان جيراس – المبادلة المستحيلة بين أرمينيا وأذربيجان – لوموند بيلوماتيك العربية – مارس 2001

[2] – فيكين شيتيريان – عودة الشتات الأرمني إلي الوطن – لوموند ديبوماتيك العربية – فبراير 2009 .

• بدائل التسوية:

المشكلة الوطنية الأولي بالنسبة إلى أذربيجان هي وحدة أراضيها ، ومن سمات التطورات الداخلية والخارجية في أذربيجان منذ بداية تسعينيات القرن العشرين فقدان " قره باخ الجبلية " وأصبح فقدان السيادة على هذا الإقليم من العوامل التي لها أثر كبير في هوية الأذربيجانيين ؛ حيث صارت صورة الدولة الخاضعة للعدوان العسكري الآتي من بلد مجاور من الثوابت الأيديولوجية في أذربيجان . إن خطاب أذربيجان العسكري والخوف من الأرمن المزروع زرعًا يقودان هذا البلد إلى طريق مسدود وإلى مواجهة عسكرية وشيكة مع أرمينيا.

تتوقف سيناريوهات تطور الأحداث علي ساحة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بدرجة كبيرة علي مواقف العديد من الظروف الداخلية والأطراف الخارجية ، حيث تسعي روسيا إلي تجنب حرب جديدة ، ولذلك تعمل علي مواصلة الوساطة وجمع طرفي الصراع في تسوية مشكلة " قره باغ الجبلية " وتأمل أرمينيا في تأييد إيران وروسيا كما تتمتع أذربيجان بتأييد تركيا وحقوقها المشروعة التي أقرها المجتمع الدولي من خلال قرارات الأمم المتحدة .

بفضل العائدات النفطية الهامة تواصل أذربيجان زيادة تفوقها العسكري علي أرمينيا في القوات الجوية والبرية ، وهذا ما قد يشجع أذربيجان علي اللجوء للخيار العسكري في حسم الصراع ، وخاصة إذا ما استمرت أرمينيا في رفضها للحل السلمي ، وقد كانت احتمالات الحسم العسكري كبيرة وقريبة لدي أذربيجان عام **2008** ، ولكن يبدو أن الحرب الحرب بين روسيا وجورجيا كانت السبب في تأجيل ذلك الخيار ، حيث خشيت القيادة الأذربيجانية أن يكون مصيرها نفس مصير جورجيا ، ولكن التفوق العسكري لأذربيجان المتزايد أزال كل الشكوك وأكد علي ثقتها في حسم الصراع لصالحها .

• الـخـيـار الـعـسـكـري :

يعود تاريخ الجيش الأذربيجاني الحديث إلى جمهورية أذربيجان الديمقراطية في عام **1918**، عندما تم إنشاء الجيش الوطني لجمهورية أذربيجان الديمقراطية في **26** يونيو **1918** ، وبعدما نالت أذربيجان استقلالها بعد انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، تأسست القوات المسلحة لجمهورية أذربيجان وفقاً لقانون القوات المسلحة في **9** أكتوبر **1991** ، وقد كانت معدات ومرافق جيش أذربيجان هي ذاتها التابعة للجيش الرابع السوفيتي ، حيث تمتلك القوات المسلحة ثلاثة فروع : **القوة البرية والقوة الجوية وقوة الدفاع الجوي الأذربيجاني (فرع موحد) والقوة البحرية** ، وإلى جانب القوات المسلحة هناك العديد من المجموعات الفرعية العسكرية التي يمكن أن تشارك في الدفاع عن الدولة عند الحاجة ، وهي القوات التابعة لوزارة الداخلية والقوات التابعة لدائرة حدود الدولة ، والتي تتضمن **خفر السواحل** ، أما الحرس الوطني الأذربيجاني فهو قوة شبه عسكرية أخرى ، يعمل بوصفه كياناً شبه مستقل عن الخدمات الخاصة بحماية الدولة وهي وكالة تابعة لرئاسة الجمهورية .

تلتزم أذربيجان بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وقد وقعت جميع اتفاقيات الأسلحة الدولية الرئيسية ، وتتعاون أذربيجان بشكل وثيق مع حلف شمال الأطلنطي " **الناتو** " في برامج مثل " **الشراكة من أجل السلام** " ، و " **خطة عمل الشراكة الفردية** " منذ فقدان " **قره باغ** " ، وأذربيجان تبني قوتها العسكرية ، وزيادة الإنفاق العسكري للبلاد على نحو غير مسبوق ، فقد بلغ مقدار النفقات العسكرية لأذربيجان لعام **2009** نحو **2.46** مليار دولا أمريكي ، وارتفع خلال سنة واحدة (**2010** إلى **2011**) من **1,59** مليار دولار ، بنحو **3,9%** من إجمالي الناتج المحلي ، إلى **3,1** مليار دولار ، بنحو **6,2** من إجمالي الناتج المحلي[1] ، كما تمتلك أذربيجان صناعتها العسكرية الخاصة التي تقوم بتصنيع الأسلحة الصغيرة وأنظمة المدفعية والدبابات والدروع وقنابل الطائرات

1 – فلاديمير موخين – العولمة العسكرية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي – مجلة نيزافيسيمايا – 22 فبراير 2011 – موسكو .

والطائرات بدون طيار والمركبات العسكرية المختلفة والطائرات والمروحيات العسكرية تمتلك القوات المسلحة الأذرية شراكة تعاون وتدريب مع جيش الحرس الوطني لأوكلاهوما .

الطفرة الاقتصادية التي تشهدها أذربيجان والناتجة عن الاستثمار الجيد لعائدات بيع النفط والغاز الطبيعي جعلها تزيد من انفاقها العسكري لمواجهة أي احتمالات أخري بديلة عن المفاوضات المتعلقة باستعادة أراضيها التي تحتلها أرمينيا ، فأذربيجان تتطلع إلي المفاوضات التي ترعاها مجموعة " **مينسك** " علي أنها خيار استراتيجي ، قد يكون صعبا تقبله لكنه في حالة فشل ذلك الخيار السلمي ، فإن أذربيجان لن يكون أمامها خيار آخر سوي الخيار العسكري الذي سوف تلجأ إليه مضطرة لتحرير أراضيها المحتلة التي تشكل نحو **20 %** من أراضيها .

في الوقت الحالي تعتبر أذربيجان أن زيادة انفاقها العسكري ليس معناه أن الحرب هي الخيار لحل نزاعها مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم السبعة الأخري التي تحتلها القوات الأرمينية ، ولكن زيادة الانفاق العسكري هو في حد ذاته من الوسائل السلمية للضغط علي أرمينيا لقبول لقبول الحلول السلمية التي وضعتها مجموعة " **مينسك** ".

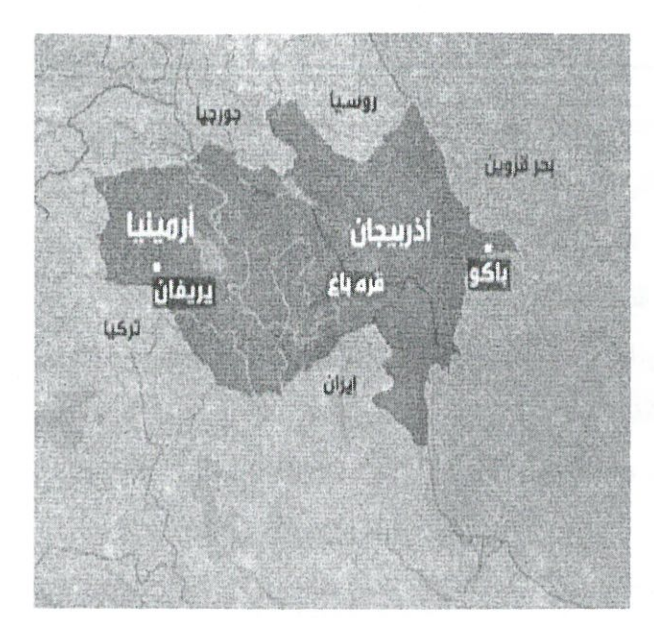
أرمينيا تستند في تعنتها علي قبول التسوية السلمية علي عضويتها في معاهدة الأمن الجماعي ووجود القاعدة الروسية العسكرية علي أراضيها باعتبارهما يشكلان ضمانة لها من ضربة أذربيجانية ، أو دعما لها في الصراع المسلح إذا ما أقدمت أذربيجان علي الدخول في حرب ضدها ، إلا أن هذه الضمانة وهمية علي الأرجح ، فلا بيلاروسيا ولا كازاخستان ولا غيرهما من دول آسيا الوسطي الأعضاء في معاهدة الأمن الجماعي ، لن تغامر بالدخول في حرب إلي جانب أرمينيا ضد أذربيجان وكذلك روسيا ليس من مصالحها الدخول في حرب نتائجها غير مضمونة لصالحها ، وعائداتها الاقتصادية غير مغرية ومضمونة لها ، كما أن قاعدتها العسكرية علي الأراضي الأرمينية تعد ضمانة لأرمينيا في وجه تدخل تركيا في النزاع إلي جانب أذربيجان فقط

أما إذا اندلعت الحرب وبقيت **أذربيجانية - أرمينية** فقط ، فإن احتمالات تدخل روسيا فيها إلي جانب أرمينيا تعادل الصفر تقريباً[1] ، وهذا ما سوف تحرص عليه تركيا وأذربيجان ، لضمان الحياد الروسي أو علي الأقل عدم التدخل العسكري المباشر في الصراع .

لدي أرمينيا دائماً نوايا غير طيبة تجاه جيرانها من الدول ، فلديها أطماع في أراضي الدول المجاورة ، ومع الجهود التي بذلتها رابطة دول كومنولث الدول المستقلة لضبط تفاعلات الخلافات المتصاعدة بين عدد من دول الرابطة ، ففي قمة موسكو التي عُقدت في أبريل عام 1994 ، وقع رؤساء ثمانية دول هي " **أذربيجان** ، **بيلاروسيا** ، **جورجيا** **كازاخستان** ، **قيرغيزستان** ، **طاجيكستان** ، **أوزبكستان** ، **روسيا** " علي إعلان يتصل بمراعاة السيادة للدول المستقلة ، وقعته أيضاً " **مولدوفا** ، **أوكرانيا** ، **تركمانستان** " رغم عدم حضورها اللقاء ، وامتنعت أرمينيا عن توقيعه[2]

[1] - الصراع علي " قره باغ . . . الجولة الثانية - ألكسندر خرامتشيخين ، نائب مدير معهد التحليل السياسي والعسكري - صحيفة موسكوفسكيه نوفوستي - موسكو - 2 نوفمبر 2008 .

[2] - أزمة التفكك في الكومنولث الروسي : مستقبل الهياكل الدفاعية لكومنولث الدول المستقلة - محمد عبد السلام - مجلة السياسة الدولية - أبريل 1995



الفصل الخامس
تطور العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا

شهدت العلاقات الأذربيجانية الأرمينية تطورات كبيرة سعت خلالها أذربيجان لتوطيد علاقات حسن الجوار ، ودعم السلام والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز ، من خلال إبداء حسن النوايا مع أرمينيا التي ترتبط معها بعلاقات الجوار ووجود تداخل للقوميتين الأذربيجانية والأرمينية تعيشان علي أرض كل منهما ، ومن خلال قراءة التاريخ بين الدولتين يتضح مدي المرونة والتسامح التي تعاملت بها أذربيجان مع أرمينيا من أجل الحفاظ علي علاقات المودة بين الشعبين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، لكن الأطماع الأرمينية كانت دائما تقف أمام تحقيق هذا الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من العالم ، والذي يتضح من خلال هذا العرض لتسلسل الأحداث التاريخية بين أذربيجان وأرمينيا :

28 مايو 1918 : إعلان استقلال جمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وفى نفس اليوم أعلن استقلال جمهورية أرمينيا .

29 مايو 1918 : سلمت حكومة جمهورية أذربيجان الديمقراطية مدينة " **إيريفان** " (يريفان عاصمة أرمينيا حاليا ، وقد كان **30%** من سكان هذه المدينة أعراقا مختلفة بما فيهم الأرمن بينما كان ، **70%** وهم أغلبية السكان من الآذريين) إلى حكومة جمهورية أرمينيا التى أعلنت استقلالها دون أن تتمتع بمركز سياسى .

4 يونيو 1918 : معاهدة سلام " **باتوم** " بين الامبراطورية العثمانية وبين الجمهوريات القوقازية الثلاث " **أرمينيا وأذربيجان وجورجيا** " ، حيث كانت الامبراطورية العثمانية أول دولة اعترفت باستقلال جمهوريات جنوب القوقاز ، وفقا للمعاهدة التى وقع عليها من الجانب الأرمنى رئيس وزراء حكومة " **داشناك** " ، وتم تحديد حدود أرمينيا ، وبناءً عليه تكون المساحة الاجمالية لهذه الدولة قد تحددت بنحو **10.000** كم " عشرة آلاف كيلو متر مربع وتتكون من مدينة " **يريفان** " ومقاطعة **إيتشميازين** بكثافة سكانية **40.0000** " أربعين ألف " نسمة ، وبطبيعة الحال فإن " قره باغ الجبلية " كانت جزءا من جمهورية أذربيجان الديموقراطية .

من يونيو إلى يوليو 1918 : على عكس الشروط والبنود المتفق عليها للعلاقات السلمية وحسن الجوار ، بدأت جمهورية أرمينيا عدوانا على نطاق واسع ضد أذربيجان واحتلال مدينة " **ناختشيوان** " ، وشن هجمات هائلة على القرى الأذربيجانية في " **زانجازور** " و " قره باغ الجبلية " ، نجم عنها تدمير **115** قرية وقتل **7729** مدنيا آذربيجانياً ، وحوالى **50** ألف نسمة تم تهجيرهم وتشريدهم من أراضيهم وموطنهم .

11 يناير 1920 اعتراف المجلس الأعلى لعصبة الأمم بالأمر الواقع لاستقلال جمهورية أذربيجان .

27 أبريل 1920 احتلال أذربيجان من قبل الجيش الحادى عشر الأحمر لروسيا السوفيتية

28 أبريل 1920 انتهاء وجود جمهورية أذربيجان الديمقراطية ، وقيام الحكم السوفيتى فى أذربيجان .

5 يوليو 1921 : قرر المكتب القوقازى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الروسى " **البلاشفة** " ؛ انطلاقا من الحاجة للحفاظ على السلام بين المسلمين والأرمن والروابط الاقتصادية بين الأراضى السهلية وأراضى " قره باغ الجبلية " التى تمثل روابط متصلة لا يمكن فصل عراها مع الآذربيجانيين ؛ والحفاظ على مناطق " قره باغ الجبلية " داخل حدود جمهورية أذربيجانية السوفيتية الاشتراكية ، ومنحها حكما ذاتيا إقليميا على نطاق واسع ، وفى نفس الوقت يمنح حق الحكم الذاتى للأرمن القاطنين منطقة " قره باغ الجبلية " ، ذات الأغلبية السكانية للآذربيجانيين فى أقاليم " **زانجازور** " وجزء من مقاطعة " **كازاخ** " (**إجمالى مساحتها 9 آلآف كيلو متر مربع**) ، تم اعطاؤها إلى أرمينيا و بإجمالى **20** ألف كيلو متر مربع وذلك من الأراضي الأذربيجانية فى سنوات العهد السوفيتى .

7 يوليو 1923 : قرار اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعى لجمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية الذى ينص على : تشكيل إقليم ذات حكم ذاتى فى منطقة " قره باغ الجبلية " بإدارة مركزية فى " **خانكاندى** " (تم إعادة تسمية المدينة من " **خانكندى** " إلى " **ستيباناكرت** " نسبة إلي إسم **ستيبان شاوميان** الزعيم البلشفى الشهير فى سبتمبر **1923**

) ، وفى نفس الوقت تم رفض منح **500** ألف من الآذربيجانيين الذين عاشوا فى مناطق متقاربة فى أرمينيا حتى حق الاستقلال الثقافى من كل حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والحكومة السوفيتية الاشتراكية الأذربيجانية .

خلال الفترة بين عام **1948** حتي عام **1953** عاش السكان الآذربيجانيون فى أرمينيا دائما تحت ضغوط قاسية ، وذلك نتيجة للترحيل الجماعى القسري الهائل الجبرى للأذريجانيين من أرمينيا ، وفقا للبيانات الرسمية فقد تم إعاة توطين أكثر من **50** ألف أذربيجانى من أرمينيا فى أقاليم الأراضى السهلية " **كور أراز** " بأذربيجان فيما بين أعوام **1948** و **1953** ، وكانت تلك الحقبة فترة كافية من وجهة نظر الأرمن حتي تبدأ معركة الإستيلاء علي أراضي أذربيجان التي تم ترحيل الأذربيجانيين منها وإيجاد أمر واقع علي الأرض باعتبارها ذات أغلبية أرمينية .

18 نوفمبر 1987 : صدر بيان عن " أ . **أجانبكيجان** مستشار الكرملين بمناسبة توحيد " قره باغ الجبلية " مع الجمهورية الأرمنية السوفيتية الاشتراكية ، ولعب هذا البيان دورا هاما فى إطلاق نيران الحقد والكراهية وإذكاء نار الصراع .

نوفمبر ، ديسمبر 1987 : إندلاع مظاهرات تنادى بنزع ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية وضمها إلى الجمهورية الأرمنية السوفيتية الاشتراكية ، وجرت تلك المظاهرات فى " **يريفان** " بأرمينيا .

يناير 1988 : ترحيل جماعى هائل للأذربيجانيين الذين عاشوا فى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية إلى أذربيجان ، وبقرار من السلطات تم توطين هؤلاء اللاجئين فى " **باكو** " ، **و** " **سومغاييت** " .

فبراير 1988 : سقوط أول ضحايا الصراع ، وقتل مدنيين آذربيجانيين فى " **عسكران** " " قره باغ الجبلية " .

28 ، 29 فبراير 1988 : اندلاع الفوضى والاضطرابات الهائلة فى " **سومغاييت** " ونتيجة لذلك قتل **32** شخصا من أعراق مختلفة بما فيهم الأرمن والأذربيجانيين والروس حيث

كان يقود جماعة المجرمين المتعصب الأرمينى " إدوارد قريقوريان " الذى قتل بنفسه خمسة من الأرمن واغتصب ست نساء أرمينيات .

18 يوليو 1988 : اللقاء الموسع لرئاسة مجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، الذى أكد على ان ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى هى جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية .

27 حتي 29 نوفمبر 1988 : قتل 33 شخصا نتيجة للمذابح الموجهة ضد المدنيين الآذريين فى مدن " **جوجارك** ، **وسبيتاك** ، **وستيبانافان** " فى جمهورية أرمينا السوفيتية الاشتراكية .

ديسمبر 1988 : أرغم أكثر من 220 ألف أذربيجانى من أصول عرقية على مغادرة أراضيهم فى جمهورية أرمينيا السوفيتية الاشتراكية .

29 يوليو 1989 : أغلقت خطوط السكك الحديدية التى تربط بين أذربيجان وأرمينيا بسبب الهجوم المتكرر على القطارات فى الأراضى الأرمنية ، وكان ذلك بداية عزل جمهورية " **ناختشيوان** " ذات الحكم الذاتى عن جمهورية أذربيجان من قبل أرمينيا .

1 ديسمبر 1989 : أجاز المجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا السوفيتة الاشتراكية قرارا ينص على إعادة توحيد جمهورية أرمينيا السوفيتة الاشتراكية وولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، وكان ذلك إنتهاكا لكل الأعراف والمعايير ومبادئ القانون الدولى أعلنت أرمينيا رسميا مطلبها ضد التكامل الإقليمى للدولة المجاورة .

13 يناير1990 : نزع سلاح شرطة " **باكو** " بأمر من مكتب الداخلية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ونتيجة لذلك ، كان من المستحيل فى الأيام القليلة التالية منع أحداث الفوضى وانعدام النظام فى باكو .

20 يناير 1990 : غزا الجيش السوفيتى " **باكو** " وقام بأبشع مذبحة ضد المئات من السكان المدنيين المحليين ، وكان الأطفال والنساء وكبار السن هم أول الضحايا لأعمال التخريب والقتل المتعمد ، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حوالى 150 شخصا قتلوا

و 700 شخصا جرحوا في تلك المجزرة التي أطلقت عليها الصحافة العالمية اسم " **يناير الأسود** " نظراً لبشاعة ما تم فيه ذلك الشهر علي أيدي القوات السوفيتية .

2 سبتمبر 1991 : أعلن الأرمن تأسيس وإقامة ما يسمى بجمهورية " قره باغ الجبلية " فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى التابعة لجمهورية أذربيجان ، وتم تشكيل جماعات مسلحة غير شرعية أو قانونية من حوالى 15 ألف شخص على أنها قوات للدفاع عن النفس من جمهورية " قره باغ الجبلية " .

23 سبتمبر 1991 : اجتماع رؤساء أذربيجان وأرمينيا في " **جيلز نوفودسك** " فى روسيا بواسطة من الرئيس الروسى و رئيس كازاخستان ، وتم التوصل إلى اتفاقية لتسوية الصراع بالطرق السلمية .

أكتوبر ، **نوفمبر 1991** : بالرغم من الاتفاقية التى تم التوصل إليها بحضور الرئيس الروسي ورئيس كازاخستان ، شنت القوات المسلحة الأرمنية هجمات هائلة ضد السكان الآذربيجانيين فى مقاطعات " **خوجافند** " (**مارتوفى**) ، و " **هادروت** " فى ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، وتم احتلال وتدمير ما يقرب من 30 قرية و طرد سكان هذه القرى من بيوتهم .

20 نوفمبر 1991 : فتح المتطرفون الأرمن النيران على مروحية مدنية من طراز MI-8 والتى كان على متنها مجموعة من الأشخاص ذوى المراتب الرفيعة من روسيا وكازاخستان بقيادة رئيسية من أذربيجان ، وذلك من قرية " **قاراكاند** " فى مقاطعة " خودجافاند " بولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى ، الأمر الذي أدي إلي مقتل 22 شخصية كانت علي متن المروحية ، وكان ذلك الأمر بمثابة نهاية الخطوة الأولى لمحاولة التسوية السلمية للصراع الأذربيجانى الأرمنى ، والتي بدأت فى " **جليز نوفودسك** " ، حيث كان ذلك الحادث بداية المزيد من تصعيد العنف .

30 ، 31 يناير 1992 : اللقاء الثانى لمجلس " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " فى براغ ، وفيه تم قبول كل من أذربيجان وأرمينيا فى " **منظمة الأمن و التعاون في أوروبا** " ، والتي كانت تعرف باسم " **مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا** " .

25 ، 26 فبراير 1992 : بعد فترة من قبول أرمينيا فى " **مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا** " قامت القوات المسلحة الأرمينية بارتكاب مذبحة قتل جماعى ضد السكان المدنيين فى مدينة " **خوجالى** " ، تلك المدينة الأذربيجانية التي تقع ضمن ولاية " قره باغ الجبلية " ذات الحكم الذاتى السابقة ، وبالمساعدة المادية من الفرقة **366** المسلحة الروسية التى انتشرت فى مدينة **خانكاندى** ، حيث قتل الجيش الأرمينى بوحشية **613** شخصا من بينهم **63** طفلا ، و **106** امرأة ، و **70** من كبار السن ، وتم تدمير هذه المدينة تدميراً كاملاً ، وجرح **487** شخصا بما فيهم **76** طفلا ، واحتجاز **1275** شخصا كرهائن ، ومازال **150** شخص فى عداد المفقودين ولا يعرف مصيرهم حتي الآن .

28 فبراير 1992 : اللقاء السابع للجنة " **منظمة الأمن و التعاون فى أوروبا** " من كبار المسئولين فى براغ ، وفيه تم دعوة كافة الأطراف لوقف إطلاق النار فى إقليم " قره باغ الجبلية " فى أذربيجان دون تأخير ، واحترام الحرمات الداخلية وعدم انتهاكها وكذلك عدم انتهاك الحدود الخارجية التى يمكن أن تتغير بالطرق السلمية وبالموافقة المشتركة ، ونبذ الإدعاءات الإقليمية ، بما فى ذلك الامتناع عن كل أنواع الدعاية العدائية .

نهاية فبراير 1992 : خروج فرقة المدفعية **366** التابعة للقوات المسلحة الروسية من مدينة " **خانكاندى** " إلى روسيا ، وكذلك نقل غير قانونى لعدد **25** دبابة و **89** مركبة قتال مشاه مدرعة و **28** مركبة مدرعة و **45** مدفعية هاون ، تم ارسالها للإنفصاليين الأرمن .

11 مارس 1992 : إعلان لجنة وزراء المجلس الأوروبى فى التعبير عن قلقها العميق بشأن التقارير الواردة حديثا عن القتل العشوائى دون تمييز، وعن غضبها والإدانة الصارمة ضد العنف وضد الهجمات الموجهة للسكان المدنيين فى منطقة " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان .

24 مارس 1992 : انعقاد أول اجتماع إضافى فى هلسنكى لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، وإصدار قرار بعقد مؤتمر حول الصراع الدائر فى " قره باغ الجبلية " تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا " **دول مجلس التعاون الأوروبى** " .

7 مايو 1992 : لقاء رئيسى دولتى أرمينيا وأذربيجان فى طهران بوساطة إيرانية ، وقد كرس الاجتماع لتطبيع الوضع الراهن فى " قره باغ الجبلية " ومن أجل التسوية السلمية للصراع الدائم ، ووقع رئيسى الدولتين بيانا رسميا فى نهاية اللقاء .

8 مايو 1992 : فى نفس الوقت الذى وقع فيه البيان الرسمى المشترك فى طهران ، قامت أرمينيا باحتلال مدينة " **شوشا** " في إقليم " قره باغ الجبلية " ، والتي تبلغ نسبة السكان الأذربيجانيون بها **91.7%** من إجمالي عدد سكانها ، ونتيجة لإحتلال مدينة " **شوشا** " تم طرد أكثر من **20** ألف نسمة من الأذربيجانيين من بيوتهم وأراضيهم .

17 مايو 1992 : أثناء المناقشات حول التسوية السلمية للصراع الدائر فى اجتماع لجنة كبار المسئولين لدول التعاون الأوروبى في " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " فى هلسنكى ، قامت القوات المسلحة الأرمينية باحتلال إقليم " **لاتشين** " ، ونتيجة لهذا الاحتلال أجبر **63.341** من السكان المدنيين على ترك بيوتهم وأرضهم .

19 سبتمبر 1992 : اتفاق على وقف الأعمال العسكرية لفترة شهرين " **مع فقرة تمديد لاحقة** " تم التوصل إليها فى " **سوتشي** " فى روسيا بواساطة روسية ومشاركة وزيرى الدفاع لكل من أذربيجان وأرمينيا .

9 إلي 12 ديسمبر1992 : خرقت أرمينيا الاتفاقية التى تم التوصل إليها فى " **سوتشي** " وقامت باحتلال **8** قرى من مقاطعة " زانجلان " فى أذربيجان .

27 مارس وحتي 3 أبريل 1993 : فى نفس الوقت الذى تدور فيه محادثات السلام فى جنيف احتلت أرمينيا مقاطعة " **كليبجار** " فى أذربيجان ، وطردت **60.698** نسمة من المواطنين الأذربيجانيين من محل إقامتهم الدائمة .

6 أبريل 1993 : قام رئيس مجلس الأمن الدولي بإلقاء بيان يدين فيه احتلال " **كليبجار** " .

15 أبريل 1993 : إعلان لجنة وزراء المجلس الأوروبى بشأن تدهور الصراع فى إقليم " قره باغ الجبلية " وخاصة امتداد منطقة القتال إلى مقاطعة " **كليبجار** " من جمهورية أذربيجان ، وإرفاق طلب رئيس مجلس الأمن الدولي من أجل الوقف الفورى لكل

الأعمال العدائية ، وإصدار نداء بإنسحاب كل القوات التى تعرض سلامة وأمن الإقليم للخطر .

25 إلي 29 أبريل 1993 : تبنت منظمة التعاون الإسلامى " **منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً** " قراراً يدين بشدة العدوان الأرمينى مؤخرا ضد أذربيجان واحتلاله للأراضى الأذربيجانية .

30 أبريل 1993 : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم **822** الذى يطالب بالإنسحاب الفورى لكل قوات الاحتلال الأرميني من " **كليبجار** " ، والمناطق الأخرى التى تم احتلالها مؤخرا فى أذربيجان .

11 يونيو 1993 : صدور بيان عن مجلس تعاون حلف شمال الأطلنطى " **النيتو** " الذى جاء فيه ما يلي " نحن نساند بقوة قرار مجلس الأمن رقم **822** ، والذى يجب أن يطبق بحذافيره ، وبدون أى تغيير من كل دول وأطراف الصراع ، وندعو إلى وقف فورى لكل الأعمال العدائية ، كما ندعو جميع قوات الاحتلال للانسحاب من " **كليبجار** " والمقاطعات الأخرى التى تم احتلالها مؤخرا من أذربيجان " .

23 يوليو 1993 : احتلال أرمينيا لمقاطعة " **أغدام** " فى أذربيجان مباشرة عقب زيارة السيد " **م. رافائلى** " رئيس مجموعة " **مينسك** " التابعة إلي " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، حيث تم تشريد **158** ألفاً من السكان المدنيين الأذربيجانيين من منازلهم بالقوة

24 يوليو 1993 : صدور بيان رئيس مجموعة " **مينسك** " لدول " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " عن العدوان واحتلال مدينة " **أغدام** " الأذربيجانية .

29 يوليو 1993 : صدور القرار رقم **853** من مجلس الأمن الدولي الذى طالب بالانسحاب الفورى والتام والغير مشروط لكل قوات الاحتلال من مقاطعة " **أغدام** " والمقاطعات الأخرى التى تم احتلالها مؤخرا من جمهورية أذربيجان .

18 أغسطس 1993 : صدور بيان عن رئيس مجلس الأمن الدولي حول الانسحاب التام والفورى غير المشروط لكل قوات الاحتلال من مقاطعة " **أغدام** " ومن كل المقاطعات التى تم احتلالها مؤخرا من جمهورية أذربيجان .

23 إلي 26 أغسطس 1993 : بالرغم من كل التحذيرات التى ذكرت فقد مضت أرمينيا فى عدوانها واحتلت مقاطعة " **فضولى** " و مقاطعة " **جبرابيل** " فى أذربيجان ، ونتيجة لهذا الإحتلال تم تشريد **209.985** نسمة من المواطنين المدنيين الأذربيجانيين وتهجيرهم قسراً عن أراضيهم وموطنهم .

25 ، 26 أغسطس 1993 : تجاهل أرمينيا طلب رئيس المجلس المخول من **قبل** " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " الموجه للرئيس الأرمينى " **تير بتروسيان** " بعدم تقدم القوات المسلحة لاحتلال إقليم " **قوبادلى** " **و إقليم** " **زانجيلان** " فى أذربيجان .

31 أغسطس 1993 : احتلال القوات الأرمينية مقاطعة " **قوبادلى** " فى أذربيجان ، وقد نجم عن ذلك الإحتلال تشريد **31.364** نسمة من المواطنين المدنيين الأذربيجانيين وإبعادهم عن بيوتهم وأرضهم .

14 اكتوبر 1993 : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم **874** الذى دعى إلى التطبيق الفورى للخطوات العاجلة والمتبادلة والمنصوص عليها فى الجدول الزمنى المعد لمجموعة " **مينسك** " من " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، والتى تشمل انسحاب القوات الأرمينية عن الأراضى الأذربيجانية التى احتلتها مؤخراً .

28 أكتوبر حتي أول نوفمبر 1993 : قامت القوات المسلحة الأرمينية باحتلال مدينة " **هوراديز** " و مقاطعة " **زانجيلان** " من أذربيجان ، والذي نتج عنه اضطرار **24.924** نسمة من السكان المدنيين الأذربيجانيين للفرار و ترك بيوتهم وأرضهم .

11 نوفمبر 1993 : أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم **884** الذى أدان احتلال القوات المسلحة الأرمينية مقاطعة " **زانجلان** " ومدينة " **هوراديز** " ، والهجمات على المدنيين وقصف أراضى فى جمهورية أذربيجان ، وطالب القرار بالانسحاب من جانب واحد لقوات الاحتلال من مقاطعة " **زانجلان** " ومن مدينة " **هوراديز** " وانسحاب قوات الاحتلال من المناطق المحتلة مؤخرا من جمهورية أذربيجان .

10 ، 11 يناير 1994 : تبنى رؤساء دول وحكومات مجلس تعاون حلف شمال الأطلنطى " **النيتو** " الإعلان الذى نص علي " إدانة استخدام القوة من أجل مكاسب إقليمية "

واحترام التكامل الإقليمى واستقلال وسيادة أرمينيا وأذربيجان وجورجيا أمر جوهرى من أجل إرساء السلام والاستقرار والتعاون فى الإقليم .

15 إبريل 1994 : إعلان " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " إحترام سيادة وتكامل الأراضى ، وعدم انتهاك حرمة الحدود للدول المشاركة فى " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " وكانت أرمينيا هى الدولة الوحيدة من " **رابطة كومنولث الدول المستقلة** " التى لم تنضم إلى هذا الإعلان .

12 مايو 1994 : اتفاقية وقف اطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان تدخل حيز التنفيذ .

9 ، 10 نوفمبر 1994 : الاجتماع الوزارى لمجلس حلف شمال الأطلنطى " **النيتو** " يتبنى الإعلان ، حيث وافق الوزراء على تطبيق وقف إطلاق للنار نافذ المفعول ، وبدء مفاوضات بناءة تتسم بروح التوافق هى من الأمور الأساسية لخلق ظروف مواتية وضرورية من أجل عملية السلام المعروفة " **الخطوة خطوة** " ، التى تؤدى إلى الحل الدائم ، ويشمل ذلك أيضا الحد من الصراع وانسحاب القوات المسلحة من الأراضى التى احتلت بالقوة ، وعودة الأشخاص الذين تم تهجيرهم وتشريدهم من بيوتهم وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن الدولي .

5 ، 6 ديسمبر 1994 : قمة بودابست لدول " **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** " ، حيث تم تبنى قرار بشأن تكثيف عمل دول " منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والخاص بالصراع الدائم فى " قره باغ الجبلية " ، وفقا لهذه الوثيقة تم إنشاء القانون الخاص بالرؤساء المساعدين لمجموعة " **مينسك** " ، وذلك للبدء فى مفاوضات عاجلة من أجل التوصل إلى قرارات للإتفاقية السياسية لحسم ووقف الصراع المسلح بين جميع الأطراف ، والسماح بانعقاد مجموعة " **مينسك** " ، ولذلك تبنت قمة بودابست إطار عمل قانونى ذو مرحلتين لعملية التسوية :

المرحلة الأولى : الحد من النتائج المترتبة على الصراع المسلح ،وذلك بتطبيق الاتفاقية ، بمعنى تحرير كامل لكل الأراضى المحتلة وتأكيد عودة المهجرين والمشردين والمبعدين إلى بيوتهم .

المرحلة الثانية : عقد مجموعة " **مينسك** " من أجل تسوية نهائية وشاملة للصراع وتبنت قمة بودابست أيضا قرارا بإقرار عملية حفظ السلام من دول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " بعد التوصل إلى اتفاقية سياسية .

2 ، 3 ديسمبر 1996 : قمة لشبونة لدول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " ، حيث قدم رئيس مجموعة دول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " بيانا أيده جميع أعضاء الدول الـ (53) ماعدا أرمينيا وأذربيجان ، بسبب الاعتراض على ثلاثة مبادئ لتسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان هي :

1 – تكامل أراضى جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان .

2 – تحديد الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " فى اتفاقية قائمة حول حق تقرير المصير الذى يمنح " قره باغ الجبلية " أعلى درجة من الحكم الذاتى داخل حدود أذربيجان .

3 – ضمان أمن " قره باغ الجبلية " وجميع سكانها ، ويشمل ذلك الالتزامات المتبادلة من قبل كل الأطراف لشروط التسوية .

يناير 1997 : قدم قانون " الثلاثية " المشاركة فى رئاسة مجموعة " **مينسك** " لدول " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " " روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا "

2 إبريل 1997 : تقرير رئيس لجنة الدفاع لمجلس الدومة " **البرلمان الروسي** " **السيد ليف روخلن** بخصوص تسليم روسيا أسلحة غير قانونية إلى أرمينيا ، بقيمة تساوى مليار دولار ، وبعد ذلك تم **اغتيال السيد روخلن** فى ظروف غامضة .

22 إبريل 1997 : تبنت الهيئة البرلمانية للمجلس الأوروبى القرار رقم 119 حول الصراعات فى القوقاز ، حيث أكدت على أن تسوية الصراعات فى الإقليم يجب أن تكون على أساس المبادئ التى انطلقت فى عام 1975 ، بالفصل الأخير لوثيقة هلسنكى وميثاق باريس لسنة 1990 ، وقد تضمنت :

1– عدم انتهاك حرمة الحدود .

2- ضمان أمن جميع الشعوب فى المناطق المعنية ، خاصة من خـلال قـوات حفـظ السلام متعددة الجنسيات .

3- الوضع القانونى للحكم الذاتى الشامل لكل من أبخازيا و " قره باغ الجبلية " وتمكين التفاوض بشأنها من قبل جميع الأطراف المعنية .

4- حق العودة للاجئين والأشخاص الذين تم تشريدهم واجلاؤهم عن مساكنهم وإعـادة إدماجهم ومراعاة حقوق الإنسان .

1 يونيو 1997 : قدم الرئيس المشارك " **خطة متكاملة** " لتسوية الصراع وكانت الفكـرة الأساسية وراء الاقتراح هى العمل فى مفاوضات متوازية على مـسألتين محـوريتين للمواجهة :

الأول : انسحاب القوات المسلحة من الأقاليم المحتلة .

الثاني : بذل جهود مكثفة من أجل الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد قبلت أذربيجان العرض مع بعض الاستثناءات على عكس أرمينيا التـى رفـضت هذه الخطة بكاملها .

19 سبتمبر 1997 : قدم الرئيس المشارك خطة تسوية " **الحل متعدد المراحل** " و تـضع هذه الخطة تصورا لتسوية الصراع على مرحلتين وفقا للمخطط التالى :

المرحلة الأولى : انسحاب القوات المسلحة المحتلة من المقاطعات الستة ، الواقعة خارج " قره باغ الجبلية " السابقة " نطاق ولاية قره باغ الجبلية ذات الحكم الذاتى " ، باستثناء **لاتشين** ، وعودة السكان المدنيين واستعادة صلات وروابط الاتصال الرئيسية فى منطقة الصراع .

المرحلة الثانية : تحديد وتعريف الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " ، وكـذلك أيضا مدينتي " **لاتشين** " ، و " **شوشا** " .

10 أكتوبر 1997 : بيان **ستراسبورج** المشترك لرئيس أذربيجان ورئيس أرمينيـا لـدعم خطة " الحل متعدد المراحل " لتسوية الصراع .

أشار الرئيس الأرميني " **بيتروسيان** " إلى أهمية حل وحسم النزاع القائم على أسـاس " **الحل متعدد المراحل** " وذلك فى مقال بعنوان " **حرب أم سلام** " ، وفيما بعد اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط الدوائر السياسية والعسكرية المتشددة ، وأصبح رئيس الـوزراء " **روبيرت كوتشاريان** " (**وهو من سكان إقليم " قره باغ الجبلية " فى أذربيجان وزعيم الانفصاليين حتى قبل هذا التعيين**) رئيسا للبلاد بالإنابة ، وبعد أن فاز بفترة وجيزة فى الانتخابات الرئاسية أصبح مركز أرمينيا فى تسوية الصراع أكثر صلابة ، وفيما بـين أعوام **1997** حتي **2002** لم يعقد اجتماع لمجموعة " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " بتشكيلها الكامل .

إبريل ، مايو 1998 : أعلنت أرمينيا رسميا رفضها لموافقة الرئيس السابق للجمهورية " **تير بتروسيان** " على تسوية " **الحل متعدد المراحل** " .

9 نـوفمبر 1998 : قدم الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " إلى المجلس المساعد خطة جديدة للتسوية تحت اسم " **الوضع العام** " ، وقد رفض الجانب الأذربيجانى قبول هـذا العرض باعتباره قاعدة للمفاوضات ، ذلك بسبب عدم اتساقه مع أعـراف ومبـادىء القانون الدولى والتشريع الوطنى ، وأكدت أذربيجان استعدادها لاستئناف المفاوضـات ضمن إطار مجموعة " مينسك " لمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " علـى أسـاس الاقتراح السابق لنائب رئيس المجلس المساعد الخاص بخطة تـسوية " **الحـل متعـدد المراحل** " .

خلال الفترة من عام **1999** وحتي عام **2002** جرت محادثـات مباشـرة بـين رئـيس أذربيجان ورئيس أرمينيا ، حيث تم عقد جولات ولقاءات بينهما لأكثر من عشرين مرة دون تحقيق أية نتائج ملموسة علي أرض الواقع ، فكان الهدف الأرمينـي مـن تلـك اللقاءات هو اكتساب مزيد من الوقت ، والترويج لدي الرأي العام الـدولي أن أرمينيـا حريصة علي التسوية السلمية ، في حين أنها أعاقت كل جهود التسوية السلمية .

8 مارس 2002 : فى البحث عن دفع عملية السلام اقترح الرئيس المشارك لمجموعـة " **مينسك** " اقترح علي المجلس تعيين ممثلين خاصين لرئيسى أذربيجان وأرمينيا، وذلـك

للمفاوضات حول الصراع ، وقد التقى الممثلان الشخصيان للرئيسين ثلاث مرات خلال عام واحد ، مرتين فى مدينة براغ فى شهرى مايو ، ويوليو ، ومرة فى فيينا فى شهر نوفمبر 2002 .

12 يوليو 2002 : فى الوثيقة النهائية للجنة التعاون الأوروبية الأذربيجانية قرر الاتحاد الأوروبى تأكيده على دعمه وتأييده لوحدة الأراضى الأذربيجانية وتكامل أراضيها باعتباره أساسا للحل السلمى للصراع .

2 أغسطس 2002 : أدان الاتحاد الأوروبى إقامة ما يسمى " **الانتخابات الرئاسية** " فى إقليم " قره باغ الجبلية " التابع لجمهورية أذربيجان .

23 يناير 2003 : عقد المكتب الموسع لوزراء لجنة المجلس الأوروبى جلسة خاصة فى ستراسبورج للنظر فى الوفاء بالالتزامات التى تعهدت بها كل من أذربيجان وأرمينيا لتسوية الصراع الأذربيجانى الأرمينى سلميا .

30 يناير 2003 : عبر السكرتير العام للمجلس الأوروبى عن أسفه للإعلان الذى صدر مؤخرا حول التنافر العرقى بين الأرمن والآذربيجانيين ، والذى أدلى به " **روبيرت كوتشاريان** " رئيس أرمينيا ، وفى إشارة للانتخابات الرئاسية المرتقبة فى أرمينيا التى تحدد موعدها فى التاسع عشر من فبراير 2003 ، أبرز **فولتر تشومار** فى حديثه قائلا " إن استدعاء صفحات مظلمة من التاريخ الأوروبى لن يمثل استراتيجية انتخابية جيدة " .

19 فبراير حتي 5 مارس 2003 : الانتخابات الرئاسية فى أرمينيا :

فى الجولة الثانية من الانتخابات ، تم انتخاب " **روبيرت كوتشاريان** " رئيسا لجمهورية أرمينيا لفترة رئاسية ثانية ، وذكر المراقبون من " **المجلس البرلماني الأوروبي** " ، ومن " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " ، " مكتب المؤسسات الديمقراطية " ، فى تقاريرهم أن الانتخابات قد جرت بمعايير غير قياسية و بصورة استثنائية بدرجة خطيرة للغاية ، الأمر الذي يكشف عن أن انتخاب " **كوتشاريان** " كان ضروريا من قبل بعض المنظمات والمؤسات المتشددة داخل أرمينيا ، والتي لا تريد تسوية سلمية لنزاع " قره باغ الجبلية " .

19 يونيو 2003 : قدمت الحكومة الائتلافية بأرمينيا خطة العمل إلى البرلمان للأربع سنوات القادمة ، ويقر القسم الخاص بـ " **الدفاع والأمن** " بذلك البرنامج من خطة عمل الحكومة بأنه كما فى السنوات السابقة ترى الحكومة أن حل مشكلة " قره باغ الجبلية " يجرى ضمن عملية المفاوضات السلمية ، و تؤكد على الاعتراف الدولى وحقوق شعب (**أرتساخ**) " قره باغ الجبلية " فى حق تقرير المصير ، وضمان الأمن لسكان " جمهورية قره باغ الحبلية " ، وأن احتمال تبعية " جمهورية قره باغ الجبلية لأذربيجان غير وارد " .

وأثناء تقديم برنامج الحكومة تحدث رئيس الوزراء الأرمنى " **ماركريان** " عن الصراع الأرمنى الأذربيجانى حيث قال : لا ينبغى أن تكون " قره باغ " جزءا من أذربيجان ، و يجب أن تكون لها حدود عامة مع أرمينيا ، وأن يصبح حق تقرير المصير لأرمن " قره باغ " معترفا به من قِبل العالم .

19 أغسطس 2003 : خلال المراقبة التى قام بها مكتب الممثل الشخصى والرئيس المناوب لمجلس " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " حول الحدود الأرمنية الأذربيجانية فى إقليم " **توفوز** " فى أذربيجان ، قام الجانب الأرمينى بخرق وقف اطلاق النار مرة أخرى ، و نتيجة لذلك فقد توقفت على الفور عملية مراقبة وقف اطلاق النار ، ولسوء الحظ أنكر رئيس " مجلس منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " المناوب " **أندري كاسبرشيك** " هذه الحقيقة فى تقريره المعلوماتي .

سبتمبر 2003 : تم تعيين الروسي " **ميرزلياكوف** " رئيساً للمجلس المساعد لمجموعة " **مينسك** " لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا ، بدلاً من " **جريكوف** " ، وخلال زيارته للإقليم عقدت سلسلة اجتماعات للمسئولين الآذربيجانيين فى الفترة من 3 إلي 5 سبتمبر 2003 .

15 أكتوبر 2003 : الانتخابات الرئاسية فى أذربيجان ، وانتخاب " إلهام علييف " رئيسا لجمهورية أذربيجان لأول فترة رئاسية له .

11 ديسمبر 2003 : أول لقاء للرئيس الأذربيجانى " **إلهام علييف** " مع نظيره الأرمينى " **روبرت كوتشاريان** " فى جنيف .

16 إبريل 2004 : اجتماع وزراء الخارجية لأرمينيا وأذربيجان ومشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ .

28 إلي 30 إبريل 2004 : اجتماع رئيس أذربيجان وأرمينيا فى وارسو .

12 إلي 13 مايو 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى ستراسبورج .

21 يونيو 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى " براغ .

28 ، 29 يونيو 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا وأذربيجان بحضور وزير الخارجية التركى **السيد عبد الله جول** فى اسطنبول .

3 إلي 12 أغسطس 2004 : تدريبات هيئة القيادة التى قامت بها القوات المسلحة الأرمنية فى الأراضى المحتلة من جمهورية أذربيجان .

وقد لفتت وزارة الشئون الخارجية الأذربيجانية فى بيان لها انتباه المجتمع الدولى لحقيقة أن ممارسة هذه التدريبات ما هى إلا دليلا واضحا أخر على عدوان جمهورية أرمينيا ضد جمهورية أذربيجان وعلى احتلالها لأراضيها .

8 أغسطس 2004 : انتخابات هيئات الحكم الذاتى المحلى التى أقامها نظام السلطات الأرمنية الانفصالية فى الأراضى المحتلة من أذربيجان .

وقد أبرز بيان لوزارة الشئون الخارجية الأذربيجانية أن مثل هذا النوع من الانتخابات لا يمكن أن يمثل أى جزء من الشرعية لأنها على تناقض تام وكامل مع أعراف ومبادئ القانون الدولى ، وأيضا مع التشريع الوطنى لجمهورية أذربيجان ، وطالما أن هذه الانتخابات أقيمت فى ظل ظروف العدوان المستمر والاحتلال والإقصاء الجبرى لثلث السكان الأصليين فى إقليم " قره باغ الجبلية " الذين هم من أصل أذربيجاني .

3 أغسطس 2004 : اجتماع وزيرا خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ .

15 سبتمبر 2004 : اجتماع رئيسا أرمينيا وأذربيجان ضمن قمة " رابطة كومنولث الدول المستقلة " فى أستانا ، حيث طالب رئيس أرمينيا " **روبرت كوتشاريان** " بإرجاء الاجتماع القادم فى براغ (كان مقراً له **25 أكتوبر 2004**) لوزيرى خارجية أذربيجان وأرمينيا ، وذلك للحاجة إلى تحليل وفهم نتائج الاجتماعات السابقة لوزيرى خارجية البلدين .

14 أكتوبر 2004 : طالبت أذربيجان ضم بندا إضافيا إلى أجندة الجلسة رقم **59** للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان " **الوضع فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان** " .

29 أكتوبر 2004 : بناء على توصيات اللجنة العامة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرج بندا إضافيا فى أجندتها الحالية بعنوان " الوضع فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان " ، واتخذ هذا القرار بتصويت غير مسبوق بغالبية **43** صوتا لصالح القرار مقابل صوتا واحدا ضد القرار ، و هو " **صوت أرمينيا** " ، وامتناع **99** دولة عن التصويت .

19 نوفمبر 2004 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا و وزير خارجية أذربيجان فى برلين .

23 نوفمبر 2004 : البند الإضافى رقم **163** بعنوان " **الوضع فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان** " ، تمت مناقشته فى الجلسة التاسعة والخمسين من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وألقى وزير الشئون الخارجية الأذربيجاني خطابا بخصوص مضمون البند الإضافى والممارسات غير الشرعية لأرمينيا فى الأراضى المحتلة من أذربيجان .

5 ديسمبر 2004 : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " مينسك " لـ " منظمة الأمن و التعاون فى أوروبا " فى صوفيا .

6 ، 7 ديسمبر 2004 : الاجتماع الثانى عشر للمجلس الوزارى لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فى صوفيا ، وتبنى بيان المجلس الوزارى الصراع حول " قره باغ الجبلية " الذى يثنى على التقدم الذى تم إحرازه فى تسوية صراع " قره باغ الجبلية " فى عام **2004** ، خاصة اللقاءات الثلاثة ، للرئيس الأرمينى والرئيس الأذربيجانى تحت رعاية الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا

والترحيب بخلق مايسمى " **عملية براغ** " التى أتاحت من خلالها أربعة اجتماعات بين وزيري خارجية البلدين ، وإعادة الدراسة المنهجية لكل المؤشرات والحدود لتسوية مستقبلية .

9 ديسمبر 2004 : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان فى بروكسل فى الإطار الوزارى لحلف شمال الأطلنطى " EAPC مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية " .

11 يناير 2005 : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " فى براغ .

25 يناير 2005 : الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى " PACE " تتبنى القرار رقم **1416** ، حيث أكد القرار على أن استقلال وانفصال أرض إقليمية من الدولة يمكن أن يتحقق فقط من خلال عملية قانونية وسلمية قائمة على الدعم والمساندة الديمقراطية من سكان هذا الإقليم ، وليس عن طريق تأجيج الصراع المسلح الذى يؤدى إلى الإقصاء العرقى ، وإلى ضم هذا الإقليم سواء على نحو شرعى أو غير شرعى ، أى على أساس سياسة فرض الأمر الواقع إلى دولة أخرى . ويدعو المجلس كل من أرمينيا وأذربيجان إلى الاستفادة من عملية " مينسك " ، واجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رئيس مجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ويقدمان المقترحات البناءة من كل منها للآخر عن طريق مجموعة " **مينسك** " بشكل فعال حول التسوية السلمية للصراع . وأكد " **ديفيد آتكنسون** " الخبير المفوض من قبل الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى " PACE " لدراسة مسألة " قره باغ الجبلية " أن مبدأ حق تقرير المصير يمكن أن يطبق على قضية " قره باغ الجبلية " لأن أذربيجان تقف مع التكامل الإقليمى لأراضيها والذى يعترف به المجتمع الدولى .

30 يناير حتي 5 فبراير 2005 : زيارة بعثة تقصى الحقائق لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " بشأن المستوطنات فى الأراضى المحتلة فى أذربيجان ، وذلك فى الأراضى المحتلة " **أغدام** ، **جبرايل** ، **فضولى** ، **زانجيلان** ، **كليبجار** ، **ولاتشين** " فى أذربيجان .

2 مارس 2005 : اجتماع وزير خارجية أذربيجان مع الرئيس المشارك لمجلس مجموعة مينسك لمنظمة الأمن و التعاون فى أوروبا فى براغ .

وقدم الرئيس المشارك لمجلس مجموعة " **مينسك** " تقريرا رسميا عن بعثة لجنة تقصى الحقائق (FFM) ، وأشار الرئيس المشارك للمجلس فى البيان المشترك إلى أن البعثة وجدت دليلا على وجود مستوطنين فى الأراضى التى تم معاينتها ، وأوصت البعثة أن أى مزيد من الاستيطان للأراضى المحتلة فى أذربيجان ينبغى أن يوقف ويجرم .

وحثوا الأطراف على إسراع وتعجيل المفاوضات نحو التسوية السياسية ومن ضمنها مسائل أخرى ، لمواجهة مشكلة المستوطنين ولتجنب أى تغييرات فى التركيبة السكانية " **الديموغرافية** " فى الإقليم ، الأمر الذى قد يزيد من صعوبة بذل أى جهود أخرى لتحقيق تسوية بتفاوض متفق عليه . وفى تعليقات وزير أذربيجان للشئون الخارجية " **إيلمار محمد ياروف** " اعتبر أن تقرير بعثة تقصى الحقائق موضوعى بشكل عام . وحددت بعثة تقصى الحقائق حوالى **16.000** مستوطنا فى الأراضى المحتلة من أذربيجان خارج إقليم " قره باغ الجبلية " ، ومن الواضح أنه كلما طال بقاؤهم فى الأراضى المحتلة كلما تعمقت جذورهم وارتباطهم بأماكن سكنهم الحالية . وما قاله الرئيس المشارك للمجلس إن استمرار إطالة الوضع يمكن أن يؤدى إلى الأمر الواقع الذى قد يعقد عملية السلام بشكل خطير .

15 إبريل 2005 : استمرار " **عملية براغ** " فى لندن ، حيث اللقاء بين كل من وزير خارجية أذربيجان ووزير خارجية أرمينيا مع الرئيس المشارك لمجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، بشكل منفصل لمناقشة الخطوات التالية لحسم الصراع ، وأعلن الوسطاء وهم " **فرنسا** ، **روسيا** ، **الولايات المتحدة الأمريكية** " أن عملية السلام قد دخلت نقطة مفصلية حساسة حيث أصبح فى الإمكان التوصل إلى الخطوة الأولى نحو الاتفاق فى إطار المفاوضات بين الأطراف .

27 إبريل 2005 : اجتماع وزير خارجية أذربيجان مع رئيس المجلس المساعد لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى فرانكفورت .

فى مستهل قمة " المجلس الأوروبى " فى وارسو التقى الرئيس الأذربيجانى **إلهام علييف** مع **روبرت كوتشاريان** الرئيس الأرمينى فى **قصر بلفيدير** فى حضور الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، ووزير الخارجية الروسي " **سيرجى لافروف** " ، ووزير الخارجية الفرنسي " **ميشيل بارنير** " وقدم وزير الشئون الخارجية الأذربيجاني تقريرا موجزا للصحفيين حول الاجتماع الذى استمر ثلاث ساعات بين الرئيسين ، حيث قال " بالرغم من إحراز تقدم ملموس تم التوصل إليه ، فما زالت هناك الحاجة لمزيد من المناقشات " ، وبعد الاجتماع كلف الرئيسان كل من وزير خارجية أذربيجان ووزير خارجية أرمينيا باستمرار التفاوض على بعض القضايا الهامة غير تلك التى تم الاتفاق عليها فى إطار **عملية براغ** ، ووفقا لما قاله الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " فإن الرؤساء التاليين لمجموعة " **مينسك** " سوف يواصلون أنشطتهم ، . وقال وزير خارجية أذربيجان " عموما لا يهم بالنسبة لأذربيجان شكل وتنظيم وتصميم المحادثات بقدر ما يهمها النتائج التي يمكن التوصل إليها عبر هذه المحادثات ، وبعبارة أخرى يجب أن نسترد التكامل الإقليمي للأراضى الأذربيجانية .

17 يونيو 2005 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا مع وزير خارجية أذربيجان بمشاركة الرؤساء المساعدين لمجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى باريس .

19 يونيو 2005 : انتخابات البرلمان التى أجرتها سلطات النظام الانفصالى الأرمينى فى الأراضى الأذربيجانية المحتلة .

أبرزت وزارة الشئون الخارجية الأذربيجانية فى بيان لها أن مثل هذا النوع من الانتخابات لا يمكن أن يدعى جزءا وحيدا من الشرعية لأنها على تناقض تام مع الأعراف والقانون الدولى ، وأيضا على النقيض مع التشريع والدستور لجمهورية أذربيجان طالما أن هذه الانتخابات أقيمت فى ظل ظروف العدوان والاحتلال والتطهير العرقى ، ويوضح البيان أن مثل هذه الممارسات من الجانب الأرميني لا تتناسب مع روح عملية التفاوض خاصة عندما يكون هناك أملا لخطوة إيجابية للأمام ، وأن

استمرار السلام لا يمكن أن يتحقق بدون تطبيع الحياة والتعايش السلمى والتعاون بين المجتمع الأذربيجانى والمجتمع الأرمينى فى إقليم " قره باغ الجبلية " فى جمهورية أذربيجان .

5 يوليو 2005 : الجمعية البرلمانية الأوروبية لـ " **منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا** " تدرس تقريرا حول الصراع الأرمينى الأذربيجانى فى جلستها التى عقدت فى واشنطن وأعد التقرير عن الصراع المبعوث الخاص للجمعية ، السويدي " **جوران لينماركر** " الذي أكد فى تعليقاته أن الصراع ليس مجمدا ، وأنه ليس هناك بديلا عن الحل السلمى فى الحقيقة هناك حاجة عاجلة وماسة لحل الصراع لإنهاء المعاناة الشخصية والاقتصادية والاجتماعية لكلا الجانبين من هذا الصراع ، واقترح " **لينماركر** " وضع أساس للحل من خبرات أوروبا ، حيث أصبحت الديمقراطية والتكامل مكونات أساسية لضمان سلام دائم ، ويبرز التقرير أسس إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين والمواطنين المشردين والمبعدين عن منازلهم داخليا ، وأيضا الديمقراطية وحقوق الأقلية ، ويوصى الدبلوماسى السويدى بحل الحكم الذاتى مشيرا إلى جزر " **آلاند** " كنموذج للحكم الذاتي الذي يمكن تطبيقه في إقليم " قره باغ الجبلية " .

10 إلي 12 يوليو 2005 : رؤساء المجلس المساعدون لمجموعة " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " (**السفراء** " **ستيفن مان** " **الولايات المتحدة الأمريكية** ، " **يورى ميرزلياكوف** " **روسيا** ، و " **برنار فاسيي** " **فرنسا**) زاروا أذربيجان وأرمينيا ، وفى أذربيجان التقوا مع الرئيس " **إلهام علييف** " ووزير الخارجية " **إلمار محمد ياروف** " وأيضا التقوا مع " **نظامى بهمانوف** " رئيس المجلس الأذربيجانى المطرود من إقليم " قره باغ الجبلية " في أذربيجان ، وصرح رؤساء المجلس المساعدون للصحفيين فى المؤتمر الصحفى يوم **12 يوليو 2005** ، أنهم ناقشوا مع الرئيس ووزير الخارجية المبادئ التى يمكن أن تكون أساسا لمعاهدة سلام فى المستقبل ، وأبرز الوسطاء أن الكثير يعتمد على الإرادة السياسية للقيادتين ورغبة الشعب .

وخلال اللقاءات ناقش الرؤساء المساعدون للمجلس فيما ناقشوه من قضايا مبادرة أذربيجانية لفتح شبكة طريق " **أغدام – خانكاندى – شوشا – لاتشين – قوروس – ناختشيوان** " ، والتى قد تفتح خط الاتصالات من أذربيجان إلى أرمينيا وناختشيوان وتركيا ، واستجاب " **نظامى بهمانوف** " بشكل إيجابى لفكرة اطلاق حوار بين المجتمعات الأذربيجانية. وعلق نائب وزير خارجية أذربيجان " **آراز عزيموف** " على اجتماعات رؤساء المجلس المساعدين فى باكو على أنها فعالة ومثمرة ، لكنه قال أن المفاوضات كانت صعبة ومعقدة إلى حد ما ولا استطيع أن أقول أنه تم التوصل إلى اتفاقيات ، ففى كل الاجتماعات أظهرت موقفا بناءا ، ويجب على أرمينيا أيضا أن تتبنى موقفا بناءا هي الأخري ، وإلا فسوف تضيع كل الفرص والجهود ، وأشار " **عزيموف** " إلى أن أرمينيا تحاول أن تأتى بعناصر جديدة لم تكن مشاركة من قبل بالمفاوضات ، وهناك فرص عظيمة لتحقيق السلام الأن ، والطرف المناوئ لها يمكن أن يخسر هذه الفرص ، وأنا بدوري أحث أرمينيا أن تستفيد من هذه الفرصة ، ويجب استعادة الأراضى الأذربيجانية ، ولا يجب لأرمينيا أن تدعى الحق فى أراضى أذربيجانية تحت ذريعة (**الممر الذى يربط أرمينيا بإقليم " قره باغ الجبلية " الموجود فى أذربيجان**) ، ويمكن أن تستخدم أرمينيا الطريق المار فى ممر " **لاتشين** " ، ولكن لا يمكن أن تظل مدينة " **لاتشين** " تحت الاحتلال ، وأن افتتاح طريق " **أغدام – خان كاندى – شوشا – لاتشين – جوريس – ناختشيوان** " ، سوف يساعد على تحسين العلاقات وعودة التعاون والثقة بين الشعبين ، أكد أيضا على الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " بأنه يمكن أن يحل فقط من خلال الجهود المشتركة بين المجتمعات الأرمينية والأذربيجانية الموجودة فى " قره باغ الجبلية " ، ففى الوقت الراهن فإن جزءاً من الشعب الذى يعيش فى " قره باغ الجبلية " من الأرمن الذين وصلوا من الخارج ، أما الأرمن المحليين فهم مواطنون آذربيجانيون ، وعلى الآذربيجانيين أن يحددوا وضعهم القانونى بأنفسهم ، ولهذا السبب يجب أن يعود السكان الآذربيجانيين إلى الأراضى المحررة وإلى العلاقات الاقتصادية ويجب أن تسترد الثقة المتبادلة .

12 أغسطس 2005 : فى خطاب مفوضية الانتخابات المركزية الموجه للناخبين فى جمهورية أذربيجان ، أشارت إلى تفعيل الدائرة الانتخابية " **خانكاندى** " ، و " **شوشا** " ، و " **خوجالى** " ، و " **خوجافاند** " ، ومستوطنات أخرى فى أقاليم " قره باغ الجبلية " فى جمهورية أذربيجان مع أبناء وطنهم ، وذلك لممارسة حقوقهم الانتخابية فى دائرة " خانكاندى " الانتخابية رقم 122 فى " **شوشا** " ، و " **فضولي** " ، و " **خوجالى** " فى دائرة " جوجافيند " الانتخابية رقم 124 .

24 أغسطس 2005 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا ووزير خارجية أذربيجان لمجلس مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى موسكو .

26 ، 27 أغسطس 2005 : لقاء رئيس جمهورية أرمينيا ورئيس جمهورية أذربيجان ضمن قمة " رابطة كومنولث الدول المستقلة " فى " **قازان** " .

12 سبتمبر 2005 : تم ضم البند الذى يحمل عنوان " **الوضع فى الأراضى المحتلة من جمهورية أذربيجان** " لأجندة الجلسة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفى نفس اليوم أجرت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى نقاشا حول الصراع **الأرمينى – الأذربيجانى** فى باريس ، وقررت الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى أن تمضى قدما فى عملية التكريم للجانبين ، وضمت القرارات فى قرار الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبى فى يناير 2005 على تسوية الصراع .

14 سبتمبر 2005 : منظمة دولية تدعى " **جماعة الأزمة الدولية IGG** " تعمل على منع الصراعات والنزاعات فى جميع أرجاء العالم ، وكما ورد فى التقرير الذى صدر حول الصراع الأرمينى – الأذربيجانى ، صرح نائب رئيس " **منظمة الأزمة الدولية** " " **آلن ديلتروز** " ، فى مؤتمر صحفى عقد فى باكو ان أرمينيا يجب ألا تصر على مصير الوضع القانونى لإقليم " قره باغ الجبلية " من أذربيجان باعتباره مسألة نزاع حول قضية تأجلت أو تأخرت إلى حد كبير لحل هذا الصراع ، يجب على أرمينيا أن تنسحب من سبع مقاطعات أذربيجانية ، وينبغى أن يعود اللاجئين إلى بيوتهم ، كما يجب استرداد الثقة بين الجانبين ، وينبغى تحديد الوضع القانونى لإقليم " **قره باغ** " ، وقال "

ديليتروز " إن الممارسات والإجراءات التي يجب أن تنفذ قبل تقرير وتحديد الوضع القانوني سوف تستغرق على الأقل من **15** إلى **20** عاما ، وقال " ديليتروز " أنه مثل كل المنظمات الدولية الأخرى ، فإن "منظمة الأزمة الدولية " تعتبر " قره باغ الجبلية " جزءاً من أذربيجان وهذا هو العامل القانوني من المسألة وليس هناك مشكلة فى هذا الأمر ، والمشكلة هي أن " قره باغ الجبلية " كأمر واقع في أيدى الأرمن ، وقال مدير مشروع " جماعة الأزمة الدولية " فى جنوب القوقاز أن المنظمة رحبت باستئناف نشاط مقاطعة " خانكاندى " كدائرة انتخابية فى " قره باغ الجبلية " ، والذى سوف يسمح للمواطنين الأرمن الأصليين فى أذربيجان بالتصويت فى الانتخابات البرلمانية فى شهر نوفمبر فى أذربيجان .

5 ديسمبر 2005 : اجتماع وزير خارجية أرمينيا ووزير خارجية أذربيجان بمشاركة من الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى ليوبليانا ضمن إطار الاجتماع الوزارى لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا .

5 ، 6 ديسمبر 2005 : الاجتماع الوزارى لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " فى ليوبليانا ، يتبنى بيان المجلس الوزارى للصراع الذى تناولته مجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، الذى يتابع عن رضا التقدم فى المفاوضات حول " قره باغ الجبلية " من خلال عملية براغ فى عام **2005** ، وخاصة فى الاجتماعين اللذين ضما رئيس أرمينيا ورئيس أذربيجان فى وارسو وفى " **قازان** " ، تحت رعاية الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " ، وحث رئيسا البلدين على الاستفادة من النافذة الواعدة المتاحة حاليا ، واقتناص الفرصة لكى يتوصلوا خلال السنة المقبلة إلى انجازات بارزة فى تسوية الصراع فى إطار عملية " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا .

16 ديسمبر 2005 : زيارة الرئيس المشارك لمجموعة " **مينسك** " لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " إلى أذربيجان .

16 إلي 20 ديسمبر 2005 : الرحلة الاستطلاعية لمجموعة التخطيط على مستوى عالى لـ " منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " إلى أذربيجان .

18 ، 19 يناير 2006 : اجتماع وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان بمشاركة رؤساء مجموعة " **مينسك** " بمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " في لندن .

20 إلي 27 يناير 2006 : قيام مجموعة التخطيط على مستوى عالٍ لمنظمة " الأمن والتعاون فى أوروبا " بزيارة استطلاعية للأراضى المحتلة فى أذربيجان .

أول فبراير 2006 : زيارة رؤساء مجموعة " **مينسك** " التابعة " لمنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا " إلى أذربيجان .

من خلال عرض الأحداث التاريخية للعلاقات بين أذربيجان وأرمينيا ، وقراءة تاريخ العلاقات بين الدولتين ، وما يمكن استنتاجه لمدي المرونة والتسامح التي تعاملت بها أذربيجان مع أرمينيا من أجل الحفاظ علي علاقات المودة وحسن الجوار بين الشعبين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، لكن الأطماع الأرمينية كانت دائما تقف أمام تحقيق هذا الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من العالم ، الأمر الذي أدي إلي انعدام الثقة لدي أذربيجان وشعبها في أي طرح للحل أو وعود تقدمها أرمينيا ، ويمكن قراءة عوامل انعدام الثقة وحسن النوايا كما أوجزها الدكتور الصفصافي أحمد القطوري علي النحو التالي :

أولا : عدم وجود أي تقدم خلال المفاوضات الجارية ، وتهدف كافة الجهود والتسويفات الأرمينية إلي الاحتفاظ بأراضي أذربيجان المحتلة ، وتعمل علي رفع تمثيل الجالية الأرمينية القاطنة لإقليم " قره باغ الجبلية " في المفاوضات خرقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، دون الأخذ في الاعتبار حتي حقوق الجالية الأذربيجانية الموجودة في الإقليم .

ثانياً : ترفض جمهورية أرمينيا أن تُظهر أو تُبدي تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية ، ولم تلتزم بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حول ضرورة الانسحاب العاجل والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية من كافة الأراضي الأذربيجانية المحتلة وعودة اللاجئين والمهجرين إلي ديارهم .

ثالثاً : تستغل جمهورية أرمينيا تكثيف الوجود العسكري ، وتوسيع نطاق العدوان إلي عمق جمهورية أذربيجان ، وممارسة سياسة الأمر الواقع بالنسبة للأراضي المحتلة .

رابعاً : تواصل جمهورية أرمينيا تطبيق المخططات التوسعية علي مستوي الدولة وتنفيذ برنامج تسكين مواطنيها علي الأراضي المحتلة بعد ممارسة المسح العرقي للأهالي المحليين الأذربيجانيين .

خامساً : تنظم جمهورية أرمينيا حملة جمع تبرعات نقدية وعينية محلية ودولية لدي الجاليات الأرمينية ومؤيديها في العالم لتسكين واستيطان الأرمن في الأراضي المحتلة .

سادساً : ممارسات الاستيطان الواسعة في نفس الوقت الذي تقوم فيه مجموعة " **مينسك** " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجهودها لإيجاد حل سلمي لمشكلة " **قره باغ** " ، وتنفيذ قرارات قمة بودابست ، والجهود العملية لتهيئة الظروف التي تسمح بالوصول إلي اتفاق سياسي بين الطرفين المتنازعين ، الأمر الذي يثير التساؤلات من ناحية ، والفزع والريبة والقلق من ناحية أخري .

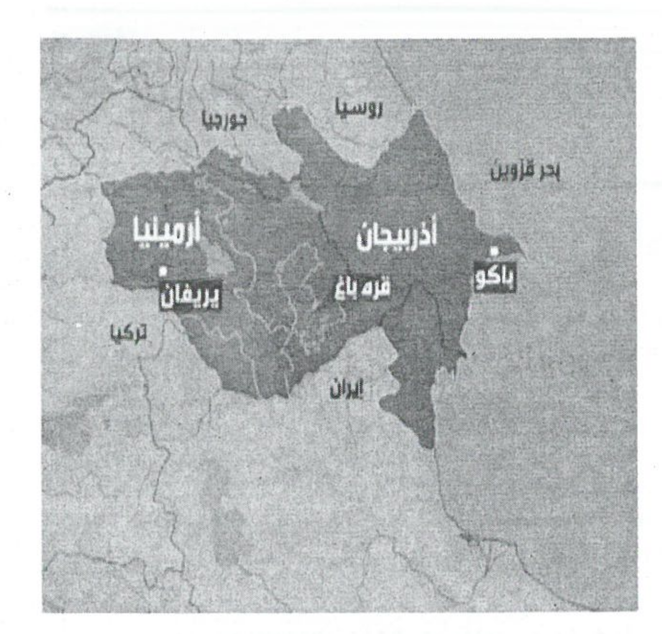
سابعاً : رفض جمهورية أرمينيا إرسال قوات حفظ السلام الدولية أو الأوروبية إلي إقليم " قره باغ الجبلية " لإزالة آثار العدوان العسكري .

ثامناً :في الوقت الذي تلتزم فيه أذربيجان المرة تلو الأخري وتمسكها بالحفاظ علي نظام وقف إطلاق النار ، فلا تلتزم جمهورية أرمينيا بمجرد الإعلان عن توقف إطلاق النار .

تاسعاً : في الوقت الذي تلتزم فيه أذربيجان بالتهدئة المحلية والداخلية بين مواطنيها لتهيئة المناخ لإستمرار الحوار السلمي ، فإن مثلث الكنيسة والمنظمات الإرهابية الأرمينية والسياسية المتعصبين يزرعون الفزع في نفوس الأذربيجانيين والأتراك ، بل ومن المسلمين كافة أيضاً ، مما يعمل علي تهييج نفوس الأرمن وجعلهم تواقين دائما لسفك الدماء ، ساعين جهد طاقتهم بالخطوة تلو الخطوة نحو تحقيق هدف " أرمينيا العظمي " ، التي جعلوها وسيلة لإشباع أحلام وأوهام الأرمن منذ أمد بعيد[1].

---

[1] – مأساة قره باغ الأذربيجانية وتداعياتها المستقبلية علي الشرق الأوسط – د . الصفصافي أحمد القطوري – مجلة شئون الشرق الأوسط – العددين 21 ، 22 – يناير ، أبريل 2007 .



الملاحق و الوثائق

Distr.
GENERAL

S/RES/822 (1993)
30 April 1993



مجلس الأمن

القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٠٥ المعقودة
يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣

إن مجلس الأمن

إذ يشير إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25199) و ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (S/25539) بشأن النزاع المتعلق بناغورني - كاراباخ،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٣ (S/25600)،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لتدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان،

وإذ يلاحظ مع الجزع تصعيد الاشتباكات المسلحة، وخاصة الغزو الأخير لمنطقة كيلبدجار بجمهورية أذربيجان من جانب القوات الأرمينية المحلية،

وإذ يساوره القلق لأن هذه الحالة تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر،

وإذ يعرب عن شديد قلقه لتشريد عدد كبير من المدنيين ولحالة الطوارئ الانسانية في المنطقة، وخاصة في منطقة كيلبدجار،

وإذ يؤكد من جديد احترام سيادة جميع الدول في المنطقة وسلامتها الاقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضا حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي،

وإذ يعرب عن تأييده لعملية السلم المتوخاة حاليا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وإذ يقلقه بالغ القلق ما يمكن أن يخلفه تصعيد الاشتباكات المسلحة من أثر معطل على تلك العملية،

١ - يطالب بوقف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فورا بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وبانسحاب جميع قوات الاحتلال فورا من منطقة كيلبدجار وغيرها من المناطق الأذربيجانية التي جرى احتلالها مؤخرا؛

٢ - يحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات فورا من أجل حل النزاع في إطار عملية السلم التي تقوم بها مجموعة مينسك المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق حل المشكلة بالوسائل السلمية؛

٣ - يدعو إلى إتاحة وصول أنشطة الإغاثة الانسانية الدولية دون عائق إلى المنطقة، وبصفة خاصة إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع، من أجل التخفيف من معاناة السكان المدنيين، ويؤكد من جديد أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لمبادئ القانون الانساني الدولي وقواعده؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومع رئيس مجموعة مينسك المنبثقة عن المؤتمر، بتقييم الحالة في المنطقة، وبصفة خاصة في منطقة كيلبدجار بأذربيجان، وتقديم تقرير آخر إلى المجلس؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

الأمم المتحدة

S





Distr.
GENERAL

S/RES/853 (1993)
29 July 1993

القرار ٨٥٣ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٥٩
المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٢٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣،

وقد نظر في التقرير الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن رئيس فريق مينسك المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (S/26184)،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية وإزاء التوتر القائم بينهما،

وإذ يرحب بقبول الأطراف المعنية للجدول الزمني للخطوات العاجلة لتنفيذ قراره ٨٢٢ (١٩٩٣)،

وإذ يحيط علما بجزع بتصعيد الأعمال العدائية المسلحة، وخاصة الاستيلاء على منطقة أغدام في الجمهورية الأذربيجانية،

وإذ يشعر بالقلق لأن هذه الحالة لا تزال تعرض للخطر السلم والأمن بالمنطقة،

وإذ يعرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين في الجمهورية الأذربيجانية وإزاء خطورة حالة الطوارئ الانسانية في المنطقة،

وإذ يؤكد من جديد سيادة الجمهورية الأذربيجانية وسائر دول المنطقة ووحدة أراضيها،

وإذ يؤكد من جديد أيضا حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة لحيازة الأراضي،

290793   290793 290793   93-42832

١ - يدين الاستيلاء على منطقة أغدام وعلى جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخرا في الجمهورية الأذربيجانية؛

٢ - يدين كذلك جميع الأعمال العدائية الجارية في المنطقة، وخاصة شن الهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة؛

٣ - يطالب بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وانسحاب قوات الاحتلال المعنية انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من منطقة أغدام ومن جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخرا في الجمهورية الأذربيجانية؛

٤ - يدعو الأطراف المعنية إلى التوصل إلى ترتيبات دائمة لوقف اطلاق النار مع الابقاء عليها؛

٥ - يؤكد من جديد في سياق الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه نداءاته السابقة من أجل إعادة الروابط الاقتصادية والروابط المتعلقة بالنقل والطاقة في المنطقة إلى ما كانت عليه؛

٦ - يؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) ويعرب عن بالغ قلقه إزاء الأثر المدمر الناجم بالنسبة لهذه الجهود عن تصعيد الأعمال العدائية المسلحة؛

٧ - يرحب بالأعمال التحضيرية المتعلقة بإيفاد بعثة مراقبة تابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مع وضع جدول زمني لوزعها، فضلا عن النظر في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في اقتراح إنشاء وجود لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة؛

٨ - يحث الأطراف المعنية على الامتناع عن أي إجراء من شأنه إعاقة التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وعلى مواصلة المفاوضات في إطار فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك عن طريق إجراء اتصالات مباشرة بينها، من أجل التوصل إلى تسوية نهائية؛

٩ - يحث حكومة جمهورية أرمينيا على مواصلة استخدام نفوذها لتحقيق امتثال الأرمينيين في منطقة ناغورنو - كاراباخ بالجمهورية الأذربيجانية بقراره ٨٢٢ (١٩٩٣) وبهذا القرار، وقبول ذلك الطرف لمقترحات فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

١٠ - يحث الدول على الامتناع عن تقديم أي أسلحة أو ذخائر يمكن أن تفضي إلى تكثيف النزاع أو مواصلة احتلال الاقليم؛

/..

١١ - يدعو مرة أخرى إلى إتاحة وصول جهود الاغاثة الانسانية الدولية دون عوائق الى المنطقة، ولا سيما الى جميع المناطق المتضررة من النزاع، لتخفيف المعاناة المتزايدة للسكان المدنيين ويؤكد من جديد على أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لمبادئ وقواعد القانون الانساني الدولي؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة الانسانية العاجلة إلى السكان المدنيين المتضررين ومساعدة الأشخاص المشردين على العودة إلى ديارهم؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل، بالتشاور مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك مع رئيس فريق مينسك، تقديم التقارير إلى المجلس عن الحالة؛

١٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

Distr.
GENERAL

S/RES/874 (1993)
14 October 1993

مجلس الأمن

القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٩٢،
المعقودة في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراريه ٨٢٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ و ٨٥٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، وإذ يشير الى البيان الذي تلاه رئيس المجلس بالنيابة عن المجلس في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٣ (S/26326)،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ الواردة من رئيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر مينسك بشأن ناغورني - كاراباخ، والموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/26522)،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن يؤدي استمرار النزاع في منطقة ناغورني - كاراباخ وما حولها بجمهورية أذربيجان واستمرار التوترات بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان الى تعريض سلم المنطقة وأمنها للخطر،

وإذ يحيط علما بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في موسكو في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وإذ يعرب عن الأمل في أن تسهم هذه الاجتماعات في تحسين الحالة وفي تسوية النزاع بالطرق السلمية،

وإذ يعيد تأكيد السيادة والسلامة الاقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة،

وإذ يعيد أيضا تأكيد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة،

وإذ يعرب مرة أخرى عن قلقه البالغ للمعاناة البشرية التي تسبب فيها النزاع ولحالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة في المنطقة، وإذ يعرب بوجه خاص عن بالغ قلقه إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين في جمهورية أذربيجان،

١ - يطلب من الأطراف المعنية إضفاء الفعالية والدوام على وقف إطلاق النار الذي تم إقراره نتيجة للاتصالات المباشرة التي جرى الاضطلاع بها بمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي دعما لفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٢ - يعيد مرة أخرى تأكيد دعمه التام لعملية السلم التي يجري الاضطلاع بها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وللجهود التي يبذلها دون كلل فريق مينسك التابع للمؤتمر؛

٣ - يرحب بـ "الجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)" الذي تم وضعه في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في اجتماع فريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والذي قدمه رئيس الفريق الى الأطراف المعنية بتأييد كامل من جانب تسعة بلدان أخرى بالفريق، ويوصي به للأطراف ويطلب منها قبوله؛

٤ - يعرب عن اقتناعه بأنه ينبغي العمل من خلال المفاوضات السلمية على تسوية جميع المسائل الأخرى المعلقة الناشئة عن النزاع، التي لم يتم التطرق إليها بصفة مباشرة في "الجدول الزمني المعدل"، وذلك في سياق عملية مينسك المندرجة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥ - يدعو الى التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والعاجلة المنصوص عليها في الجدول الزمني المعدل لفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخرا وإزالة جميع العقبات التي تعترض الاتصالات والنقل؛

٦ - يدعو أيضا الى القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر مينسك في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بغرض التوصل، عن طريق التفاوض، الى تسوية للنزاع على النحو المنصوص عليه في الجدول الزمني، تمشيا مع الولاية التي أذن بها مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢؛

٧ - يطلب الى الأمين العام أن يستجيب للدعوة بأن يوفد ممثلا لحضور مؤتمر مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأن يقدم كل مساعدة ممكنة من أجل المفاوضات الموضوعية التي ستعقب افتتاح المؤتمر؛

٨ - يؤيد بعثة الرصد التي أنشأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٩ - يطلب من جميع الأطراف الامتناع عن أي انتهاكات للقانون الانساني الدولي ويجدد دعوته الواردة في القرارين ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) الى تيسير وصول جهود الإغاثة الانسانية الدولية دون عائق الى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع؛

93-55739

من القرار 844 (1993)

الذي أتخذه مجلس الأمن في جلسته

المعقودة في 12 تشرين ثاني / نوفمبر 1993

٤ - يعرب عن الاقتناع بأنه ينبغي العمل من خلال المفاوضات السلمية على تسوية جميع المسائل الأخرى المعلقة الناشئة عن النزاع، التي لم يتم التطرق إليها بصفة مباشرة في "الجدول الزمني المعدل"، وذلك في سياق عملية مينسك؛

٥ - يدعو الى التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والعاجلة المنصوص عليها في "الجدول الزمني المعدل" لمجموعة مينسك، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخرا وإزالة جميع العقبات التي تعترض الاتصالات والنقل؛

٦ - يدعو أيضا الى القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر مينسك بغرض التوصل، عن طريق التفاوض، الى تسوية للنزاع على النحو المنصوص عليه في "الجدول الزمني المعدل"، تمشيا مع الولاية التي أذن بها مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢؛

٧ - يطلب الى الأمين العام أن يستجيب للدعوة بأن يوفد ممثلا لحضور مؤتمر مينسك وأن يقدم كل مساعدة ممكنة من أجل المفاوضات الموضوعية التي ستعقب افتتاح المؤتمر؛

٨ - يؤيد بعثة الرصد التي أنشأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٩ - يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي انتهاكات للقانون الانساني الدولي، ويجدد دعوته الواردة في القرارين ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) الى تيسير وصول جهود الإغاثة الانسانية الدولية دون عائق الى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع؛

١٠ - يحث جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أي أعمال عدائية وعن أي تدخل بجميع أشكاله مما قد يؤدي الى توسيع نطاق النزاع وتقويض السلم والأمن في المنطقة؛

١١ - يطلب الى الأمين العام والوكالات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة الانسانية العاجلة الى السكان المدنيين المتضررين ومساعدة اللاجئين والمشردين في العودة الى ديارهم في أمن وكرامة؛

١٢ - يطلب الى الأمين العام، والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس مؤتمر مينسك، مواصلة تقديم تقارير الى المجلس بشأن التقدم المحرز في عملية مينسك وجميع جوانب الحالة في الميدان وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد؛

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره النشط.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٢٩٢

مقرر

في الجلسة ٣٣١٣، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قرر المجلس أن يناقش البند المعنون:

"الحالة المتعلقة بناغورني كاراباخ:

"رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/26647)؛[١٢]

"رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/26650)؛[١٢]

"رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (S/26662)".[١٢]

القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)
المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و٨٥٣ (١٩٩٣) المؤرخ

١٠ - يحث جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أي أعمال عدائية وعن أي تدخل بجميع أشكاله مما قد يؤدي الى توسيع نطاق النزاع وتقويض السلم والأمن في المنطقة؛

١١ - يطلب الى الأمين العام والوكالات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة الانسانية العاجلة الى السكان المدنيين المتضررين ومساعدة اللاجئين والمشردين في العودة الى ديارهم في أمن وكرامة؛

١٢ - يطلب أيضا الى الأمين العام، والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس مؤتمر مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مواصلة تقديم تقارير الى المجلس بشأن التقدم المحرز في عملية مينسك وجميع جوانب الحالة في الميدان وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد؛

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعال.

-----

٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٧٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣،

وإذ يعيد تأكيد تأييده التام لعملية السلم التي يجري الاضطلاع بها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وللجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها مجموعة مينسك المنبثقة عن المؤتمر،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر مينسك بشأن ناغورني كاراباخ، وبمرفقاتها[١٢]،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء ما يحمله استمرار النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في الجمهورية الأذربيجانية، والتوتر بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية، من تهديد للسلم والأمن في المنطقة،

وإذ يلاحظ بجزع تصاعد الأعمال القتالية المسلحة نتيجة لانتهاكات وقف إطلاق النار والإفراط في استعمال القوة ردا على تلك الانتهاكات، ولا سيما احتلال منطقة زنغلان ومدينة غوراديز في أذربيجان،

وإذ يعيد تأكيد سيادة وسلامة أراضي أذربيجان وجميع الدول الأخرى في المنطقة،

وإذ يعيد أيضا تأكيد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين، وأحوال الطوارئ الإنسانية التي حدثت مؤخرا في منطقة زنغلان ومدينة غوراديز وعلى منطقة الحدود الجنوبية لأذربيجان،

١ - يدين الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه بين الطرفين، والتي نجم عنها استئناف القتال، ويدين بصفة خاصة احتلال منطقة زنغلان ومدينة غوراديز، والهجمات التي شنت على المدنيين، وعمليات قصف أراضي الجمهورية الأذربيجانية؛

٢ - يطلب إلى حكومة أرمينيا أن تستخدم نفوذها لتحقيق امتثال الأرمينيين في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان للقرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣) و٨٧٤ (١٩٩٣)، ولضمان عدم تزويد القوات المشتركة في القتال بالوسائل التي تمكنها من مواصلة توسيع نطاق حملتها العسكرية؛

٣ - يرحب بالاعلان المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الصادر عن الأعضاء التسعة في مجموعة مينسك المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[١٣]، ويشيد بالمقترحات الواردة في الإعلان فيما يتعلق باصدار إعلانات انفرادية لوقف اطلاق النار؛

٤ - يطالب الأطراف المعنية بالوقف الفوري للأعمال القتالية المسلحة والأعمال العدائية، وبالانسحاب من جانب واحد للقوات المحتلة من منطقة زنغلان ومدينة غوراديز، وانسحاب القوات المحتلة من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخرا في أذربيجان، وفقا "للجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣)"[١١] بالصيغة التي عدلته بها مجموعة مينسك في اجتماعها المعقود في فيينا في الفترة من ٢ الى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٥ - يحث بقوة الأطراف المعنية على أن تستأنف فورا القيام، على نحو فعال ودائم، بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه نتيجة للاتصالات المباشرة المضطلع بها بمساعدة حكومة الاتحاد الروسي دعما لمجموعة مينسك، وعلى مواصلة السعي نحو تسوية النزاع عن طريق التفاوض في إطار عملية مينسك و "الجدول الزمني المعدل" بالصيغة التي عدلته بها مجموعة مينسك في اجتماعها المعقود في الفترة من ٢ الى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٦ - يحث مرة أخرى جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أية أعمال قتالية وعن أي تدخل بجميع أشكاله من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق النزاع وتقويض دعائم السلم والأمن في المنطقة؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية المعنية تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للسكان المدنيين المتضررين، بمن فيهم سكان منطقة زنغلان ومدينة غوراديز وعلى الحدود الجنوبية لأذربيجان، ومساعدة اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة؛

٨ - يكرر طلبه إلى الأمين العام، وإلى الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس مؤتمر مينسك، بمواصلة تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية مينسك، وعن جميع جوانب الحالة في الميدان، ولاسيما عن تنفيذ قراراته ذات الصلة، وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد؛

٩ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره النشط.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٣١٣

الحواشي

(١) S/25199.

(٢) اتخذ المجلس أيضا قرارات أو مقررات بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٢.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٣.

(٤) المرجع نفسه، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٥) S/25539.

(٦) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٣، الوثيقة S/25600.

(٧) المرجع نفسه، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٨) المرجع نفسه، الوثيقة S/26184.

(٩) S/26326.

(١٠) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثامنة والأربعون، ملحق تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الوثيقة S/26522.

(١١) المرجع نفسه، الوثيقة S/26522، المرفق.

(١٢) المرجع نفسه، ملحق تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

(١٣) المرجع نفسه، الوثيقة S/26718.

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL
A/RES/48/114
23 March 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند 113 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء علي تقرير اللجنة الثالثة (A/48/631)]

48 / 114 تقديم المساعدة الدولية الطارئة إلي اللاجئين في أذربيجان

إن الجمعية العامة :

إذ تشير إلي قراراتها ذات الصلة بتقديم المساعدة الإنسانية إلي اللاجئين والمشردين .

وقد نظرت في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين (1) .

وإذ تقر بالدور الحفاز الذي تقوم به المفوضية السامية ، إلي جانب المجتمع الدولي والوكالات الإنمائية الدولية ، في تعزيز المعونة الإنسانية والتنمية بغية التوصل إلي حلول مستدامة وباقية لمشاكل اللاجئين والمشردين .

وإذ تعرب عن شديد قلقها إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية في أذربيجان بسبب تشريد أعداد كبيرة من المدنيين .

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها المكتب المؤقت للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في أذربيجان من أجل تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة الإنسانية .

وإذ ترحب أيضا ببرنامج الأمم المتحدة الإنساني الموحد المشترك بين الوكالات والخاص بأذربيجان للفترة الممتدة من 1 تموز / يوليه 1993 إلي 31 آذار / مارس 1994 .

وإذ تعرب عن تقديرها للدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي كانت ولا تزال ردود فعلها إيجابية بشأن تلبية احتياجات أذربيجان الإنسانية ، وللأمين العام وهيئات الأمم المتحدة لتعبئة المساعدة الإنسانية الملائمة وتنسيق تقديمها .

وإذ تعرب عن تقديرها أيضا لحكومات الدول المجاورة التي تقدم المساعدة الإنسانية اللازمة ، بما في ذلك توفير أماكن الإقامة وطرق العبور في أقاليمها للمشردين من أذربيجان .

(1) A/48/12 و Add.1 .

وإذ تلاحظ مع الجزع أن الحالة الإنسانية أن الحالة الإنسانية في أذربيجان تواصل التدهور علي نحو خطير منذ اعتماد البرنامج في حزيران / يونيه 1993 ، وأن عدد اللاجئين والمشردين في أذربيجان تجاوز المليون في الآونة الأخيرة .

وإذ تدرك أن اللاجئين والمشردين يواجهون حالة خطيرة ، ويتعرضون لخطر سوء التغذية والمرض ، وأن الحصول علي مساعدة خارجية ملائمة ضروري لتوفير المواد الغذائية والمعونة الطبية والمأوي اللازم لفصل الشتاء .

وإذ يساورها بالغ القلق للعبء الضخم الذي يفرضه وجود أعداد غفيرة من اللاجئين والمشردين علي الهياكل الأساسية للبلد .

وإذ تؤكد الحاجة الملحة لمواصلة العمل الدولي لمساعدة أذربيجان في توفير المأوي والأدوية والأغذية للاجئين والمشردين وخاصة أشد مجموعاتهم ضعفا .

1 - ترحب مع التقدير بالجهود التي اضطلع بها الأمين العام لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلي المشاكل الحادة للاجئين والمشردين الأذربيجانيين ولتعبئة المساعدة لهم .

2 - تناشد علي وجه الاستعجال جميع الدول ، ومنظمات وبرامج الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، أن تقدم مساعدة مالية وطبية ومادية ملائمة وكافية للاجئين والمشردين الأذربيجانيين .

3 - تدعو المؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة إلي أن تقوم ، حسب الاقتضاء ، بتوجيه انتباه إدارة كل منها إلي الاحتياجات الخاصة للاجئين والمشردين الأذربيجانيين لكي تنظر فيها ، وأن تقدم تقارير إلي الأمين العام عن مقررات تلك الهيئات .

4 - تدعو الأمين العام إلي أن يواصل رصد الحالة العامة للاجئين والمشردين في أذربيجان ، وأن يبذل مساعيه الحميدة عند الاقتضاء .

5 - تطلب إلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين مواصلة بذل جهودها مع وكالات الأمم المتحدة المختصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، بغية تعزيز وزيادة الخدمات الأساسية المقدمة إلي اللاجئين والمشردين في أذربيجان .

6 - تطلب إلي الأمين العام أن يقدم إلي الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة 85

20 كانون الأول / ديسمبر 1993

الدورة الثانية والستون

البند 20 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلي لجنة رئيسية (A/62/L42)]

62 / 243 - الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

إن الجمعية العامة ،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكامه ،

وإذ تشير إلي قرارات مجلس الأمن 822 (1993) المؤرخ 30 نيسان / أبريل 1993 ، و 853 (1993) المؤرخ 29 تموز / يوليه 1933 ، و 874 (1993) المؤرخ 14 تشرين الأول / أكتوبر 1993 ، و 884 (1993) المؤرخ 12 تشرين الثاني نوفمبر 1993 ، وكذلك قراري الجمعية العامة 48 / 114 المؤرخ 20 كانون الأول / ديسمبر 1993 المعنون " تقديم المساعدة الدولية الطارئة للاجئين والمشردين في أذربيجان " ، و 60 / 285 المؤرخ 7 أيلول / سبتمبر 2006 المعنون " الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان " ،

وإذ تشير أيضا إلي تقرير بعثة تقصي الحقائق لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والموفدة إلي الأراضي المحتلة في أذربيجان المحيطة بناغورني - كاراباخ والرسالة الموجهة من رئيسي مجموعة مينسك إلي المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن بعثة تقصي الحقائق (1) ،

وإذ تحيط علما بتقرير بعثة التقييم البيئي الموفدة بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلي الأراضي المتضررة من الحرائق في منطقة ناغورني - كاراباخ وحولها (2) ،

وإذ تؤكد من جديد التزامات طرفي الصراع بالتقيد الصارم بقواعد القانون الإنساني الدولي ،

---

(1) انظر A/59/747-s/2005/187 .

(2) A/61/696 ، المرفق .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء كون الصراع المسلح في منطقة ناغورني - كاراباخ وحولها في جمهورية أذربيجان يواصل تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر ، وإذ تضع في اعتبارها الآثار السلبية المترتبة عليه في الحالة الإنسانية وفي تنمية بلدان جنوب القوقاز ،

1 - **تؤكد من جديد** استمرار احترام ودعم سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا ،

2 - **تطالب** بانسحاب جميع القوات الأرمينية انسحابا فوريا وكاملا ودون شروط من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان ،

3 - **تؤكد من جديد** الحق غير القابل للتصرف للسكان المبعدين من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان في العودة إلي ديارهم ، وتؤكد ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتلك العودة ، بما في ذلك الإصلاح الشامل للأراضي المتضررة من الصراع ،

4 - **تقر** بضرورة تهيئة ظروف حياة عادية وآمنة في ظل المساواة بين الطائفتين الأرمينية والأذربيجانية في منطقة ناغورني - كاراباخ في جمهورية أذربيجان ، مما يسمح بإرساء نظام حكم ذاتي فعلي ديمقراطي في هذه المنطقة ضمن جمهورية أذربيجان ،

5 - **تؤكد من جديد** علي ألا تعترف أي دولة بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان ، وألا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ علي ذلك الوضع ،

6 - **تعرب عن تأييدها** لجهود الوساطة الدولية ، لا سيما مجهود رئيسي مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلي تسوية الصراع بالوسائل السلمية ، وفقا لمعايير القانون الدولي ومبادئه ، وتقر بضرورة تكثيف تلك الجهود من أجل تحقيق سلام دائم ومستمر طبقا للأحكام المنصوص عليها أعلاه ،

7 - **تهيب** بالدول الأعضاء والمنظمات والترتيبات الدولية والإقليمية المساهمة الفعلية ، كل في حدود اختصاصه ، في عملية تسوية الصراع ،

8 - **تطلب** إلي الأمين العام أن يقدم إلي الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار ،

9 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند المعنون " الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان " .

الجلسة العامة 86
14 آذار / مارس 2008

A/67/753–S/2013/106

الأمـم المتحـدة

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ و ٨٤ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

كما تعلمون، ارتُكبت أفظع الجرائم من قبيل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أثناء العدوان الذي لا تزال جمهورية أرمينيا تشنه على جمهورية أذربيجان. وقبل إحدى وعشرين سنة، ارتُكبت مذبحة لم يسبق لها مثيل ضد السكان الآذريين في بلدة خوجالي. ففي ليل ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، استولت على خوجالي القوات المسلحة التابعة لأرمينيا، مدعومة بعصابات مسلحة غير نظامية وجماعات إرهابية، وبمشاركة مباشرة من فوج المشاة ٣٦٦ التابع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وفي ليلة

واحدة قُتل أكثر من ٦٠٠ مدني في تلك البلدة لمجرد كونهم آذريين. وحتى النساء والأطفال والشيوخ لم ترحمهم القوات الغازية.

ويشرفني أن أقدم إليكم مذكرة بعنوان "جريمة خوجالي: المرتكبون والتوصيف والمسؤولية بموجب القانون الدولي". إن حكومة جمهورية أذربيجان، إذ تقدم هذه المذكرة، تطلب من الأمين العام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة المرتكبة في سياق عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان.

ومن الواضح أن استمرار تنعُّم مرتكبي تلك الجرائم بالإفلات من العقاب ما زال يعوق التقدم في تحقيق السلام الذي طال انتظاره والمصالحة بين أذربيجان وأرمينيا. لذا، فإن إجلاء الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع، وتقديم تعويضات كافية وفعالة للضحايا وضرورة اتخاذ إجراءات على مستوى المؤسسات لمنع تكرار هذه الانتهاكات، تشكل كلها مستلزمات لتسوية النزاع بشكل حقيقي. وعليه، فإن إنهاء الإفلات من العقاب ليس ضروريا فقط لتحديد مسؤولية الأطراف في النزاع وفرادى المرتكبين، الذي يشكل تحقيقه أمرا لا بد منه في حد ذاته، بل أيضا لضمان السلام المستدام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا ومصالحهم ورفاه المجتمع ككل.

وينبغي أيضا اعتبار المذكرة المرفقة ردا على التفسير الكاذب للأحداث المأسوية في بلدة خوجالي الذي طالعنا به ممثلو أرمينيا خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة التي أجريت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/PV.6917 (Resumption1)).

أكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٥ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ و ٨٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **أغشين مهدييف**
سفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣ الموجهة من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

جريمة خوجالي: مرتكبوها وتوصيفها والمسؤولية عنها بموجب القانون الدولي

مقدمة

١ - في نهاية عام ١٩٨٧، طالبت علناً جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية بإقليم ناغورنو-كاراباخ (داغليق غاراباخ) المتمتع بالحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية. وفي شكل مخالف لدستور الاتحاد السوفياتي، الضامن لسلامة أقاليم جمهوريات الاتحاد وحرمة حدودها، اتخذ كل من الجمهورية الاشتراكية السوفياتية الأرمينية وأفراد الطائفة الأرمينية في الإقليم عدداً من القرارات لإرساء عملية الانفصال من جانب واحد لهذه المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي من أذربيجان. وفي نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢، شنت أرمينيا عمليات قتالية على أراضي أذربيجان احتلت أرمينيا بنتيجتها قسما كبيرا من أراضي أذربيجان، بما في ذلك إقليم داغليق غاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة.

٢ - وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من أربعة قرارات تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها من قبل القوات الأرمينية، وتعيد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامة أقاليمها وحرمة حدودها الدولية، مؤكدا أن داغليق غاراباخ هو جزء من أذربيجان، ومطالبا بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع أراضيها[1]. وقد اتخذت منظمات دولية أخرى الموقف نفسه.

٣ - لقد أدت الحرب إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى؛ وأصبح مئات الآلاف لاجئين بعدما أُجبروا على النزوح واختفى الآلاف من دون أثر. وكان الاستيلاء على خوجالي مأسويا بشكل خاص. فقبل نشوب النزاع كان ٧٠٠٠ شخص يعيشون في هذه البلدة الواقعة في إقليم داغليق غاراباخ بأذربيجان. وبدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، فرضت القوات الأرمينية حصارا تاما على البلدة. وفي ليل ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، وفي أعقاب قصف مدفعي عنيف لخوجالي، بدأ الهجوم على المدينة من محاور عدة. وأدى الهجوم والاستيلاء على البلدة إلى إبادة مئات الآذريين، بينهم أطفال ونساء وشيوخ، وإصابة آلاف المدنيين بجروح ونقلهم كرهائن، ما زال العديد منهم مفقودا في حين سُويت البلدة بالأرض.

(١) القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣).

مرتكبو الجريمة

٤ - سُجلت في ممارسات الدول حالات عديدة موهت فيها دورها أثناء استيلائها بالقوة على أراضي دولة أخرى ونفت حصول الجرائم المرتكبة في تلك الأراضي. وتتضح هذه السمات في السياسات والممارسات التي تتبعها أرمينيا. فهذه الأخيرة تنفي تورطها في النزاع المسلح على أساس أن لا علاقة لها بالسيطرة على تلك الأراضي، كما تنفي واقعَ الاحتلال بمعناه الوارد في القانون الدولي. وعليه، ووفقا لرئيس أرمينيا سيرج سركيسيان "لم يحارب في ناغورنو - كاراباخ سوى المتطوعين". وفي الوقت نفسه، اضطلعت أرمينيا، على حد تعبيره، بدور "الضامن لأمن ناغورنو - كاراباخ" واستعدت للتدخل الفوري في حال اندلاع حرب جديدة[2]. وترد أيضا مسألة الضمانات التي توفرها أرمينيا في استراتيجية الأمن الوطني للبلاد الصادرة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧[3]. بيد أنه لم يقدَّم أي تفسير عن كيفية انسجام هذه الضمانات، التي تشمل جزءا من أراضي أذربيجان، مع القانون الدولي.

٥ - وبصورة عامة، من غير المرجح أن تؤخذ محاولات أرمينيا تمويه عدوانها ضد دولة مجاورة، وتاليا إثبات براءتها من الجرائم المرتكبة في سياق هذا العدوان، على محمل الجد نظرا لوجود أدلة دامغة تشهد على عكس ذلك تماما. وبالإضافة إلى الحقائق الموجودة في تصرف حكومة أذربيجان والتي تشهد على مشاركة مباشرة للقوات المسلحة الأرمينية في الأعمال العدائية العسكرية ضد أذربيجان وعلى وجود هذه القوات في الأراضي المحتلة، وهي قضايا تستحق أن يفرد لها تحقيق منفصل ودقيق، فإن تقييم الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمراقبين المستقلين لدور أرمينيا لا لبس فيه البتة هو أيضا.

٦ - ومن المنطلق عينه، أوضحت منظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي في تقريرها المعنون Seven Years of Conflict in Nagorno-Karabakh أنه "رغم إمكان وجود متطوعين في قوات المتمردين من سكان جمهورية أرمينيا، فقد تلقى أفراد عاملون في صفوف القوات المسلحة الأرمينية، بينهم مجندون، أوامر من قادتهم العسكريين للمشاركة في الأعمال العدائية في أذربيجان ضد القوات المسلحة الآذرية"[4]. وخلص التقرير إلى أن "من الناحية القانونية،

(٢) Caucasus Context 2007, vol. 4, issue 1, pp. 43-44. انظر أيضا رسالة سيرج سركيسيان في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، في الموقع الشبكي Hayinfo.

(٣) متاحة في الموقع http://www.mil.am/eng/?page=49.

(٤) Human Rights Watch/Helsinki Report entitled *Seven Years of Conflict in Nagorno-Karabakh*, p. 92 (1994).

وجود قوات أرمينية في أذربيجان يجعل من أرمينيا طرفا في النزاع، ويجعل من هذه الحرب نزاعا مسلحا دوليا بين حكومة أرمينيا وأذربيجان"[5].

٧ - وبصرف النظر عن إنكار أرمينيا مسؤوليتها عن احتلال أراض في أذربيجان ووجودها العسكري فيها، فإن المسؤولين الرسميين في يريفان لا يألون جهدا لتظهير المسائل المتعلقة بمجزرة خوجالي كما لو أن الآذريين أنفسهم هم من يُزعَم أنهم عرقلوا إجلاء السكان المدنيين من منطقة العمليات العسكرية، بل، والأسوأ من ذلك، أنهم أطلقوا النار على مواطنيهم من أجل استغلال الأعداد الكبيرة من الضحايا المدنيين لأهدافهم السياسية الداخلية الخاصة بهم[6]. وبذلك، أشار ممثلو أرمينيا مرة أخرى في بياناتهم أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، إلى رئيس أذربيجان آنئذ أياز موتاليبوف الذي زعموا أنه حمَّل الجبهة الشعبية لأذربيجان المعارِضة مسؤولية ذبح المدنيين في بلدة خوجالي[7]. ومع ذلك، فإن الدعاية المغرضة الأرمينية لم تشر إلى أن الرئيس السابق لأذربيجان دأب على الاحتجاج على سوء التفسير الصارخ هذا لعباراته. ففي مقابلاته وتعليقاته، التي تفضل الدعاية المغرضة الأرمينية عدم ذكرها مطلقا، ما برح السيد موتاليبوف يكرر أن الأرمينيين هم مرتكبو مجزرة خوجالي وأنه لم يحمل قط مسؤولية الجريمة المرتكبة فيها للجبهة الشعبية لأذربيجان. فاستنادا إلى السيد موتاليبوف "إن الإشارة إلى عباراته بأن الجبهة الشعبية نظمت سقوط خوجالي أو أفضت إليه هي كذبة سخيفة ومهينة"[8].

٨ - وهناك ما يكفي من الوقائع والتقارير المستقاة من مصادر مختلفة، بينها شهود للأحداث وحكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، تشهد على مسؤولية أرمينيا وقيادتها السياسية والعسكرية والجماعات المسلحة المحلية التابعة لها عن الجرائم المرتكبة في خوجالي.

٩ - وفي الحكم الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى ما يلي:

"يبدو أن التقارير المتوفرة من مصادر مستقلة تشير إلى أنه في وقت الاستيلاء على خوجالي في ليل ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، أفيد عن قتل مئات

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧٣. بالإضافة إلى ذلك، انظر أيضا A/66/787-S/2012/289، المرفق، الفقرات ١٥-٢٧.

(٦) انظر أيضا A/66/708-S/2012/117.

(٧) انظر (S/PV.6917 (Resumption 1))، الصفحات ٥٧ و ٩٢-٩٣.

(٨) متاحة في الموقع الشبكي www.regnum.ru/news/223355.html وفي http://interfax.az/print/566666/ru.

المدنيين من أصل عرقي آذري، أو إصابتهم بجروح أو أخذهم رهائن أثناء محاولتهم الفرار من البلدة المستولى عليها، على يد المقاتلين الأرمينيين الذين هاجموا البلدة" (التشديد مضاف)[9].

١٠ - وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى وزير خارجية أرمينيا[10]، رد المدير التنفيذي لمنظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي كما يلي على محاولات الدعاية المغرضة الأرمينية التشويش من خلال بما تختلقه من افتراءات على منظمة حقوق الإنسان هذه:

"تبيَّن بنتيجة أبحاثنا وأبحاث المركز التذكاري لحقوق الإنسان أن الميليشيات المتراجعة فرت من خوجالي مع بعض من أكبر المجموعات الفارة من المدنيين. وأفاد تقريرنا أن أفراد الميليشيا الآذرية، بحفاظهم على سلاحهم وارتدائهم بزات عسكرية، يمكن اعتبارهم مقاتلين وأنهم عرَّضوا تاليا سلامة المدنيين الفارين للخطر، حتى لو كانت نيتهم حمايتهم. ومع ذلك فإننا نلقي المسؤولية المباشرة عن قتل المدنيين على القوات الأرمينية في كاراباخ. وفي الواقع، ليس في تقريرنا أو في تقرير المركز التذكاري لحقوق الإنسان أي دليل يدعم مقولة أن القوات الآذرية عرقلت فرار المدنيين الآذريين أو أطلقت النار عليهم" (التشديد مضاف).

١١ - وفقا للكاتب الأرميني ماركار ملكونيان، الذي أهدى كتابه لأخيه، الإرهابي الدولي المعروف مونتي ملكونيان، الذي شارك شخصيا في الهجوم على خوجالي، كانت البلدة "تشكل هدفا استراتيجيا، ولكنها كانت تمثل أيضا عملا انتقاميا"[11]. ويذكر ملكونيان بشكل خاص دور مقاتلي مجموعتين عسكريتين أرمينيتين هما "أرابو" و "أرامو" واصفا بالتفصيل كيف قامتا بذبح سكان خوجالي المسالمين. وهكذا، على حد قوله، كاد بعض سكان البلدة أن يبلغوا برَّ الأمان، بعد فرارهم نحو ستة أميال، عندما "أرداهم الجنود [الأرمينيون]". فقد استلَّ الجنود، على حد تعبيره، "سكاكين كانوا يحملونها على جنبهم لفترة طويلة، وبدأوا بالطعن"[12].

(٩) متاح من http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/pages/search.aspx?i=001-98401.

(١٠) متاح من http://www.hrw.org/news/1997/03/23/response-armeniangovernment-letter-town-khojaly-nagorno-karabakh.

(١١) Markar Malkonian, *My Brother's Road: An American's Fateful Journey to Armenia* (London and New York, 2005), p. 214.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١٣-٢١٤.

١٢ - وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن أحداث خوجالي وقعت في فترة شغل فيها الرئيس الحالي لجمهورية أرمينيا سيرج سركيسيان منصب رئيس ”لجنة قوات الدفاع الذاتي“ الانفصالية غير الشرعية التابعة للنظام، وبالتالي فإن ذكرياته تشكل أحد أهم مصادر الأدلة. والعبارات التالية الصادرة عن السيد سركيسيان لا تترك مجالا للشك في ما يتعلق بمعرفة مرتكب جريمة خوجالي:

”قبل خوجالي، ظن الآذريون أنهم كانوا يمزحون معنا، اعتقدوا أن الأرمينيين شعب غير قادر على رفع يديه ضد السكان المدنيين. لقد تمكنا من كسر هذه [الصورة السائدة]. وهذا ما حدث. وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن من بين أولئك الأولاد أشخاص فروا من باكو وسومغاييت“[١٣].

١٣ - ومؤخرا، بعد انقضاء نحو ١٢ سنة، نشر الصحافي البريطاني توماس دي وال الذي أجرى مقابلة مع السيد سركيسيان النص الكامل لحواره مع الرئيس الأرميني العتيد[١٤]، الذي يدحض ما ورد فيه على أحسن وجه افتراءات الدعاية الأرمينية المغرضة. ومن الأمثلة على ذلك، العبارات التالية التي وردت على لسان السيد سركيسيان والتي لا تحتاج إلى مزيد من التعليق:

”نعم، صحيح أنه كان هناك مدنيون في خوجالي، ولكن كان هناك أيضا جنود جنبا إلى جنب مع المدنيين. والقذيفة، لدى إطلاقها في الجو، لا يمكنها التمييز بين مدنيين وجنود، إذ ليس لها عيون لترى. وإذا بقي السكان المدنيون في البلدة حتى بعدما سنحت لهم فرصة جيدة جدا للرحيل، فهذا يعني أنهم يشاركون في القتال“.

١٤ - وغالب الظن أن السيد سركيسيان كان سيمتنع عن الإدلاء بحجج غير مقنعة كهذه لو كان على بينة من القوانين المعترف بها عالميا لسير العمليات العسكرية، بما في ذلك، قبل كل شيء، تلك التي تفرض الحفاظ على التمييز بشكل واضح بين المدنيين والمقاتلين ومنع الهجمات العشوائية. وبعدما أدلى بالملاحظة التي لا يمكن نفيها بأن ليس للقذيفة المدفعية في الجو عيون، من الصعب جدا للرئيس الحالي لأرمينيا أن يجادل بأن مختاري الهدف ومطلقي القذيفة عليه لهم عيون يرون فيها.

(١٣) Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York and London, (2004), p. 172.

(١٤) متاح من http://carnegieendowment.org/2012/02/24/president-interview-andtragic-anniversary/9vpa.

١٥ - وعلاوة على ذلك، نقض السيد سركيسيان الأسطورة المتعلقة بالممر الذي زُعم بأن المهاجمين أبقوه مفتوحا للسكان المدنيين في خوجالي. ففي معرض إجابته على سؤال محدثه في المقابلة بشأن هذه المسألة، اعترف سركيسيان بسهولة أنه ”في شكل عام، حدث ذلك بعد خوجالي“ لأنه في ذلك الوقت ”ارتُكب قدر معين من التطهير العرقي“، إذ ”يستحيل القيام بذلك بأي طريقة أخرى“. ورداً على سؤال دي وال حول ما إذا كان ينتابه أي شعور بالندم لوفاة الآلاف من الأشخاص، أجاب السيد سركيسيان من دون خجل البتة: ”لا أشعر بأي ندم إطلاقا“ لأن ”حصول مثل هذه الاضطرابات ضروري، حتى لو اقتضى ذلك موت الآلاف“. إن صدور هذه الكلمات عن شخص يشغل أعلى منصب سياسي وعسكري في أرمينيا هي خير دليل كما أنها تدحض أي محاولة لإنكار مسؤولية أرمينيا عن الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين الآذريين أثناء النزاع.

توصيف الجريمة

١٦ - تنطبق المجموعة الكاملة من المبادئ القانونية الدولية على الحالة المتعلقة بأراضي أذربيجان الواقعة حاليا تحت احتلال أرمينيا، أي إقليم ناغورنو - كاراباخ والأراضي المحيطة به التي استُولِيَ عليها خلال النزاع المسلح مطلع التسعينات. وتشمل هذه المبادئ القانونية ما يتعلق باستخدام القوة؛ والقانون الدولي الإنساني؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمسؤولية الدولية[١٥].

١٧ - وهناك من الأسباب ما يكفي للاستنتاج أن حكومة جمهورية أرمينيا والقوات التابعة لها، التي تتحمل المسؤولية عن أعمالها بموجب القانون الدولي، مسؤولة عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ترقى إلى مرتبة الجرائم بموجب القانون الدولي. وتشمل انتهاكات قوانين الحرب من قبل الجانب الأرميني من جملة ما تشمل الهجمات العشوائية، بما في ذلك قتل المدنيين، واختطاف الرهائن واحتجازهم، وإساءة معاملة السجناء وأسرى الحرب وإعدامهم بإجراءات موجزة[١٦].

١٨ - وأشار مجلس الأمن بشكل محدد في قراراته ذات الصلة المتخذة عام ١٩٩٣ ردا على الاستخدام غير القانوني للقوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها[١]، إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين في أذربيجان، والهجمات على المدنيين وقصف المناطق الآهلة بالسكان. ووصفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في

(١٥) انظر A/66/787-S/2012/289، المرفق، الفقرات ٢٨-٣٠.

(١٦) انظر Human Rights Watch/Helsinki, *Seven Years of Conflict in Nagorno-Karabakh* (1994).

حكمها الصادر في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠[٩]، مذبحة السكان المدنيين الآذريين من بلدة خوجالي بأنها "أعمال ذات طابع شديد الخطورة يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية".

١٩ - وتبيَّن بنتيجة التحقيق الرسمي الذي أجري في أذربيجان وجود العناصر التالية لجريمة الإبادة الجماعية، وفقا لتعريفها في القانون الدولي، في ما يتعلق بالهجمات على المدنيين في خوجالي: الفعل الجرمي المكون من القتل والتسبب بإيذاء جسدي أو عقلي جسيم؛ وجود مجموعة محمية يستهدفها مرتكبو السلوك الإجرامي؛ ووجود نية محددة لإبادة كلية أو جزئية، لجماعة مميَّزة لأسباب عرقية أو إثنية أو دينية أو وطنية. ووفقا لنتائج التحقيق، استوفيت الشروط التالية الداعمة لصحة اتهامات الإبادة الجماعية في ما يتعلق بالجريمة المرتكبة في خوجالي: الدليل الواضح والمقنع على وجود نية لتدمير الجماعة كليا أو جزئيا؛ الدمار الحاصل في خوجالي كان "كبيرا" بما فيه الكفاية بحيث شمل المجموعة المحددة بأسرها؛ وارتكاب الجريمة ضمن منطقة جغرافية محددة.

٢٠ - وتجدر الإشارة إلى أن أرمينيا وأذربيجان طرفان في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[١٧].

المسؤولية بموجب القانون الدولي

٢١ - تستتبع الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع بين أذربيجان وأرمينيا مسؤولية على الدولة ومسؤولية جنائية فردية بموجب القانون الدولي.

٢٢ - وترد الأحكام الرئيسية المتعلقة بالمسؤولية الدولية في المواد المتعلقة بمسؤولية الدول التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي ("لجنة القانون الدولي") في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١[١٨] وعرضتها على الدول عن طريق الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١[١٩]. ووفقا للمادة ١ "كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية"، بينما تنص المادة ٢ على ما يلي "ترتكب الدولة فعلا غير مشروع دوليا إذا كان

(١٧) أصبحت أرمينيا طرفا في الاتفاقية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وأذربيجان في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦.

(١٨) انظر A/56/10، الفرع الرابع. انظر أيضا also James Crawford, *The International Law Commission's Articles on State Responsibility. Introduction, Text and Commentaries* (Cambridge, 2002), and James Crawford, Alain Pellet, Simon Olleson (eds.), *The Law of International Responsibility* (Oxford, 2010).

(١٩) انظر قرار الجمعية العامة ٥٦/٨٣. انظر أيضا قراري الجمعية ٥٩/٣٥ و ٦٢/٦١ والوثيقة A/62/62.

التصرف المتمثل في عمل أو إغفال (أ) ينسب إلى الدولة بمقتضى القانون الدولي؛ و (ب) يشكل خرقا لالتزام دولي على الدولة".

٢٣ - وتتناول المادة ٤ (١) في المواد المتعلقة بمسؤولية الدولة مسألة نسب التصرف إلى الدولة، وتنص على ما يلي:

"يعد تصرف أي جهاز من أجهزة الدولة فعلا صادرا عن هذه الدولة بمقتضى القانون الدولي، سواء أكان الجهاز يمارس وظائف تشريعية أم تنفيذية أم قضائية أم أية وظائف أخرى، وأيًا كان المركز الذي يشغله في تنظيم الدولة، وسواء أكانت صفته أنه جهاز من أجهزة الحكومة المركزية أم جهاز من أجهزة وحدة إقليمية من وحدات الدولة".

٢٤ - وجرى التأكيد على هذا المبدأ، وهو مبدأ راسخ منذ وقت طويل في القانون الدولي[٢٠]، من قبل المحكمة الدولية في قضية لاغراند[٢١] التي أعلنت فيها المحكمة أنه "يمكن الدفع بالمسؤولية الدولية للدولة بفعل يقوم به جهاز مختص وسلطات مختصة تابعة للدولة، أيا كانت هذه الأجهزة" كما جرى التأكيد مجددا في الحالة المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها[٢٢] التي لاحظت فيها المحكمة ما يلي:

"من الأركان الأساسية لقانون مسؤولية الدولة، اعتبار تصرف أي جهاز من أجهزة الدولة عملا من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي، وينشئ تاليا مسؤولية الدولة إذا كان يشكل خرقا لالتزام من قبل تلك الدولة".

٢٥ - ويشدد التعليق ٦ على المادة ٤ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول على الطابع العام لهذا المبدأ، ويؤكد أن الإشارة إلى أجهزة الدولة في هذا الحكم:

"لا تقتصر على أجهزة الحكومة المركزية، أو المسؤولين الرفيعي المستوى أو الأشخاص المسؤولين عن العلاقات الخارجية للدولة. وهي تشمل أجهزة الحكومة أيا كان نوعها أو تصنيفها، والقيام بأي مهام، وأي مستوى في التراتبية الهرمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي أو حتى المحلي"[٢٣].

(٢٠) انظر مثلا the *Moses* case, John B. Moore, *International Arbitration*, vol. III, pp. 3127, 3129 (1871).

(٢١) Provisional Measures, I.C.J. Reports 1999, pp. 9 and 16.

(٢٢) I.C.J. Reports 2007, para. 385. جرى الدفع بأن هذا المبدأ يشكل قاعدة من القانون الدولي العرفي. انظر أيضا *Immunity from Legal Process of a Special Rapporteur*, I.C.J. Reports 1999, pp. 62 and 87.

(٢٣) انظر Crawford, *The International Law Commission's Articles on State Responsibility*, p. 95.

٢٦ - وعلى غرار ذلك، تنص المادة ٥ على أن تصرف أي شخص أو كيان غير تابع لأي جهاز من أجهزة الدولة بموجب المادة ٤، ولكنه يتمتع بموجب قانون الدولة بسلطة ممارسة بعض اختصاصات السلطة الحكومية، يُعتبر عملا من أعمال الدولة بموجب القانون الدولي، شرط أن يكون ذلك الشخص أو الكيان قد تصرف بهذه الصفة في الحالة المعنية. وعليه، فإن أنشطة الوحدات المسلحة للدولة، بما فيها أنشطة الأجهزة المخولة القيام بها، تنشئ مسؤولية تتحملها الدولة. وبالتالي فإن أرمينيا مسؤولة دوليا عما قامت به قواتها المسلحة من أعمال (وعما امتنعت عن القيام به) وعن أنشطتها في أذربيجان.

٢٧ - ومن العناصر الرئيسية لمسؤولية الدولة، الذي يتسم بأهمية خاصة للأغراض الحالية، القاعدة المنصوص عليها في المادة ٨:

> ”يعتبر فعلا صادرا عن الدولة بمقتضى القانون الدولي تصرف شخص أو مجموعة أشخاص إذا كان الشخص أو مجموعة الأشخاص يأتمرون في الواقع بتعليمات تلك الدولة أو بتوجيهات منها أو يعملون تحت رقابتها لدى القيام بذلك التصرف“.

٢٨ - ويغطي هذا الحكم أساسا حالتين: الحالة الأولى، التي يتصرف فيها أشخاص بتعليمات مباشرة من سلطات الدولة، والحالة الثانية، التي يتصرف فيها أشخاص تحت بـ ”توجيه أو رقابة“ من الدولة. وتكتسي الحالة الأخيرة أهمية حيوية. فهي تعني أن الدول لا يمكن أن تتجنب المسؤولية عن أعمال كيانات انفصالية عندما تكون هذه الدولة هي في الحقيقة من يسيطر على أنشطة الجهة المعنية. والفرق بين الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٨ هو مستوى الرقابة الممارسة. ففي الحالة الأولى، الأشخاص المعنيون هم جزء من جهاز الدولة في ما يتعلق بهذه الحالة الخاصة. وفي الحالة الأخيرة، تكون سلطة الدولة موزعة على نطاق أوسع.

٢٩ - وتناولت محكمة العدل الدولية هذه المسألة في قضية نيكاراغوا، التي أشارت في الفقرة ١١٥ منها أنه كي تكون الدولة مسؤولة عن الأنشطة، يتعين إثبات أن الدولة ”كانت تسيطر سيطرة فعالة على العملية العسكرية أو شبه العسكرية التي يُزعم أن الانتهاكات ارتكبت فيها“[٢٤]. وأعيد تأكيد هذه المقاربة في حالة اتفاقية الإبادة الجماعية[٢٥].

(٢٤) I.C.J. Reports 1986, pp. 14 and 64 to 65.

(٢٥) I.C.J. Reports 2007, at para. 398 وما يليها.

٣٠ - وعليه، فإن الاستنتاج يجب أن يكون بأن جمهورية أرمينيا، نظرا لعدوانها الأولي والمستمر على أذربيجان واحتلالها المستمر لأراضي هذه الدولة، الذي تم بشكل مباشر من خلال أجهزتها وعملائها ومسؤوليها، وبشكل غير مباشر من خلال النظام الانفصالي التابع لها في إقليم داغليق غاراباخ المحتل الذي تمارس فيه جمهورية أرمينيا الدرجة المطلوبة من الرقابة الفعالة على النحو المفهوم بموجب القانون الدولي، تتحمل المسؤولية الدولية الكاملة عن انتهاكات للقانون الدولي.

٣١ - إن المسؤولية الدولية لجمهورية أرمينيا، التي تتحملها نتيجة لأفعالها غير المشروعة دوليا، تنطوي على عواقب قانونية تتجلى في الالتزام بوقف هذه الأعمال، وتقديم التأكيدات والضمانات الملائمة بعدم تكرارها، وتقديم تعويضات كاملة عن الإصابات في شكل رد الحقوق والجبر والترضية، إما بشكل فردي أو جماعي[٢٦].

٣٢ - ومن الضروري الإشارة إلى أنه ينبغي النظر إلى الجريمة التي ارتكبت في بلدة خوجالي باعتبارها انتهاكا خطيرا للالتزامات بموجب القواعد القطعية *jus cogens* في القانون الدولي العام. فالالتزامات المنصوص عليها في هذه القواعد تنشأ عن قواعد السلوك الموضوعية التي تحظر ما بات يُعتبر أمرا لا يمكن تحمله ناجما عن التهديد الذي يشكله لبقاء الدول وشعوبها وأهم القيم الإنسانية الأساسية[٢٧]. ومن هذه المحظورات، من المتفق عليه عموما أن منع العدوان، وبسط السيطرة الاستعمارية أو الحفاظ عليها بالقوة، والإبادة الجماعية والرق والتمييز العنصري والجرائم ضد الإنسانية والتعذيب، تُعتبر من الأمور التي تسري عليها القواعد القطعية[٢٨]. وما من شك في أن أرمينيا تتحمل المسؤولية الدولية الكاملة عن انتهاك عدد من هذه المحظورات، على نحو ما يتبين بشكل خاص في الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد المدنيين في بلدة خوجالي والمدافعين عنها.

٣٣ - إن الانتهاكات الخطيرة للالتزامات بموجب القواعد القطعية للقانون الدولي العام تنشئ عواقب إضافية لا تطال فقط الدولة التي تتحمل المسؤولية بل أيضا سائر الدول. فكما ورد في تعليق لجنة القانون الدولي على المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، لكل دولة، بحكم عضويتها في المجتمع الدولي، مصلحة قانونية في حماية حقوق أساسية معينة والوفاء بالتزامات

(٢٦) انظر Crawford, *The International Law Commission's Articles on State Responsibility*, pp. 66-68, articles 28, 30, 31 and 34-37.

(٢٧) انظر A/56/10، التعليق ٣ على المادة ٤٠ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

(٢٨) المرجع نفسه، التعليق ٥ على المادة ٢٦ والتعليقات ١-٩ على المادة ٤٠ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

معينة[٢٩]. وقد اضطلعت محكمة العدل الدولية بدور هام في ضمان الاعتراف بهذا المبدأ في قضية شركة برشلونة تراكشن[٣٠]، التي حددت فيها المحكمة وجود فئة خاصة من الالتزامات - الالتزامات تجاه المجتمع الدولي ككل. ووفقا للمحكمة، ”[إن التزامات الدولة تجاه المجتمع الدولي ككل] بحكم طبيعتها هي الشاغل لجميع الدول. ونظرا لأهمية ما ينطوي على ذلك من حقوق، يمكن الاعتبار أن لجميع الدول مصلحة قانونية في حمايتها؛ إنها التزامات تجاه الجميع. وفي الدعاوى اللاحقة أعادت المحكمة تأكيد هذه الفكرة“[٣١].

٣٤ - وبقدر ما لجميع الدول مصلحة قانونية، تشمل النتائج المعينة المترتبة على انتهاك خطير للالتزام بموجب القواعد القطعية للقانون الدولي العام جملة أمور منها واجبات الدول على التعاون من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات بالوسائل الشرعية وعدم الاعتراف بشرعية وضع ناجم عن انتهاك جسيم، وعدم تقديم أي عون أو مساعدة للإبقاء على ذلك الوضع[٣٢].

٣٥ - وإلى جانب مسؤولية جمهورية أرمينيا كدولة عن الأفعال غير المشروعة دوليا، ففي إطار القواعد العرفية ومعايير المعاهدات المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي، يُنظر إلى بعض الأعمال المرتكبة في سياق النزاع المسلح، بما فيها تلك التي شهدتها بلدة خوجالي، على أنها جرائم جنائية دولية يتحمل المسؤولية عنها على أساس فردي مَن شارك في الأعمال المذكورة وشركاؤهم وأدواتهم. ومن المعروف جيدا أن رئيسَي أرمينيا الحالي والسابق، سيرج سركيسيان وروبر كوتشاريان، إلى جانب العديد من كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الآخرين في تلك الدولة وقادة النظام الانفصالي الذي أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة في أذربيجان، شاركوا شخصيا في الاستيلاء على الأراضي الأذرية وفي أعمال انتقامية ضد المدنيين وأفراد القوات المسلحة الآذريين. وبالنظر إلى حجم وخطورة الجرائم التي ارتكبوها،

(٢٩) المرجع نفسه، التعليق ٤ على المادة ١ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

(٣٠) Case Concerning the Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, I.C.J. Reports 1970, para. 33.

(٣١) انظر *East Timor*, I.C.J. Reports 1995, p. 102, para. 29; *Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons*, I.C.J. Reports 1996, p. 258, para. 83; and *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide*, Preliminary Objections, I.C.J. Reports 1996, pp.615-616, paras. 31-32. انظر أيضا A/56/10، التعليق ٤ على المادة ١ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول.

(٣٢) انظر A/56/10 (Supp)، التعليقات ١-٤ على المواد المتعلقة بمسؤولية الدول. انظر أيضا قرار الجمعية العامة A/62/243، الفقرة ٥.

من الواضح أن الملاحقة الجنائية لهؤلاء الأشخاص ستكون نتيجة حتمية لما ارتكبوه من جرائم.

٣٦ - وبموجب المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي صادقت عليها أذربيجان وأرمينيا في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على التوالي، يُعتبر عدد من الأفعال المرتكبة ضد أشخاص أو ممتلكات يحظون بحماية الاتفاقية ”انتهاكات خطيرة“. وتنص المادة ٨٦ من البروتوكول الإضافي الأول، الذي صادقت عليه أرمينيا في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على أنه يتوجب بشكل خاص على الأطراف في الاتفاقية والبروتوكول ”قمع الانتهاكات الخطيرة“. وبموجب المادة ٨٨ من البروتوكول، ”تتبادل الدول الأطراف أكبر قدر من المساعدة في الإجراءات الجنائية المتخذة فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لهذه الاتفاقية أو البروتوكول“.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، تقع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ضمن اختصاص مبدأ الولاية القضائية العالمية في القانون الجنائي الدولي، الذي يخول الدول بسط ولايتها القضائية بحيث تشمل هذه الجرائم، ما يوفر تاليا حتمية معاقبة مرتكب الجريمة بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة وجنسية مرتكبها أو الضحية.

الخاتمة

٣٨ - لقد شكل أحد الردود على الفظائع الواسعة النطاق التي ارتُكبت خلال الحرب العالمية الثانية ركيزة لإنشاء الأمم المتحدة، ولإعلاء القيم الأساسية، مثل السلام واحترام حقوق الإنسان، ولإنشاء مؤسسات قضائية متعددة الجنسيات. وقد أعلن المجتمع الدولي وحدد في الصكوك الدولية، متصرفا بشكل رئيسي من خلال الأمم المتحدة، مجموعة من القيم الأساسية، مثل السلام واحترام حقوق الإنسان. وقد تُرجم التوافق عليها في عام ١٩٤٨ باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن ”الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية غير القابلة للتصرف هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“. وعلاوة على ذلك، أُتخذت خطوات هامة لحماية الحقوق والدفاع عنها ومنع الجرائم التي لها بعد ونطاق دوليان والمعاقبة عليها.

٣٩ - ومع ذلك، فإن الجهود لضمان عالم يسوده السلام والعدالة والرخاء لم تكن دائما متسقة وناجحة. ونتيجة لذلك، ما زال المدنيون يعانون من عدم كفاية الحماية ومن المعاملة التمييزية في حالات النزاع المسلح. وللأسف، لا تحظى جميع الانتهاكات الخطيرة للقانون

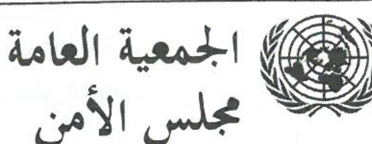
الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالاهتمام الواجب وبالاستجابة اللازمة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٤٠ - ورغم ذلك، فإن جمهورية أذربيجان على ثقة من أن التدابير المتسقة المتخذة على الصعيد الوطني، فضلا عن الإطار القانوني الدولي الحالي، ستفضي إلى محاكمة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد السكان المدنيين في أذربيجان خلال النزاع. وما لا يقبل الجدل اليوم هو أنه ما من صفة رسمية أو سياسية يمكن أن تضفي على الشخص المعني حصانة عن الجرائم الدولية الأكثر خطورة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

٤١ - وفي الواقع، إن التقييم الشامل لأسباب ونتائج الحرب التي شنتها جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان وجميع الحقائق القائمة المتعلقة بالأحداث المأسوية في خوجالي توضح بشكل جلي أن الجرائم التي ارتُكبت في تلك البلدة الآذرية لا تشكل عملا معزولا أو شاذا، بل هي جزء من سياسة منهجية وواسعة النطاق ومن ممارسة الفظائع التي ترتكبها أرمينيا، تحوي في صميمها أفكارا بغيضة تنم عن تفوق عنصري وتمايز عرقي وكراهية. إن الذبح المتعمد للمدنيين في خوجالي كان يهدف إلى إبادتهم الجماعية لا لشيء إلا لكونهم آذريين.

٤٢ - من الواضح أن استمرار تنعُّم مرتكبي تلك الجرائم بالإفلات من العقاب ما زال يعوق التقدم في تحقيق السلام الذي طال انتظاره والمصالحة بين أذربيجان وأرمينيا. لذا، فإن إجلاء الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع، وتقديم تعويضات كافية وفعالة للضحايا وضرورة اتخاذ إجراءات على مستوى المؤسسات لمنع تكرار هذه الانتهاكات، تشكل كلها مستلزمات لتسوية النزاع بشكل حقيقي. وعليه، فإن إنهاء الإفلات من العقاب ليس ضروريا فقط لتحديد مسؤولية الأطراف في النزاع وفرادى المرتكبين، الذي يشكل تحقيقه أمرا لا بد منه في حد ذاته، بل أيضا لضمان السلام المستدام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا ومصالحهم ورفاه المجتمع ككل.

الأمم المتحدة
A/67/875–S/2013/313



الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

منذ عشرين عاماً، في عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها؛ وتعيد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامة أقاليمها وحرمة حدودها الدولية؛ وتؤكد أن منطقة داغليق قره باغ (ناغورني - كاراباخ) هي جزء من أذربيجان، وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة (القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)). وأشار مجلس الأمن بشكل محدد في هذه القرارات أيضاً إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين في أذربيجان، وشن

هجمات على المدنيين وقصف أراضيها. ولقد صيغت مجموعة من البيانات الرئاسية التي اعتمدها مجلس الأمن بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥ في نفس الاتجاه.

وبعبارة أخرى، فإن القرارات المذكورة أعلاه، والتي تشكل بوضوح أكثر الأحكام حجية وإلزاماً بشأن هذه المشكلة، تسلم بأن أعمال القوة العسكرية ارتكبت ضد أذربيجان، وبأن هذه الأعمال تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وللأسف، فإن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن لم تنفذ بعد، وجهود الوساطة التي تبذل منذ أكثر من ٢٠ عاماً في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تحقق نتائج بعد. وعلى ضوء هذه الخلفية، وبهدف تحويل انتباه المجتمع الدولي عن الضرورة الملحة لمعالجة المشاكل الرئيسية التي يتسبب بها العدوان المتواصل على أذربيجان، تبذل أرمينيا جهوداً لتشويه الحالة الفعلية، والتقليل من أهمية قرارات مجلس الأمن، وإساءة تفسير أحكامها.

وعلى هذا النحو، أكد الممثل الدائم لأرمينيا في رسالته الموجهة إلى الأمين العام بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/279) أن أذربيجان رفضت زعماً الامتثال لما ورد في قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٣ من أحكام رئيسية فيما يتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار، وعرقلت بالتالي تنفيذ هذه القرارات في الوقت المناسب وأبطلت أثرها المتوخى. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم لكم دراسة موجزة تدحض بسهولة التفسير الذي تقدمه أرمينيا للأحداث وتشهد على عدم امتثالها المتعمّد للقرارات ومحاولاتها المستمرة على مر السنين لعرقلة عملية السلام.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال، وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

عدم امتثال جمهورية أرمينيا لقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)

١ - كما هو معروف، بدأت المرحلة الحالية من النزاع بين أرمينيا وأذربيجان في نهاية عام ١٩٨٧، أثناء وجود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الاتحاد السوفياتي)، بالمطالبات الإقليمية العلنية لأرمينيا بشأن إقليم داغليق قره باغ (ناغورني - كاراباخ) المتمتع بالحكم الذاتي التابع لأذربيجان. وشكلت تلك المطالبات بداية شن الهجمات على الأذربيجانيين في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي وفي أرمينيا نفسها على حدٍّ سواء وطردهم منهما. وهذا دليل واضح على أن المطالب الانفصالية التي بلغت ذروتها بمقتل آلاف المدنيين الأذربيجانيين وبطرد نحو مليون أذربيجاني من منازلهم في أرمينيا وفي الأراضي المحتلة لأذربيجان على حد سواء، لم تكن "تطلعات سلمية" منذ بداية الأمر، كما تؤكد أرمينيا. وعلاوة على ذلك، وخلافاً لدستور الاتحاد السوفياتي، اتخذت أرمينيا وأفراد الطائفة الأرمنية في داغليق قره باغ عدداً من القرارات لبدء عملية انفصال من جانب واحد للإقليم المتمتع بالحكم الذاتي عن أذربيجان. ومن بين تلك القرارات القرار الذي أقرَّه برلمان أرمينيا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والذي يدعو إلى "توحيد" أرمينيا وداغليق قره باغ. وخلال وجود الاتحاد السوفياتي، اعتبرت سلطات الاتحاد السوفياتي المختصة أن كل هذه القرارات التي اتخذها الجانب الأرمني باطلة. وبناء على ذلك، نالت أذربيجان استقلالها بالحدود الإقليمية التي كانت لديها داخل الاتحاد السوفياتي.

٢ - وعقب استقلال الجمهوريتين التابعتين للاتحاد السوفياتي سابقاً، تكثفت الهجمات المسلحة على أذربيجان. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، اجتيحت بلدة خوجالي في أذربيجان كما هو معروف. ولقد حصل ذلك بعد مرور أقل من شهر على إشارة مجلس الأمن إلى "التزام أرمينيا رسمياً بتأييد مقاصد ومبادئ الميثاق التي تتضمن المبادئ المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات وعدم استخدام القوة"[(١)].

٣ - وفي مطلع أيار/مايو ١٩٩٢، استولى الأرمنيون على شوشا، وهي أكبر مدينة مأهولة بالأذربيجانيين والمركز الإداري في داغليق قره باغ. ولقد أعرب مجلس الأمن في مذكرته الرئاسية التي اعتمدها في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ عن قلقه الشديد "للأنباء الواردة مؤخراً

(١) انظر S/23496.

بشأن تدهور الحالة المتصلة بناغورني - كاراباخ، وبسبب انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار التي تسببت في وقوع خسائر فادحة في الأرواح البشرية وأضرار مادية واسعة النطاق، وبسبب العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة لبلدان المنطقة"، ودعا "جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لوضع حد للعنف ..."[٢]. وعلى الرغم من ذلك، في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٢، وعقب قصف مباشر بالمدفعية من داخل أراضي أرمينيا، جرى احتلال لاشين، وهي منطقة واقعة بين أرمينيا وإقليم داغليق قره باغ في أذربيجان، ومأهولة بمعظمها بالأذربيجانيين.

٤ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٢، اعتمد المجلس مذكرتين رئاسيتين أخريين[٣]. إلا أن لا تلك التدابير التي اتخذت في مجلس الأمن ولا الجهود التي بذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا استطاعت أن تحول دون تصاعد دوامة الحرب. والسبب في ذلك ببساطة أن المطالبات الإقليمية لأرمينيا في أذربيجان وعملياتها العسكرية ضدها استهدفت منذ البداية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإحداث تغيير جوهري في تكوينها الديمغرافي.

٥ - ولقد أدت الهجمات الأرمينية على مناطق واقعة داخل أذربيجان عام ١٩٩٣ إلى إصدار مجموعة تتألف من أربعة قرارات لمجلس الأمن وثلاث مذكرات صادرة عن رئاسته. ولا بد من الإشارة إلى أن مجلس الأمن أعرب للمرة الأولى، في المذكرة الرئاسية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، عن "قلقه البالغ إزاء تدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان"، وأشار تحديداً إلى "غزو القوات الأرمينية المحلية لمنطقة كيلبادجار التابعة لجمهورية أذربيجان"، وطالب بالوقف الفوري لجميع هذه الأعمال العدائية وبانسحاب هذه القوات "وأكد من جديد سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها"[٤].

٦ - وذكر الأمين العام في التقرير الذي قدمه بطلب من مجلس الأمن في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أن "اشتداد القتال داخل ناغورني - كاراباخ وحولها، وخصوصاً الهجمات التي شنت مؤخراً على إقليمي كيلبادجار وفيزولي في أذربيجان، يشكل تهديداً خطيراً لصون الأمن والسلم الدوليين في إقليم عموم القوقاز بكامله"[٥]. ورداً على تأكيد أرمينيا بأنه

(٢) انظر S/23904.

(٣) انظر S/24493، المؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، و S/24721، المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٤) انظر S/25539.

(٥) انظر S/25600، الفقرة ١٠.

A/67/875
S/2013/313

"لم تشارك قوات عسكرية من جمهورية أرمينيا في الأعمال القتالية في إقليم كيلبادجار"[٦]، أوضح الأمين العام أن "ما ورد عن استخدام أسلحة ثقيلة، مثل دبابات T-72، وطائرات الهليكوبتر القتالية Mi-24، والطائرات المتطورة الثابتة الجناحين، أمور باعثة على القلق بصورة خاصة، ويبدو أنها تشير إلى اشتراك ما يتجاوز القوى الإثنية المحلية فيها"[٧].

٧ - وفي ذلك الصدد، أكد مجلس الأمن من جديد في القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) الذي اتخذه بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ مبدأ "عدم جواز استعمال القوة للاستيلاء على الأراضي" المطبق على العلاقات فيما بين الدول، مطالباً "بوقوف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فوراً بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وبانسحاب جميع قوات الاحتلال فوراً من منطقة كيلبادجار وغيرها من المناطق الأذربيجانية التي جرى احتلالها مؤخراً"[٨]. وحمل عدد من أعضاء المجلس في البيانات التي أدلوا بها عقب التصويت الجانب الأرمني المسؤولية عن تصاعد حدة الأعمال القتالية وعرقلة مبادرات السلام. وعلى هذا النحو، وجّه ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الانتباه إلى أن "الهجوم الذي جرى مؤخراً يتزامن مرة أخرى مع تجدد المساعي في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للعودة إلى المحادثات"، وإلى "... عدم استعداد الطرف الذي ينتصر على أرض الواقع في أي وقت من الأوقات لبذل جهود من أجل التوصل إلى تسوية"[٩].

٨ - وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)، توصلت مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمؤلفة من تسعة بلدان، إلى "جدول زمني للخطوات العاجلة" من أجل تنفيذ هذا القرار. وشدد السيد ماريو رافاييللي، رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في التقرير الذي قدمه إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، على أن الجانب الأرمني قد تجاهل مطالب مجلس الأمن، وشنّ هجوماً، واستولى على أراضٍ جديدة في أذربيجان، وضرب عرض الحائط بجهود الوساطة الرامية إلى إيجاد تسوية توافقية. وعلى هذا النحو، ووفقاً للسيد رافاييللي، وبينما كان اجتماع البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في روما في ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ "جارياً وكنا نعمل على التوصل إلى صيغة نهائية للجدول الزمني، وصلتنا أخبار تفيد بأن القوات المعارضة استولت على مدينة أغدام، بعد استمرار

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠. التوكيد مضاف.

(٨) قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٩) انظر S/PV. 3205، ص. ١٢. التوكيد مضاف.

تصعيد الأعمال العدائية فيها والهجمات المسلحة عليها. وكنا حينئذ نواجه حالة تتمثل ليس فقط في عدم تنفيذ القرار ٨٢٢ (١٩٩٣) بعد ثلاثة أشهر من الموافقة عليه وإنما كان يجري أيضاً احتلال المزيد من أراضي جمهورية أذربيجان"(١٠). وأضاف رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً أن "الاستيلاء على أغدام يتعارض تعارضاً كلياً مع التأكيدات الأرمنية بشأن ناغورني - كاراباخ المتمثلة في أنهم ملتزمون بالتسوية السلمية للنزاع، وتحديداً في أنهم لا يعتزمون الاستيلاء على أغدام". ووفقاً للسيد رافاييللي، لا يمكن تفسير الاستيلاء على أغدام بأنه دفاع عن النفس: "فلقد زرت بنفسي المكان، ومما رأيته في بعثتي، تبين لي أن الحالة العسكرية هناك لا تشكل تهديداً عسكرياً خطيراً على ناغورني - كاراباخ"(١١).

٩ - وعقب إجراء مشاورات مع البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أدلى رئيس مؤتمر مينسك المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ببيان "يدين بشدة الهجوم على مدينة أغدام الأذربيجانية" و "يطلب الوقف الفوري للأعمال العدائية والانسحاب من الأرض المحتلة". ووفقاً لهذا البيان، "إن هذا العمل غير المقبول وقع في نفس الوقت الذي كانت فيه البلدان التسعة مجتمعة لتحضير الصيغة النهائية للجدول الزمني لوقف إطلاق النار". وأولت البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أهمية خاصة إلى أن هذا العمل "ينتهك بالتحديد التعهدات المباشرة والمتكررة المقدمة إلى رئيس مؤتمر مينسك من جانب زعماء الطائفة الأرمنية في ناغورني - كاراباخ بأنهم لن يستولوا على أغدام"(١٢). واختتمت البلدان التسعة بالتشديد على أن "هذا السلوك الذي يذكر بأعمال مماثلة تتعلق بالأراضي الأذربيجانية في كيلبادجار يثير الشك فيما إذا كان يمكن مواصلة إشراك هذه المجموعة في عملية التفاوض التي تجري برعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على النزاع في ناغورني - كاراباخ"(١٣).

١٠ - وأشار البيان المذكور أعلاه الصادر عن البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً إلى مسؤولية أرمينيا: "إن هؤلاء الذين يشجعون الطائفة الأرمنية في ناغورني - كاراباخ على مواصلة القتال والتعدي على الأراضي المحيطة

(١٠) انظر S/26184، المرفق، الفقرة ٩.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ١٢. التوكيد مضاف.

(١٢) انظر S/26184، التذييل.

(١٣) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

يشاركون في تحمل المسؤولية عن الخسائر المستمرة في الأرواح الأرمنية وتدمير الاقتصاد الأرمني"(١٤).

١١ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٥٣ (١٩٩٣) الذي أدان فيه "الاستيلاء على منطقة أغدام وعلى جميع المناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً في الجمهورية الأذربيجانية"، وطالب "بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وانسحاب قوات الاحتلال المعنية انسحاباً فورياً وكاملاً وغير مشروط من منطقة أغدام ومن جميع المناطق الأخرى التي احتلت في الجمهورية الأذربيجانية". وأكد مجلس الأمن من جديد أيضاً "سيادة أذربيجان وسائر دول المنطقة ووحدة أراضيها"، و "حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استعمال القوة لحيازة الأراضي"(١٥).

١٢ - ومن الأهمية بمكان التذكير أيضاً بما أدلى به أعضاء المجلس من بيانات عقب التصويت. فلقد قال ممثل باكستان:

"باكستان تدين العدوان الأرمني المستمر على جمهورية أذربيجان وتطالب بالانسحاب الفوري للقوات الأرمنية من جميع الأراضية الأذربيجانية المحتلة. وإننا نحث جمهورية أرمينيا على احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وندعو إلى إيجاد تسوية عادلة وسلمية للمشكلة على أساس احترام مبادئ السلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود المعترف بها دولياً"(١٦).

ووفقاً لممثل فرنسا، "إن الأحداث الأخيرة التي اتسمت بقيام القوات الأرمنية المحلية بشن هجمات على أغدام، انتهاكاً للالتزامات التي تم التعهد بها أثناء البعثة الأخيرة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى المنطقة، لتستحق إدانة واضحة. وهذا ما ينص عليه دون لبس هذا القرار"(١٧).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن بالغ القلق الذي تشعر به القيادة الروسية إزاء الأعمال الهجومية التي قامت بها وحدات مسلحة من أرمن ناغورني - كاراباخ، والتي أدت إلى الاستيلاء على بلدة أغدام الأذربيجانية، وأشار إلى أن "هذه الأعمال جرت بالرغم من التأكيدات التي قدمها الممثلون الرسميون الأرمن إلى الجانب

(١٤) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

(١٥) قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣.

(١٦) انظر S/PV.3259، ص. ٧.

(١٧) المرجع نفسه، ص. ٨.

الروسي بأن الوحدات الأرمنية في ناغورني - كاراباخ لن تقوم بأية عمليات هجومية برية وأنه ليس في نيتها مهاجمة أغدام"[18].

وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه "لا يمكن تبرير الاستيلاء على أغدام بأية حجة كانت من أجل الدفاع عن النفس"، وأضاف أن "الأخطر من ذلك أن هذا العمل عطّل عملية السلم ..."[19].

ورأى ممثل البرازيل أن "الاستيلاء على إقليم أغدام في أذربيجان... عرَّض للخطر جهود التفاوض"[20].

ولاحظ ممثل هنغاريا "بخيبة أمل متزايدة أنه في غياب عمل دولي فعال ضد العنف العشوائي وأعمال الإبادة، يستخلص البعض أن أهدافهم يمكن تحقيقها من خلال العدوان وأنه يمكن الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة وطرد مئات الآلاف من الناس من أراضيهم دون عقاب"[21].

واسترعى ممثل فنزويلا "انتباه جمهورية أرمينيا إلى المسؤوليات التي يحملها إياها المجتمع الدولي، من حيث اشتراكها في النزاع وكذلك من حيث قدرها على الإسهام الفعال في إنهائه الفوري"[22].

ورأى ممثل إسبانيا أن "الزيادة التدريجية في الأعمال العدائية العسكرية، التي صاحبت مؤتمر روما، لا تشير فحسب إلى انتهاك التعهدات التي قطعها مراراً المجتمع الأرمني على نفسه في ناغورني - كاراباخ بل تعد أيضاً شاهداً على الاستهانة بمبادئ القانون الدولي ...". كما أضاف أن "وفده يرى أن الاستيلاء على مدينة أغدام والمنطقة المحيطة بها يعني أن قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) قد انتهك بصريح العبارة"[23].

(١٨) المرجع نفسه، ص. ٩-١٠.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) المرجع نفسه، ص. ١٤-١٥.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

١٣ - ولم يحل قرارا مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، وكذلك البيانات والدعوات المذكورة أعلاه التي أدلى بها أعضاء المجلس، وجهود الوساطة بقيادة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، دون مواصلة الجانب الأرمني أعماله الهجومية والاستيلاء على أراضٍ جديدة في أذربيجان.

١٤ - وأدان مجلس الأمن في المذكرة الرئاسية التي اعتمدها في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ الهجوم الذي شن على منطقة فيزولي التابعة لأذربيجان وطالب "بوقف فوري للأعمال العدائية وعمليات القصف التي تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر، وبالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من منطقة فيزولي، ومن مقاطعتي كيلبادجار وأغدام والمناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً من جمهورية أذربيجان". وأعاد مجلس الأمن أيضاً تأكيد "السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة وحرمة حدودها"؛ وأعرب عن "بالغ قلقه إزاء ما كان لهذه الأعمال العدائية من أثر على الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع". وجرى التشديد على دور أرمينيا التي دعيت إلى "ممارسة ما تنفرد به من نفوذ" وإلى "أن تكفل عدم إمداد القوات المعنية بالوسائل التي تمكنها من إطالة أمد حملتها العسكرية أبعد من ذلك"[24].

١٥ - وعلى الرغم من مطالب مجلس الأمن المذكورة أعلاه، واصلت القوات الأرمنية عملياتها الهجومية في أذربيجان، وأنجزت الاستيلاء على فيزولي بحلول ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣. وفي اليوم نفسه، استولت على منطقة جبريل، وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣، على منطقة غوبادلي في أذربيجان. وهكذا، وبعد مرور أقل من شهر على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣)، هاجمت القوات الأرمنية ثلاث مناطق أخرى في أذربيجان تقع خارج إقليم دغليق قره باغ واستولت عليها.

١٦ - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، زارت الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، البارونة مارغاريتا أف أوغلاس، البلدان الثلاثة في جنوب القوقاز، وهي أذربيجان، وأرمينيا، وجورجيا. وفي تقريرها عن زيارتها، تسترعي الانتباه بشكل خاص التعليقات التالية:

(٢٤) انظر S/26326.

"... اجتمعت بقيادة ناغورني – كاراباخ لمناقشة آفاق إحراز بعض التقدم في معالجة المسائل المتصلة بالنزاع معهم. ولقد نأى ممثلها، السيد كوتشاريان، بنفسه عن النهج الشامل لمجموعة مينسك في السعي لمعالجة المسائل المتصلة بالنزاع. ولقد تساءل عن الحكمة في تقديم تنازلات من جانب واحد إلى الجانب الآخر قبل بدء مؤتمر مينسك – مع العلم أن هذه التنازلات جزء لا يتجزأ من الجدول الزمني"[25].

كما أضافت الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا:

"... إن زيادة الأراضي الخاضعة للاحتلال، وعدم اليقين بشأن توسيع نطاق وقف إطلاق النار وتعزيزه، وتزايد عدد اللاجئين وغياب الإحساس بالضرورة الملحة لمعالجة الأزمة كلها عوامل تثير القلق البالغ. ومما يثير القلق أيضاً سياسة حرق الأراضي غير المقبولة التي تمارسها القوات العسكرية لناغورني – كاراباخ. ولقد أثرتُ هذه المشكلة الأخيرة وأعربتُ عن آرائي بشأن هذه الممارسة بعبارات لا لبس فيها خلال المناقشات التي أجريتها مع ممثلي أرمينيا والمحادثات التي عقدتها مع قيادة ناغورني – كاراباخ"[26].

١٧ – وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)، الذي أعاد فيه التأكيد على "السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة" و "حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة" وأهاب بالأطراف المعنية "إضفاء الفعالية والدوام على وقف إطلاق النار الذي تم إقراره نتيجة للاتصالات المباشرة التي جرى الاضطلاع بها بمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي دعماً لفريق مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"، وأعاد مرة أخرى تأكيد "دعمه التام لعملية السلام"، ودعا إلى "التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والعاجلة المنصوص عليها في 'الجدول الزمني المعدل' لمجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخراً وإزالة جميع العقبات التي تعترض الاتصالات والنقل"[27].

١٨ – ولكن، بعيد اتخاذ ذلك القرار وعلى الرغم من المساعي الدبلوماسية المكثفة واتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، تجددت العمليات العسكرية في المنطقة واحتلت القوات الأرمنية منطقتين أخريين من أذربيجان تقعان

(٢٥) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٣٠١، براغ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ص. ٨.

(٢٦) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

(٢٧) قرار مجلس الأمن ٨٧٤ (١٩٩٣)، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

خارج إقليم دغليق قره باغ، وهما غوارديز وزنغلان. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعرب رئيس مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عن قلقه البالغ في ذلك الصدد، مؤكداً أنه "لا يمكن أن يكون اكتساب الأراضي بالقوة مسموحاً أو مقبولاً كأساس للمطالبات الإقليمية"[28]. وتأتي صياغة الإعلان الذي وافقت عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن آخر التطورات في النزاع على أرض الواقع، في نفس الاتجاه: "لا يمكن الاعتراف باكتساب الأراضي بالقوة، ولا يمكن استخدام احتلال الأراضي للحصول على الاعتراف الدولي أو لفرض تغيير للوضع القانوني"[29]. وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد في بيانه المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في جملة أمور "الأهمية التي يوليها للسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وسيادتها، وفقاً لمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"[30].

١٩ – وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)، الذي "يدين بصفة خاصة احتلال منطقة زنغلان ومدينة غوراديز، والهجمات التي شنت على المدنيين، وعمليات قصف أراضي الجمهورية الأذربيجانية"؛ ويطالب الأطراف المعنية "بالوقف الفوري للأعمال القتالية المسلحة والأعمال العدائية، وبالانسحاب من جانب واحد للقوات المحتلة من منطقة زنغلان ومدينة غوراديز، وانسحاب القوات المحتلة من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في أذربيجان"، ويحث بقوة الأطراف المعنية "على أن تستأنف فوراً القيام، على نحو فعال ودائم، بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه نتيجة للاتصالات المباشرة المضطلع بها بمساعدة حكومة الاتحاد الروسي دعماً لمجموعة مينسك، وعلى مواصلة السعي نحو تسوية النزاع عن طريق التفاوض ..."، وأعاد مجلس الأمن أيضاً تأكيد "سيادة وسلامة أراضي أذربيجان وجميع الدول الأخرى في المنطقة"، وكذلك تأكيد "حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة"[31].

٢٠ – وذكر ممثل باكستان في البيان الذي أدلى به قبل التصويت، في جملة أمور، ما يلي:

"لا يزال وفد بلدي يشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في جمهورية أذربيجان الناجمة عن العدوان على إقليمها. ويجب أن يأخذ المجلس علماً على الفور بآخر هجوم شنته القوات الأرمنية واحتلال مناطق جبريل وفيزولي وزنغلان وكوباتلي

(٢٨) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٨٤، براغ، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. التوكيد مضاف.

(٢٩) انظر S/26718، الضميمة الأولى. التوكيد مضاف.

(٣٠) انظر S/26728، المرفق.

(٣١) قرار مجلس الأمن ٨٨٤ (١٩٩٣)، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. التوكيد مضاف.

الأذربيجانية. ولا يمثل ذلك انتهاكاً لسيادة إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية فحسب إنما لقد أسفر هذا العدوان أيضاً عن مأساة إنسانية جسيمة، أرغمت أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من السكان المحليين إلى الهروب من منازلهم والتماس اللجوء في البلدان المجاورة"[٣٢].

٢١ - ولقد أدلى عدد من أعضاء المجلس ببيانات عقب التصويت، أدانوا فيها الاستخدام المفرط للقوة، وركزوا على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية المسلحة وإعادة وقف إطلاق النار، وأعربوا عن تأييدهم لعملية مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبمعزل عن ذلك، جرى التأكيد بوجه خاص على الحالة الإنسانية الطارئة في المنطقة، ولا سيما التشريد القسري لعدد كبير من المدنيين في أذربيجان. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى ما يكتسيه مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة من أهمية بالغة.

وأعرب ممثل فرنسا عن القلق البالغ الذي يساور حكومة بلده "إزاء استئناف أعمال القتال مؤخراً في نزاع ناغورني - كاراباخ واحتلال منطقة زنغلان، مما أدى إلى التشريد القسري لعشرات آلاف الأشخاص، وتسبب على هذا النحو بتفاقم معاناة السكان المدنيين في المنطقة"[٣٣]. وأشار كذلك إلى ما يلي:

"يتعين إدانة هذه الأحداث بأشد العبارات. ولقد فعل المجلس ذلك للتو بشكل لا لبس فيه من خلال اتخاذ ذلك القرار. فلا يجوز اكتساب الأراضي بالقوة، ولا يمكن القبول بأن يحصل ذلك لأغراض التفاوض. وإننا نطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية المسلحة، وانسحاب قوات الاحتلال من جانب واحد من منطقة زنغلان والانسحاب من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في جمهورية أذربيجان وفقاً للجدول الزمني المعدل لمجموعة مينسك"[٣٤].

وقال ممثل هنغاريا، في جملة أمور، ما يلي:

"إننا نود التشديد على مدى أهمية تأكيد القرار الذي اتخذ للتو مجدداً على سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وجميع الدول الأخرى في المنطقة، وتأكيده مجدداً على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. ونود أيضاً تسليط الضوء على الموقف الوارد في إعلان مجموعة مينسك المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي،

(٣٢) انظر S/PV.3313، ص. ٤-٥.

(٣٣) المرجع نفسه، ص. ٦-٧.

(٣٤) المرجع نفسه. التوكيد مضاف.

بأن احتلال الأراضي لا يمكن أن يستخدم لمحاولة الحصول على الاعتراف الدولي أو فرض تغيير للوضع القانوني"[٣٥].

وشدد ممثل المملكة المتحدة على أنه "يتعين وقف انتهاك سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وجميع الدول الأخرى في المنطقة، كما يوضح هذا القرار والقرارات السابقة"[٣٦].

ووفقاً للبرازيل: "يكمل القرار الذي صدر اليوم القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣). ويجب أن تمتثل الأطراف المعنية والأطراف الأخرى لتلك القرارات امتثالاً تاماً، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقف أعمال القتال والأعمال العدائية الأخرى، وانسحاب قوات الاحتلال فوراً من المناطق التابعة لجمهورية أذربيجان التي جرى احتلالها مؤخراً"[٣٧].

٢٢ - وتقرر وقف إطلاق النار في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ وأعيد تأكيده فيما بعد في عدة مناسبات. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان، أعرب فيه عن "ارتياح المجلس لأن وقف إطلاق النار في المنطقة المتفق عليه في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ من خلال وساطة الاتحاد الروسي بالتعاون مع مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا يزال قائماً منذ سنة تقريباً". ويدحض ذلك تماماً ما أكدته أرمينيا بأن أذربيجان رفضت الامتثال زعماً لما ورد في قرارات مجلس الأمن الصادرة عام ١٩٩٣ من أحكام رئيسية فيما يتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار[٣٨].

٢٣ - وأكد مجلس الأمن من جديد أيضاً، في بيانه الرئاسي المذكور أعلاه الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، "جميع قراراته المتعلقة، في جملة أمور، بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة"، وكذلك "عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة"[٣٩]. إلا أن المطالب الرئيسية لمجلس الأمن في ذلك الصدد، والتي يأتي في مقدمتها انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الأذربيجانية المحتلة، لم تنفذ بعد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصرار أرمينيا على مطالباتها التوسعية غير الواقعية والتدابير المتسقة التي تتخذها في الأراضي الأذربيجانية المحتلة بهدف مواصلة تعزيز الوضع القائم الراهن للاحتلال ومنع عودة أكثر من

(٣٥) المرجع نفسه، ص. ٩-١٠. التوكيد مضاف.

(٣٦) المرجع نفسه، ص. ١٠-١١.

(٣٧) المرجع نفسه، ص. ١١-١٣.

(٣٨) انظر، على سبيل المثال، S/2013/279.

(٣٩) S/PRST/1995/21.

٧٠٠ ٠٠٠ من الأذربيجانيين المشردين داخلياً إلى منازلهم يمثل تحدياً سافراً لعملية تسوية النزاع وتهديداً خطيراً للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٢٤ - وهناك حالات كثيرة في تاريخ الدول تحاول فيها دولة ما تمويه دورها في الاستيلاء بالقوة على أراضي دولة أخرى بإقامة أنظمة عميلة في الأراضي المحتلة(٤٠). وكما يتبين من الممارسات السابقة، فإن هذه الأنظمة تتشكل في بعض الأحيان بالتعاون مع فئات معينة من سكان البلد أو الإقليم المحتل. وتتضح هذه الخصائص في السياسات والممارسات التي تتبعها أرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا، وبعد أن نجحت في إجبار جميع الأذربيجانيين على مغادرة إقليم دغليق قره باغ، لا تدخر وسعاً في تقديم الطائفة الأرمنية في المنطقة بوصفها ممثلها الوحيد. وفي مرحلة من المراحل، شكلت المطالبات غير الواقعية لأرمينيا بشأن تلك المسألة عقبة خطيرة أمام عملية السلام ترتب عليها إدلاء رئيس مجموعة مينسك فيما يتعلق بالمساواة بين الأرمن والأذربيجانيين في إقليم داغليق قره باغ باعتبارهما ''طرفين معنيين'' بالتوضيح الهام التالي:

''وبناء على تكليف مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس، يعود حل المشكلة إلى رئاسة مؤتمر مينسك، بعد إجراء مشاورات مع البلدان الأحد عشر في مجموعة مينسك. ولقد تم الاتفاق على جوانب أخرى من هذه المشكلة إلى حد كبير: وتقرر على هذا النحو أن 'الطرفين المعنيين' سوف يشاركان في مداولات الأفرقة العاملة على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين، في حين سيكتفيان بحضور الجلسات العامة، ولن يكون بوسعهما الإعراب عن آرائهما، عند الاقتضاء، إلا من خلال الرئيس.

''إلا أن هذه القرارات تتعلق بكلا 'الطرفين المعنيين' دون أي تمييز بينهما. ولم يستطع الرئيس الإيطالي للمجموعة، خلال المشاورات التي أجراها، أن يتوصل إلى توافق للآراء بين البلدان الأخرى في مجموعة مينسك تأييداً للمقولة الأرمنية ومفادها أن التكليف الصادر في ٢٤ آذار/مارس سوف يتيح له أن يمنح الطرف الأرمني في ناغورني - كاراباخ أولوية رسمية على الطرف الأذربيجاني، أو حق أن يدعو الطرف الأول 'ممثلين منتخبين'''(٤١).

(٤٠) Adam Roberts, "Transformative military occupation: applying the laws of war and human rights"، متاح على الموقع الشبكي التالي: http://www.iihl.org/iihl/Documents/roberts_militaryoccupation1.pdf.

(٤١) رسالة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا رقم ٢٧٩، براغ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، ص. ٣. التوكيد مضاف.

A/67/875
S/2013/313

٢٥ - وفي ما يتعلق بدور أرمينيا في النزاع ونتائجه، لا ينبغي بالتأكيد أن تؤدي الصياغة الغامضة لقرارات مجلس الأمن إلى التضليل. وغني عن القول إن هذه القرارات تمثل نتاج تسويات سياسية صعبة. ولذلك، كان من الضروري، وفق ما أفاد أحد أعضاء المجلس، ''التوصل إلى توازن معقول بين الإقرار بأن التوتر قائم بين أرمينيا وأذربيجان والتسليم بالطابع المحلي للقتال''(٤٢). وبناءً عليه، يسود الانطباع هنا بأن المقصود هو الحفاظ على ''توازن معقول'' عوضاً عن تسمية الأمور بأسمائها. إلا أنه ليس واضحاً أن دور جمهورية أرمينيا هو دور المعتدي فحسب، بل إن سيطرتها الفعلية المستمرة على إقليم دغليق قره باغ والأراضي المحتلة الأخرى كبيرة، وهذه الأفعال تستتبع مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي.

٢٦ - وكما يتبين من المعلومات الواردة أعلاه، فإن قرارات مجلس الأمن وبياناته الرئاسية، إلى جانب وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، توجه اللوم كله، إلى حد كبير، للقوات الأرمنية المحلية وقادتها، فيما تدعو حكومة أرمينيا إلى ''ممارسة ما تنفرد به من نفوذ'' لتحقيق امتثال هذه القوات لمطالب مجلس الأمن. وفي الواقع، فإن الشخصيتين الرئيسيتين من بين الزعماء الأرمن المحليين في دغليق قره باغ هما الرئيس الحالي لأرمينيا ورئيسها السابق. ولقد استهل الرئيس الحالي لأرمينيا (منذ عام ٢٠٠٨)، سيرج سركيسيان، مسيرته المهنية بوصفه ''رئيس لجنة قوات الدفاع الذاتي'' الانفصالية من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣، وقد ترك هذا المنصب عام ١٩٩٣ لشغل منصب وزير الدفاع لأرمينيا (ورئيس حكومتها لاحقاً)(٤٣). أما سلفه، روبرت كوتشاريان، الذي اجتمعت به الرئيسة الحالية لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أثناء زيارتها إلى جنوب القوقاز في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣(٤٤)، فهو أول ''رئيس'' للانفصاليين، من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧. ثم انتقل إلى أرمينيا وأصبح رئيس حكومتها، ثم رئيس أرمينيا في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٨. والمسيرة المهنية لوزير الدفاع الحالي لأرمينيا، سيران أوهانيان، مميزة بدورها لا سيما فيما يتعلق بتنقلاته المتكررة أثناء الخدمة بين أرمينيا وإقليم داغليق قره باغ المحتل في أذربيجان. وعلى هذا النحو، فقد شغل مناصب متنوعة في ''هياكل القيادة العسكرية'' الانفصالية في دغليق قره باغ من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨، قبل تعيينه قائداً للفيلق الخامس في القوات المسلحة لأرمينيا. وفي العام التالي، عُيِّن ''وزير دفاع'' لما يدعى

(٤٢) انظر S/PV. 3205، ص. ١١.

(٤٣) انظر: http://www.president.am/en/serzh-sargsyan/.

(٤٤) انظر الفقرة ١٦ أعلاه.

''جمهورية ناغورني – كاراباخ''، ثم ترك هذا المنصب عام ٢٠٠٧ ليصبح نائباً أول لوزير الدفاع ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة لأرمينيا. ومنذ عام ٢٠٠٨، يشغل سريان أوهانيان منصب وزير دفاع أرمينيا(٤٥).

٢٧- وفي الواقع، كان تقلب الأفراد في المناصب القيادية فيما بين الكيانين المستقلين زعماً أمراً ملحوظاً على أعلى المستويات الممكنة. وفي ظل هذه الظروف، من المعقول أن نستخلص (على أقل تقدير) أن أرفع الهيئات القائمة حالياً في أرمينيا بحكم القانون كانت هيئات تابعة لها بحكم الواقع حتى في الوقت الذي كانت تحمل فيه لواء ''جمهورية ناغورني – كاراباخ''. وعلى أي حال، كيف يمكن لأرمينيا أن تنفي بصدق إسناد القرارات المتخذة والسياسات المنفذة من قبل رئيسي دولة متعاقبين وذلك بصفة أحدهما ''رئيس جمهورية ناغورني – كاراباخ'' والآخر ''رئيس لجنة قوات الدفاع الذاتي في جمهورية ناغورني – كاراباخ'' سابقاً؟ والواضح أن تلك القرارات والسياسات هي الدافع من وراء مكافأة الشخصين لاحقاً بترفيعهما ليتوليا أسمى منصب في أرمينيا. فإن كانت يريفان نفسها تعتبر الاضطلاع بدور قيادي في ''جمهورية ناغورني – كاراباخ'' موطئ قدم طبيعي في سبيل ارتقاء المدارج في أرمينيا، إذ لا وجود لأي فارق زمني أو مرحلة تشكل فاصلاً زمنياً أو ذا طبيعة أخرى بين الكيانين المستقلين زعماً، فإنه يحق قطعاً لجمهورية أذربيجان أن تعتبر ''جمهورية ناغورني – كاراباخ'' مجرد حديقة خلفية لجمهورية أرمينيا وأن تنظر إلى الكيانين معاً كجزء واحد لا يتجزأ.

٢٨ - ولقد اعترف سيرج سركيسيان، رئيس أرمينيا الحالي، بصراحة في المقابلة التي أجراها معه الصحافي البريطاني توماس دي وال، بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بأن أرمينيا هي التي شنت الحرب، وبأن هدفها هو تنفيذ الخطة التي كانت تعد لها منذ وقت طويل لاحتلال المنطقة الأذربيجانية. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح أن الجانب الأرمني هو الذي تجاهل عن قصد، في مرحلة العمليات العسكرية النشطة من النزاع، مطلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية والعدائية من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وفي واقع الأمر، كان تفكير قادة أرمينيا مختلفاً حينما سنحت فرصة حقيقية لوقف إراقة الدماء وإنقاذ آلاف الأرواح. ولا تحتاج كلمات الرئيس سيرج سركيسيان التالية إلى تفسير:

(٤٥) انظر /http://www.gov.am/en/gov-members/20.

A/67/875
S/2013/313

''لقد أقدمنا على تلك الحرب مرة، ولا أعتقد أن بوسعنا أن نفعل ذلك ثانية، فذلك سيكون مستحيلا ببساطة. وربما أمكن ذلك بعد ٥٠ أو ١٠٠ عام. ولكنك حينما تقول للجندي: إسترح، فهو لن يتقدم إلى الأمام مرة ثانية. لم تكن هناك أية ضمانات جادة. فهل يا ترى نتنازل عن الأرض الآن ثم ننظر ما يكون. ولِمَ يتعين عليهم أن ينظروا في ما سيكون لاحقاً؟ لِمَ؟ لا معنى لذلك''(٤٦).

٢٩ - وخلال الفترة التي انقضت منذ اتخاذ قرارات مجلس الأمن، لم تسهم المحاولات للتخلي عن الالتزامات والواجبات الرئيسية الواردة فيها سوى في تعميق عدم الثقة وبالتالي تبديد إمكانية التوصل إلى حل في القريب العاجل. وينبغي الاستنتاج بأن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لن يكون ممكناً أولاً وأخيراً إلا إذا أزيلت عواقب استخدام أرمينيا للقوة بصورة غير مشروعة، مما يكفل بالتالي إنهاء احتلال الأراضي أذربيجانية وضمان وإعمال حق الأذربيجانيين المشردين داخلياً في العودة إلى منازلهم واسترداد ممتلكاتهم ومقتنياتهم. وهذا ما يشترطه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهذا ما لا يمكن المساومة عليه بأي شكل من الأشكال في عملية حل النزاع. ولقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح منذ عام ١٩٩٤ ما يلي:

''يقوم موقف الأمم المتحدة على أربعة مبادئ ورد ذكرها في مختلف قرارات مجلس الأمن، أولها سلامة أذربيجان الإقليمية؛ وثانيها حرمة الحدود الدولية؛ وثالثها عدم جواز اللجوء إلى استعمال القوة للاستيلاء على الأرض؛ ورابعها الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة في أذربيجان''(٤٧).

(٤٦) انظر http://www.carnegieendowment.org/2012/24/president-interview-adntragic-anniversary/9vpa.

(٤٧) نشرة صحفية للأمين العام، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، SG/SM/5460، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

قرارات منظمة التعاون الإسلامي

مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الدار البيضاء (دورة الإخاء والإنبعاث)

11 – 13 رجب 1415 هـ / 13 – 15 ديسمبر 1994 م

عُقد مؤتمر القمة الإسلامي السابع في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية ، وشارك فيه رؤساء الدول والحكومات من اثنين وخمسين دولة الأعضاء في المنظمة حينذاك بالإضافة إلي ممثلو دولتين كمراقبين ، وثلاث دول دُعيت خصيصاً إلي المؤتمر ، وعدد كبير من المنظمات الدولية والهيئات المختصة ، وقد تبني البيان الختامي إعلان الدار البيضاء بشأن النزاعات الموجودة في العالم الإسلامي والإعلان حول الوضع في البوسنة والهرسك والإعلان الخاص بشأن الوضع في جامو وكشمير .

وشاركت أذربيجان لأول مرة في القمة الإسلامي بعد انضمامها للمنظمة بوفد رفيع برئاسة رئيس الجمهورية ، الذي أعلن في كلمته أمام القمة أن أذربيجان تعلق أهمية كبيرة علي التعاون مع المنظمة من أجل تعزيز التضامن والوحدة الإسلامية ، كما أوضح أن عدوان أرمينيا علي أذربيجان يستهدف الحضارة الإسلامية ، وناشد المشاركين في القمة إلي تبني مشروع وثيقة لإدانة الاحتلال الأرمني .

واستجابة لطلب أذربيجان تم إدراج مادة تدين العدوان الأرميني علي أذربيجان في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الإسلامي الثامن بالدار البيضاء ، حيث جاء بتلك المادة مناشدة المنظمة مجلس الأمن الدولي إلي الاعتراف بالعدوان الأرميني علي اذربيجان ، كما نصت الوثيقة علي ضرورة تسوية النزاع حول إقليم " قره باغ الجبلية " وفقاً لمبادئ وحدة الأراضي وسلامة الحدود ، وبشكل عاجل وعادل ، كما ناشدت الوثيقة البنك الإسلامي والمؤسسات الأخري إلي تقديم المساعدات إلي أذربيجان ، وقد عبر الرئيس حيدر علييف في ختام أعمال قمة المؤتمر الإسلامي عن أهمية قرارات المنظمة بشأن العجوان الأرميني علي أراضي أذربيجان ، وخاصة إدراج مسالة تحرير " شوشا " ، و " لا تشين " في البيان الختامي للمنظمة ، حيث اظهر المؤتمر بان المنظمة تؤيد أذربيجان في نزاعها مع أرمينيا حول إقليم " قره باغ الجبلية " والأقاليم الأخري المحتلة .

وقد أصدر مؤتمر القمة الإسلامي السابع بالدار البيضاء القرار رقم 11 / 7 – س (ق . أ) بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان جاء فيه : إنطلاقاً من مبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وأهدافه ، وإذ تعرب المنظمة عن قلقها العميق إزاء التصعيد الخطير للعدوان الذي تشنه جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان ، والذي اسفر عن احتلال أكثر من 20 % من أراضي أذربيجان ، وإذ تساور المنظمة القلق إزاء وجود أكثر من مليون لاجئ ومشرد أذربيجاني نتيجة للاعتداء الأرميني زيادة حدة المشكلات الإنسانية وتعاظم حجمها .

وإذ تذكر بالموقف المبدئي بشأن هذه القضية الذي اتخذته الدورتان الاستثنائيتان الخامسة والسابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية اللتان انعقدتا في اسطنبول (يونيو 1992) ، وإسلام اباد (سبتمبر 1994) ، وإذ يذكر أيضاً بالفقرات ذات الصلة في البيان الختامي الذي أصدره الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي ، في دورتيه اللتان انعقدتا بمقر الأمم المتحدة بنيويورك في 23 سبتمبر 1992 ، و 3 أكتوبر 1994 ، وإذ يحيط علماً بالجهود التي بذلتها الدول المجاورة والدول الاقليمية ، وخاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية من أجل تشجيع التسوية السلمية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا .

وإذ تدرك المنظمة خطورة التهديد الذي يشكله العدوان الأرميني علي السلم والأمن الدوليين ، وإذ تحث منظمة التعاون الإسلامي علي التمسك القويالقوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإذ تحيط المنظمة علماً بالتأثير المدمر لسياسة العدوان التي تنتهجها جمهورية ارمينيا علي عملية السلام الجارية في إطار مجموعة " مينسك " لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا :

1 – تدين منظمة التعاون الإيلامي بقوة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان

2 – تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد السكان الأذربيجانيين المدنيين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة جرائم ضد الإنسانية .

3 – تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس المن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 علي الفور وبدون شروط ، وكذلك الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي

الأذربيجانية ومن بينها منطقتي " لاتشين " ، " شوشا " ، وتحث أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

4 – تدعو مجلس الأمن الدولي للاعتراف بوجود عدوان علي أذربيجان واتخاذ الخطوات اللازمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإدانة ووقف العدوان علي سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها ، وتقرر القيام بعمل منسق من أجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

5 – تؤكد مجدداً عدم الاعتراف بحيازة الأراضي عن طريق القوة المسلحة .

6 – تدعو إلي إيجاد تسوية عادلة وسلمية للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا علي أساس احترام المبادئ المتمثلة في وحدة أراضي الدول وحرمة الحدود المعترف بها دولياً .

7 – تحث كلاً من أرمينيا واذربيجان وجميع الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " علي الانخراط بصورة بناءة في عملية السلام الجارية التي ترعاها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وعلي الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد من صعوبة التوصل إلي حل سلمي .

8 – تؤكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم .

9 – تدعو إلي تمكين المشردين واللاجئين من العودة إلي ديارهم آمنين معززين مكرمين

10 – تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون من الأشخاص المشردين واللاجئين في أراضي جمهورية أذربيجان ، وتطلب من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخري تقديم مساعدات مالية وانسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

11 – تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلي المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية .

مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في طهران (دورة العزة والحوار)

9 – 11 شعبان 1418هـ / 9 – 11 ديسمبر 1997م

استضافت طهران مؤتمر القمة الإسلامية الثامن بحضور رؤساء خمسة وخمسين دولة وبمشاركة أربع دول مراقبة ، وستة دول دُعيت خصيصاً إلي المؤتمر ، وقد تبني المشاركون إعلان طهران والبيان الختامي ، وقد شارك الرئيس حيدر علييف في القمة حيث أشاد بالقرار الذي تم اتخاذه بشأن العدوان الأرميني علي أذربيجان في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي ، الذي عُقد العام السابق لهذه القمة في جاكارتا ، حيث احتوي القرار الصادر عن مؤتمر جاكارتا ، والذي جاء بعنوان " عدوان أرمينيا علي أذربيجان " المبادئ المقدمة في مؤتمر لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول " قره باغ الجبلية " .

أعلن الرئيس حيدر علييف امام القمة الإسلامية بطهران ، أن أذربيجان في أمس الحاجة إلي التضامن الإسلامي ، وأن بلاده تأمل في أن يتبني مؤتمر القمة قراراً مؤثراً بشأن العدوان الأرميني علي أذربيجان ، واتخاذ التدابير اللازمة لتقديم المساعدات إلي المشردين واللاجئين الأذربيجانيين ، كما أعرب عن رغبته في اتخاذ خطوات أكثر صرامة من قبل منظمة التعاون الإسلامي ضد العدوان الأرميني ، وقلقه من وجود العلاقات الوثيقة بين أرمينيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها عضوا في منظمة التعاون الإسلامي ، وتستضيف القمة الحالية للمنظمة علي أراضيها .

وقد أجري الرئيس حيدر علييف علي هامش القمة لقاءات ثنائية مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي ، والمرشد العلي للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي ، والرئيس الباكستاني برويز مشرف ، للتشاور حول مسألة الاحتلال الأرميني لإقليم " قره باغ الجبلية " .

وقد تضمنت المادة الثامنة من البيان الختامي للقمة الإسلامية في طهران التأكيد علي إدانة العدوان الأرميني علي أراضي اذوبيجان ، وتطالبت القمة أرمينيا بسحب قواتها المسلحة من أراضي اذربيجان المحتلة ، كما أشادت المادة السابعة والخمسون من البيان الختامي للقمة بمبادئ لشبونة لعام 1996 من قبل منظمة الأمن والتعاون في اوروبا .

وقد أصدر مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة بطهران القرار رقم 12 / 8 - س (ق . أ) بشأن العدوان الأرميني علي أذربيجان جاء فيه : إنطلاقاً من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ، وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء العدوان الذي تشنه جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان ، والذي أسفر عن احتلال أكثر من 20 % من أراضي أذربيجان ، وإذ تعرب عن أسفها العميق إزاء محنة أكثر من مليون مشرد ولاجئ أذربيجاني نتيجة للإعتداء الأرميني وزيادة حدة المشكلات الإنسانية وتعاظم حجمها ، وإذ تؤكد مجدداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار الصادر عن مؤتمر القمة افسلامي السابع الذي انعقد في الدار البيضاء يومي 13 ، 14 ديسمبر 1994 ، وإذر تدرك خطورة التهديد الذي يشكله عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان علي الأمن والسلم الدوليين ، وإذ ترحب القمة بجميع الجهود الدبلوماسية ، وغيرها من الجهود المبذولة لمعالجة النزاع ، وإذ تؤكد من جديد احترام جميع الدول الأعضاء لسيادة جمهورية أذربيجان ، ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وإذ تؤكد مجدداً أيضاً عدم الاعتراف بحيازة الأراضي بالقوة ، وإذ تحيط علماً بالتأثير المدمر للسياسة العدوانية التي تنتهجها جمهورية أرمينيا علي عملية السلام الجارية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا :

1 – تدين القمة بقوة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان

2 – تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد ضد السكان الأذربيجانيين المدنيين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة جرائم ضد الإنسانية .

3 – تدين بحزم نهب وتخريب التراث التاريخي والثقافي الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة .

4 – تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، فوراً وبدون شروط ، وكذلك الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ، ومن بينها منطقة " لاتشين " ومنطقة " شوشا " ، وتحث أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

5 – تعرب عن قلقها من عدم تنفيذ أرمينيا لمطالب قرارات مجلس الأمن الدولي .

6 – تدعو مجلس الأمن الدولي للاعتراف بوجود عدوان علي أذربيجان ، واتخاذ الخطوات اللازمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإدانة ووقف العدوان علي سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها ، وتقرر القيام بعمل منسق من أجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

7 – تحث جميع الدول علي الامتناع عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لأرمينيا ، لأن ذلك يشجع المعتدي علي تصعيد النزاع والاستمرار في احتلال أراضي أذربيجان ، كما يجب عدم استخدام أراضي الدول الأعضاء لمرور مثل تلك المواد من خلالها .

8 – تدعو الدول الأعضاء والدول الأخري في المجتمع الدولي إلي استخدام كافة التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرميني ولإحتلال الأراضي الأذربيجانية .

9 – تدعو إلي إيجاد تسوية سلمية وعادلة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان علي أساس احترام المبادئ المتمثلة في سيادة ووحدة أراضي الدول وحرمة الحدود المعترف بها دولياً

10 – تحث كلاً من أذربيجان وأرمينيا وجميع الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " علي الاشتراك بصورة بناءة في عملية السلام الجارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلي الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يزيد من صعوبة التوصل إلي حل سلمي

11 – توكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم .

12 – تدعو إلي تمكين اللاجئين والمشردين من العودة إلي ديارهم آمنين معززين مكرمين

13 – تعرب عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات إنسانية للاجئين والمشردين ، وتحث الدول الأخري علي تقديم المساعدات لهم .

14 – تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون من الأشخاص المشردين واللاجئين في أراضي جمهورية أذربيجان ، وتطلب من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخري تقديم مساعدات مالية وانسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

15 – تعتبر بأن لأذربيجان الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها ، وتحمل أرمينيا مسئولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

16 - ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإطلاع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا علي موقف الدول الأعضاء إزاء هذه القضية .

17 - تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلي الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي .

مؤتمر القمة الإسلامي في مكة المكرمة

دورة مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين "التضامن في العمل"

5 ، 6 ذي القعدة 1426 هـ / 7 ، 8 ديسمبر 2005 م

عُقدت الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في مكة المكرمة بعد مؤتمري القمة اللذان عُقدا في إسلام أباد (23 مارس 1997) ، وفي الدوحة (5 مارس 2003) ، وقد خُصصت هذه القمة لمناقشة الحملة الاستفزازية التي شنتها بعض وسائل الإعلام الغربية ضد الدين افسلامي ، والاتهامات غير المبررة ضد الدين الإسلامي والمسائل المتعلقة بالأوضاع في فلسطين والعراق .

في مؤتمر القمة تم تبني البيان الختامي وبيان مكة المكرمة وبرنامج العمل لمدة عشر سنوات لحل الصعوبات أمام الأمة الإسلامية ، والتوصيات التي قدمتها لجنة الشخصيات البارزة لمنظمة التعاون الإسلامي ، والوجهة الجديدة وبرنامج نشاط التضامن للعالم افسلامي المقدمة من قبل الأمين العام وتقاريره حول قضيتي فلسطين والقدس ، وفي هذا المؤتمر تحدث رئيس اذربيجان حيدر علييف عن رؤية بلاده المعارضة للربط بين الإرهاب الدولي والدين الإسلامي ، وأعرب عن معارضته ضد من يسعون إلي هذا ، كما تحدث عن العدوان الأرميني علي أذربيجان ، وأن التنظيمات الارهابية الأرمينية ارتكبت أكثر من ثلاثين عملاً ارهابياً ضد أذربيجان ، الأمر الذي أدي إلي مقتل أكثر من ألفي مواطن مدني أذربيجاني ، خلافاً للذين يريدون حالياً الربط بين الإرهاب والدين ، ورغم كل هذه الجرائم بحق شعب أذربيجان إلا أننا لا نصف هذه الجرائم الأرمينية بالدينية .

وفي البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي بمكة المكرمة تمت إدانة العدوان الأرميني علي أذربيجان وتأييد وحدة أراضي أذربيجان ، والمطالبة بالانسحاب الكامل وغير المشروط لأرمينيا من أراضي أذربيجان المحتلة

قرار مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر في دكار 2008
بشأن العدوان الأرميني علي أذربيجان

أصدر مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر المنعقد في العاصمة السنغالية دكار القرار رقم 11 / 10 – س (ق . أ) بشأن عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية اذربيجان علي النحو التالي :

انطلاقاً من مبادئ وأهداف منظمة التعاون الإسلامي ، إذ تساور المنظمة شعور بقلق بالغ إزاء استمرار عدوان جمهورية أرمينيا علي أراضي جمهورية أذربيجان والذي أسفر عن احتلال حوالي 20 % من الأراضي الأذربيجانية ، وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار احتلال جزء هام من أراضي أذربيجان والترحيل غير الشرعي لمستوطنين ذي جنسية أرمينية إلي هذه الأراضي بطريقة غير شرعية ، ولإذ تعرب عن أسفها العميق إزاء محنة أكثر من مليون نازح ولاجئ أذربيجاني نتيجة للعدوان الأرميني وإزاء تفاقم هذه المشاكل الإنسانية الحادة وتعاظم حجمها .

وإذ تؤكد منظمة التعاون الإسلامي مجدداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار رقم 21 / 10 – س (ق . أ) ، الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في بوتراجايا بماليزيا يومي 20 ، 21 شعبان 1424 هـ / 16 ، 17 اكتوبر 2006 ، وإذ تحس علي التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وإذ ترحب بجميع الجهود الدبلوماسية ، وغيرها من الجهود المبذولة لمعالجة النزاع بين ارمينيا وأذربيجان حول إقليم " قره باغ الجبلية " ، ،إذ تؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء باحترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي ، وإذ تحيط علماً بالتأثير المدمر لسياسة العدوان التي تنتهجها جمهورية ارمينيا علي عملية السلام الجارية في غطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وإذ تأخذ علماً بتقرير الأمين العام بشأن عدوان جمهورية أرمينيا علي أراضي جمهورية أذربيجان الوثيقة رقم (OIC/ICFM-34/2007/POL/SG.REP.6) :

1 – تدين بقوة عدوان جمهورية أرمينيا علي أراضي جمهورية أذربيجان .

2 – تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد السكان المدنيين الأذربيجانيين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة جرائم ضد الإنسانية .

3 – تدين بقوة اي نهب وتخريب للتراث التاريخي والثقافي الإسلامي في الأراضي الاذربيجانية المحتلة .

4 – تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكذلك الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ، ومن بينها إقليم " قره باغ الجبلية " ، وتحث ارمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

5 – تعرب عن قلقها من عدم تنفيذ ارمينيا للمطالب التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن الدولي المشار إليها أعلاه .

6 – تدعو مجلس الأمن الدولي إلي الاعتراف بوجود عدوان علي جمهورية أذربيجان وإلي اتخاذ الخطوات اللازمة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان امتثال جمهورية أرمينيا لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وإلي إدانة العدوان علي سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها ، والعمل علي ايقافه ، وتقرر القيام بعمل منسق من أجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

7 – تحث جميع الدول علي الامتناع عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لأرمينيا وذلك لعدم إعطاء المعتدي فرصة تصعيد النزاع والاستمرار في احتلال أراضي أذربيجان ، كما يجب عدم استخدام أراضي الدول الأعضاء لمرور مثل تلك المواد خلالها .

8 – تدعو الدول الأعضاء والدول الأخري في المجتمع الدولي إلي استخدام كافة التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرميني ولإحتلال الأراضي الأذربيجانية .

9 – تدعو إلي ايجاد تسوية سلمية وعادلة للنزاع بين اذربيجان وأرمينيا علي أساس احترام المبادئ المتمثلة في وحدة أراضي الدول وسيادتها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً .

10 – تقرر توجيه الممثلين الدائمين للدول الأعضاء المعتمدين لدي الأمم المتحدة بنيويورك تقديم الدعم الكامل لموضوع سلامة أراضي جمهورية أذربيجان خلال عمليات التصويت التي تتم في الجمعية العامة للامم المتحدة .

11 – تحث ارمينيا وجميع الدول الأعضاء بمجموعة " مينسك " التابعو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا علي المشاركة البناءة في عملية السلام التي ترعاها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا علي أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وكذلك قرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الواردة في هذا الشأن ، والوثائق الصادرة عن الاجتماع الإضافي الأول لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا في 24 مارس 1994 ومؤتمرات قمة منظمة الأمن والتعاون في اوروبا في يومي 5 ، 6 ديسمبر 1994 ، يومي 2 ، 3 ديسمبر 1996 ، يومي 18 ، 19 نوفمبر 1999 ، وأيضاً تحث علي الامتناع عن اي عمل من شأنه أن يعقد التوصل إلي حل سلمي . رئيس قمة مجلس

12 – تعرب عن كامل دعمها للمبادئ الثلاثة لتسوية الصراع المسلح بين أذربيجان وارمينيا الواردة في بيان رئيس قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي انعقدت في لشبونة عام 1996 ، وهي الوحدة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا ، ومنح اعلي درجة من الحكم الذاتي لإقليم " قره باغ الجبلية " داخل حدود اذربيجان ، وضمان امن المنطقة وجميع سكانها .

13 – تؤكد أن الأمر الواقعقد لا يستخدم كأساس للتسوية ، وأن الوضع الحالي داخل المناطق المحتلة في جمهورية أذربيجان ، أو القيام باي عمل آخر – بما في ذلك ترتيب عملية التصويت الجارية هناك لتدعيم الوضع الراهن – قد يؤدي إلي الاعتراف بصحته شرعياً .

14 – تطالب بالوقوف الفوري لعملية ترحيل مستوطنين ذوي جنسية أرمينية إلي الأراضي الأذربيجانية المحتلة ، وإعادتهم من حيث اتوا ، وهو أمر يشكل انتهاكاً صارخاً دعمه الكامل للجهود التي تبذلها أذربيجان لتحقيق هذه الغاية ، بما في ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة ن ومن ضمن أمور أخري من خلا بعثتي كل منهما لدي الأمم المتحدة في نيويورك .

15 – تطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حث مواطنيها ، سواء كانوا شخصيات اعتبارية او طبيعية ، علي عدم القيام بانشطة اقتصادية في إقليم " قره باغ الجبلية " والأراضي الأذربيجانية المحتلة الأخري .

16 – تعرب عن مساندتها لنشاطات مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وللمشاورات التي تجريها علي مستوي وزيري خارجية كل من أذربيجان وأرمينيا ، وتفاهمها علي أن الحل التدريجي من شأنه أن يساعد علي تامين القضاء تدريجياً علي أخر تبعات العدوان علي جمهورية أذربيجان .

17 – تطلب من الأمين العام إبلاغ الموقف المبدئي والثابت لمنظمة التعاون الإسلامي إزاء العدوان الأرميني علي أراضي جمهورية أذربيجان إلي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

18 – تؤكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب أذربيجان للدفاع عن بلادهم .

19 – تدعو إلي تمكين النازحين واللاجئين من العودة إلي ديارهم آمنين معززين ومكرمين .

20 – تعرب عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات انسانية للاجئين والنازحين ، وتحث الدول الآخري علي تقديم المساعدات لهم .

21 – تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون شخص من النازحين واللاجئين الأذربيجانيين ، وتطلب من الدول الأعضاء ومن البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخري تقديم مساعدات مالية وانسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

22 – تعتبر أن لأذربيجان الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها جراء النزاع ، وتحمل أرمينيا مسئولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

23 – تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ، وتقديم تقرير في شأنه إلي الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

قرار رقم 9/ 33 بشأن عدوان أرمينيا علي أذربيجان

في الدورة الثالثة والثلاثون لاجتماع وزراء الخارجية للدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي

باكو – أذربيجان : 19 – 21 يونيو 2006

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين (**دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة**) في باكو ، في الفترة من 23 إلي 25 جمادي الأولي 1427 هـ / 19 إلي 21 يونيو 2006 ، وانطلاقاً من مبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي ، وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء عدوان جمهورية أرمينيا علي أراضي جمهورية أذربيجان والذي اسفر عن احتلال حوالي 20 % من الأراضي الأذربيجانية ن وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار احتلال جزء هام من أراضي أذربيجان والترحيل غير الشرعي لمستوطنين ذوي جنسية أرمينية إلي هذه الراضي بطريقة غير شرعية ، وإذ تعرب عن أسفها العميق إزاء محنة أكثر من مليون نازح ولاجئ أذربيجاني نتيجة للعدوان الأرميني ، وإزاء تفاقم هذه المشاكل الإنسانية الحادة وتعاظم حجمها .

وإذ تؤكد مجدداً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات السابقة وخاصة القرار رقم 21 / 10 – س (ق ١٠) ، الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في بوتراجايا بماليزيا يومي 20 ، 21 شعبان 1424 هـ / 16 ، 17 أكتوبر 2033 ، وإذ تحث علي التمسك القوي بميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وإذ ترحب بجميع الجهود الدبلوماسية ، وغيرها من الجهود المبذولة لمعالجة النزاع بين اذربيجان وأرمينيا ، وإذ تؤكد من جديد احترام جميع الدول الأعضاء لسيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي ، وإذ تحيط علماً بالتأثير المدمر لسياسة العدوان التي تنتهجها جمهورية أرمينيا علي عملية السلام الجارية في إطار منظمة الأمن والتعاون في اوروبا ، وإذ تأخذ علماً بتقرير الأمين العام بشأن عدوان جمهورية أرمينيا علي أراضي جمهورية أذربيجان الوثيقة رقم (OIC/ICFM-33/2006/POL/SG.REP.7) :

1 – تدين بقوة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان .

2 – تعتبر الأعمال التي ترتكب ضد السكان المدنيين الأذربيجانيين في الأراضي الأذربيجانية المحتلة جرائم ضد الإنسانية .

3 – تدين بحزم اي نهب وتخريب للتراث التاريخي والثقافي الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة .

4 – تطالب بقوة بالتنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، وكذلك الانسحاب للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ومن بينها غقليم " قره باغ الجبلية " وتحث أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها

5 – تعرب عن قلقها منم عدم تنفيذ أرمينيا لقرارات مجلس المن الدولي المشار إليها أعلاه

6 – تدعو مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلي الاعتراف بوجود عدوان علي جمهورية اذربيجان ، وإلي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان امتثال جمهورية ارمينيا لقرارات مجلس الامن الدولي ، وإلي إدانة العدوان علي سيادة جمهورية اذربيجان ووحدة أراضيها ، والعمل علي ايقافه ، كما تدعو الدول الأعضاء إلي القيام بعمل منسق من اجل هذه الغاية في الأمم المتحدة .

7 – تحث جميع الدول علي الامتناع عن تقديم السلحة والمعدات العسكرية لأرمينيا وذلك لعدم اعطاء المعتدي فرصة تصعيد النزاع والاستمرار في احتلال أراضي أذربيجان كما يجب عدم استخدام أراضي الدول الأعضاء لمرور مثل تلك المواد من خلالها .

8 – تدعو الدول الأعضاء والدول الأخري في المجتمع الدولي إلي استخدام كافة التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرميني ولإحتلال الأراضي الأذربيجانية .

9 – تدعو إلي إيجاد تسوية سلمية وعادلة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان علي أساس احترام المبادئ المتمثلة في وحدة أراضي الدول وسيادتها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً .

10 – تقرر توجيه الممثلين الدائمين للدول العضاء المعتمدين لدي الأمم المتحدة بنيويورك تقديم الدعم الكامل لموضوع سلامة أراضي جمهورية أذربيجان خلال عمليات التصويت التي تتم في الجمعية العامة للامم المتحدة .

11 – تحث أرمينيا وجميع الدول الأعضاء في مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا علي المشاركة البناءة في عملية السلام الجارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا علي أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ، وكذلك قرارات منظمة الأمن والتعاون في اوروبا الواردة في هذا الشان والوثائق الصادرة عن الاجتماع الاضافي الأول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة بتاريخ 24 مارس 1992 ، ومؤتمرات قمة منظمة الأمن والتعاون في اوروبا ، واجتماع يومي 5 ، 6 ديسمبر 1994 ، واجتماع يومي 2 ، 3 ديسمبر 1996 ، واجتماع يومي 18 ، 19 نوفمبر 1999 ، وتحث أيضا علي الامتناع عن أي عمل من شانه أن يعقد التوصل إلي حل سلمي .

12 – تعرب عن كامل دعمها للمبادئ الثلاثة لتسوية الصراع المسلح بين أذربيجان وأرمينيا الواردة في بيان رئيس قمة منظمة الأمن والتعاون في اوروبا التي انعقدت في لشبونة عام 1996 ، وهي الوحدة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا ن ومنح أعلي درجة من الحكم الذاتي في إقليم " قره باغ الجبلية " داخل حدودأذربيجان وضمان امن المنطقة وجميع سكانها .

13 – تؤكد ان الأمر الواقع لا يستخدم كأساس للتسوية ، وان الوضع الحالي داخل المناطق المحتلة في جمهورية أذربيجان او القيام باي عمل آخر – بما في ذلك ترتيب عملية التصويت الجارية هناك لتدعيم الوضع الراهن – قد تؤدي إلي الاعتراف بصحته شرعياً .

14– تطالب بالوقوف الفوري لعملية ترحيل مستوطنين ذوي جنسية أرمينية إلي الأراضي الأذربيجانية المحتلة وإعادتهم من حيث أتوا ، وهو أمر يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي ، ويؤثر سلباً علي عملية التسوية السلمية للنزاع ، وتوافق علي تقديم دعمها الكامل للجهود التي تبذلها اذربيجان لتحقيق هذه الغاية ، بما في ذلك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة ، ومن ضمن أمور أخري ، من خلال بعثتي كل منهما لدي الأمم المتحدة في نيويورك .

15 – تعرب عن مساندتها لنشاطات مجموعة " مينسك " التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في اوروبا وللمشاورات التي تجري علي مستوي وزيري خارجية كل من أذربيجان وارمينيا ، وتفاهمها علي ان الحل التدريجي من شانه أن يساعد علي تأمين القضاء تدريجياً علي اخطر تبعات العدوان الأرميني علي جمهورية أذربيجان .

16 – يطلب من الأمين العام إبلاغ الموقف المبدئي والثابت لمنظمة المؤتمر الإسلامي إزاء العدوان الأرميني علي جمهورية أذربيجان إلي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

17 – تؤكد مجدداً تضامنها ودعمها الكاملين للجهود التي تبذلها حكومة وشعب اذربيجان للدفاع عن بلادهم .

18 – تدعو إلي تمكين النازحين واللاجئين من العودة إلي ديارهم ىمنين معززين ومكرمين .

19 – تعرب عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء التي قدمت مساعدات انسانية للاجئين والنازحين الأذربيجانيين ، وتحث الدول الأخري علي تقديم المساعدات لهم .

20 – تعرب عن قلقها إزاء حدة المشكلات الإنسانية التي تواجه أكثر من مليون شخص من النازحين واللاجئين الأذربيجانيين ، وتطلب من الدول الأعضاء ومن البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الإسلامية الأخري تقديم مساعدات مالية وانسانية عاجلة لجمهورية أذربيجان .

21 – تعتبر أن لأذربيجان الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها جراء النزاع ، وتحمل أرمينيا مسئولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

22 – تطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشانه إلي الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

قرار رقم 18/8-أق (ق.أ)
بشأن المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إن مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في دورته الثامنة (**عزة وحوار ومشاركة**) في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من 9 إلي 11 شعبان 1418 هـ الموافق 9 إلي 11 ديسمبر 1997 م ، إذ يستذكر القرار رقم 18 / 24 - أ ق ، الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ، وإذ يؤكد تضامن الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي تضامناً كاملاً مع حكومة وشعب أذربيجان في هذه الفترة الخطيرة والحرجة من تاريخ البلاد ، وإذ يشير إلي القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن الصراع ، وإذ يستنكر الأعمال العدائية الأرمينية في إقليم " قره باغ الجبلية " بأذربيجان ، وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20 % من أراضي أذربيجان مما أجبر قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني علي الفرار من ديارهم هرباً من الهجمات الشرسة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المترتبة علي العدوان .

وإذ يعي ضرورة تعبير الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي عن تضامن أكثر إيجابية مع حكومة أذربيجان وشعبها ، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وبعد الإطلاع أيضاً علي توصيات الدورة العشرين للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية :

1 - يدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية إلي تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني .

2 - يناشد أيضاً المنظمات الدولية مواصلة تزويد أذربيجان بمساعدات مالية وإنسانية عاجلة .

3 - يطلب من الأمين العام متابعة المسالة ورفع تقرير عنها للدورة القادمة لمؤتمر القمة الإسلامي .

قرار رقم 16/7-أق (ق.أ)
حول المساعدات الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إن المؤتمر الإسلامي الثاني والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة من 8 إلي 10 رجب 1415 هـ / 10 إلي 12 ديسمبر 1994 م ، إذ يذكر بقرارات منظمة التعاون الإسلامي الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية حول الوضع في أذربيجان الناجم عن اعتداء أرمينيا المجاورة عليها ، وإذ يؤكد تضامن الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي تضامناً كاملاً مع حكومة وشعب أذربيجان في هذه الفترة الخطيرة والحرجة من تاريخ البلاد ، وإذ يشير إلي قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن هذا النزاع .

وإذ يستنكر الأعمال العدوانية الأرمينية في إقليم " قره باغ الجبلية " التابع لجمهورية أذربيجان ، وما تلاه من احتلال لنحو 20 % من أراضي أذربيجان ، مما أجبر قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني للفرار من ديارهم هرباً من الغارات الهمجية وما تمثله من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، وإذ يعي ضرورة تعبير الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي عن تضامن أكثر إيجابية مع حكومة أذربيجان وشعبها ، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ، ومؤسسات الأمم املتحدة والمنظمات الدولية :

1 - يحث المجتمع الدولي علي بذل جهود جادة وملموسة واتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء احتلال القوات الأرمينية لأراضي اذربيجان المحتلة ، وضمان انسحابها غير المشروط بما يكفل لأذربيجان استعادة وحدة أراضيها .

2 - يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية بتقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني .

3 - يطلب من المنظمات الدولية مواصلة تزويد أذربيجان بمساعدان مالية وإنسانية عاجلة

قرار رقم 10/ 33

بشأن المساعدات الاقتصادية لجمهورية اذربيجان

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين (**دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة**) في باكو بأذربيجان ، في الفترة من 23 إلي 25 جمادي الأول 1427 هـ / 19 إلي 21 يونيو 2006 م ، إذ يستذكر برنامج العمل العشري الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي ، التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 ، 8 ديسمبر 2005 ، وإذ يستذكر أيضاً القرار رقم 21 / 10 - أ ق (ق . أ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ، وإذ يستذكر كذلك القرار رقم 10 / 32 - أ ق (ق . أ) الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع حكومة جمهورية اذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد ، وإذ يشير إلي قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن هذا النزاع ، وإذ يستنكر الحركة الانفصالية العدائية المدعومة من أرمينيا في إقليم " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان ، ، وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20 % من أراضي أذربيجان ، ونزوح قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني من ديارهم هرباً من الاعتداءات التي تقترب من مفهوم التطهير العرقي المرعب ، وإذ يعي أن الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها اذربيجان في أراضيها المحتلة حالياً من قبل أرمينيا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي ، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية :

1 – يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وانسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني .

2 – يدعو المنظمات الدولية إلي مواصلة تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلي اذربيجان .

3 – يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بذلك إلي الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية .

قرار رقم 2/ 33 – ث

بشأن حماية المقدسات الإسلامية

حول تدمير وتخريب الآثار والمقدسات الإسلامية التاريخية والحضارية في أراضي جمهورية أذربيجان المحتلة نتيجة العدوان الأرميني علي اذربيجان :

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في دورته الثالثة والثلاثين دورة (**انسجام الحقوق والحريات والعدالة**) في باكو بجمهورية أذربيجان ، خلال الفترة من 23 إلي 25 جمادي الأولي 1427 هـ / 19 إلي 21 يونيو 2006 م ، إذ يستذكر القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية الأخري خاصة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ، إذ يؤكد أهداف ومبادئ ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلي تنسيق الجهود لحماية التراث الإسلامي والمحافظة عليه ، إذ يدرك بأن التاريخ والثقافة وعلم الآثار والانثوجرافيا الأذربيجانية في الأراضي المحتلة من قبل أرمينيا جزء لا يتجزأ من تاريخ وحضارة أذربيجان وشعبها ، وبالتالي يجب حمايتها ، وإذ يؤكد قرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، حول الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ومن بينها منطقة " لاتشين " ، ومنطقة " شوشا " فوراً وبدون شروط ، والتي حثت أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

وإذ يؤكد أن الدمار الشامل والبربري الذي لحق بالمساجد وغيرها من الأماكن الإسلامية المقدسة في أذربيجان بغية التطهير العرقي من قبل أرمينيا يعتبر جريمة ضد الإنسانية

وإذ أخذ بعين الاعتبار ما ألحقه المعتدون الأرمن من خسائر فادحة بالتراث الإسلامي في الأراضي الاذربيجانية المحتلة من قبل جمهورية أرمينيا ، حيث تم تدمير كامل أو جزئي للآثار النادرة واماكن الحضارة والتاريخ وفن العمارة الإسلامية ، ومن ضمنه المساجد والمعابد والمقابر والحفريات الأثرية والمتاحف والمكاتب وصالات عرض اللوحات الفنية والمسارح الحكومية ومدارس الموسيقي ، وتم تهريب وإتلاف كمية كبيرة من المقتنيات القيمة والملايين من الكتب والمخطوطات التاريخية ، وإذ يشاطر شعب أذربيجان

وحكومته قلقهما بصورة كاملة في هذا الشأن ، وبعد الاطلاع علي تقرير الأمين العام حول الموضوع :

1 - يدين بقوة الأعمال البربرية التي ارتكبها المعتدون الأرمن في اراضي جمهورية أذربيجان الرامية إلي تدمير كامل التراث الإسلامي في اراضي جمهورية أذربيجان المحتلة .

2 - يطالب بقوة بالتنفيذ الصارم وبدون شروط لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، من قبل جمهورية أرمينيا .

3 - يؤكد دعمه للجهود التي تبذلها اذربيجان في إطار المستويات الإقليمية والدولية الرامية إلي حماية والحفاظ علي القيم الثقافية الإسلامية في الأراضي المحتلة من قبل أرمينيا .

4 - يؤكد حق اذربيجان في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها وتحمل جمهورية أرمينيا مسئولية التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

5 - يطلب من الأجهزة الفرعية المعنية والمنظمات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي بحث إمكانية وضع برنامج المساعدة لإعادة بناء المساجد والمؤسسات التعليمية والمكتبات والمتاحف في الأراضي الذربيجانية المحررة من الإحتلال بمساعدة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي .

6 - الأمين العام علي قيامه بإبلاغ موقف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول هذه القضية إلي كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية ، وعلي الإجراءات التنسيقية التي اتخذها في إطار الأجهزة الفرعية المعنية بالمنظمة والمنظمات المتخصصة والتابعة لها ، كما يشكر تلك الأجهزة والمنظمات علي استجابتها خاصة قيام كل من البنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو باعتماد برامج لتنفيذ مشاريع لحماية المقدسات الإسلامية في جمهورية أذربيجان .

قرار رقم 2 / 11 - أ ق (ق . أ)

بشأن النشاطات المتصلة بالمساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء والبلدان غير الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة

(ب) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إذ يستذكر القرار رقم 21 / 10 - أ ق (ق . أ) الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ، والقرار رقم 10 / 33 - أ ق الصادر عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية ، وإذ يؤكد التضامن التام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع حكومة جمهورية أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد ، وإذ يشير إلي قرارات مجلس الأمن الدولي في شأن هذا النزاع .

وإذ يستنكر الحركة الانفصالية العدائية المدعومة من أرمينيا في إقليم " قره باغ الجبلية " التابعة لجمهورية أذربيجان ، وما تبع ذلك من احتلال لنحو 20 % من أراضي أذربيجان ونزوح قرابة مليون من أبناء الشعب الأذربيجاني من ديارهم هرباً من الاعتداءات التي تقترب من مفهوم التطهير العرقي ، وإذ يعي ان الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها أذربيجان في أراضيها المحتلة من قبل أرمينيا قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي ، وإذ يعرب عن ترحيبه وتقديره للمساعدات المقدمة من بعض الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وبعد الإطلاع علي تقرير الأمين العام في هذا الشأن :

1 - يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية تقديم ما تحتاج إليه حكومة أذربيجان من مساعدات اقتصادية وإنسانية ضرورية بغية التخفيف من معاناة الشعب الأذربيجاني .

2 - يدعو المنظمات الدولية إلي مواصلة تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلي أذربيجان .

قرار رقم 2/11-ث (ق.أ)

حماية المقدسات الإسلامية

(ج) تدمير وتخريب الآثار والمقدسات الإسلامية التاريخية والحضارية في أراضي أذربيجان المحتلة نتيجة عدوان جمهورية أرمينيا علي جمهورية أذربيجان .

يؤكد أن التاريخ والثقافة وعلم الآثار والأنثوجرافيا الأذربيجانية في الأراضي الخاضعة للإحتلال الأرميني جزء لا يتجزأ من التراث الإسلامي وبالتالي يجب حمايتها ، وإذ يؤكد مجدداً قرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، حول الانسحاب الكامل للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية ومن بينها منطقة " لاتشين " ومنطقة " شوشا " فوراً وبدون شروط والتي حثت أرمينيا بقوة علي احترام سيادة جمهورية أذربيجان ووحدة أراضيها .

وإذ يؤكد أن الدمار الشامل والبربري الذي لحق بالمساجد وغيرها من الأماكن الإسلامية المقدسة في اذربيجان بغية التطهير العرقي من قبل أرمينيا يعتبر جريمة ضد الإنسانية ، وإذ اخذ بعين الاعتبار ما ألحقه المعتدون الأرمن من خسائر فادحة بالتراث الإسلامي في الأراضي الأذربيجانية المحتلة من قبل جمهورية أرمينيا ، حيث تم تدمير كامل أو جزئي للأثار النادرة وأماكن الحضارة والتاريخ وفن العمارة الإسلامية ، ومن ضمنها المساجد والمعابد والمقابر والحفريات الأثرية والمتاحف والمكاتب وصالات عرض اللوحات الفنية والمسارح الوطنية ومدارس الموسيقي ، وتم تهريب وإتلاف كمية كبيرة من المقتنيات القيمة والملايين من الكتب والمخطوطات التاريخية ، وإذ يشاطر شعب أذربيجان وحكومته قلقهما بصورة كاملة هذا الشأن :

يدين بقوة الأعمال البربرية التي ارتكبها المعتدون الأرمن في أراضي جمهورية أذربيجان الرامية إلي تدمير كامل التراث الإسلامي في أراضي جمهورية أذربيجان المحتلة .

يطالب بقوة بالتنفيذ الصارم وبدون شروط لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 ، 853 ، 874 ، 884 ، من قبل جمهورية أرمينيا .

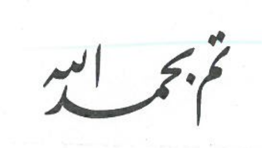
يؤكد دعمها للجهوط التي تبذلها أذربيجان في إطار المستويات الإقليمية والدولية الرامية إلي حماية والحفاظ علي القيم الثقافية الإسلامية في الأراضي المحتلة بواسطة أرمينيا .

يؤكد حق اذربيجان في تلقي التعويضات المناسبة عن الأضرار التي لحقت بها ، ويؤكد مسئولية جمهورية أرمينيا في التعويض الكامل عن هذه الأضرار .

يطلب من الأجهزة المتفرعة المعنية والمنظمات المتخصصة في منظمة التعاون الإسلامي وبحث إمكانية وضع برنامج المساعدة لإعادة بناء المساجد والمؤسسات التعليمية والمكتبات والمتاحف في الأراضي الأذربيجانية المحررة من الإحتلال بمساعدة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي .

يشكر الأمين العام علي قيامه بإبلاغ موقف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول هذه القضية إلي كل من منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظات الدولية ، وعلي الإجراءات التنسيقية التي اتخذها في إطار الأجهزة المتفرعة المعنية بالمنظمة ، والمنظمات المتخصصة والتابعة لها ، كما يشكر تلك الأجهزة والمنظمات علي استجابتها خاصة قيام كل من البنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو باعتماد برامج لتنفيذ مشاريع لحماية المقدسات الإسلامية في جمهورية أذربيجان .

فهرس





أحمد عبده طرابيك

كاتب وباحث فى الشئون الآسيوية ، له العديد من المؤلفات منها كتاب (تراجم أوز بكستانية) والعديد من المقالات والدرسات عن كثيراً من الدول الآسيوية كما شارك فى العديد من المؤتمرات منها (برنامج تطوير الإعلام فى الدول الناطقة بالتركية) (أنطاليا - تركيا 2009) والمؤتمر الدولى الـ 21 التطورات الجيوسياسية فى العالم الإسلامى ومنطقة الخليج - بند عباس إيران 2013 ومؤتمر تاريخ أذربيجان ونهضتها الحديثة مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة 2013 ندوة (الموقف القانونى للأقليات فى الصراعات الدولية - دراسة حالة قرة باغ الجبلية) مجلة الديمقراطية ومركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية مؤسسة الأهرام 2014 منتدى أسطانا الإقتصادى السابع (أسطانا - كازخستان 2014